كتاب السداسي الرابع

أغسطس ٢٠٢٥

# المختفون قسرياً

## الجريمة المستمرة

السداسي

أسبوعية.. سياسية.. عامة

جميع الحقوق محفوظة لـ «النداء» - ٢٠٢٥

اسم الكتاب: «المختفون قسرياً.. الجريمة المستمرة»
اسم الكاتب: مجموعة صحفيين وكُتَّاب

الناشر: صحيفة «النداء»

معلومات الاتصال:
موقعنا على الإنترنت: www.alndaa.net
البريد الإلكتروني: info@alndaa.net

إعداد وإخراج: طارق السامعي

النشر الإلكتروني: رياض الأحمدي

تدقيق لغوي: فائز عبده

لوحة الغلاف:
«موت شعب» من رسومات المختفي قسرياً عبدالعزيز عون

الطبعة الأولى (أغسطس ٢٠٢٥)
رقم الإيداع في دار الكتب اليمنية (  )

المختفون قسرياً
٢

# الإهـــداء:

إلى صالحة البان، التي غادرت دنيا اليمنيين قبل أن تلتقي زوجها حسين البان وابنها البكر وستة آخرين من أسرتها تم اعتقالهم في ٢٢ مايو ١٩٧٢.

وإلى رفيق أسر المختفين قسرياً فهمي السقاف، الذي رحل فجأة في صيف ٢٠٢١.

وإلى الأديب والكاتب كريم الحنكي، الذي رحل الجمعة الماضية. كان وزوجته العزيزة ناديا شغل عمر في صدارة مسيرة أسر ضحايا الاختفاء القسري من أجل الحقيقة ووضع حد للجرائم المستمرة في اليمن.

نهدي هذا الكتاب.

# محضُ ملامِحَ



كريم الحنكي

■ **(إلى مراد سبيع ورُوّاد حملة : الجدران تتذكر وجوه المختفين قسراً)**

على حائطٍ من ضميرٍ أخيرٍ بصنعاءَ ،
يظهرُ –كاللدغةِ– المُختفونَ ملامحَ ، محضَ ملامحَ ، كانت لهم
قبلَ عُمْرٍ هنا وهنالكَ مَرّ مرورَ اللئام على وطنٍ ، ثارَ في آخرِ الأمرِ
حتى يُحصِّنَهمْ من ضميرٍ أخيرٍ لهُ ، مَن ملامحَ تسترجعُ المختفينَ

وجوهاً بها تتذكّرُ جدرانُ هذي المدينة..
محضُ ملامحَ ما عاد منها لأصحابها غير أصداءَ يجمعها المُرْهفونَ
جداريّةً ما هنا وهنالك –في (مذبح) مثلاً– فيثورُ اللواءُ بفرقتهِ تلكَ ،
يحتَدُّ (وهو المُدَرّعُ بالصمتِ ، والصَّمتُ مُتّفَقٌ في الشمالِ عليهِ) ،
كأنّ بهِ لدغةً من خفاءٍ يعودُ إليه وجوهاً تُطِلُّ عليه ، تُطِلُّ...
فيمحو ملامحَ ، محضَ ملامحَ ، لم يَبْقَ منها لأصحابها غير أوجُههِمْ
وهي حاضرةٌ مِلْءَ كُلِّ جداريّةٍ ثَمّ ؛ لا تختفي –بعْدَها– أبداً ، من
على حائطٍ من ضميرٍ أخيرٍ بصنعاء.

عدن/ ابريل٢٠١٣

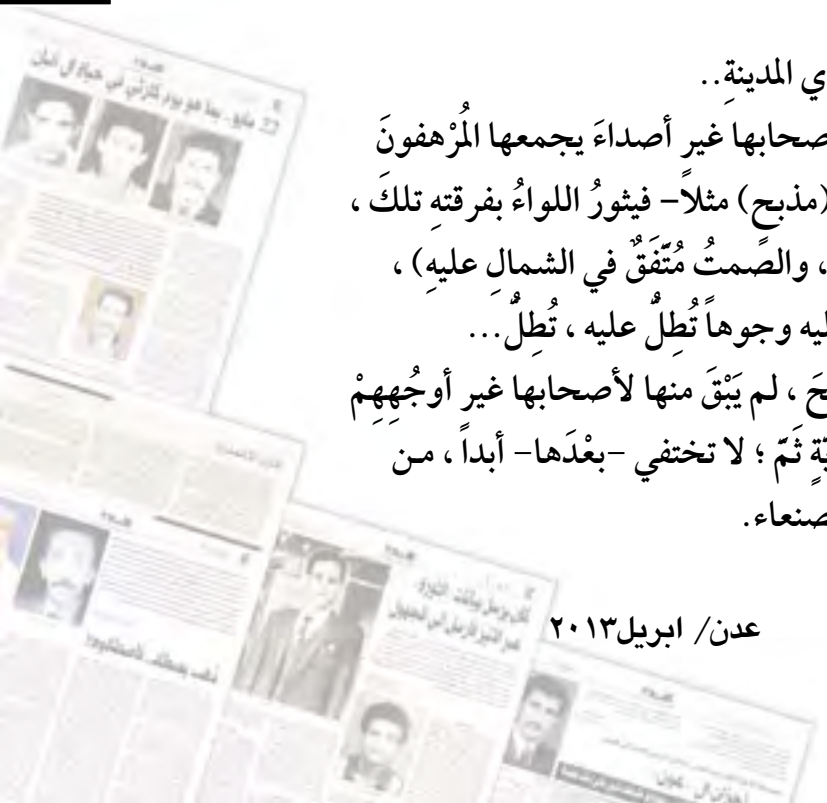

الإصغاء هو المَلَكَة المتوارية وراء الصخب العقيم في بيئة يمنية غارقة في العصبويات والرطانات والطنطنات والقعقعات... والمحظوظ من يمسك بفرصة بوح بأذنيه... وبقلبه!

أضافت العزيزة Irssal Pshr إلى يومياتي هذه الفرصة التي سجلتها عدسة الصديق Tammam AL-shebani في ٢٠ يونيو ٢٠١٣. يومها استضافت قاعة بيت الثقافة حفل ختام حملة "الجدران تتذكر وجوههم"، وفيه القيت كلمات لفريق الحملة وأسر المختفين قسريا وأنصار الحملة. كما ألقى الصديق العزيز فهمي السقاف كلمة مؤثرة عن تجربته كصحفي وإنسان اقترب من ملف المختفين قسريا، كما القى الصديق كريم الحنكي قصيدة أهداها إلى فريق الحملة.

في الصورة يظهر على يساري كريم الحنكي وزوجته الدكتورة ناديا شعفل عمر (ومعلوم أن شقيقها المهندس جلال ووالدتها الكريمة هما من عداد المختفين قسريا جراء حرب ١٩٩٤ الكارثية)، وفي الصف الأخير يظهر درهم العبسي يلف شالا على راسه (وهو الشقيق الأصغر للمختفي قسريا عبدالسلام العبسي الذي اعتقله جهاز الأمن الوطني في صنعاء مطلع يوليو ١٩٧٨).

"اعطني أذنا.. أعطيك صوتا"، يقول جبران خليل جبران. وفي القاعة انصت الحضور كما لم ينصتوا يوما، لبوح الضحايا واختلاجات المبدعين. لكن الوضع على حاله خارجها حيث الإثم يتسلط على الحواس جميعها.

سامي غالب

# الإخفاء القسري في اليمن..
# جريمة قديمة بوجوه متجددة

## مقدمة:

منذ ستينيات القرن الماضي وحتى اندلاع الحرب الأخيرة، ظل شبح الإخفاء القسري يخيم على ذاكرة اليمنيين، كإحدى أكثر الجرائم فتكًا بالكرامة الإنسانية، وأكثرها تهديدًا للسلم الاجتماعي، لم يكن الإخفاء القسري مجرد ممارسة قمعية عابرة، بل تحول إلى أداة ممنهجة في يد الأنظمة السياسية المتعاقبة لتصفية الخصوم السياسيين، وإسكات الأصوات الحرة، وتفكيك الروابط المجتمعية، وبينما كانت الأسرة اليمنية تترقب عودة أبنائها أو سماع خبر عن مصيرهم، كانت الدولة تتواطأ بالصمت أو بالمشاركة في طمس الحقيقة، أو في أسوأ الحالات، تصنعها.

**المحامية هدى الصراري**
رئيس مؤسسة دفاع للحقوق والحريات

واليوم، وبينما تتجه البلاد -ولو نظريًا- نحو مسارات السلام والعدالة الانتقالية، يظل ملف الإخفاء القسري اختبارًا حقيقيًا لمدى صدق النوايا، ومقياسًا لعدالة أي مشروع وطني جامع.

فبدون معالجة هذا الملف وكشف الحقيقة، وإنصاف الضحايا، لا يمكن بناء مستقبل مستقر أو مصالحة وطنية.

بدأت جريمة الإخفاء القسري في اليمن على نطاق واسع خلال الصراع بين الجمهوريين والملكيين في ستينيات القرن الماضي، ثم تفاقمت خلال مرحلة ما بعد الثورة، مرورًا بأحداث يناير 1986 في الجنوب، ووصولًا إلى حرب 1994 وما تبعها من حملات ملاحقة للمعارضين، وحتى السنوات الأخيرة التي شهدت انفجارًا جديدًا لهذه الجريمة مع تعدد أطراف النزاع المسلح بعد 2015.



في كل مرحلة من هذه المراحل، اتخذ الإخفاء القسري أشكالًا متعددة، لكنه ظل يحمل الجوهر نفسه: اختطاف الأفراد من قبل سلطات أو جماعات مسلحة، وحرمانهم من حريتهم خارج إطار القانون، ورفض الإفصاح عن أماكنهم أو مصيرهم ما يُنزل بهم وبأسرهم معاناة مزدوجة من الألم والضياع.

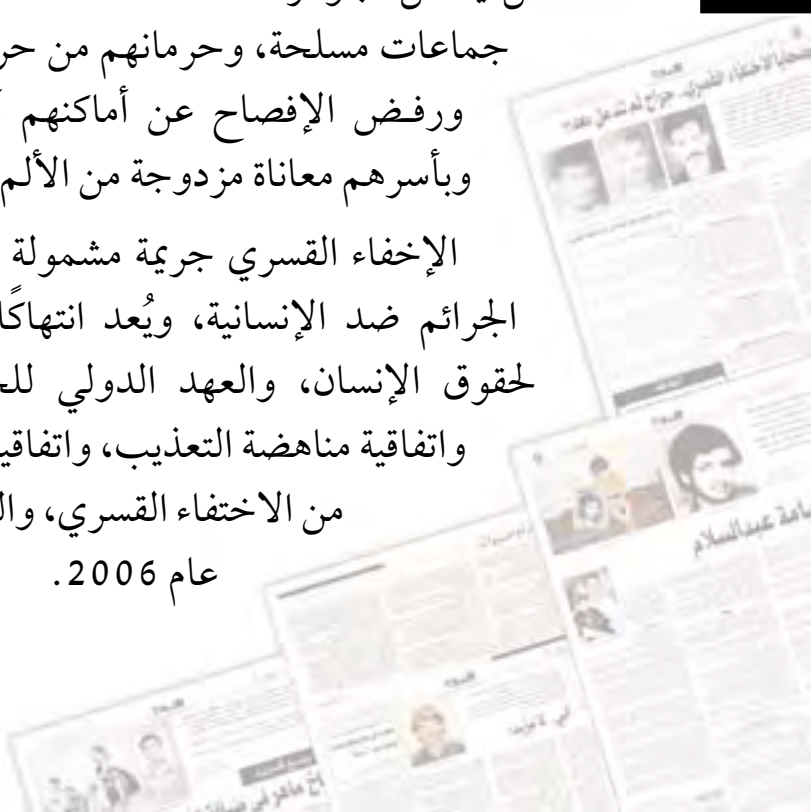

الإخفاء القسري جريمة مشمولة في القانون الدولي ضمن الجرائم ضد الإنسانية، ويُعد انتهاكًا جسيما للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2006.

إن تحقيق العدالة لضحايا الإخفاء القسري وأسرهم، ليس مجرد واجب أخلاقي وقانوني، بل شرط أساسي لأية مصالحة وطنية حقيقية، ولبناء دولة تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كشف الحقيقة الكاملة عن مصير كل مختفٍ قسرًا، الإفراج عن الأحياء منهم، إعادة رفات الموتى، ومحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجريمة البشعة بغض النظر عن انتماءاتهم، يظل المطلب المُلح والركن الأساسي لأي مسار سلام مستدام في اليمن.

في حالة اليمن أقرت الحكومة اليمنية في 2013 قرارًا حكوميًا بالموافقة على التوقيع/ المباشرة في إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية، لكن إجراءات المصادقة البرلمانية لم تكتمل بسبب الانقسام السياسي وتداعيات الحرب، ما ترك فجوة في الالتزام الرسمي المتكامل، وبالرغم من ذلك تقارير أممية وحقوقية طالبت الدولة بضرورة المصادقة على الاتفاقية ووضع آليات وطنية للتحقيق والتوثيق وإعطاء الأسر معلومات عن مصير ذويهم.

ومحليًا، يتعارض الإخفاء القسري مع نصوص الدستور اليمني، بخاصة المادة ( 48) التي تنص على عدم جواز القبض على أي شخص أو حبسه أو تفتيشه إلا بأمر من السلطة القضائية، وضمان حقه في الاتصال بأسرته ومحاميه، وعرضه على القضاء خلال 24 ساعة.



لكن، ورغم هذه النصوص، ظلت الممارسات على الأرض تؤكد أن القانون في وادٍ، والواقع في وادٍ آخر، إذ لا توجد حتى اليوم آلية وطنية مستقلة واضحة لتتبع حالات الإخفاء، أو لجبر ضرر الضحايا، أو لمساءلة المتورطين، ما يجعل اليمن في خانة الدول التي تمارس أو تتواطأ في هذه الجريمة.

الوجه الأكثر قسوة في جريمة الإخفاء القسري، هو معاناة الأسر، آلاف العائلات اليمنية تعيش في حالة انتظار مؤلم، لا تعرف هل تبكي فقيدها أم تنتظره؟ كثير من الأمهات والآباء ماتوا وهم يحملون صورة ابن أو زوج فُقد منذ سنوات، دون أن يعرفوا مصيره، أصبح الانتظار ذاته شكلًا من أشكال العذاب، واللايقين عقوبة جماعية.

## مشهد عام (2011-2014) ما بعد الانتفاضة وبداية ظاهرة الإخفاء في مرحلة الانتقال

بعد انتفاضة 2011 وتولي سلطة انتقالية جديدة، ظلت أجهزة الأمن القديمة والعناصر الموالية للرئيس السابق، تعمل ضمن شبكات نفوذ بقيت ممارسات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري متجذرة، حتى وإن تغيرت الطبقات السياسية، فإن آليات الدولة الأمنية لم تُصَلح أو تُحَاكم، ما مكن من استمرار حالات اختفاء مع انخفاض في الشفافية وتراجع الإشراف القضائي، تقارير حقوقية توثق وقوع حالات إخفاء قسري خلال الفترة، كان بعضها مرتبطا بالانتقام السياسي، وبعضها الآخر مرتبطا بالتعامل الأمني الخاطئ مع نشطاء حقوقيين[1].



## (2014-2015 وما تلاها): انقلاب الحوثيين وتفاقم الاختفاءات

مع سيطرة جماعة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014، وتوسع نفوذها خلال 2015، تصاعدت تقارير الاعتقال غير القانوني والإخفاء القسري، إذ وثقت منظمات حقوقية حالات اعتقال تعسفي لسياسيين، ناشطين، صحفيين، معارضين، وحتى منتقدين داخل صنعاء وخارجها، مع حرمان العائلات من معرفة مصير ذويها أو أماكن احتجازهم، في بعض الحالات أفادت الشهادات بوجود مراكز احتجاز سرية وممارسات تعذيبية، هذه الانتهاكات جاءت ضمن بيئة صراع مسلح شاملة أدت إلى

تآكل قواعد الحماية القانونية[2].

ومازالت حتى اليوم تمارس جماعة الحوثيين في مناطق سيطرتها ونفوذها الإخفاء القسري ضد مدنيين ومعارضين سياسيين وشخصيات عاملة في المجتمع المدني ومنظمات محلية ودولية والسلك الدبلوماسي، وترفض تمامًا الإدلاء بأي بيانات عن مصيرهم أو التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في زيارة المحتجزات والسجون السرية، والكشف عن وضع ومصير المخفيين قسرًا.

## ما بعد 2015: تعدد الأطراف وظهور شبكات السجون السرية (UAE، قوات محلية، الحوثيين، جماعات أخرى)



بعد تدخل التحالف العربي في 2015، وتدخلات إقليمية لاحقة، تعقدت مسألة الإخفاءات، إذ لم تعد مرتبطة بفصيل واحد: الأطراف المتصارعة الرئيسية (الحوثيون والحكومة المعترف بها دوليًا)، تحالفت معها مجموعات محلية مسلحة، وفي بعض المناطق ظهرت شبكات اعتقال بدعم أو شراكة مع جهات إقليمية (تشير تحقيقات وصحف وتقارير صحفية ومنظمات إلى دور لجهات خارجية في إدارة سجون سرية في عدن والمناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات، حيث احتُجز آلاف الموقوفين، بعضهم "اختفى" أو تعرض للتعذيب وتوفي داخل هذه السجون، كما أظهرت شهادات أن هناك تنسيقًا استخباراتيًا بين أطراف دولية ومجموعات محلية، أدى

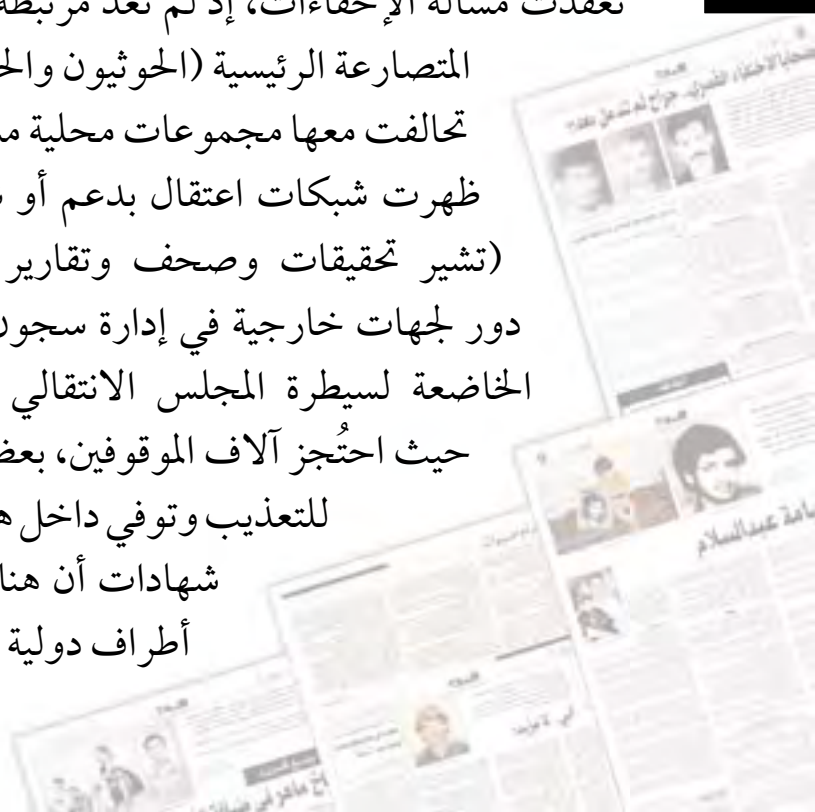

إلى حالات إحالة واحتجاز بلا آليات قانونية واضحة)[3].

## أطراف مسؤولة وأنماط الانتهاك

1- النظام السياسي السابق وأجهزته الأمنية، قبل 2011 وامتداداتها بعده، وما تبعها من عمليات انتقامية أو اعتقالات على خلفية سياسية[4].

2- جماعة الحوثي مارست اعتقالات لخصوم سياسيين، ناشطين، صحفيين، ومعارضين محليين، وغياب الشفافية بشأن مراكز الاحتجاز وظروفها، صحة الضحية أو التهم الموجهة إليه (إن وجدت أصلًا)[5].

3- المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، ظهرت ملفات السجون السرية وشبكات احتجاز خارجة عن القانون في المحافظات الجنوبية والشرقية، واتهامات بتعذيب ووفاة محتجزين[6].

4- جماعات متطرفة (كالقاعدة وداعش) ومليشيات محلية، قامت باختطافات وانتهاكات بحق أشخاص يُشتبه بصلتهم، وأحيانًا عمليات إعدام خارج إطار القانون[7].

5- قوات مرتبطة بالحكومة المعترف بها دوليًا مارست اختطافات في مأرب وتعز.

هذه التعددية في الجهات المسؤولة تجعل تعقب المصير أكثر تعقيدًا، أطراف



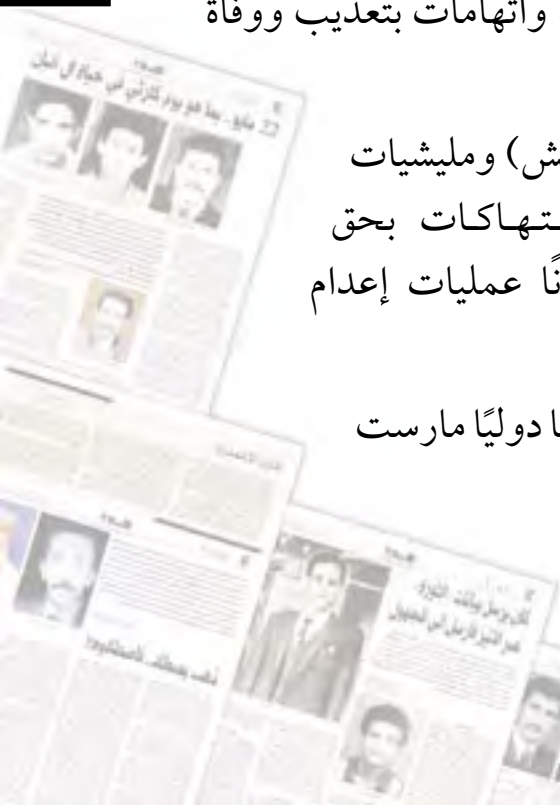

مختلفة تحتفظ بمعلومات متفرقة، وتغير خطوط سيطرة المشهد بسرعة، ما يزيد من احتمالات اختفاء الوثائق والشهود[8].

من الصعب تقديم رقم نهائي للعشرات أو المئات من المفقودين، لأن الأوضاع الأمنية تحول دون وصول المنظمات إلى كل المناطق، ولجوء الأطراف للسرية، فبعض الحالات تُسجل كاعتقال تعسفي دون تسمية "إخفاء قسري"، منظمات يمنية ودولية وثقت مئات القضايا، ورُفعت إليها شكاوى عن حالات إخفاء قسري من قبل أسر الضحايا، وبعض المنظمات المحلية والدولية أعدت قوائم وقصصًا بأسماء وشهادات لعائلات لم تعلم بمصير ذويها، هذه الصعوبات تؤكد ضرورة إنشاء آلية توثيق دولية موثوقة تتعامل مع كل الأطراف المنتهكة على نفس المستوى، وتضمن المساءلة وعدم الإفلات من العقاب[9].



## الآثـار المدمـرة على أسـر الضحايا: عذاب السؤال الدائم "أين هو؟"

يعيش ذوو المخفيين قسرًا في جحيم نفسي لا ينتهي، تتجلى آثاره في:

- صدمة الإخفاء القسري المفاجئ التي تترك أثرًا عميقًا، يتعايش الأهل بين الإنكار (سيعود غدًا) والإدراك المرير لحجم المأساة.
- الخوف الدائم على مصير الضحية، هل هو حي؟ هل يتعرض للتعذيب؟ هل يأكل؟ هل يمرض؟ هذه التساؤلات تؤدي إلى قلق مرضي مستمر واكتئاب عميق قد يقود إلى أفكار انتحارية.
- الفقدان الغامض، وهي حالة نفسية

فريدة وقاسية، حيث يكون الفقدان غير مؤكد (الضحية غير ميتة معترف بوفاته، وغير حي معروف مكانه)، هذا الغموض يمنع الأهل من بدء عملية الحداد الطبيعية، مما يطيل أمد المعاناة، ويجعل التكيف مستحيلًا تقريبًا.

- الشعور بالعجز عن معرفة الحقيقة، عن إنقاذ الضحية، أو حتى عن تقديم أبسط سبل الراحة له، يولد شعورًا عميقًا باليأس وفقدان السيطرة على الحياة.
- اضطراب ما بعد الصدمة، فتظهر أعراض متكررة مثل الكوابيس، التهيج، صعوبة التركيز، استرجاع أحداث الاختفاء، وتجنب الأماكن أو الأحاديث المرتبطة بالضحية.
- قد يعاني الأهل من شعور غير عقلاني بالذنب ( "لو منعناه من الخروج" ، "لو لم نسمح له بالعمل في هذا المجال" ).
- للإخفاء القسري تأثير مدمر على الأطفال الذين فقدوا والديهم أو إخوتهم بهذه الطريقة، يعانون من الخوف، القلق، التراجع الدراسي، اضطرابات النوم، وصعوبات في تكوين علاقات مستقبلية، يصبح عالمهم غير آمن ومليئًا بالتهديدات الخفية.

## الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجريمة الإخفاء القسري

تمزق النسيج المجتمعي، فلا تقتصر تداعيات الإخفاء على الأسر مباشرة، بل

تمتد لتشمل المجتمع اليمني بأسره:

- ثقافة الخوف والترهيب، إذ أصبح الإخفاء القسري أداة فعالة لفرض الصمت وامتناع الناس عن التعبير عن آرائهم، أو المشاركة في أي نشاط سياسي أو اجتماعي نقدي، أو حتى السؤال عن مصير المخفيين خوفًا من أن يصبحوا هم الضحايا التالين، أي اختفاء مفهوم الأمان الشخصي.
- ولّدت هذه الجريمة شكوكًا عميقة بين أفراد المجتمع، لم يعد الجار يثق بجاره، والصديق بصديقه خوفًا من أن يكون أي شخص عميلًا أو مخبرًا للجهات الخاطفة، بالتالي انهارت شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية.
- وصمة العار الاجتماعية والتهميش الذي تعانيه بعض أسر المخفيين قسرًا، بخاصة إذا كان المختطف ينتمي لجماعة مسيطرة، قد يتعرضون للتهميش أو التجنب خوفًا من أن يرتبط بهم أي نشاط معارض.
- غالبًا ما يكون المختفي هو المعيل الرئيسي للأسرة، مما يؤدي اختفاؤه إلى كارثة اقتصادية من فقدان الدخل، صعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية (طعام، دواء، تعليم للأطفال)، تنفق الأسر مدخراتها، بل تستدين في البحث عن المفقود (للسفر، رشاوى، أتعاب محامين)، وتتحمل النساء العبء الأكبر، إذ يضطررن فجأة لتحمل مسؤولية إعالة الأسرة في مجتمع تقليدي، وفي ظل اقتصاد منهار.
- تواجه نساء المخفيين قسرًا تحديات مضاعفة في البحث عن المعيل المفقود، إعالة الأسرة في



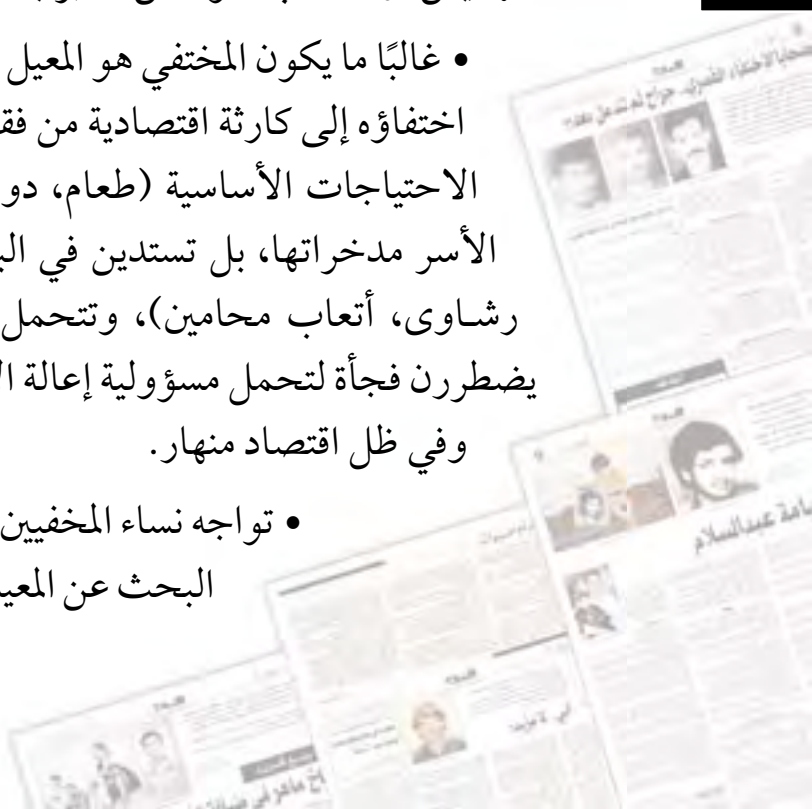

ظل صعوبات اقتصادية هائلة ومواجهة المجتمع الذي قد لا يتعاطف أو يدعم بشكل كافٍ، ناهيك عن التهديدات التي قد يتعرضن لها أثناء رحلة البحث.

- يستنزف البحث عن المخفيين قسرًا الرعاية النفسية والاقتصادية لأسرهم موارد بشرية ومادية هائلة كان من الممكن توجيهها لإعادة الإعمار والتنمية في مجتمع يعاني الدمار.
- تُعري جريمة الإخفاء القسري التي تتم بفعل فاعلين غالبًا يكونون جزءًا من السلطة أو المسيطرين فعليًا، عجز الدولة عن حماية مواطنيها وتطبيق القانون، مما يقوض أي أمل في تحقيق العدالة أو بناء دولة مؤسسات.



## المساءلة والمطالبات الدولية والمحلية: صراع من أجل الحقيقة والعدالة

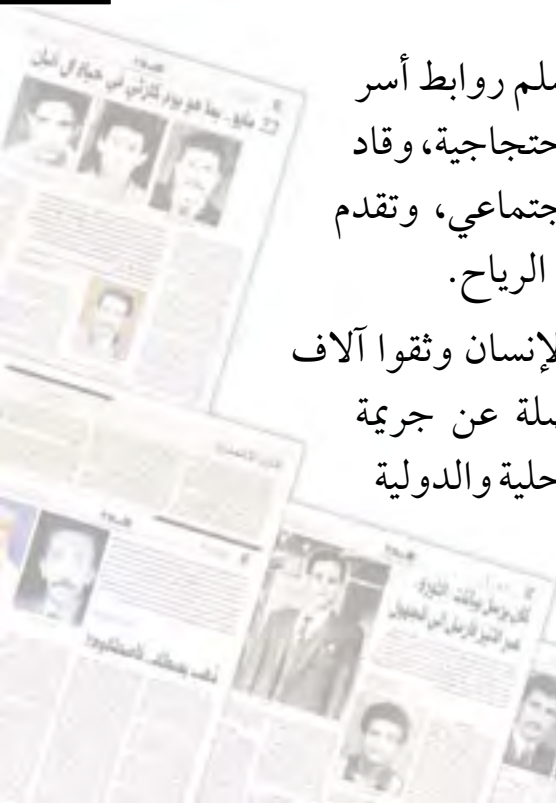

على الرغم من التحديات الهائلة، لم تستسلم روابط أسر الضحايا وذويهم، فالكثير منهم نظم وقفات احتجاجية، وقاد حملات مناصرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتقدم ببلاغات رسمية، لكنها غالبًا ما تذهب أدراج الرياح.

منظمات حقوقية ومدافعون عن حقوق الإنسان وثقوا آلاف الحالات والوقائع، وأصدرت تقارير مفصلة عن جريمة الإخفاء القسري، وضغطت على الأطراف المحلية والدولية للمساءلة، كما قدمت بعض هذه المنظمات الدعم القانوني والنفسي للأسر.

بالنسبة للمنظمات الدولية، والتي عادة ما يوجه النقد لها بتخاذلها في هذا الملف، إلا أنها ساعدت بعض المنظمات المحلية برفع الصوت عاليًا، ونشرت تقارير، وطالبت الأطراف الفاعلة (خصوصًا الحوثيين) بالإفراج عن المخفيين قسرًا، وكشف مصيرهم، ومحاسبة المسؤولين.

بينما المجتمع الدولي وآلياته الأممية، والتي عادة تكتفي بالإدانة المتكررة، وإعلان القلق من قبل مجلس الأمن الدولي أو من خلال الممثل السامي لحقوق الإنسان أو المبعوث الأممي، لجريمة الإخفاء القسري، لكن الإجراءات الفعلية (مثل فرض عقوبات فردية على قادة مسؤولين) كانت محدودة وضعيفة لم تردع الجناة بشكل فعال، كما أن استمرار الحرب أعاق أي تحقيق جدي ومستقل.



## مقترحات عملية لعدالة انتقالية متخصصة بملف الإخفاء القسري

إنشاء لجنة تحقيق دولية لبحث مصير المفقودين مهمتها:

- تلقي البلاغات، توثيق الحالات، التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية، إصدار تقارير دورية وتسهيل الوصول إلى الأماكن المحتملة للاحتجاز، تتمتع بحصانة دولية وضمانات استقلالية، وقراراتها ملزمة دوليًا لكل الأطراف المحلية.

قاعدة بيانات وطنية وإطار توثيق موحد:

- وهنا بالإمكان الاستفادة من الآليات الوطنية والمنظمات المحلية وروابط ذوي الضحايا وما بنته في الأعوام الماضية من قاعدة

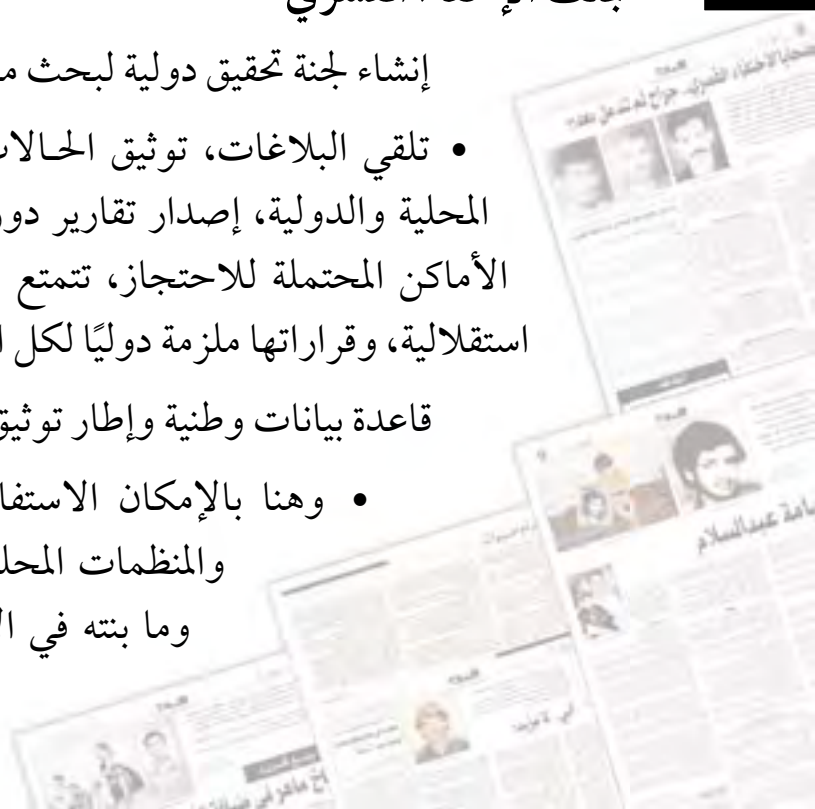

بيانات فيما يخص ملف الإخفاء القسري في اليمن من جمع شهادات، سجلات السجون، قوائم المقبوض عليهم من قبل إدارات متعددة، مع حماية بيانات الضحايا والعائلات.

برامج بحث ميداني ومنهجية للعثور على مقابر جماعية وفحص جنائي:

- تأهيل وتدريب كوادر فرق جنائية وطبية جنائية متخصصة، بالتعاون مع خبراء دوليين، لإخراج الجثث وتوثيق أسباب الوفاة وجمع الأدلة.

آليات قانونية للمساءلة:

- فتح تحقيقات جنائية ضد المسؤولين عن الإخفاء القسري وإحالتهم إلى محاكمات عادلة.
- النظر في نماذج متوازنة من العدالة الجنائية والآليات التكميلية (مثل الحقائق المعترف بها مقابل تخفيف العقوبات) وفقًا لإطار قانوني واضح.



إجراءات تعويضية وإعادة تأهيل:

- برامج تعويض للأسر، منح فرص إعادة تأهيل نفسي واندماج اقتصادي لأسر الضحايا.

إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية:

- تصفية الممارسات التعسفية عبر برامج متخصصة لأجهزة إنفاذ القانون، تدريب حقوقي، آليات رقابة داخلية، نظام تشريعي واضح يكفل استحالة الاحتجاز السري.

الالتزام الدولي والتعاون الفني:

- التصديق على الاتفاقيات الدولية (ICPPED)، ودعوة بعثات أممية عند الاقتضاء، والاستفادة من خبرات دولية في توثيق المصير والطب الشرعي.

## تحديات تطبيقية ومنهجية يجب التنبه لها

استمرار النزاع، وتجزئته الإدارية، وانقسام القضاء، كل هذه العوامل أدت إلى تغير خطوط السيطرة، وعرقلة الوصول إلى أماكن الاحتجاز والوثائق والأدلة بالوقائع، كما أن بعض الأطراف قد تقاوم أو ترفض أي كشف لملفاتها لأسباب أمنية أو سياسية، أو خشية المساءلة.

تفاديًا لخطر تسييس الآليات، من المهم تصميم آليات مستقلة غير خاضعة للتأثير الحزبي أو الإقليمي، وتصميم آليات حماية فعالة ضرورية للسماح للشهود والعائلات بالإدلاء بالمعلومات بأمان.

## توصيات قابلة للتنفيذ لخارطة طريق لمعالجة ملف الإخفاء القسري

1- الإعلان عن إجراء طارئ لوضع سجل وطني للمفقودين بمبادرة من حكومة انتقالية أو سلطة توافقية، بدعم الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية، ورقابة منظمات محلية، مع إشراك روابط الضحايا أصحاب المصلحة والمدافعين عن حقوق الإنسان المتخصصين بهذا الملف.

2- البدء بعمليات توثيق فورية تشمل كل أجزاء اليمن عبر فرق مشتركة محلية -دولية، مع ضمانات قانونية لخصوصية البيانات.

3 - الدعوة إلى مهمة تحقيق أممية ذات ولاية لتقييم حالات الإخفاء القسري وجمع الأدلة، كي لا تتلاشى مع مرور الزمن.

4- دعوة الحكومة للمصادقة على الاتفاقيات الدولية (لـICPPED وبروتوكولات تتعلق بمنع التعذيب) كإشارة التزام دولي وقاعدة للتعاون.

## ختامًا:



تشكل جريمة الإخفاء القسري في اليمن، أكانت منذ القرن الماضي أو خلال الفترة من 2011 إلى 2015 وما تلاها، جرحًا نازفًا في الضمير الإنساني والجسد الاجتماعي اليمني، لقد كانت أداة وحشية في الصراع على السلطة والنفوذ، حولت آلاف اليمنيين إلى أرقام مجهولة في سجون سرية مظلمة، وتركت وراءها مجتمعًا يعاني من صدمة جماعية عميقة، الآثار النفسية على الأسر - من القلق المدمر والفقدان الغامض إلى الاكتئاب والعجز- هي إرث من الألم قد يستمر لأجيال، أما الآثار الاجتماعية -من ثقافة الخوف وتفكك النسيج المجتمعي إلى الإفقار وعزلة النساء- فهي معوقات جسيمة أمام أية محاولة لبناء سلام دائم ومجتمع متماسك في المستقبل.

إن تحقيق العدالة لضحايا الإخفاء

القسري وأسرهم، ليس مجرد واجب أخلاقي وقانوني، بل شرط أساسي لأية مصالحة وطنية حقيقية، ولبناء دولة تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كشف الحقيقة الكاملة عن مصير كل مختفٍ قسرًا، الإفراج عن الأحياء منهم، إعادة رفات الموتى، ومحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجريمة البشعة بغض النظر عن انتماءاتهم، يظل المطلب المُلح والركن الأساسي لأي مسار سلام مستدام في اليمن.

طالما ظل مصير هؤلاء مجهولًا، وطالما بقيت أسرهم تعيش في جحيم الغموض والألم، فلن يكون هناك سلام حقيقي في اليمن، فقط هدنة مؤقتة فوق أرضية من المعاناة الإنسانية المنسية. ولنا في تاريخ الصراعات اليمنية عبرة.

## ■ الهوامش:

(1) https://www.hrw.org/ar/world-report/2012/country-chapters/259726
https://drive.google.com/file/d/1jFDu70JxEbc__HjlB4El00s-hgqhpz9zM/view؟usp=drive__link
(2) https://drive.google.com/file/d/1jFDu70JxEbc__HjlB4El00s-hgqhpz9zM/view؟usp=drive__link
https://www.hrw.org/world-report/2016/country-chapters/yemen؟utm__source=chatgpt.com
(3) https://drive.google.com/file/d/1B4GNS-3DKSv1b9e5VuaJ0f-3Z8O9qfCi/view؟usp=drive__link
https://www.axios.com/201715/12//report-us-interrogating-prisoners-in-yemen-after-theyve-been-tortured-1513303181؟utm__source=chatgpt.com
(4) https://www.hrw.org/world-report/2012/country-chapters/yemen؟utm__source=chatgpt.com
(5) https://drive.google.com/file/d/1jFDu70JxEbc__HjlB4El00s-hgqhpz9zM/view؟usp=drive__link
(6) https://drive.google.com/file/d/1qAEwAUkrO4KsMcYDWh-D83hD5OTql9d7/view؟usp=drive__link
(7) https://www.hrw.org/world-report/2016/country-chapters/yemen؟utm__source=chatgpt.com
(8) https://drive.google.com/file/d/1XLvuIGnB7doLbHLNdS6rprhxNTVPOQik/view؟usp=drive__link
(9) https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/yemen؟utm__source=chatgpt.com
https://www.globalr2p.org/publications/enforced-disappearances-in-yemen-as-a-direct-result-of-impunity/؟utm__source=chatgpt.com



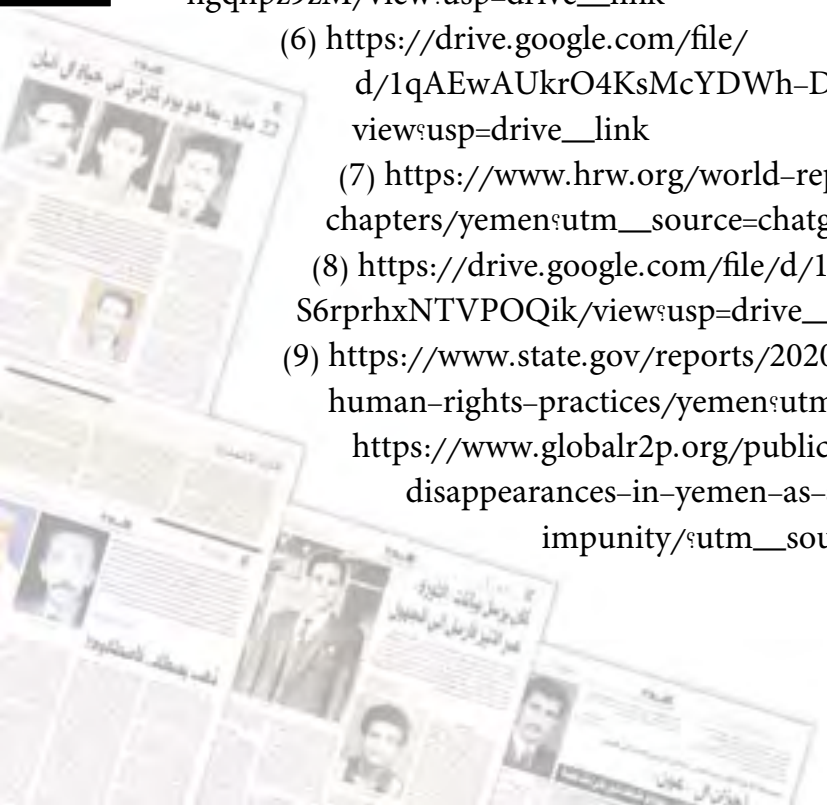

المختفون قسريـاً

٢٤

● سامي غالب وإلى يمينه درهم العبسي أحد المعتقلين اليساريين في ٧٨ وشقيق عبدالسلام المختفي قسريا (صفحة الرابطة ٢٠١٢)



# التوغل في عوالم المختفين قسرياً *

الـ30 من أغسطس هو اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، لكن هذا اليوم اعتيادي في اليمن! إنه يوم لا يستثير حماسة الحقوقيين والحقوقيات اليمنيين؛ ذلك أن الاختفاء القسري ليس «قضية» رابحة في اليمن، كما أنه غالي الكلفة ضئيل المردود!

سامي غالب

في اليمن تحضر أيام «ضحايا» آخرين، مثل أيام الجماعات المتحاربة الآن في اليمن باسم النصر أو الهزيمة، باسم الفتوحات والاجتياحات، باسم التصالح والتسامح، باسم العواصف أخيرًا! فتتحول أيامهم إلى أيام وطنية يتم إحياؤها سنويًا، حتى وإن كان أغلبية الناس ضد تجليات هذا اليوم الرمزية والاحتفالية.

**نادرًا ما يحيي الحقوقي اليمني يوم الاختفاء القسري. وغالبًا ما يسارع إلى طرده من «ذاكرته»، فهو مجلبة للصداع في أهون الأحوال؛ ذلك أن الذين اختفوا يقابلهم الذين أخفوا، وأغلب هؤلاء هم مسؤولون عسكريون وأمنيون، وبعضهم سياسيون في صدارة المشهد، كانوا في عقدي السبعينيات والثمانينيات، قادة لمليشيات شعبية تؤيد النظام اليساري في الجنوب، أو قادة جماعات يسارية تعارض النظام الحاكم في الشمال، خصوصًا أواخر السبعينيات، أو مليشيات إسلامية تقاتل مع الرئيس الأسبق صالح، ضد المليشيات اليسارية في المناطق الوسطى (إب وتعز)، أو تحارب معه الشيوعية في الجنوب**[1].

سيكون قادة هذه المليشيات في فترة لاحقة، دعاة ديمقراطية وحقوق إنسان وتداول سلمي للسلطة، خصوصًا بعد 1990، بتوحيد جزأي اليمن، الشمالي والجنوبي.

شخصيًا، أشعر بفداحة «النسيان» الذي يواجه أسر المختفين قسريًا في اليمن، خصوصًا بعد أن اقتربت من أسر المختفين قسريًا في 2007، ثم عبر مشاركة صحيفة «النداء» في تنظيم ندوة يتحدث فيها لأول مرة علنًا أمام جمهور متنوع، وذلك في فندق متواضع في صنعاء (فندق ميركيور في جولة كنتاكي، 2008)[2].

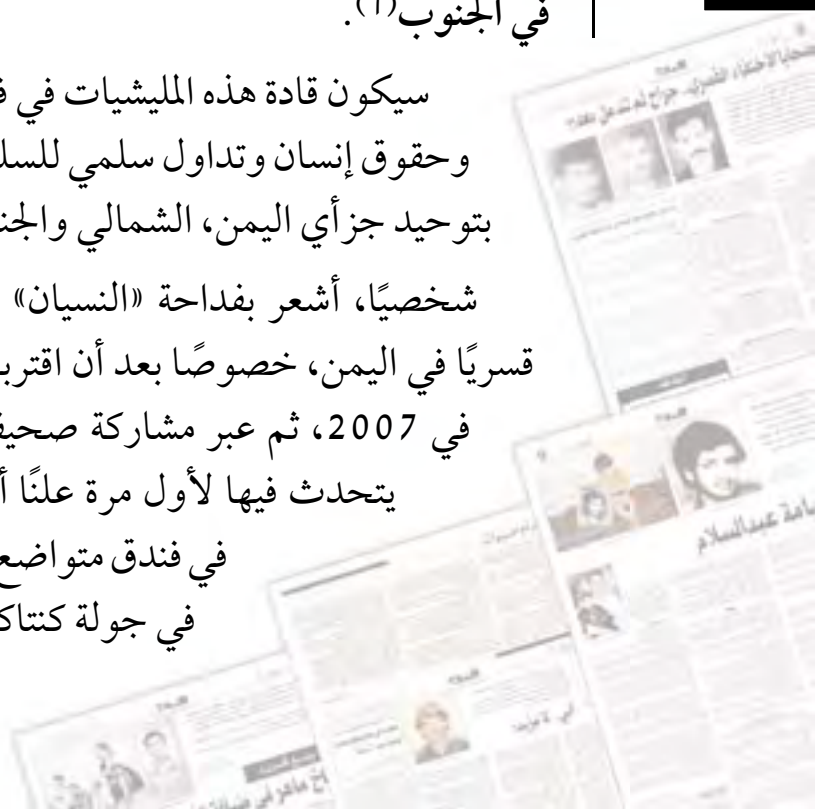

في مارس ٢٠١٢، تأسست الرابطة اليمنية لأسر المختفين قسريًا، في صنعاء، برئاسة وضاح القرشي، نجل المختفي قسريًا سلطان أمين القرشي، وعضوية سلوى زهرة وفتحي علي عبدالمجيد ويسرا البكري ونادية شعفل عمر (وهذه فقدت الاتصال بأمها وشقيقها يوم ٧ يوليو ١٩٩٤، فور دخول قوات الرئيس السابق صالح إلى مدينة عدن، مدشنة ما صار يعرف طيلة السنوات اللاحقة بـ«يوم النصر»).

في نهاية السبعينيات، وكانت أسرتي تعيش في مدينة صنعاء عاصمة اليمن الشمالي (قبل الوحدة اليمنية في 1990)، سمعت أمي تدعو الله من أجل العم الطيب أحمد عون!

**كان العم أحمد عون يعيش في حارة (أو حافة حسب لهجة مدينتي عدن وتعز) شِعب الدبة في شمال مدينة تعز، والاسم يوحي بجدة الحارة رغم تقليديته، فمن الواضح أن المدينة القديمة على الطرف الآخر من المدينة. يعيش العم أحمد مع أسرته تمامًا كأبي وجاره الأقرب العم أحمد محسن سلام. والرجال الثلاثة عاشوا في صباهم ومطلع شبابهم، في عدن التي كانت الحاضرة العصرية الوحيدة في اليمن في الثلثين الأولين من القرن الـ20.**

كذلك سمحت لهم الإقامة في عدن بالقدر الكافي من تعلم الحياة وتشرب قيم العصر، وبالتالي نقل هذه القيم إلى أبنائهم وبناتهم. كان العم أحمد محسن، والد مجايلي سمير، يمثل لي أمثولة حية على «الحداثة».



لقد كان عصاميًا بالمعنى الحرفي للكلمة، يعمل في شركة الكهرباء، وفي وقت فراغه يكتب مقالات في الصحيفة المحلية أو يذهب إلى مشاهدة فريقه المفضل، نادي الطليعة، في ملعب الشهداء. كان ذلك معنى «الأب» في سبعينيات تعز. وللمفارقة فإن المرأة كانت تحضر مباريات كرة القدم، ولها قسم خاص في ملعب الشهداء، وكذا في ملعب مدينة إب، ويحصل أن تحضر أمي، يرحمها الله، بعض المباريات لتشجيع نادي الطليعة تمامًا كوالد صديقي سمير.

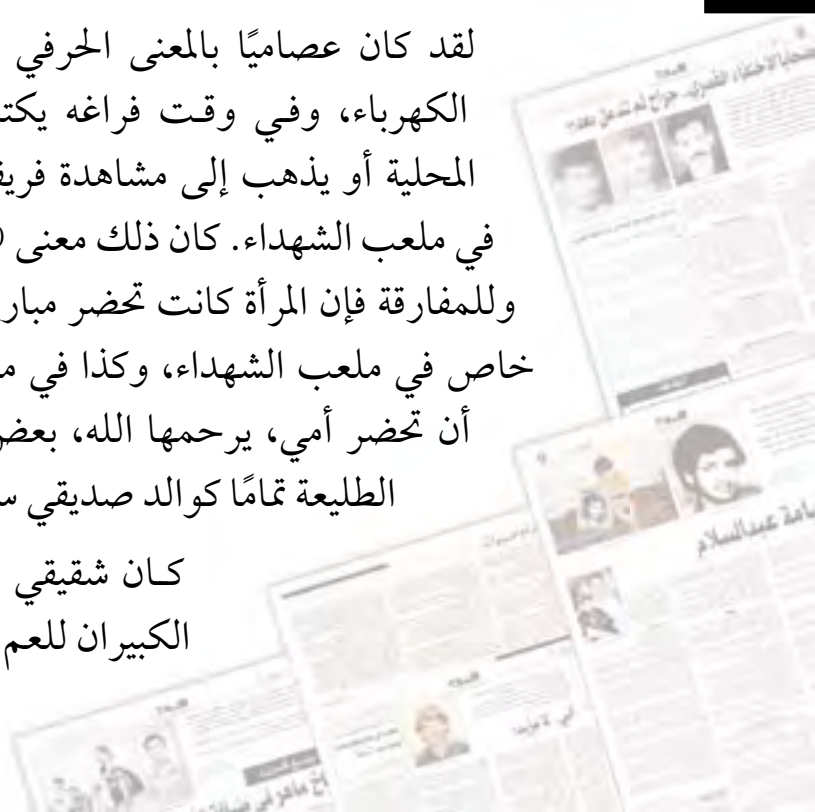

كان شقيقي الأكبر فوزي، والابنان الكبيران للعم أحمد محسن؛ عبدالكريم

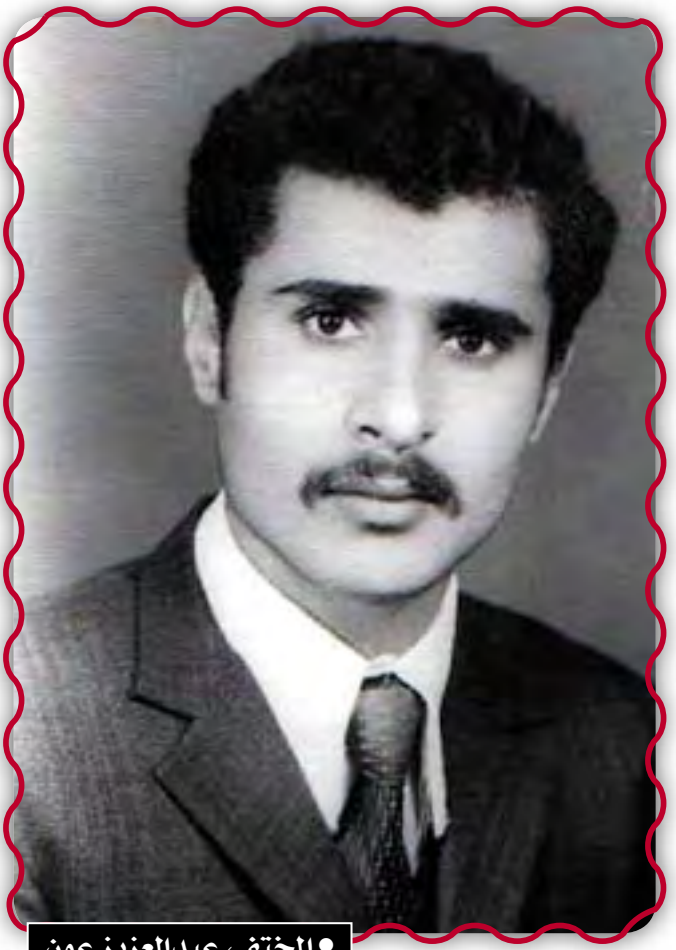

• المختفي عبدالعزيز عون

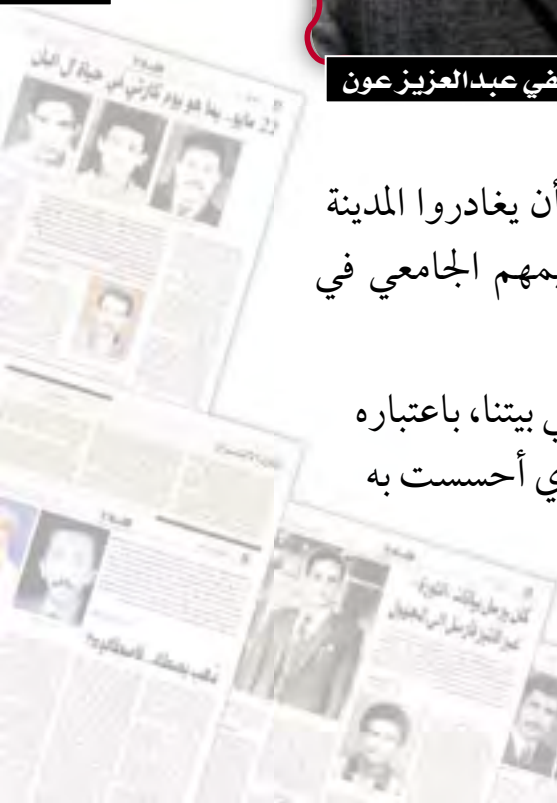

وعبدالناصر، يلعبون في نادي الطليعة، قبل أن يغادروا المدينة إلى مصر والاتحاد السوفيتي لاستكمال تعليمهم الجامعي في عام 1977.

كان اسم شقيق لطفي الأكبر يتردد أحيانًا في بيتنا، باعتباره سجينًا. لم يكن الأمر يبدو خطرًا بالشكل الذي أحسست به بعد 5 سنوات من اعتقاله.

في سنة 1981، وقد صرنا نعيش غربي

صنعاء، غير بعيد من جامعة صنعاء، شاهد أخي سمير العم أحمد عون بالقرب من جامعة صنعاء، وأبلغ والدتي بذلك. كانت أمي تدعو بقلب يجيش تعاطفًا مع الرجل الطيب الذي أعياه الانتقال دوريًا من تعز (حيث يعول أسرته) إلى صنعاء حيث يقبع ابنه في معتقل من معتقلاتها العلنية أو السرية.

صار اسم عبدالعزيز مرتبطًا عندي بـ«مأساة» والده أحمد عون الذي طرق كل الأبواب بحثًا عن ابنه.

اعتقل عبدالعزيز أثناء خروجه من جامعة صنعاء، في فبراير 1976، في عهد الرئيس الحمدي!

في أكتوبر 1978، حسب شهادات غير موثقة، جرى نقل 10 معتقلين في دار البشائر (وهذا اسم قصر إمامي تحول إلى سجن في عهد الثورة)، إلى مكان مجهول. صار هؤلاء المعتقلون اليساريون أشهر المختفين قسريًا في اليمن الشمالي، وبين هؤلاء الوزير السابق سلطان أمين القرشي، وطالبا الجامعة خان وعبدالعزيز عون. والأول كان أمين عام حزب الطليعة الشعبية (اعتقل في فبراير 1978)، والثالث عضو الحزب.

وحزب الطليعة الشعبية هو حزب يساري ذو خلفية بعثية، إذ إنه تأسس مع مفارقة بعض قياديه للاتجاه البعثي، وتبنيهم طروحات ماركسية.

في التسعينيات بدأت فعليًا أعي هذه التفاصيل والفروق. والأهم بدأ التساؤل عندي عن نظام الرئيس إبراهيم الحمدي ذي الشعبية الجارفة في اليمن، شماله وجنوبه. ولاحقًا، في 2007، عندما فتحت «النداء» ملف الاختفاء القسري في اليمن، حضر مجددًا عبدالعزيز أحمد عون، لكنني شخصيًا تفاديت أن أكتب قصته، تاركًا

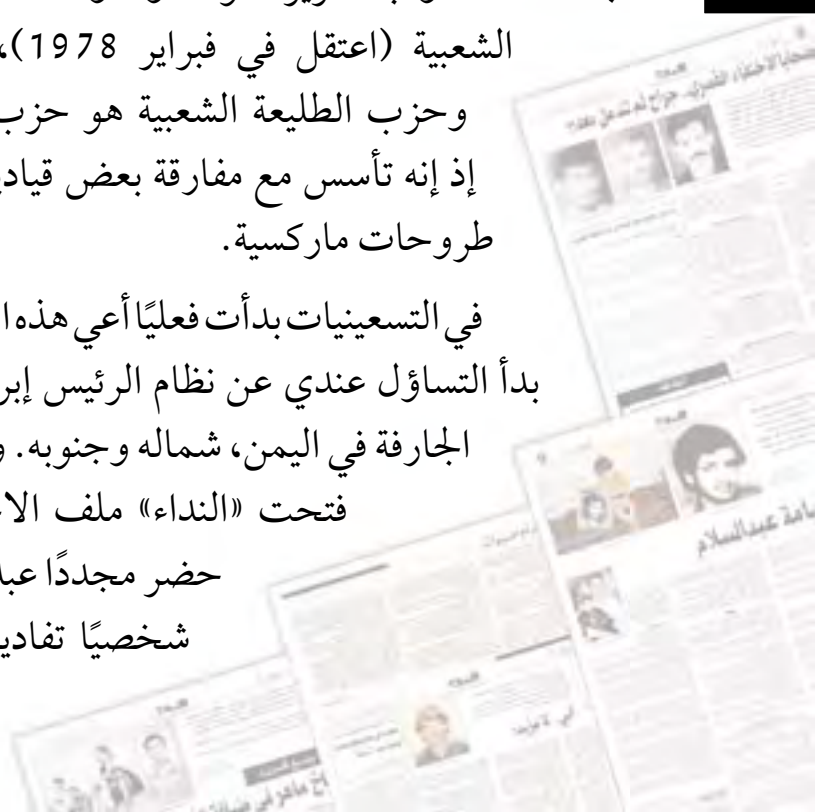

المهمة لزميلي فتحي أبو النصر؛ ذلك أن عبدالعزيز هو أمر شخصي يعني كل الذين أحبهم، بدءًا من أمي وأم صديقي لطفي ووالده أحمد عون. بقيت بعيدًا، مكتفيًا فقط بمتابعة فتحي، حتى نشر القصة في يونيو 2007[3].

في 2007، وأنا أقاربه صحفيًا، تعجبت من كثر المختفين قسريًا حولي: كان هناك إلى جانب عبدالعزيز أحمد عون، آخرون عرفت قصصهم لاحقًا.

**في منتصف أبريل 2007، بدأت عمليًا الشغل على ملف الاختفاء القسري. عند بدء العمل استعنت بالزميل القدير محمد الطويل الذي سبق له العمل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ثم وزارة حقوق الإنسان(!). أمدني محمد بوثائق مهمة، أبرزها قائمة المختفين قسريًا في اليمن، التي تبلغت بها منظمة الأمم المتحدة، ووثقت لدى مفوض الاختفاء القسري، وهؤلاء يبلغ عددهم حوالي 200 اسم. ويمكن الإشارة، على عجالة، إلى أن أغلبهم من المحافظات الجنوبية والشرقية، وعلى وجه أخص، من ضحايا أحداث يناير 1986.**

لكن الأهم على الإطلاق كان تاريخ العلاقة بين حكومة الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح ومعاونيه، وبين الأمم المتحدة. وستثبت السنوات من 1998 إلى 2007، أن هذا الملف المغمس بالأحزان والانتظارات والمرارات، لا يعدو أن يكون شأنًا بيروقراطيًا بين الأمم المتحدة والحكومة اليمنية. وقد لخص درهم العبسي (شقيق المختفي قسريًا عبدالسلام العبسي) تلك العلاقة في «شهادة وفاة» يسعى الطرفان لاستصدارها من «مصلحة الأحوال الشخصية»، لإغلاق ملف أخيه!

● درهم العبسي يتحدث في الندوة وعلي يمينه فتحي علي عبدالمجيد



كانت بعض الوثائق تتضمن مراسلات مكتب الرئاسة اليمنية (علي الآنسي) مع الأمم المتحدة، تقطع بعدم وجود ظاهرة الاختفاء القسري في اليمن، وأن هناك المئات من المختفين قسريًا في جنوب اليمن قبل الوحدة (قبل 1990)، وبالتحديد في أحداث يناير 1986، وتم إنهاء هذا الملف بعد الوحدة![4].

بدأت بالتواصل مع الأسر..

كان أول من تواصلت معهم اثنان سيرافقانني دائمًا بعد أولـى الجلسات معهما. زارنـي في مكتبي في شارع الزبيري أولًا، درهم هائل العبسي، ثم بعده بيومين فتحي علي عبدالمجيد.

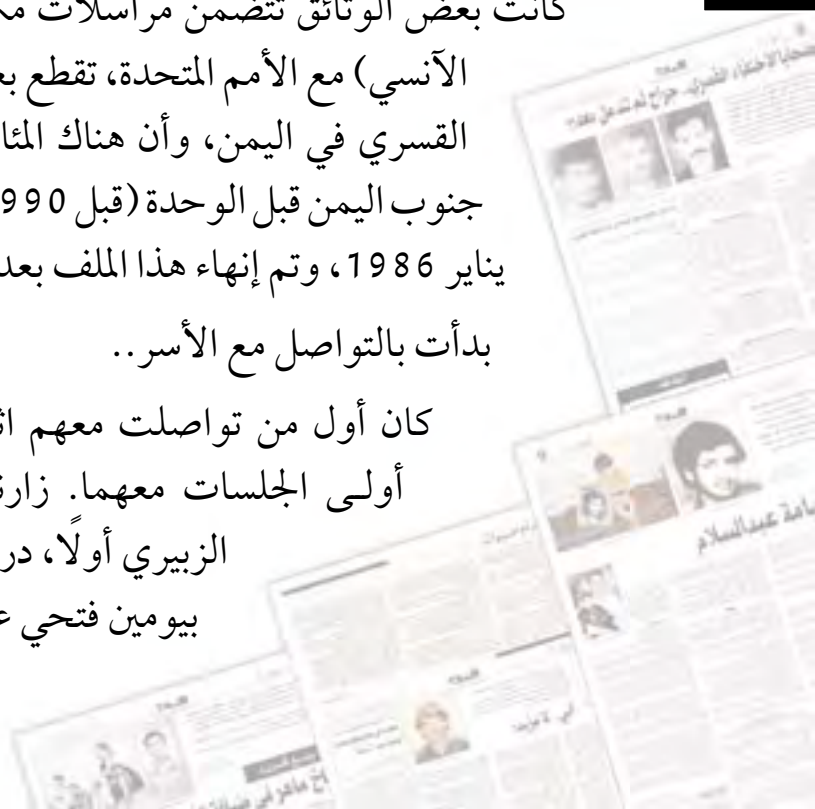

درهم هو شقيق المختفي قسريًا عبدالسلام العبسي. وفتحي هو نجل المختفي قسريًا علي عبدالمجيد، صاحب مطعم السندباد في شارع علي عبدالمغني في قلب العاصمة صنعاء[5].

هذان الرجلان (درهم وفتحي) لم يقصا قصتيهما وحسب! لقد أدخلاني عوالم أسر المختفين قسريًا، وبفضلهما أساسًا تحمست للملف، وصارت قضيتهما قضيتي منذ أبريل 2007.

في الأثناء، كان زميلي فهمي السقاف من محافظات عدن وأبين ولحج والضالع، يجري مسحًا أوليًا حول المختفين قسريًا وأسرهم. استعنت أيضًا بالزميلة نادرة عبدالقدوس، والزميل فضل مبارك، والزميل باسم الشعبي، وثلاثتهم يقيمون في عدن. ومراسل «النداء» في محافظة إب الزميل إبراهيم البعداني، وزميلتي في صنعاء بشرى العنسي، وبعض كتاب الصحيفة، وأبرزهم عبدالباري طاهر، نقيب الصحفيين الأسبق، والذي كان يعرف المختفي قسريًا الصحفي الشاب

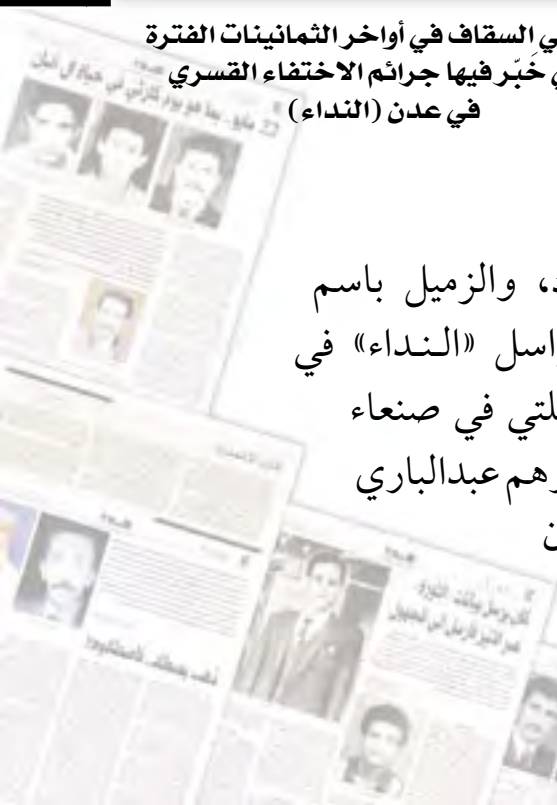

● فهمي السقاف في أواخر الثمانينات الفترة التي خبّر فيها جرائم الاختفاء القسري في عدن (النداء)

محمد علي قاسم هادي، وعشرات آخرين اختفوا أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في صنعاء والحديدة وتعز، وفي 1986 في عدن، بينهم صحفيون ومثقفون(6).

**بـدأت التجهيز للحلقة الأولـى التي نشرت بتاريخ 23 مايو 2007. تم تجهيز الحلقة كاملة، وبقي أمامي إنهاء قصة المختفي قسريًا عبدالسلام العبسي. كنت جمعت المعلومات الخاصة بعبدالسلام في مفكرة صغيرة، وكنت بعد أن التقيت درهـم، اتصلت بنجل عبدالسلام، واسمه وضاح، الذي ولد في تعز قبل اعتقال والده في صنعاء، بأسبوع. وعد عبدالسلام في رسالة إلى زوجته، بزيارتها في تعز بعد أسبوعين، وطلب منها تسمية المولود وضاح!**



جرى اعتقال عبدالسلام، مطلع يوليو، وتم اعتقال شقيقه الأصغر في اليوم نفسه. أفرج عن درهم بعد شهر، لكن عبدالسلام لم يظهر قط!(7).

التقيت درهم ووضاح، وتولت الزميلة بشرى العنسي المهمة الأصعب؛ لقاء منيرة، عروس عبدالسلام، التي انتظرت زيارته عقب ولادتها وضاح، لكنه لم يأتِ منذ يوليو 1978 حتى الآن! لقد كان ذلك هو الجزء الأصعب من القصة. وأذكر جيدًا ما قالته لي بشرى، وهي تناولني الجزء الخاص بمنيرة؛ قالت: سامي، هل ستصدقني إذا قلت لك إن منيرة تبدو شابة لكأنها العروس التي تنتظر عريسها ليرى مولوده الأول في يوليو 1978!(8).

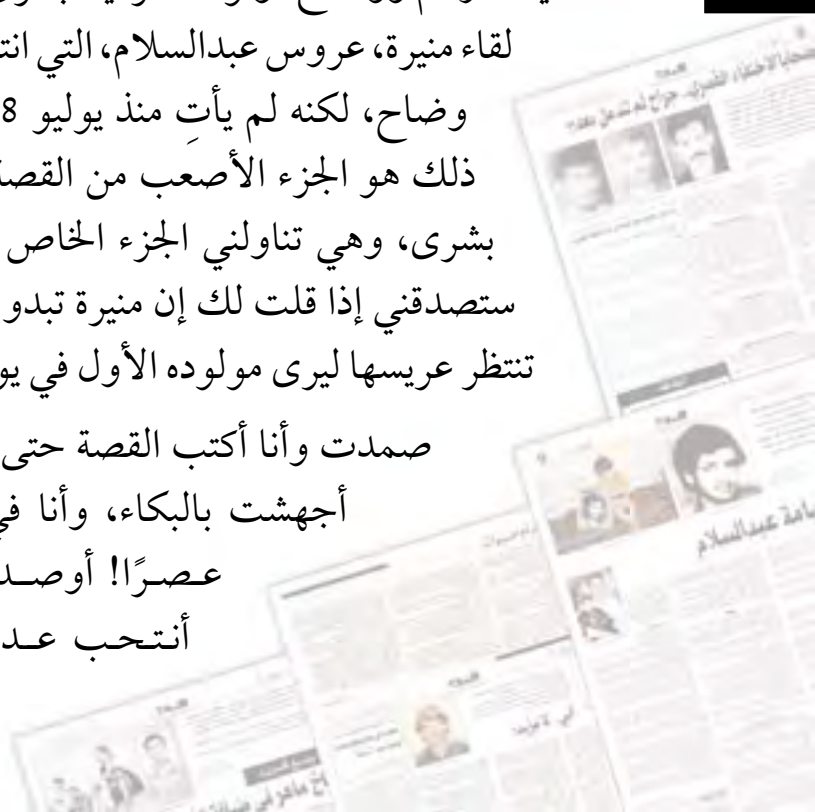

صمدت وأنا أكتب القصة حتى انتهيت من آخر كلمة، ثم أجهشت بالبكاء، وأنا في مكتبي الساعة الخامسة عصرًا! أوصدت باب مكتبي، وعدت أنتحب عدة دقائق. سلمت القصة

للزميلين بشير السيد وحمدي عبدالوهاب، وكان عليّ المغادرة إلى البيت، لتجهيز حقيبتي للسفر إلى الدوحة، رفقة صديقي نبيل الصوفي، والأستاذين مراد ظافر، ورباب المضواحي، للمشاركة في ورشات عمل حول تجربة الصحافة المستقلة في اليمن خلال الانتخابات الرئاسية.

هكذا نُشرت الحلقة الأولى في غيابي. في 23 مايو 2007. تولى المخرج الفنان طارق السامعي تنفيذ الإخراج في الصحيفة، وهكذا ارتسمت ملامح وقسمات ملف المختفين قسريًا في اليمن.

عدت لاحقًا، ونشرت قصة والد فتحي المختفي قسرياً علي عبدالمجيد، فيما نشر فهمي المزيد من القصص عن مختفين قسريًا في محافظات جنوبية[9].

> **في الحلقة الثالثة، بدأت التهديدات تصل إيميلات الصحيفة وموقعها الإلكتروني. إحدى هذه الرسائل الناقمة تتوعد رئيس التحرير والصحفيين العاملين في «النداء»، بالإخفاء القسري إن لم تتوقف الصحيفة عن نشر حلقاتها. لقد وصف الصحفيون بـ«الخونة» الذين يسيئون لسمعة البلد، وأن مصيرهم سيكون مصير المختفين قسريًا، وحينها «لن يكتب أحد عنكم»[10].**



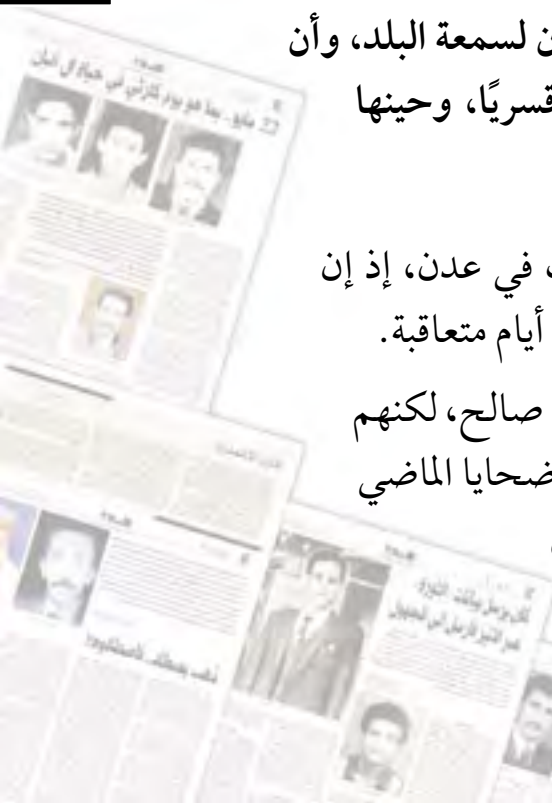

الهجوم الأشد تلقاه الزميل فهمي السقاف في عدن، إذ إن التهديدات تلقاها على موبايله، وكانت خلال أيام متعاقبة.

كان المتصلون هم معارضون لسلطة الرئيس صالح، لكنهم أيضًا أشد نقمة على الصحيفة التي تنشر عن ضحايا الماضي بقصد -حسب مزاعمهم- إثارة الفتنة بين أبناء الجنوب، وتعطيل دعوة «التصالح

والتسامح» التي انطلقت في أبين والضالع وعدن، بدعوة من الرئيس اليمني الأسبق علي ناصر محمد، في 2006، في الذكرى الـ20 لأحداث يناير الدامية. لقد تصور المتهمون أن فهمي السقاف «حُجري» حاقد لا يعجبه أجواء التصالح بين الجنوبيين، وهو في حُجريته -أي باعتباره من أبناء الحُجرية- يمارس ما اعتاد هؤلاء على فعله منذ الاستقلال عن بريطانيا، في 30 نوفمبر 1967.

تنتمي أسرة السقاف المنتشرة في اليمن، إلى وادي حضرموت، حيث حل الجد الأكبر أحمد بن عيسى المهاجر، في القرن الرابع الهجري، قادمًا من البصرة. ومن هناك انتشرت هذه الأسرة الهاشمية إلى مختلف أنحاء اليمن، وبخاصة أبين (مسقط رأس فهمي) وعدن ولحج (حيث ولد عمر الجاوي والدكتور أبو بكر السقاف، وهما من أبرز المثقفين اليساريين في اليمن) وتعز حيث تأسست قرية كاملة جنوبي المحافظة تسمى «الحضارم»، وأبرز أبنائها الرائد عبدالله عبدالعالم، القائد العسكري الموالي لرئيس اليمن الشمالي الأسبق إبراهيم الحمدي، والذي قام بعد مقتل الحمدي بمحاولة تمرد فاشلة انسحب بعدها إلى عدن (عاصمة اليمن الجنوبي)، وإلى الحضارم في تعز ينتمي الدكتور عبدالعزيز السقاف، وهناك أيضًا أناس ينتمون إلى أسرة السقاف في محافظات إب وصنعاء ومأرب.



كذلك صار السقاف من تعز لدى بعض ناشطي الحراك الجنوبي، وليس من عدن حيث يقيم!

لقد تم نشر بلاغين في الصحيفة. وصدرت توجيهات من وزير الداخلية عهدذاك رشاد العليمي، إلى وحدة مكافحة الإرهاب في الوزارة، بالتحري حول هذه التهديدات. وكان معنى ذلك

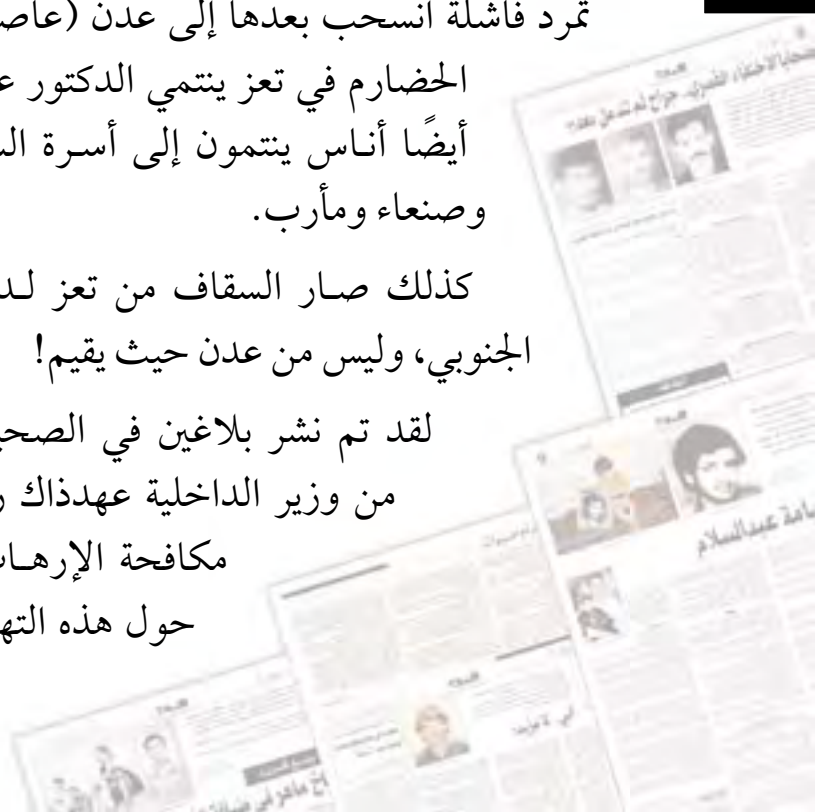

توقف التهديدات مؤقتًا(11).

**والحاصل أن وزير الداخلية نفسه كان عضوًا في لجنة شكلها الرئيس صالح، مهمتها إغلاق الملف. فقد تلقيت (بصفتي رئيس تحرير «النداء») اتصالًا من وزيرة حقوق الإنسان، هدى البان (يونيو 2007) تدعوني إلى مكتبها في جنوبي غرب العاصمة، لغرض مناقشتي في ما يمكن فعله حيال الملف (وكنا قد نشرنا 4 حلقات فقط).**

قالت الوزيرة إن رئيس الجمهورية كلف لجنة برئاسة مدير مكتبه علي الآنسي، وعضوية وزير الداخلية ووزيرة حقوق الإنسان، للتواصل مع رئيس تحرير «النداء»، لمعالجة الموضوع بهدوء!

سألت: كيف؟

**بدت الوزيرة مرتبكة وهي تؤكد اهتمام السلطة بالملف، لكن لا تريد النشر بطريقة لا تخدم قضيتهم، لافتة إلى تكرار الإشارة في أعداد «النداء» إلى وجود ثمانية مختفين قسريًا من أسرة البان! كانت الإشارة محرجة لها هي الوزيرة المختصة التي لم تفعل شيئًا للأقربين الأولى بالمعروف!(12).**

قلت للوزيرة إن «النداء» قصدت وضع حد لمعاناة الأسر، لا الإثارة وجلب الأضواء. وعلى أية حال فإن «النداء» منفتحة على أي مقترحات تأتيها من الوزارة. لم تكرر الوزيرة اتصالها، ولم تغير «النداء» سياستها.

***

في 2008، نظمت أول فعالية يمنية عن المختفين قسريًا في اليمن، بالتشارك بين صحيفة «النداء» ومنتدى الشقائق لحقوق الإنسان. وكان انعقاد الفعالية حدثًا في حد ذاته. وتحدث حقوقيون وحقوقيات ومحامون. واقترحت، في مداخلة لي، ضرورة التفكير بخطوات عملية، بينها تشكيل رابطة لأسر المختفين قسريًا. وفي الفعالية تحدث أمام الجمهور ولأول مرة في اليمن، زوجات وأبناء وبنات وإخوة مختفين قسريًا من صنعاء وعدن. وقد وجد جمهور المتلقين أنفسهم في وجه المأساة، ولم يكن أمامهم من سبيل سوى البكاء(13).

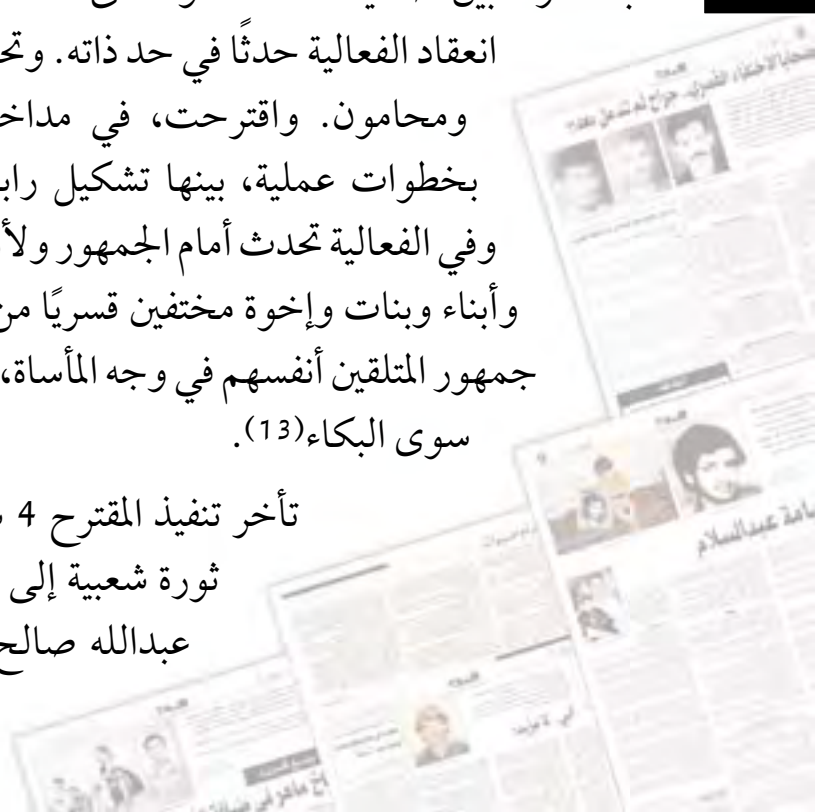

تأخر تنفيذ المقترح 4 سنوات؛ ففي 2011 أدت ثورة شعبية إلى إجبار الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على الاستقالة، استجابة

لمبادرة خليجية، ومجيء نائبه عبدربه منصور هادي إلى الرئاسة مؤقتًا، إلى حين انتخاب رئيس جديد، على أن يقود المرحلة الانتقالية إلى جانبه حكومة مناصفة بين حزبه المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب المعارضة (اللقاء المشترك).

في مارس 2012، تأسست الرابطة اليمنية لأسر المختفين قسريًا، في صنعاء، برئاسة وضاح القرشي، نجل المختفي قسريًا سلطان أمين القرشي، وعضوية سلوى زهرة وفتحي علي عبدالمجيد ويسرا البكري ونادیا شعفل عمر (وهذه فقدت الاتصال بأمها وشقيقها يوم 7 يوليو 1994، فور دخول قوات الرئيس السابق صالح إلى مدينة عدن، مدشنة ما صار يعرف طيلة السنوات اللاحقة بـ«يوم النصر»).

**في صيف 2012 أطلق الفنان التشكيلي مراد سبيع حملة "الجدران تتذكر وجوههم" التي استهدفت دعم قضية ضحايا الاختفاء القسري في اليمن. شارك في الحملة عدد من الرسامات والرسامين الشباب، واستمرت قرابة السنة. بدأت الحملة رسم وجوه المختفين قسريا في جدران الشوارع الرئيسية في العاصمة صنعاء ثم انتقل فريق الحملة بمشاركة اسر الضحايا في محافظات الحديدة وتعز وإب وذمار. يمكن لي القول بأن الحملة كان لها شديد الأهمية إذ نقلت قضية الضحايا من القاعات المطوقة بالاحترازات الأمنية إلى ساحات والشوارع، وذلك لأول مرة في العالم العربي.**

في صيف 2012، اشتهرت مصحة مستشفى دار السلام للصحة النفسية في مدينة الحديدة في الصحافة المحلية والعربية، إذ قيل إن من يتواجد فيها هم نزلاء سابقون في معتقلات الأمن الوطني (صار اسمه جهاز الأمن السياسي، بعد 1990)[14].



في المصحة وجدت ندى مطهر الإرياني، من تعتبره أباها المعتقل في الحديدة، عام 1983. تم انتقال الشخص الذي اشتهر في المصحة باسم آخر، إلى منزل ندى (المقابلة في موقع النداء). وزار الحديدة رئيس الرابطة وآخرون من أقارب المختفين قسريًا، بينهم أروى أحمد عون وشقيقها لطفي أحمد عون (صديق الطفولة).

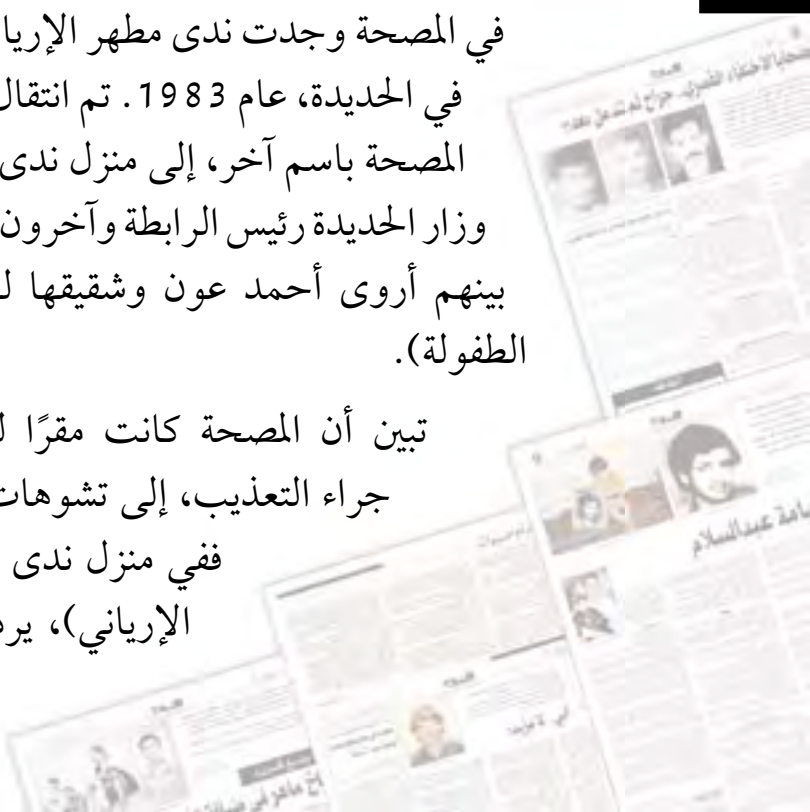

تبين أن المصحة كانت مقرًا لسجناء سياسيين تعرضوا جراء التعذيب، إلى تشوهات جسدية وأمراض عقلية. ففي منزل ندى كان من صار أباها (مطهر الإرياني)، يردد أغاني من السبعينيات،

هم معتقلون سياسيون صاروا مرضى عقليين لماذا تجاهلهم الجميع - (مصحة دار السلام- الحديدة ٢٠١٢)



تبين أن المصحة كانت مقرًا لسجناء سياسيين تعرضوا جراء التعذيب، إلى تشوهات جسدية وأمراض عقلية. ففي منزل ندى كان من صار أباها (مطهر الإرياني)، يردد أغاني من السبعينيات، وفي نوبات غضبه يورد أسماء جلاديه. (لاحقًا تبين أنه معتقل آخر اسمه طه الجعفري. وتم تعرف أسرته عليه وانتقاله إلى منزل أسرته الفعلية في إب).

وفي نوبات غضبه يورد أسماء جلاديه. (لاحقًا تبين أنه معتقل آخر اسمه طه الجعفري. وتم تعرف أسرته عليه وانتقاله إلى منزل أسرته الفعلية في إب)(15).

**تعلق وضاح بشدة بأحد النزلاء الذي صار مؤقتًا أباه، لكن العديد من أقارب وضاح قالوا إن الرجل الذي غيرت ملامحه التشوهات في وجهه، وشلت وسائل التعذيب حركته، ليس سلطان أمين القرشي.**

**كان هناك شخص هادئ لاح كأنه عبدالعزيز أحمد عون، شقيق لطفي. لم تتأكد هوية الرجل بمجرد المعاينة الشخصية من أشقائه الذين قرروا الانصراف عنه باعتباره شخصًا آخر!**

لم يظهر أشخاص يقولون إن أحد الموجودين من أقاربهم.

في شتاء 2023، زار صديق المصحة، وقال إن أحد العاملين في المصحة استغرب أن يترك «فلان» في المصحة رغم تعرف أشقائه عليه، وذكر لصديقي أسماء بعض إخوته الذين كفوا عن السؤال عنه!

على أية حال، تجاهلت المنظمات الحقوقية اليمنية والأحزاب السياسية أمر المصحة، وانخرطت في مؤتمر الحوار الوطني في مارس 2013. ويتوجب الإشارة هنا إلى أن مؤتمر الحوار قسم الأعضاء إلى فرق حمل أحدها اسم فريق العدالة الانتقالية، وكان أحد البنود معنيًا بالمختطفين قسريًا، لكن دون أن يقوم الفريق بخطوات حتمية، أولاها معرفة المعتقلات السرية للحكومات المتعاقبة، وعدد المعتقلين فيها، ومآل المعتقلين الذين لم يعودوا فيها (بالموت أو بالأمراض النفسية والعقلية).

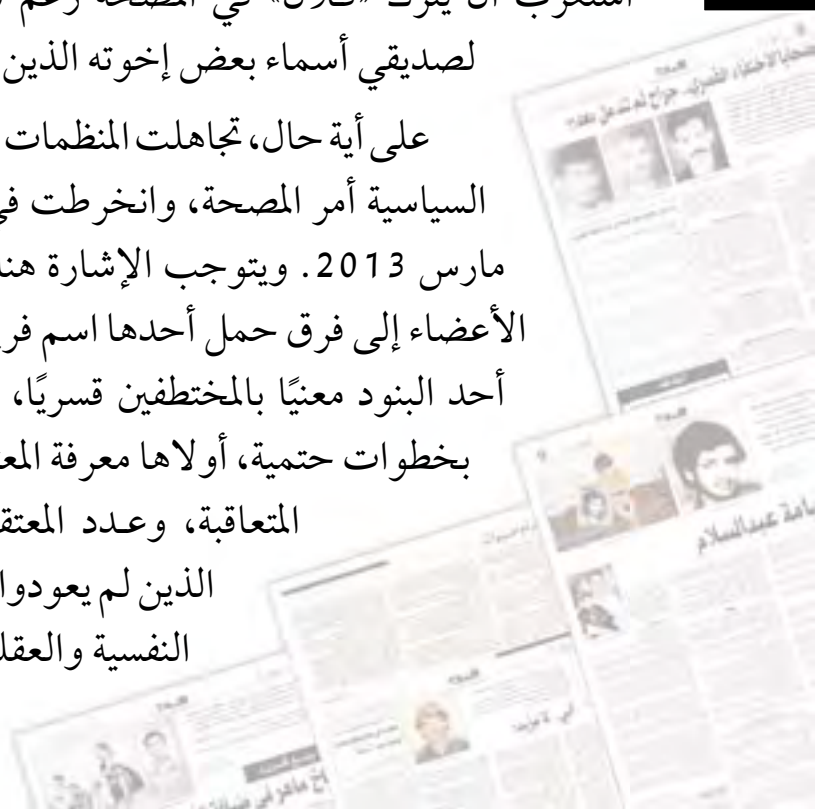

● الزميل الراحل بشير السيد خلال مشاركته في حملة الجدران تتذكر وجوههم
(صورة من صفحة مراد سبيع)

لقد غرق مؤتمر الحوار الوطني في الأوهام، ولذلك أخذت المرحلة الانتقالية (2012-2014) اليمن إلى سيطرة المليشيات (اجتاح الحوثيون، في 21 سبتمبر 2014، العاصمة صنعاء)، ثم في 26 مارس 2015، عصفت السعودية والإمارات بأي أمل في إمكان إنقاذ السلم الأهلي، عندما شنتا حملة عسكرية على جارهما الفقير، باسم «عاصفة الحزم»!

لقد انضم آلاف جدد إلى قائمة المختفين قسريًا المفتوحة، أبرزهم محمد قحطان، رئيس الدائرة السياسة للتجمع اليمني

للإصلاح.

هناك الكثير من المفارقات في اليمن، وبخاصة في ما يخص المختفين قسريًا، حيث الـ60 سنة الماضية عبارة عن شريط صور يظهر فيها الشخص نفسه، أحيانًا، في دور الجلاد، وأحيانًا أخرى في دور الضحية. تارة هو الذي يخفي، وتارة أخرى هو المختفي قسريًا. أستدعي هذا الشريط، وأتعجب قبل أن ألوم نفسي؛ لم العجب؟ أليست تسمية «المختفي قسريًا» ذاتها تنطوي على تناقض؟ فكيف يكون المختفي، وهذا ممكن فيزيائيًا بالإرادة الشخصية، مختفيًا قسريًا، أي بإرادة غيره؟

وتلك مسألة تخص علماء اللغة العربية.

صباح اليوم 30 أغسطس 2023، أكتب هذا المقال لمناسبة اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، تحت إلحاح صديقة من البرتغال هي مارتا أبرانتس ميندیز تقدر أن لديّ ما أقوله اليوم، وقد اكتشفت عند إكمالي الفقرة السابقة، أن هناك الكثير الذي لم أقله، وتذكرت صديقي فتحي الذي استشهد في صيف 2015، قبل أن يكمل قصته، فتسلمت ابنته علا الراية، فهي حفيدة «السندباد» الذي اختفى بعد اعتقاله في 1983، في صنعاء.

إلى علا فتحي، ودرهم العبسي، وسلوى علي قناف، وإلى ناديا شعفل عمر، ويسرا البكري، وأحمد الضالعي. والى روح الراحلة صالحة البان التي ماتت قبل أن تعرف مصير زوجها حسين البان وابنها البكر 15 سنة، والاثنان تم اعتقالهما مع 6 آخرين من اسرتهما في 22 مايو 1971. وإلى روح زميلي بشير السيد (توفي في فيروس تنفسي، في صنعاء، 2017)، وإلى الذي يمت بقرابة إلى كل مختفٍ قسريًا؛ زميلي فهمي السقاف (توفي في عدن، يونيو 2021، بسبب فيروس كورونا)... إليهم جميعا أهدي هذا المقال.

## ■ الحواشي:

(1) تفيد المعلومات الخاصة التي تحصلت عليها «النداء» أن العديد من ضحايا الاختفاء القسري وقعوا في قبضة ميليشيا يسارية أو إسلامية في نهاية السبعينيات أو أوائل الثمانينيات في محافظة إب على الحدود بين جزأي اليمن.

(2) رابط تغطية الندوة وكلمة سامي غالب، في ورقته المقدمة إلى ندوة «الاختفاء القسري»: «النداء» و«الاختفاء القسري».. الحياد المستحيل – صحيفة النداء (alndaa.net)

(3) راجع: «النداء» تفتح ملف المختفين قسرياً: أحزان آل «عون» – صحيفة النداء (.alndaa net)

(4) راجع نص موقف الحكومة ورأيها حول بيانات المختفين قسريا يظهر في رسائل الحكومة اليمنية: الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي: المختفون قسرياً ضحايا النظام الشمولي في الجنوب! – صحيفة النداء (alndaa.net).

(5) راجع قصة فتحي وأسرته: المختفون قسرياً (4) – صحيفة النداء (alndaa.net)

(6) رابط مقال طاهر عن محمد علي قاسم: النقابي المغيب محمد علي قاسم هادي – صحيفة النداء (alndaa.net)

(7) قصة عبدالسلام العبسي في الحلقة الأولى من الملف: قيامة عبدالسلام – صحيفة النداء (alndaa.net).

(8) أقوال منيرة في رابط قصة عبدالسلام: قيامة عبدالسلام – صحيفة النداء (alndaa.net).

(9) راجع قصة علي عبدالمجيد وأقوال فتحي: المختفون قسرياً (4) – صحيفة النداء (alndaa.net).

(10) راجع: مجهولون يتوعدون محرري «النداء» بالإخفاء القسري – صحيفة النداء (alndaa.net).

(11) راجع: إدارة مكافحة الإرهاب تحقق في

التهديدات التي استهدفت محرري «النداء» – صحيفة النداء (alndaa.net).

(12) في 20 يونيو 2007، نشرت «النداء» قصة صالحة البان وزوجها وابنها البكر وستة آخرين اختفوا قسريًا بعد اعتقال حسين البان وابنه وستة آخرين يوم 22 مايو 1972، في لحج.

(13) رابط تغطية الندوة: أسر الضحايا عبرت عن إصرارها على كشف مصيرهم.. ملف الاختفاء القسري في ندوة غابت عنها وزارة حقوق الإنسان – صحيفة النداء (alndaa.net).

(14) راجع رابط خبر التأسيس للرابطة: https: / /alwahdawi.net /news-8676» (أسر المخفيين قسرياً تشهر رابطة تهدف إلى الكشف عن مصير ذويهم | الوحدوي نت (alwahdawi.net) وخبر كشف المصحة: https: / /alwahdawi.net /news-10941») بنات الشهيد الحي مطهر الإرياني يطالبن رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بالكشف عن هوية والدهن وتسليمهن نتائج فحص DNA | الوحدوي نت (alwahdawi.net).

(15) قصة ندى وأبيها في رابط المقابلة التي أجرتها فاطمة الأغبري: بحثت عن والدها المختفي قسريًا فتسببت بإعادة آخر إلى أهله – صحيفة النداء (alndaa.net).



* نُشر المقال في موقع النداء، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣

## الجـزء الأول

# قـصـص المـختـفـين قـسـريـــاً

### الفريق الدولي هو من أغلق هذا الملف، ولم تتسلم الوزارة رسالة شكوى من أسرة «السيلي» عن اختفائه

# إذا لم يغلق بطريقة صحيحة.. سيفتح يوماً ما

**قال وكيل وزارة حقوق الإنسان إن كل عمل من أعمال الإختفاء القسري يعتبر جريمة ضد الكرامة الإنسانية وإنكاراً لمقاصد الأمم المتحدة وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.**

## جلال الشرعبي

• علي تيسير

وأشار علي تيسير في مقابلة مع «النداء» إلى أن الاختفاء القسري يحرم الشخص الذي يتعرض له من حماية القانون وينزل به وبأسرته عذاباً شديداً، وهو ينتهك قواعد القانون الدولي التي تكفل حق الشخص في الاعتراف به كشخص في نظر القانون وحقه في الحياة والحرية والأمن، وفي عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وكيل وزارة حقوق الإنسان الذي كان يتحدث في مكتبه قال أيضاً إن الحكومة اليمنية تعاطت بجدية وشفافية في هذا الموضوع مع فريق الاختفاء القسري من الأمم المتحدة الذي قدم إلى اليمن بخصوص طلب معلومات حول عدد من حالات الاختفاء القسري التي نتجت معظمها من جراء الاقتتال الداخلي في جنوب اليمن قبل تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، والذي بات يعرف بأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م.

وأضاف: «لقد استقبلت بلادنا الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري منذ أغسطس ١٩٩٨م، لبحث الوسائل الممكنة لحل هذه المسألة الإنسانية وبيان الجهود الحكومية وشرح الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلاً أمام الحكومة في سبيل الحل وتمكينها من مقابلة المسؤولين الحكوميين وأسر الضحايا، وحتى الآن مازال التعاون الشفاف قائماً».

الواضح من حديث المسؤول الثاني في وزارة حقوق الإنسان أن الجهود الحكومية كانت تنصب لإقناع الخارج الممثل في الفريق المعني بالاختفاء القسري، في جنيف. غير أنه يبرر هذا بأن لقاءات عدة قامت بها الوزارة مع أسر وذوي المختفين وأنها ما زالت تتابع بقلق هذا الأمر. وأشاد بالدور الذي لعبته اللجنة الوطنية لحقوق الانسان منذ البداية وبذلت الجهود المضنية، كما قامت بنشر إعلان صحفي لكافة أسر الضحايا لتقديم معلومات حول اختفاء ذويهم ونفذت العديد من الاجراءات الفاعلة لاستجلاء مصير المختفين، وقد قامت بتقديم تقرير في العام ٢٠٠٢م يتضمن المعلومات المتحصلة نتيجة لتوصيات الفريق العامل عن حالات الاختفاء القسري في اليمن. كما قام وفد رسمي بالعديد من الزيارات بدعوة من الفريق وتم مناقشة التقارير المقدمة من الجانب اليمني في لقاء عقد في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك في أغسطس ٢٠٠٢م.

وأوضح الوكيل: «كان نتيجة تلك الجهود أن أوقف الفريق النظر في ٥٦ حالة من الحالات المبلغ عنها لاقتناعه بالردود المقدمة حولها، واعتبارها منتهية بعد مرور ستة أشهر كاملة دون تلقي تعقيبات أو مراسلات حولها من قبل الجهات التي أبلغت عن تلك الحالات أو الأسر المهتمة بمعرفة مصير أقاربها المدعى اختفاؤهم، وأبقى الفريق تحت النظر ٣٥ حالة طالب الفريق الحكومة اليمنية ببذل المزيد من الجهود في التحقيقات حول هذه الحالات حتى يتم استجلاء الموقف عنها. كما وافى الفريق اليمن بالحالات الأخرى المسجلة لديه وعددها ١٥٠ حالة اختفاء يدعى بحصولها في فترات مختلفة منها في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ومنها يدعى حصولها في حرب صيف ٩٤م أو أثناءها».

وتابع: «لقد قمنا بصفة دورية بإرسال كافة المعلومات التي حصلنا عليها إلى الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري حيث أعلن الفريق العامل تعليق النظر في

البحث عن تحسين سمعة بدلاً من التفويض

إذا لم يغلق بطريقة صحيحة.. سيفتح يوماً ما

٦ حالات وتطبيق قاعدة الستة الأشهر عليها لاعتبارها منتهية في شهر سبتمبر ٢٠٠٤م».

وحول اعتبار الوزارة تاريخ الاعتقال تاريخ وفاة للأشخاص المختفين وقيامها بتقديم معلومات للفريق الدولي حول العديد من المختفين باعتبارهم متوفين قال: «عندما لا نعرف مصير شخص له سنوات طويلة مختف حينها نعتبره متوفى ونقدم للفريق الدولي معلومات عن استلام ذويه لراتبه بانتظام».

يعتبر وكيل وزارة حقوق الإنسان تسليم الراتب لذوي المختفي الذي تعتبره الوزارة متوفى وتطالب جهة عمله بشهادة الوفاة إنقاذاً لسمعة البلد [وردت هذه العبارة في إحدى مخاطبات الوزارة] تعويضاً كافياً لأسرته، وأن غير الموظفين قد تم اعتماد مكافأة شهرية لذويهم «لا يعرف مقدارها». وفي يونيو ٢٠٠٥م، أعلن فريق الاختفاء القسري أن الحالات التي ما زالت قيد النظر من قبل الفريق عددها ٩٠ حالة فقط، بعد أن تم إقناعه من الجانب اليمني بأن الحالات الأخرى ٦٠ حالة، تعتبر منتهية وغير محتاجة إلى إعادة البحث والتحري حولها.

خلاصة حديث وكيل وزارة حقوق الإنسان أن هناك التزاماً رسمياً يمنياً دؤوباً لإقناع الفريق الدولي بإغلاق قضايا مختفين قسرياً ما زالت حالاتهم تمثل قلقاً كبيراً أمام الحكومة اليمنية، وأن هذا الجهد الذي ينصب بتفان نحو الخارج يكسوه الصمت وربما الغياب في التواصل مع أسر وذوي المختفين قسرياً في الداخل. وأن أسارير الوجه تبدو عريضة حالما يحقق الفريق اليمني نجاحاً في إقناع الفريق الدولي بإغلاق قضايا مختفين قسرياً غالب أهاليهم يعيشون ظروفاً صعبة وانتظاراً قاسياً.



ويقول علي تيسير إن الفريق اليمني الذي يضم ثمانية أعضاء قام بالنزول الميداني لأغلب المحافظات والمدن التي يتواجد فيها أهالي المختفين لرفدهم بالمعلومات التي يمكن رفد التقرير الرسمي بها، وهذا يعني أن الجهود المبذولة تنصب في إثبات حالة الوفاة بالنسبة للمختفين، دونما تقديم شهادات تثبت وفاتهم من قبل الجهات التي قامت باعتقالهم.

ورغم نفي عديد من ذوي المختفين لـ«النداء» الذين كانوا غير موظفين مع الدولة، استلامهم لمرتبات حكومية، إلا أن وكيل حقوق الإنسان أكد أنه تم التواصل مع عديد جهات رسمية وهي تتكفل بمنح إعانات ومرتبات شهرية لذويهم اعتبرها الوكيل تعويضاً.

وقال وكيل وزارة حقوق الإنسان: «سنغلق هذا الملف غلقاً أمنياً، قسرياً. وإذا لم يغلق بطريقة صحيحة فإنه سيفتح يوماً ما».

وأضاف: «إن ملف المختفين قسرياً من الملفات الكبيرة وتستحق الأطراف الرسمية التي تعمل في هذا الشأن التقدير».

وحول مسؤولية الدولة ومساءلتها إزاء حالات اختفاء قسري كانت طرفاً فيها قال: «كيف أحاسب

أشـخاصاً ليس لديهم يد في الموضوع، ولم تكن الدولة الحالية هي من تحكم، والمسـؤولون ليسوا هم انفسهم عندما حدثت عمليات الاختفاء؟! ولو كانت الدولة هي التي تحكم لحاسبناها بشكل كبير».

وتابع: «لا تتحمل الدولة مسؤولية مباشرة في ما حصل ولكنها تظل مسؤولة أخلاقياً وإنسانياً حتى تقوم بالسـيطرة عليه وتعويض المتضررين وهي تجتهد من أجل هذا وإن كان ليس بشـكل كامل». وقال علي تيسـير إن وزارته مسـتعدة لبذل كل جهودها إذا تبين أن أياً من ذوي المختفين لا يتسـلمون رواتب ذويهم أو تعرضت للإيقاف لأنها وسيط بين الأشخاص والجهات الرسمية. «أقول عبر «النداء»: أي أسرة تم إيقاف راتب عائلها المختفي قسرياً لن تقف الوزارة مكتوفة الأيدي وستتابع بجدية هذا الأمر».

وبشأن اختفاء صالح منصر السيلي قال: «ليس لدينا معلومات كافية ومؤكدة عن حالته. وما نعرفه أنه كان لديه إمكانيات مالية كبيرة وقد يكون اختفاؤه مناسباً له بل ومن في حالته سيبذل كل الجهود حتـى يختفـي.. عـلاوة على أن وزارة حقوق الإنسـان حتى الآن لم تتسـلم أي شـكوى من أهله وذويه عـن اختفائـه لذا فإن الغمـوض يحوم حوله». وأوضح أن العديد من الجماعات اسـتخدمت هذا الملف استخداماً سياسياً للمناكفات. لكنه يحترم الآراء من أي جهة كانت مادام الموضوع بهكذا أهمية.

وحول نية العديد من أسر المختفين تفعيل قضيتهم دولياً حال استمرت الجهات الرسمية متجاهلة لهم قال: «المسألة لا تحتاج إلى هذا الحمل الثقيل».

وعـن قانونيـة إغلاق الملف من قبل وزارة حقوق الإنسـان قال: «الفريـق الدولي هو من أغلق الملف طبقاً لشروطه المتبعة».

وأشـار وكيـل وزارة حقوق الإنسـان إلـى أن جملة من الصعوبات واجهـت عملهم منها عدم وجـود سـجل مدني متكامل لتسـجيل جميـع حالات الـولادة والوفاة خلال الفتـرة التي وقعت فيهـا الأحـداث، وأن العديد من الظروف والأوضاع التي رافقـت تلك الأحداث أدت إلى فقدان الكثير من القرائن التي يمكن الاعتماد عليها كأدلة إثبات للحالات، فضلاً عن عدم وفـرة البيانـات المقدمة من المفوضية لتوضيح الحالات المحددة في كشـوفاتها، والصعوبـات التـي رافقت عمليـة البحث عن المعلومات وعـدم ذكر ألقاب بعض الحالات الواردة في كشـوفات المفوضية ووجود تشابه كبير في الأسماء الثلاثية لبعض الحالات.

«إن ما تأمله اليمن من الفريق الدولي هو أن يتم تطبيق قاعدة السـتة أشـهر على كافة الحالات المدرجة في كشوفات الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري».

هذا ما يؤكده الوكيل علي تيسير والعبارة التي تجدها الوزارة مناسبة لتذيل بها تقاريرها المقدمة إلى المفوضية السامية.



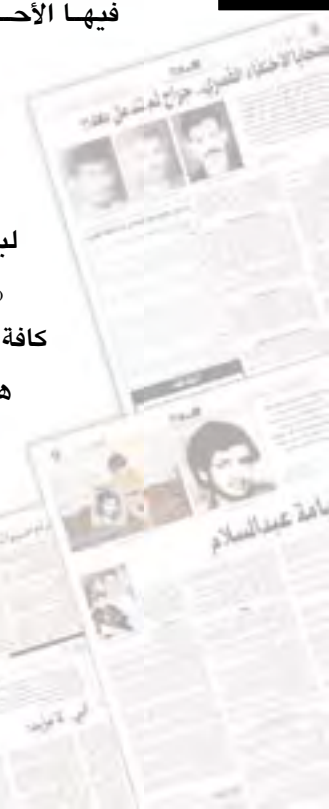

## البحث عن تحسين سمعة

# بدلاً من المفقودين

اهتمـــام الأمم المتحدة المتزايد والمتعاظم بحقوق الإنســـان هو العنـــوان البارز للعلاقة بين هذه المنظمة الدولية، وأســـر المختفين قسراً، وناشطي حقوق الإنسان –جماعات وأفراداً– في اليمن. وتمسك أرباب وأولياء وهذه الأسر، ببلاغاتهم السابقة واستماتتهم الصلبة في المطالبة بالكشـــف عن مصيـــر ذويهم، هي العنوان الأبرز في هذه العلاقـــة القائمة على مبدأ أن حياة الإنســـان مصطفاة نبيلة ورفيعة جداً، حرمت الشرائع السماوية والقوانين والمعاهدات إنهاءها أو إبادتها أو انتهاكها أو الانتقاص منها بالظلم أو التعســـف أو القهر أو الخطف أو الاختفاء القسري غير الطوعي.



ويجد المتابع لملف الاختفاء القســـري في اليمن أن العلاقة بين أســـر المختفين قسراً والمفوضية الســـامية لحقوق الإنسان سابقة بسنوات على العلاقة بين المنظمة والحكومة اليمنية، وتقوم على قوة الحجة وتشبث الأسر بحقوق ذويها المختفين.

البدايـــة الزمنية لهذه العلاقة غير دقيقة لمن أراد توثيقها والتعاطي معها، فهناك من يرى أنها بدأت عقـــب أحداث يناير ٨٦م ونزوح جماعات كبيرة ممن كانـــوا يُعرفون بـ«الزمرة» إلى الشـــطر الشـــمالي، وجعل صنعاء محطة للتواصل مع المفوضية بجنيف ونيويورك. واستجابت المفوضية –كما تبين تقاريرها– كثيراً لتقارير الاختفاء القسري التي كانت ترسل أحياناً من باب توسيع نطاق المعونات والمساعدات الخارجية: المادية والمالية، لأسر المختفين قســـراً وضحايـــا هذه الأحداث عمومـــاً. وأحياناً أخرى من بـــاب المماحكات وتصفية الحسابات مع الحزب الاشتراكي اليمني أثناء حكمه للجنوب.

ويتجســـد هذا الرأي الأخير في ذلك التحامل غير المبرر الذي أظهره الرد الرســـمي للجمهورية اليمنية الصـــادر في يوليو ٢٠٠٢م علـــى المفوضية. فالرد الذي أعدته اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنســـان أثناء تولي علي الآنســـي

مدير مكتب الرئاسة، لرئاسة اللجنة، يحمل الحزب الاشتراكي مسؤولية هذا الملف، وينفي في نفس الوقت نفياً قاطعاً صحة تلك البلاغات المتضمنة حدوث حالات اختفاء قسري أثناء حرب صيف ٩٤م وما بعدها.

العلاقة بين الأسر والمفوضية بدأت -بحسب مراقبين- قبل يناير ٨٦م، فهناك بلاغات محدودة جداً واقتصرت في الغالب على حالات الاختفاء خلال سبعينيات القرن الماضي. ولا بد هنا من الإشارة إلى الدور الهام والحيوي الذي لعبته وتلعبه المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، وناشطون في هذا المجال، فهؤلاء يمثلون همزة الوصل الرئيسة بين أسر المختفين والمفوضية ويكادون أن يكونوا مصدر معلومات واتصال مباشر مع هذه المنظمة الدولية وقناة رئيسية لإيصال بلاغات الاختفاء أولاً بأول إلى المفوضية.

وبالتتبع للمحطات الزمنية الأساسية لهذا الملف الشائك، فإن عام ١٩٩٨م يُعد نقطة تحول هامة في حلحلة ملف الاختفاء القسري في اليمن، فقد زار وفد من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كلاً من صنعاء وعدن خلال الفترة ١٧-٢١ أغسطس من ذلك العام، وأعدَّ تقريراً مفصلاً عن حالات الاختفاء قدمه لاحقاً للحكومة اليمنية للرد عليه.



الرد الرسمي الأول الصادر عن الحكومة اليمنية في يوليو ٢٠٠٢ تضمن جوانب هامة، نوجز أهمها في النقاط الآتية:

- رغبة الحكومة، الملحة، في التعاون مع المفوضية لأجل حل قضايا جميع حالات الاختفاء القسري وبما يكفل إغلاق هذا الملف نهائياً.
- إن الملف ليس بذلك الحجم أو الخطورة التي تحدث في بعض الدول، ويتضمن حالات محدودة حدثت في ظروف سياسية معينة، وخص الرد بالذكر أحداث يناير ٨٦م.
- قيام الحكومة بتسوية أوضاع من تبين اختفاؤه في أحداث يناير.
- الإعلان عن توجه الحكومة لمعالجة كافة قضايا الاختفاء القسري.

وأكدت الحكومة اليمنية في ردها عدم تحفظها في تعويض أي أسرة ثبت فقدانها أحد أقاربها في أحداث يناير ٨٦م (لم يتم تعويض أي أسرة حتى اللحظة)، واعتبار كل من ذهب ضحية هذه الأحداث شهيداً وتتقاضى أسرته إعانة شهرية من جهة العمل التي ينتمي إليها «الفقيد»، وفي حالة عدم عمله في جهة

حكومية تمنح الأسرة إعانة من طريق وزارة الشؤون الاجتماعية (الإعانة تبلغ ٢٠٠٠ ريال، ١٠ دولارات تقريباً، تبجح الحكومة رخيص).

وبالعودة إلى أدبيات مفوضية الأمم المتحدة فقد حددت جملة من الضوابط الإجرائية والاستنتاجات والتوصيات والفقرات المطلوب من الجانب الحكومي توضيحها، أبرزها: ملابسات حالات الاختفاء القسري المبلغ بها، وتشكيل فريق عمل يتولى التواصل مع جميع الأسر المعنية بتسوية القضايا القانونية فيما يتعلق بحالات الاختفاء، وإنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع الأشخاص المختفين وأفراد أسرهم والتدابير المتخذة لمنع حدوث حالات اختفاء في المستقبل.

وهناك سلسلة إجرائية مهمة متصلة بالأطراف المعنية الأخرى (أسر المختفين والناشطين والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال)، وتقوم هذه السلسلة على صحة بيانات بلاغ الاختفاء وتحديد عنوان وهاتف والبريد الإلكتروني لكل من هذه الأطراف، والتواصل مع المفوضية والالتزام بالمهلة المعروفة (ستة أشهر) وهو الإجراء الأهم.



وتبين وقائع عديدة أن الإجراء الأخير يشوبه ثغرات وإشكاليات وإرباكات عديدة تحول دون تواصل المفوضية مع هذه الأطراف لإبلاغها بالرد الرسمي لكل حالة من حالالت الاختفاء قبل إيقاف النظر في الحالة من عدمه، وأبرز هذه الإشكاليات تلك المتعلقة بالعناوين وأرقام هواتف الأطراف المبلغة بالحالة.

حتى الآن أوقفت المفوضية النظر في أكثر من ٩٠٪ من الحالات (من أصل ١٤٢ حالة)، لكن الملف اليمني ما يزال عامراً، فقد أضافت المفوضية مؤخراً قائمة تضم ٧١ حالة جديدة معظمها لحالات سجلت عقب حرب ١٩٩٤.

قد تفعل الحكومة آليات استخراج شهادات وفاة جديدة، لكن سمعتها في الخارج لن تتحسن.

● «النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧

• منصر محسن العزيبي

• سقاف عبدالقادر العراشة

# ضحايا الاختفاء القسري..

# جراح لم تندمل بعد!

• علوي عبدالقادر العراشة

8 أيلول/ 1

ضحايا الإختفاء القسري.. جراح لم تندمل بعد!!

من أعمال جريمة الإختفاء من لا أخبار القسري

البقاء لله

عبده علي بورجي

علي عبدالرحمن بلاجي

تعاقبت الأنظمة ولم يعترف أو يعتذر أحد لذوي الضحايا. لم يفكروا برد اعتبار هؤلاء وتعويضهم. المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في بلدنا لم تطالب السلطات يوماً برد اعتبار المختفين، وتعويض ذويهم، ومعرفة مصيرهم قبل كل شيء. فعلت المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة ذلك لمرة وصمتت (يجب الإشارة إلى جهد بذل من قبل المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية التي كان يرأسها د. أحمد الكازمي بعدن، والتي بذلت جهوداً لجمع معلومات عن ضحايا الاختفاء القسري في اليمن، ولكن المنظمة الآن تعيش حالة موت سريري!).

## فهمي السقاف

### من حق أسرته أن تعرف مصيره

علوي عبدالقادر العراشة. كثيرون ممن يعرفون الرجل يذكرونه بالثناء عليه: شهامة، وكرماً، ودماثة خلق.

مساء يوم الـ١٩٧٢/٢/٢٣م، ليس تاريخ ميلاده؛ إنه يوم وتاريخ اختفائه، تقريباً اليوم الأخير الذي شوهد فيه.

قبل قرابة عامين شاهد عيان على اختفائه روى لي ما شاهده حينها. ظلت روايته في تلافيف الذاكرة. شراكها حاضرة في ذاكرتي. ومضيت لألتقي شقيقه الأكبر: سقاف عبدالقادر العراشة، لأسمع منه ما يعرفه عن ملابسات اختفاء شقيقه. بدأ حديثه معي قائلاً: «كنت في جعار في السجن (اعتُقل لانتمائه للتنظيم الشعبي لجبهة التحرير وهو كان من العناصر القيادية الناشطة فيها) جلب معه لي وجبة غداء وسجائر وأتى لزيارتي (كان يحدثني وعيناه مثبتتان للأفق

مستعيداً تلك الأحداث وكأنها حدثت للتو كفيلم سينما تمر أحداثه أمام عينيه). سألته عمن أتى معه، سمى لي خمسة أشخاص أعرفهم بعضهم يسكن جوار مزرعتنا في قرية مجاورة للمزرعة، وستة من قرية الديو، كنت طلبت منه قبل ذلك اليوم عندما زارني قبل زيارته الأخيرة أن يأخذ الوالدة ويغادر إلى عدن، سألته: لماذا أتيت لزيارتي؟ ألم أطلب منك أن تأخذ الوالدة وتذهب إلى عدن؟! تجادلنا في هذا الأمر. هو لا يريد أن يترك المنزل والمزرعة ولا يرى سبباً موجباً لذلك. وأنا من سجني أرى اضطراب الأوضاع السياسية والفوضى التي كانت سائدة آنذاك.

وعدني: غداً سنذهب أنا والوالدة إلى عدن. طلبت منه توخي الحذر. مضى ومن كانوا معه، تناولوا الغداء وخزنوا. عصراً سألهم إن كانوا مروحين، أجابوه بأنهم سيتأخرون. واحد منهم رافقه في طريق عودته إلى البيت، لم تمر سوى دقائق. الساعة تقترب من الخامسة مساء... (سألته مقاطعاً: كيف عرفت هذه التفاصيل وأنت في السجن؟) عرفت ذلك بعد سنوات طويلة عرفته من شهود عيان شاهدوه يومذاك وكذلك واحد ممن كانوا معه يومها روى لي ما حدث بأثر رجعي كان ذلك في عام ١٩٩٠م عقب عودتي من منفاي الاختياري: دولة الإمارات العربية (وواصل رواية صحبه الذين قالوا له بأنهم سيتأخرون).. لحقوا به في سيارة تابعة للصحة وأدركوه قبل أن يصل منزله، لحقوا به في الوادي، أبلغوه بأنه مطلوب وعليه مرافقتهم.

تساءل: ماذا فعلت؟! نحن معاً دائماً معاً ونعرف بعضنا من سنوات طويلة بحكم الجيرة و... إلخ! كانوا ضيوفه على الغداء وشاركوه ذات المقيل قبيل دقائق كانوا مخزنين معاً، سألهم عما إذا كانت لديهم توجيهات من جهة رسمية باحتجازه، اعتقاله. أجابوه بأن لا حاجة بهم لذلك وأن عليه أن ينفذ ما طُلب منه وينصاع لهم ويركب السيارة، رفض وتشاجر معهم، مزقوا قميصه تمكن من الهرب منهم، هو أعزل مدني مسالم! أشجار الوادي الكثيفة مكنته من التخفي والهرب، عاد أدراجه صوب منطقة المخزن، طرق باب عامل يعمل لديه في المزرعة، طلب منه إبلاغ أسرته بما حدث معه في الوادي والأشخاص الذين حاولوا خطفه وذهب بعدها مباشرة إلى مقر اللجنة الشعبية بالمخزن (الميليشيا) الكائن في مقر تعاونية المخزن ليبلغ بما حدث معه، هو واثق من أنه بريء، تصرف بفائض براءة، لم يدر أنه كان المستجير من الرمضاء بالنار، زُج به في السجن، تساءل: لماذا تسجنونني؟ ردوا عليه: نحميك منهم. مساء نفس الليلة اقتيد من مقر اللجنة الشعبية بالمخزن صوب المجهول!».

لم يعرف عنه شيء. خاطبت والدته واخوته شقيقه الأكبر سقاف الذي أُفرج عنه بعيد اختطاف أخيه لمدة ١٢ يوماً فقط وُزج به بعدها في السجن لسبع سنوات عجاف. ردود الجهات المسؤولة يومها: لا ندري! ابحثوا عنه ربما يكون عند بعض أقاربه في لحج. وبعد ذلك كان ردهم: هرب الشمال؟!

من حق أسرته أن تعرف مصيره. هو ليس الوحيد؛ كثير كان مصيرهم مماثلاً وإن اختلفت التفاصيل.

## الهارب إلى الشمال

حسين عمر عبدالله السقاف متزوج وأب لتسعة، ٤ ذكور و٥ إناث. مدني. في تمام الثالثة والنصف عصراً يوم ١٩٧٣/٦/٢٦م كان الرجل مقيلاً في منزله بقرية الخاملة م/ أبين بين أفراد أسرته وأولاده. ثلاثة مدنيين يوقفون سيارتهم في الوادي القريب من القرية يطرقون باب منزله، يفتح لهم، يطلبون منه مرافقتهم لساعات لسؤاله عن أشياء تعلمها الجهة التي أرسلتهم له!

قسمات وجوههم تشي بالخطر حال رفض ذلك. أطفاله الصغار حوله. خاف أن يحدث مكروه لعائلته إن أبى الذهاب معهم، رافقهم. شهود عيان، أفادوا حينها بأنهم رأوه وهم يدخلون به بوابة جهاز أمن الدولة حينها في أبين.

اقتيد أيضاً نحو المجهول. نجله الأكبر عمر حسين عند سماعي له روى كيف صادروا سيارة والده. لم يكتفوا بذلك بل طالت المصادرة آليات زراعية لجده وتبعها مصادرة أراضيهم الزراعية. كذلك كان الأمر مع علوي عبدالقادر العراشة، احتلوا منزله الطيني المكون من دورين في قرية الديو، وصادروا أراضيهم الزراعية وما عليها حتى الماشية طالتها المصادرة. ذات الردود من السلطة تلقاها عمر عند السؤال عن أبيه: لا علم لنا! ربما يكون عند بعض أقاربه ذهب لزيارتهم اسألوا عنه عندهم. وبعد فترة: هرب الشمال! وحتى اللحظة لم تعرف أسرته عن مصيره شيئاً.

المختفون قسرياً
٦١

## العزيبي في إجازة صيف

منصر محسن عبدالله العزيبي، مصيره لم يختلف عن سابقيه إلا في بعض التفاصيل. متزوج وله ٤ أولاد وبنتان. ليلاً طرقوا باب منزله (صبر م/لحج)، أربعة مدنيين (لباسهم مدني)، وطلبوا منه مرافقتهم. هو أحد العناصر القيادية في التنظيم الشعبي، أصيب في إحدى المعارك مع الاحتلال البريطاني، نقل للعلاج في ..... جراء إصابته ومنها إلى جمهورية مصر العربية، اعتقل مرتين: مرة في سجن الفتح الشهير وأخرى في سجن مدينة الشعب. وأفرج عنه في مساء يوم ١٩٧١/٤/١٨م. اقتاده زواره القسريون إلى المجهول. كان يعمل في الهيئة العامة للمياه، بئر ناصر – عدن. صودرت مستحقاته، راتبه لم يصرف لأولاده، وتصل الصفاقة بالنظام أن يصدر توجيهاً لكبير المحاسبين بتصفية إجازاته لتصفير راتبه للفترة من ٢٠ أبريل إلى٧٢/٦/١٣م.

كان الرجل بإرادته المحصنة يقضي إجازة صيف طالت بعض الشيء لزم معها تصفية إجازاته، ليدفع راتبها.

وبعد أن تنقضي ولم يأت، يوقف الراتب، أسرته لم تعلم عنه شيئاً، صودرت مستحقاته وأوقف راتبه. وذات الردود من السلطة تلقاها أولاده: هرب الشمال!

## ٣٦ عاماً من الانتظار

مصير عبده سعد محمد لم يختلف كثيراً عن مصير من سبقوه. صباح يوم ١٩٧١/٤/١٧م ذهب باكراً إلى عمله كعادته دائماً (يعمل في المؤسسة العامة للحفر م/ لحج)، منذ ذلك اليوم وأسرته قيد الانتظار. ستة وثلاثون عاماً ولم يعد بعد. طرقت أسرته أبواب السلطات المختصة، بحثاً عنه. لا جواب خارج الإجابات المعتادة: ابحثوا عنه لدى أقاربه! بعدها: هرب الشمال! عبده سعد محمد متزوج وأب لـ٥ ذكور و٣ إناث، ينتمي سياسياً للتنظيم الشعبي. راتبه مصدر دخل الأسرة الوحيد اختفى مثله، أي أوقف. وعلى أسرته البحث عن مصدر رزق بديل!

## المخطوف من داخل غرفة العمليات

● النقيب/ علي الدهبلي، كنت أنا شاهد عيان على اختفائه. عاينه الطبيب الجراح بمستشفى الصداقة اليمنية المجرية («صلاح الدين» العسكري) وأمر بترقيده في قسم الجراحة الخاص بالضباط ليكمل فحوصاته، وبعدها أجرى له عملية جراحية.

سأكتفي بإيراد الاسم الأول لارتباطه المباشر بعملية اختفاء النقيب الدهبلي.

ملازم اسمه «سيف» قبيل أحداث يناير ١٩٨٦م بأسبوع تقريباً رقد في المستشفى هو والدهبلي، لكن الأول في قسم الجراحة والثاني في قسم الباطنية، انفجر الصراع الدامي صبيحة الـ١٣ من يناير، الملازم سيف مرعوب مذعور كفأر يقضم أظافره بالتناوب يميناً ويساراً يصعد إلى قسم الباطنية تارة، وتارة ينزل ليبول أسفل الدرج. بدأ الطرف المنتصر بالسيطرة على المعسكرات في منطقة صلاح الدين. اختفى سيف لساعات، وعاد لابساً الزي المبرقع الخاص بقوات الصاعقة بدلاً من زي المرضى.

صباحاً أدخل الدهبلي غرفة العمليات وأجريت له العملية. مساءً يعلن سيف -ومعه جنديان- حظر الحركة في المستشفى. يأمر الجنديين بدخول غرفة الدهبلي واقتياده لأنه خطر ومطلوب «زمرة».. مع أنه مريض في المستشفى ولم يحمل سلاحاً ولم يشارك في المعارك التي حدثت. أكتب ذلك والمشهد يمر أمام ناظري. أحاط الجنديان بالدهبلي، ذات اليمين وذات الشمال وسيف مصوباً سلاحه الآلي من الخلف إلى مؤخرة رأس النقيب الدهبلي الذي يمشي بصعوبة جراء العملية التي أجريت له. كان ذلك تقريباً في ١٩٨٦/١/١٧م. وهكذا اختفى الدهبلي ولم تعرف أسرته عن مصيره شيئاً حتى اللحظة.

أسر وذوو المختفين قسرياً، يريدون -وهذا حقهم- معرفة مصيرهم، إن كانوا أحياء فأين هم؟ وإذا كانوا موتى فأين قبورهم لقراءة الفاتحة وما تيسر من الذكر على

أرواح أحبتهم؟

**الزعيم الفيتنامي العظيم هو شـي منه، اعتذر علناً لأبناء شـعبه ممن تضرروا أثناء الثورة معترفاً بأن أخطاء حدثت، فزادت مكانته لدى أبناء شعبه.**

● «النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧

# من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري



اعتُمد ونشـر على الملأ بموجـب قرار الجمعية العامة لـلأمم المتحدة ١٣٣/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

**المادة (٤):**

١ – يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة يعاقب عليها بالعقوبات المناسـبة التي يراعى فيها شدة جسـامتها في نظر القانون الجنائي.

٢ – يجوز للتشـريعات الوطنية أن تتضمن النـص على ظروف مخففة بالنسـبة للشـخص الذي يقوم –بعد اشـتراكه في أعمال الاختفاء القسري– بتسهيل ظهور الضحية على قيد الحياة، أو بالإدلاء طوعاً بمعلومات تسـمح بإلقاء الأضواء على حالات اختفاء قسري.

**المادة (٧):**

لا يجوز اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة استثنائية أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.

**المادة (٩):**

١ – يعتبر الحق في الانتصاف القضائي السريع والفعال، بوصفه وسيلة لتحديد مكان وجود الأشخاص المحرومين من حريتهم أو للوقوف على حالتهم الصحية، أو تحديد السلطة التي أصدرت الأمر بحرمانهم من الحرية أو نفذته، ضرورياً لمنع وقوع حالات الاختفاء القسري في جميع الظروف بما فيها الظروف المذكورة في المادة (٧) أعلاه.

٢ – يكون للسلطات الوطنية المختصة، لدى مباشرة هذه الإجراءات، حق دخول جميع الأماكن التي يحتجز فيها الأشخاص المحرومون من حريتهم وكل جزء من أجزائها، فضلاً عن أي مكان يكون ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد باحتمال العثور على هؤلاء الأشخاص فيه.

٣ – يكون كذلك لأي سلطة مختصة أخرى مرخص لها بذلك بموجب تشريع الدولة المعنية أو أي صك قانوني دولي تكون الدولة طرفاً فيه، حق دخول مثل هذه الأماكن.

**المادة (١٩):**

يجب تعويض الأشخاص الذين وقعوا ضحية اختفاء قسري، وأسرهم، ويكون لهم الحق في الحصول على التعويض المناسب، بما في ذلك الوسائل الكفيلة بإعادة تأهيلهم على أكمل وجه ممكن. وفي حالة وفاة شخص نتيجة لاختفاء قسري، يحق لأسرته الحصول على التعويض أيضاً.

# قيامة عبدالسلام

**في طفولته الباكرة في القرية لم يكن «وضاح» يفتقد أباه! وعندما بلغ الـ١١ بدأ يحاصر والدته «منيرة» وعمه «درهم» بالسؤال عن الأب الغائب فيزيائياً. ومذّاك كبر السؤال معه، وخبر بانصرام السنين محنة الحياة في أسرة شخص «مختف قسرياً».**

سامي غالب

في ١٤ يوليو ١٩٧٨ نفذت عناصر أمنية حملات دهم واعتقالات في العاصمة صنعاء. كان «عبدالسلام» الكادر الشاب في الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي والتطوير، أحد ضحايا الحملات؛ إذ ضُبط في شارع السلام- باب اليمن، في التاسعة والنصف صباحاً. وطبق رواية أحد المصادر فقد اعتقل بسبب تورطه في توزيع منشورات للجبهة الوطنية الديمقراطية، أبرز الفصائل المعارضة لنظام الحكم في شمال اليمن.

9 أدب/ 1
قيامة عبدالسلام

في دار البشائر شوهد «عبدالسلام» عشية اليوم نفسه. كان قد تلقى حصة تعذيب دامت ١٢ ساعة. جيء به إلى إحدى الزنازن والدماء تغطيه. «لم يكن تعذيباً قدر ما هو تمثيل» قال شهود عيان لـ«النداء».

لم يظهر ثانية في أي مكان آخر. كانت تلك آخر مرة شوهد فيها، ما يعني -بلغة القانون- أنه ما زال محتجز الحرية لدى الأمن الوطني، حسبما أفاد «النداء» مصدر قانوني.

قبل أسبوع من الليلة المشؤومة، كانت عروسه «منيرة»، ١٦ سنة، تضع طفلها الأول. أرسل لها مصاريف لتغطية نفقات «السابع»، وأشعرها بأنه يُفضل أن يسمى الوليد «وضاح»، واعداً بلقياها بعد ٤٠ يوماً!

●●●

كبر «وضاح» وتزوج، وصار الآن أباً لـ«أصيل»، ٣ سنوات، وهو يعمل الآن في وزارة الإدارة المحلية، ويقطن رفقة أسرته الصغيرة بيتاً استأجره في العاصمة. وهناك جلست العروس التي تنتظر رجُلها منذ ٢٩ عاماً، لتروي لـ«النداء» سيرة انتظارات بدأت بُعيد زواجها بشهر.

قالت: «تزوجت في مطلع شوال». تقدم عبدالسلام لخطبتها من أشقائها المتواجدين مثله في العاصمة لغرض الدراسة والعمل. في سبتمبر ١٩٧٧ نزلوا قرية «الدمنة» في الأعبوس، وعرضوا الأمر على والدها فتقرر الزواج.

أمضى العروسان شهر العسل في القرية، ثم غادر العريس إلى العاصمة لمتابعة الدراسة (كان في السنة الثانية بكلية الشريعة والقانون) ومواصلة العمل. في عيد الأضحى عاد عبدالسلام إلى القرية، وكانت عروسه تحمل طفلهما الأول. مكث أسبوعين، وقبل أن يغادرها مجدداً أفصحت إليه عن مخاوفها: «شاموت

بسبب الحمل»، لكن الشاب الضاج حيوية مازحها: لا بتموتي ولا شيء، شارجع ولا بك حاجة». منيرة لم تمت، وشريك حياتها لم يرجع، لكن الخبر السار بقدوم مولودهما البكر بلغه إلى صنعاء. بادر الأب، إلى إرسال مصاريف إلى أسرته لتغطية نفقات المناسبة السعيدة.

●●●

بعد أسبوع من قدوم «وضاح»، تلقت منيرة النبأ الأليم: اعتُقل عبدالسلام! أومأتْ إلى «وضاح» وقالت لـ«النداء»: «كان عمره ٧ أيام عندما اعتقلوا أبوه».

بين المعتقلين كان أخوه درهم، وابن عمه، وآخرون. بعد عام أفرج عن الاثنين، لكن عبدالسلام «ما خرجش، ولا أحد شافه. ضاع وهيه»، زفرت العروس التي باتت الآن جدة ترعى حفيدها أصيل.

محكوم على منيرة أن تواصل انتظاراتها. «عادني ساهن (مؤملة) إنه شيرجع»، قالت.

وتفحصت «أصيل»، قبل أن تشرك الزميلة بشرى العنسي في أجواء اللحظة المنتظرة، لحظة قيامة عبدالسلام مجدداً: «تخيلي شيرجع وقد ابنه متزوج ومعه ابن».

ولكن قد يكون ميتاً منذ زمن طويل؟

لا تسلِّم منيرة بهذه الفرضية: «لا جابوا جثة، ولا شفنا جنازة ولا شهادة وفاة، ولا سلَّموا ثيابه أو بطاقته، ولا شي».

كما مئات الزوجات والأمهات والآباء والأشقاء والأبناء من أسر المختفين قسرياً، تريد منيرة برهاناً مادياً: «كيف أقتنع بأنه مات؟»، سألت مستنكرة: «لو شفته بعيني ميتاً، كنت شاقول: الحمد لله على كل حال».

ما يزال الأمل مقيماً في فؤادها، تسهر منتظرة دقاته: «وأي حين ما دق الباب، فتحنا».

لم يدق عبدالسلام بابها منذ ٢٩ عاماً. وقد حمَّلت «النداء» رسالة إلى الرئيس علي عبدالله صالح: «وصِّلوا لعند الرئيس بأننا ندور عن الرجَّال... نحن مش مقتنعين بأنه مات».

## الوقت على شفرة المقصلة

خلافاً للموت، يصعب التأقلم مع الاختفاء القسري مهما استمرت الحالة في الزمن، لعمق الجرح والبعد العاطفي الذي تخلقه مشكلة إنسان حي وميت، حاضر وغائب. والاختفاء يضع الوقت على شفرة المقصلة ليصبح الغائب الأكبر في منطقة الحدث نفسه (كما يرد في تعريف الاختفاء القسري في كتاب «الإمعان في حقوق الإنسان» تحرير هيثم مناع).

تبدو منيرة أصغر كثيراً من سنها، ما تزال على عهدها: عروساً تنتظر فارس أحلامها، مزحزحة الوقت إلى دائرة الغياب الفيزيائي، كما زوجها.

عندما التقتها «النداء» عصر السبت الماضي لم تبدُ عليها أعراض حالة «الانتزاع النفسي»، الحالة التي تصيب -عادة- المقربين من الضحية.

وطبق «الإمعان في حقوق الإنسان»، فإن المقربين من الضحية يعاودهم الإحساس بالذنب والمسؤولية، مع نشوء إحساس بالوحدة والفراغ. وتزورهم نوبات إحباط وانهيار عصبي، واضطرابات جسدية وعاطفية، علاوة على غياب المتعة وفقدان الإحساس بالرغبة.

●●●

وإذن، فإن عبدالسلام علي عبدالكريم هايل العبسي، المعتقل في ١٤ يوليو ١٩٧٨، ليس في عداد الأموات، دون أن يكون في عداد الأحياء.

ولد عام ١٩٥٦ في الأعبوس، ودرس الإعدادية هناك، ثم انتقل إلى صنعاء سعياً وراء الرزق. حصل على وظيفة في وزارة المالية، وواصل دراسته الثانوية في مدرسة «جمال عبدالناصر»، ضمن نظام «المنازل». تخرج من الثانوية بتفوق، والتحق بكلية الشريعة والقانون.

كان عصامياً ومثابراً وديناميكياً، طبق شهادات مجايليه. كان في قلب زمنه حاضراً، وقد جذبته الفكرة الاشتراكية، فانخرط في الحزب الديمقراطي الثوري، في سن مبكرة.

وفي مارس ١٩٧٨، انتقل عبدالسلام الى الاتحاد العام للتعاونيات. سنتذاك استأجر ومجموعة من أصحابه شقة في الصافية الجنوبية.

كانت سنة العواصف والتقلبات الكبرى.

كان الرئيس إبراهيم الحمدي قد اغتيل في الخريف السابق، فتوترت الأوضاع السياسية في البلاد، ونشط معارضو الحكم في شمال اليمن، مستفيدين من الغضب الشعبي لاغتيال الرئيس المحبوب، وحالة «الدوار» التي أصابت حكم الرئيس الجديد أحمد الغشمي، الذي لم يلبث أن اغتيل قبل انقضاء ٨ أشهر على كرسي الحكم، إذ أودت به حقيبة مفخخة يحملها مبعوث جنوبي خاص صباح ٢٤ يونيو ١٩٧٨.

بعد نحو ٢٠ يوماً من اغتيال الغشمي كان مصير الكرسي الرئاسي ما يزال متأرجحاً بين القاضي عبدالكريم العرشي الرئيس المؤقت، والمقدم علي عبدالله صالح، الضابط الصاعد بقوة من داخل القوات المسلحة. وفي الأثناء كان جهاز الأمن الوطني يطوِّر آليات قمع المعارضين وغير المعارضين، في لحظة لاح فيها الحكم عند أجهزته وحماته معرضاً لخطر وجودي!

الثابت أن الخطر الوجودي كان يحدق بالعشرات من الرجال والشباب الحزبيين، وغير الحزبيين. كان درء الخطر عن النظام الموجود يتطلب محو وجود عشرات الشباب الأبرياء.

صباح ١٤ يوليو ١٩٧٨ اعتُقل عبدالسلام، ومساء اليوم ذاته اعتُقل عشرات آخرون، بينهم شقيقه الأصغر

● أصيل في حضن وضاح

درهم (المولود في ١٩٥٨).

## شهادة الوفاة كأداة تحسين سمعة

عبر سنوات طوَّرت الحكومة اليمنية آليات وتقنيات للتحايل على عذابات أسر المختفين قسرياً. في حالة عبدالسلام المغيَّب، تتوسل الجهات الرسمية المعنية إغلاق ملفه، كيفما اتفق.

في مذكرة من أمة العليم السوسوة وزيرة حقوق الإنسان إلى صادق أمين أبو رأس وزير الإدارة المحلية، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥، أُملت الوزيرة موافاتها بأية وثائق قد تفيد في بيان الإجراءات التي تم بناءً عليها اعتبار حالة عبدالسلام من ضمن الوفيات.

● أصيل حفياً بصورة جده

ولكن لماذا تحرص الحكومة اليمنية والوزارة المختصة بحقوق الإنسان على تصنيف عبدالسلام في عداد الأموات؟

ببساطة: «ليتسنى لنا تقديمها للفريق العامل المعني بالاختفاء القسري (بمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف) ما سيسهم بشكل كبير في إيقاف النظر في هذه الحالات من قبل الفريق المعني (...) وتحسين ملف بلادنا في مجالات حقوق الإنسان»، كذلك ختمت الوزيرة أمة العليم السوسوة خطابها إلى زميلها وزير الإدارة المحلية!

الجريمة مستمرة، كما نرى، والمطلوب شهادة وفاة لرجل ليس في عداد الأموات، لغرض تحسين سمعة اليمن دولياً.

«طلبوا منا في الإدارة المحلية نطلّع له شهادة وفاة على شان الراتب، لكن إحنا ما رضيناش»، قالت منيرة. ثم احتدت: «يقنعونا أولاً (إن كان) حي أو ميت».

لا ترى الغالبية الساحقة من أقارب المختفين قسرياً في وزارة حقوق الإنسان، نصيراً لها، بل تم تعيين الوزارة كعدو مباشر يحول دون استرداد الضحايا لحقوقهم. «الوزارة صارت الغريم»، قرَّر -باطمئنان- درهم علي عبدالكريم،

الشقيق الذي اعتُقل مساء اليوم نفسه وأفرج عنه بعد عام.

تحولت وزارة حقوق الإنسان إلى حفار قبور.

وبدلاً من متابعة أسر الضحايا، تجهد الوزارة من أجل ترتيب وثائق رسمية تفيد بتسوية الحالات الواردة في قوائم المفوضية. لكن الإنسان المحتجز أو أقاربه، فإنه مجرد «مذكور» في مراسلات الجهات الحكومية والمتخصصة برعاية حقوق الإنسان.

● درهم.. عدو ألاعيب البيروقراطية

## الابن الذي صار أباً!

«بعد أسبوع من ولادتي اعتقلوا والدي»، قال وضاح عبدالسلام. «ما زلنا ننتظر عودته»، أضاف رب الأسرة الصغيرة المكونة من والدة صابرة، وزوجة، وابن (أصيل) إنه الحفيد الذي يظهر في هذه الصفحة حفياً بصورة جده.

بقي من «عبدالسلام» عشرات الوثائق الخاصة بملفه، وصورة فوتوغرافية واحدة مقاس ٤×٦، إنها الصورة الوحيدة التي أفلتت من سطوة الأمن والمخبرين والمتواطئين والمتكتمين على الجريمة.

في طفولته لم يكن وضاح يفتقد أباه. ومع الوقت بدأ يثير التساؤلات عن الأب الغائب فيزيائياً، الأب الذي فقد كل وسيلة للتواصل معه. والآن فإن وحيد أبويه يجهد من أجل وضع حد لجريمة مستمرة عمرها من عمره.

تزوج وضاح قبل أربع سنوات، ورزق بطفل سماه «أصيل». وطبق منيرة فإن الحفيد العنيد ورث سمات جده: الشاب الذي ما تزال تنتظره. وفي منزل الأسرة المتواضع في شارع هايل، بدا أصيل شكساً وعنيداً واستقلالياً بامتياز. وإلى ذلك فقد اختصت الطفل ذا الثلاث السنوات بوظيفة فتح باب المنزل أمام الزائرين، لكأنه، كما جدته، ينتظر قدوم الجد الطيب في أية لحظة. وقد بدا مرة، خلال زيارة «النداء» للمنزل، ساخطاً لأن شخصاً آخر في الأسرة سبقه إلى فتح الباب لإحدى الزائرات.

خبُر وضاح جيداً محنة العيش في أسرة «مختف قسرياً». ويتذكر الآن كيف اجتاح الفزع والدته عندما قرر الانتقال إلى صنعاء. فالعاصمة، في نظر منيرة،

ليست عاصماً من الفقد، وقد حاولت عبثاً منعه من السفر إلى «موقع الجريمة». يستعيد الهلع الذي ارتسم في عيني أمه مؤخراً، عندما أصيب بوعكة صحية، وأسعف إلى المستشفى، تاركاً أصيل في حضنها.

بين يدي وضاح عشرات الوثائق، بعضها يعود إلى ما قبل ولادته بسنوات، وبعضها إلى أيام ما بعد النكبة. أحدها تحمل توجيها من أحد المسؤولين في الإدارة المحلية نهاية السبعينيات تقول: «طالما والمذكور في السجن، يُصرف له نصف راتب».

وفي مذكرة أخرى مطلع التسعينيات وجه محمد سعيد عبدالله، وزير الإدارة المحلية، مذكرة إلى وزير الخدمة المدنية يفيده بأن «عبدالسلام علي عبدالكريم لا يوجد ما يثبت وفاته نظراً لاعتقاله سياسياً عام ١٩٧٨ وعدم ظهوره حتى الآن»، وبالتالي «يُرجى عدم إحالته على التقاعد حتى إشعار آخر».

إلى جانب وضاح يقف العم درهم بقوة ضد إغلاق ملف أخيه الذي يكبره بعامين. وقد قاتل درهم بضراوة لتعرية دسائس وألاعيب البيروقراطية الرديئة في اليمن.

في مطلع ١٩٩٢ حرر درهم مذكرة إلى وزير الإدارة المحلية توضح له أن «أخي عبدالسلام علي عبدالكريم لا ينطبق عليه قانون التقاعد» لأنه لم يبلغ بعد أحد الأجلين: ليس متوفى، ولا بلغ سن التقاعد.

حينها كان درهم قد بلغ ٣٤ عاماً، وكان عبدالسلام، الغائب فيزيائياً، في الـ٣٦. لكن منيرة ما تزال الآن، وفي كل أوان، تلك الشابة القروية الصغيرة التي تنتظر كل عشية قرعات عريسها على «باب الأمل»، شريكها الذي يدفع منذ ٣ عقود ثمن استقرار نظام حكم، وثمن تحسين سمعته خارجياً.



■ بمشاركة بشرى العنسي

● «النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧

## نوح الطيور

طبق روايات أفراد أسرة عبدالسلام فإن «منيرة» تتابع أسبوعيا البرنامج التلفزيوني «نوح الطيور» وهو برنامج مخصص للجمع بين المفقودين، أو بين المغتربين في الخارج و أسرهم.
تشاهد منيرة «نوح الطيور» أسبوعياً، وتجهش باكية.

**يوجد ارتباط قوي بين الوحدة اليمنية وملف المختفين قسرياً. ومن أسف تأخذ العلاقة الارتباطية بين المنجز التاريخي والملف الإنساني المترع بعذابات آلاف اليمنيين صيغة الارتباط العكسي! يحضر المنجز فيغيب الملف.. يغيب الإنسان.**

سامي غالب

# أحياء أم أموات



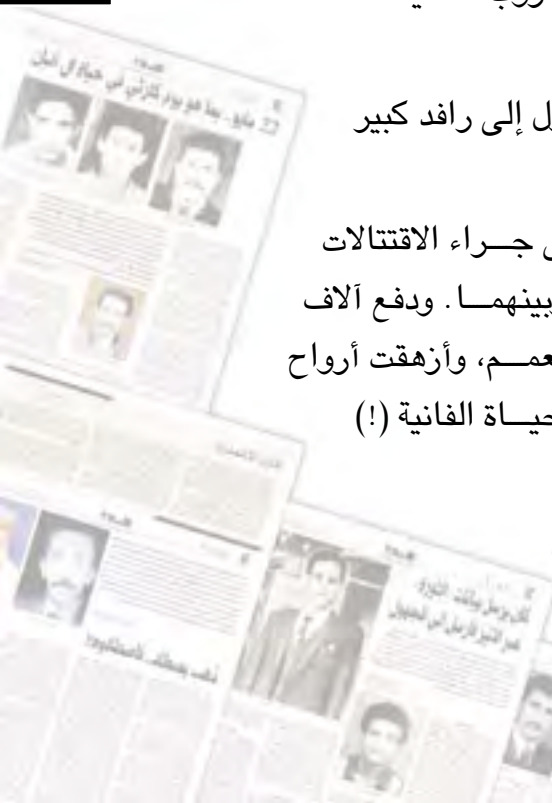

في ٢٢ مايو ١٩٩٠ رفع قادة الجمهورية الجديدة شعار «الوحدة تجب ما قبلها»، وتبين، تالياً أن المغزى هو التفلت من أية مسؤوليات حيال ضحايا الصراعات والحروب الأهلية الداخلية في شطري اليمن.

لم تجب الوحدة ما قبلها، وكان محتماً أن تتحول إلى رافد كبير لصراعات وحروب داخلية جديدة.

قبل الوحدة سقط عشرات الآلاف من القتلى جراء الاقتتالات والانقلابات والحروب الداخلية في الشطرين، وبينهما. ودفع آلاف الضحايا من دمهم وأعمارهم ضريبة العنف المعمم، وأزهقت أرواح الأبرياء على مذبح أيديولوجيات عمياء تحتقر الحياة الفانية (!) بزعم فراديس موعودة تبشر بها.

تحت غطاء الأيديولوجيات والقضايا الكبرى والثوابت الوطنية التي لا تتزحزح من مواقعها

أحياء أم أموات

8 أبناء 2

أبي.. لا مزيد!

في الخطاب الاستبدادي، أوغلت الأنظمة المتعاقبة في الشطرين في دماء اليمنيين. وكذلك كانت الوحدة اليمنية أداة القامع مثلما هي وعد المقموع. باسمها ومن أجلها سوِّغ التقتيل، كما التضحية. وداخل هذه الثنائية المرعبة حُشر مئات اليمنيين في منزلة بين المنزلتين: ليسوا أحياء، ليسوا موتى. هؤلاء هم ما اصطلح على تسميتهم بالمختفين قسرياً.

لم تجب الوحدة ما قبلها من استبداد وقمع وترويع واستعلاء على عذابات أسر المختفين قسرياً. لم يكشف «العهد الوحدوي» عن مصائر «المغيبين فيزيائياً» خلال العهود التشطيرية، لم يعتذر الجناة للضحايا.

تجاهل السادة الوحدويون ضحايا عهودهم التشطيرية. وقدَّروا وحدهم بأن الإنجاز التاريخي يتعالى على تواريخ المختفين وعذابات أقاربهم.

والحال أن «القضايا الكبرى» و«الثوابت الوطنية» احتفظت بقدرتها الأدائية في العهد الوحدوي. وكان أن اندلعت حرب ١٩٩٤، وانضم عشرات، وربما مئات، الضحايا، إلى قائمة المختفين قسرياً.

شرعت «النداء» في عددها الماضي بفتح ملف المختفين قسرياً بالتزامن مع الاحتفالات بالعيد الوطني، عيد الوحدة. وكان التقدير أنه من الواجب، مهنياً وأخلاقيا، تظهير الدلالات المتصادمة المتولدة عن الحدث التاريخي.

لدى أقارب المختفين قسرياً، كما يتضح في شهاداتهم التي أدلوا بها لـ«النداء»، ارتبطت

الوحدة بالخلاص تارة، وبالحرب تارة أخرى. بداية أخذت صيغة الجمع (جمع الضحية بأسرتها) قبل أن يتضح أنها صيغة طرح (طرح الوعود جانباً). وعدت بلقاء أحبة، وآلت إلى وحدة موحشة للضحية (الحي الميت!) ولأقاربه المتوحدين بزمن تغييب الضحية فيزيائياً.

على مدى السنوات الماضية، أخذ ملف المختفين قسرياً طابعاً تقنياً في تعاطي الحكومات اليمنية المتعاقبة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. انتهت معاناة الضحايا وأسرهم إلى محض وثائق ومذكرات متبادلة لتسوية شؤون صغيرة عالقة.

ومن زاوية أخرى، تعاملت المنظمات الحقوقية والمدنية ببرود مع هذا «الملف الحارق» الذي تنبعث منه روائح شواء أوصال الضحايا، لكأنها تستعفف الاقتراب منه.

ومن زاوية ثالثة، تم حشر قضايا المختفين قسرياً داخل خطاب سياسي معارض يتسم بالعمومية والارتجال. وأكثر من ذلك تم تبهيت هذه المأساة الكبرى عبر تجريدها المستمر، لكأنما هي واحد من المطالب المزمنة للاصلاحيين في اليمن.

وعلى الجملة، فإن عذابات أقارب المختفين قسرياً تتغذى باستمرار من هشاشة الوعي الحقوقي والديمقراطي لدى المطالبين بالتغيير، وضعف الوازع لدى ناشطي حقوق الإنسان، الدعاة قبل الأدعياء، هؤلاء المتلفعين بالجليد، الذين يدبُّون في أقصى البقاع وأصقعها ليتفادوا الاقتراب من مناطق مسوَّرة بالنار، محصنة بالنسيان.

إلى هؤلاء وأولئك، وإلى الوحدة الوعد، وإلى الأسر المعذَّبة، وإلى الأحياء المغيبين فيزيائياً، تقدم «النداء» في هذا العدد شهادات جديدة، ووعداً بمواصلة النشر في الأعداد المقبلة.

● «النداء»، العدد ١٠٤، الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧

• صالح المقبلي

# أبي.. لا مزيد!

• أحمد صالح

كنت، أنا أحمد صالح، في الخامسة والنصف من عمري عندما شاهدت والدي لآخر مرة مساء ٢٤ يونيو ١٩٩٤.

كنا قد انتقلنا إلى منزل جدتي (لأمي) الكائن في المعلا. وإلى ذلك المنزل كان والدي الرائد صالح مقبل صالح المقبلي، الضابط في معسكر الجلاء في البريقة (صلاح الدين) يتردد لزيارتنا كلما سنحت له الظروف خلال الحرب.

• نيفين صالح

مساء ٢٤ يونيو جاء والدي للاطمئنان على أسرته الصغيرة: والدتي أمل أحمد عبدالله يعقوب خان، وأختي نيفين التي تكبرني بعامين، وأخي علي المولود في ١٥ مايو ١٩٩٢. ما زلت أذكر هيئته جيداً، وما تزال انفعالات اليوم الأخير منقوشة في ذاكرتي. أتذكر والدتي وهي ترجو منه البقاء معنا. قالت له: «اجلس معنا، أني خايفة عليك»، لكنه طمأنها بأنه لن يتعرض لأذى، وأبلغها بأنه لا يستطيع أن يتخلى عن واجبه الوطني. تلطف معنا، ثم غادرنا، وكان الحس بالخطر الوشيك يتحكم بوالدتي.

ذهب ولم يعد. لم نره ثانية، لم نتلق أي أخبار عنه، لم توافنا جهة، بأي بيانات عن مصيره. لم تتفضل أية منظمة حقوقية بزيارتنا يوماً، ولم يبادر أحد ما إلى التخفيف عنا، كنّا وحيدين وما نزال كذلك.

وها إن اليأس يكاد يجهز على آخر بارقة أمل في قلوبنا بعد انقضاء ١٣ عاماً على غيابه.

انتزعت حرب ١٩٩٤ أبي من بيننا، ومعه انتزعت السلام من أسرتنا الصغيرة.

أذكر والدي جيداً: دفئه الذي لم أذقه منذ اختفائه قسرياً، وصرامته التي كانت تظهر ساعة يشعر بالقلق علينا، كما في ظهيرة أحد أيام ما قبل كارثة الحرب. خارج منزلنا المتواضع في البريقة، كنت أقود دراجتي ذات الثلاث عجلات، فمرقت سيارة مسرعة كادت تدهسني، فهرع أبي إلى المكان لينهرني من معاودة اللعب بدراجتي في وسط الشارع.

## حرمتني الحرب من صرامة الأب!

خلال إحدى زيارات والدي مطلع أيام الحرب، كان دوي يملأ المكان، مثيراً الذعر في نفوسنا، سألت أبي: أبا أيش دي القوارح؟، رد باسماً: لا تخفش هذي طماش! لم تكن طماش، فصباح اليوم الأول للحرب دوّى انفجار جوار بيتنا في البريقة. لم أصمد أمام فضولي الجارف، أنا الابن الذي يحمل سر أبيه وجيناته، أبي الضابط الشاب المتخصص في القيادة التكنيكية لفصيلة مدفعية. سارعت إلى الخروج من البيت وكنت أول من شاهد قذيفة صاروخية (غير محملة بمتفجرات) في

● تاريخ الاختفاء يتحول الى تاريخ وفاة في الوثائق الرسمية

الشارع. وقيل لي إن الصاروخ الذي لم يترتب عليه أي أضرار مادية أو بشرية، أطلق من معسكر الجلاء لأغراض تجريبية. لكنها الحرب تودي بحياة الأبرياء. فظهيرة اليوم نفسه قدمت جدتي إلى بيتنا لتأخذنا إلى بيتها الآمن في المعلا. وافقت والدتي، وغادرنا جميعاً رفقة الجدة الطيبة.

ولد أبي في قرية «زُبيد» بمحافظة الضالع عام ١٩٦٣. بعد إنهائه المرحلة الثانوية، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٨٢، وتخرج بعد عامين ضابطاً متخصصاً في القيادة التكنيكية لفصيلة مدفعية. وقتها كان الضابط الشاب قد تزوج قبل عام من أمل أحمد عبدالله يعقوب خان. وطبق العقد، فقد تم الزواج في ٢٥ رمضان ١٤٠٣ الموافق ٦ يوليو ١٩٨٣.

علمتني محنة أسرتي أن أحفظ التواريخ جيداً. سكن والداي منزلاً متواضعاً في البريقة –مديرية الشعب، عدن. اختار أبي أن يقيم قريباً من معسكر الجلاء حيث يعمل. في ١٩ يونيو ١٩٨٦ أنجبت أمي «نيفين»، شقيقتي التي أكملت الثانوية العامة لكنها اضطرت الآن إلى العمل لمساعدتنا.

كنت الثاني في الترتيب، فقد ولدت في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨. ثم انضم أخي علي إلى عالمنا في ١٥ مايو ١٩٩٢. كان أسوأنا حظاً، لم ينعم قط بالكبر في كنف أب فبعد أقل من عامين اندلعت الحرب، غيبت أبي، ودفعت بنا إلى العراء.

انتهت الحرب، وبدأت رحلة البحث عن أبي. انتظرت أمي لأسابيع عودته، دون جدوى. كنا ما نزال نقيم في منزل جدتي. إذ إن البيت الذي كنا نسكنه في البريقة، لم يُعد لنا، بعد اختفاء أبي. وقد أبلغتني أمي بأن البيت تابع للجيش، ولم يعد من حقنا الإقامة فيه مادام أبي لم يعد يشغل عمله في المعسكر!

في ١٦ نوفمبر ١٩٩٤، أي بعد نحو ٣ أشهر من انتهاء الحرب، غادرت أمي مدينتها عدن إلى صنعاء، لمتابعة صرف مصدر معيشتنا الوحيد: راتب الأب المختفي قسرياً. كانت وزارة الدفاع تقوم حينها بدمج القوات الجنوبية بالجيش، لكن اسم أبي لم يظهر في قائمة الضباط المدموجين في قوة اللواء ١١ صواريخ -الحرس الجمهوري. وكان معنى هذا أن نفقد مصدر رزقنا الوحيد.

استغرقت أسرتي وقتاً لإدراج اسم والدي في قوائم المرتبات في الدائرة المالية بوزارة الدفاع. وقد توجب على أمي أن تنصاع للأنظمة الظالمة، وتستخرج شهادة وفاة، ليس باستلام راتب أبي في عدن.

الراتب الذي نتحصل عليه يبلغ ١٨ ألف ريال، يذهب ١٥ ألف ريال منه لسداد إيجار سكننا المتواضع في شعب العيدروس بعدن!

أدرس في ثانوية لطفي جعفر أمان، وأستعد الآن لامتحانات الثانوية. ويدرس علي الصف التاسع في مدرسة شمسان. ولم تتمكن نيفين من مواصلة دراستها الجامعية، وهي تعمل لمساعدة أمي على تغطية ما أمكن من احتياجاتنا الضرورية. ونحن جميعاً نعرف معنى الحرب التي أودت بالأبرياء، وشردت أسرهم، وضيعت ممتلكاتهم. ومع الوقت كبرت معاناتنا، وفقدنا سنة بعد سنة كل سند. أذكر جدي لأمي أحمد عبدالله خان، الذي كرَّس وقته وجهده للبحث عن صهره الرائد صالح مقبل صالح المقبلي. بعد عامين من الاختفاء القسري لأبي، تنقل جدي بين المحافظات بحثاً عنه. ثم غادر إلى الخليج لاحقاً، أملاً في الحصول على أي بيانات من زملاء والدي المنفيين هناك. وفي نهاية ٢٠٠٠، وكنت حينها أدرس الصف السادس، سافرنا جميعاً، أمي وشقيقاي وأنا، رفقة جدي إلى أبوظبي، بحثاً عن خيط يوصلنا إلى مصير أبي. والآن فإننا وحيدون نكدح لنحيا، بعدما توفي جدي، رحمه الله، قبل عام ونصف. وكانت جدتي قد سبقته إلى الدار الآخرة قبل عامين.

لم أعرف جديَّ لأبي قط. مات جدي عندما كان والدي في الـ١٢ من العمر، أما جدتي فقد ماتت بعيد ميلاد نيفين. لا أعرف بدقة تواريخ وفاة أجدادي، ولكنني تخصصت، كما والدتي ونيفين وعلي، في التنقيب وراء سيرة أبي الرائد صالح المقبلي الذي

حُررت باسمه شهادة وفاة صادرة من
الأحوال المدنيــة بمديرية صيرة -عدن
فــي ٩ يونيــو ١٩٩٧ تفيد بأنه توفــي في ٢٤ يونيو
١٩٩٤ في مدينة صلاح الدين بمديرية الشعب -محافظة عدن.

فــي الوثائق الرسـمية تحــول تاريخ مغادرة والدي لمنــزل جدتي في المعلا إلى تاريخ وفاة، لكننا، أمي ونيفين وعلي وأنا، ما زلنا بعد مضي ١٣ عاماً على الحرب، نتطلع لمعرفة ماذا حصل بالضبط بعد مساء ٢٤ يونيو ١٩٩٤، ذلك اليوم الذي صار تاريخ وفاته في وثائق وزارة الدفاع ومصلحة الأحوال المدنية.

وإذا كان حقاً مات فإن على الجهات المختصة في الدولة أن تتكرم علينا بالكشف عن قبره ليتسنى لنا زيارته وقراءة الفاتحة على روحه.

● «النداء»، العدد ١٠٤، الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧

● محمد ناجي سعيد



## زوجته تطالب بلجنة تحقيق تكشف عن مصيره

# محمد ناجي سعيد يخضع لجلسة استجواب منذ ٢١ عاماً!

الاسم: محمد ناجي سعيد.

الحالة الاجتماعية: متزوج وله ابنة.

الميلاد: ١٢/ ١٢/ ١٩٥٢م، مدينة دار سعد محافظة عدن.

العمل: رئيساً للمجلس المركزي لطلاب اليمن.

أخذوه عصر يوم الخميس بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٨٦م (بعد أحداث ١٣ يناير الدامية بعشرة

أيام) وبشكل قسري من منزل ابنة خاله في مدينة المنصورة بعدن، من قبل جيش جرار من "الطيبين" من ضمنهم أحد رفاقه (اسمه معروف) والذي تعهد بتسليمه ومن معه إلى جهة ستحرص عليه وسيتم إعادته بعد استجوابه عن موقفه من تلك الأحداث. ودار هذا الحديث أمامي وأمام بعض أفراد أسرته. ولكن منذ ذلك اليوم لم يعد زوجي ولم نسمع عنه.. كانت ابنته آزال آنذاك في الخامسة من عمرها.

لم نستلم أية إعانات بعد اختفائه كغيره من المفقودين في ذات الفترة، رغم أن لديه أماً عجوزاً كان يرعاها ويعولها إلى جانب زوجته وابنته.

ما زلت أتذكر ما كان يرتدي في ذلك اليوم وتلك الليلة المشؤومة، فقد كان أنيقاً يهتم بهندامه، وكان مهذباً في تعامله مع الآخرين يشهد على ذلك كل من يعرفه، ويتميز بدماثة الأخلاق وبثقافته العالية وبقراءاته الواسعة.

تخرجت ابنته من جامعة عدن عام ٢٠٠٢م بشهادة بكالوريوس، تخصص إنجليزي – فرنسي من كلية التربية. وحتى اللحظة لم تحظ بأية وظيفة حكومية.. ولا زلنا ننتظر. علماً بأننا لم نستلم أية إعانات أو مستحقات منذ غيابه القسري. رغم أن هناك أسر شهداء عاشوا نفس المعاناة إلا أنهم يستلمون رواتب شهرية بانتظام وإعانات مختلفة كالعلاج والسفر وغيرها، وكأننا خارقون لا نمرض ولا نحتاج ولا.... هل لأن زوجي ليست له قبيلة ولا ينتمي لعشيرة؟



## أطالب:

– بمعرفة مصير زوجي من خلال تشكيل لجنة دولية للتحقيق والتحري ومن ثم إصدار الحكم على من أجرم في حقه باعتباره كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في جنوب الوطن آنذاك.

– بإعادة الاعتبار لنا من خلال محاكمة الجناة.

– بإعادة كل مستحقاتنا المادية ومن ضمنها رواتبه منذ العام ١٩٨٦م.

– وأخيراً بالتعويض المستحق عن عذاباتنا المستمرة منذ أكثر من عقدين.

■ **ألطاف محمد عبدالله**

● «النداء»، العدد ١٠٤، الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧

حسناً تفعل هذه الصحيفة إذ تواصل نبش أسوأ ملفات الحياة السياسية ما قبل الوحدة ثم بأيام حرب ١٩٩٤م، وهو ملف الإخفاء القسري.

الملف يكشف واحدة من "عراقيب"، الحرب الباردة التي لم تزل تسكن وعينا، ولا يدينها كل طرف إلا حين يستخدمها ضد خصومه الحاليين.

يمكن جداً لخصوم الأمس حلفاء اليوم، وأخص الاشتراكيين والناصريين، أن يقيموا علاقة سياسية رشيدة، إن داخل اللقاء المشترك اليوم، أو قبل ذلك في فترة مابعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في أكتوبر ١٩٧٨م، ضد الشرعية السياسية للجمهورية العربية اليمنية.

لكن هذا الرشد لا يبلغ حد أن يتيح لهما مناقشة هادئة للكارثة التي لايزال يمنيون يعانون منها ولو كانوا حتى بعدد أصابع اليدين، فهم في النهاية يمنيون صنعت لهم السياسة مآسي، أقصد "عنفية الصراع السياسي " الذي حكم علاقتهما إبان أيام الصراع. فهناك ناصريون لا تعرف أسرهم أين ذهب بهم نظام حكم، هو شريك تنظيمهم اليوم.

نبيل الصوفي



## «النداء» والمختفين قسراً..

# تكريم ضحايا «الزمن الرديء»، ومحاولة «منعه من المعاودة»

الاشتراكيون أنفسهم، وفي سياق دورات العنف القذرة التي كانت تطحن العالم العربي، بل كل العالم تحت قوانين الحرب الباردة، ثمة أسر من قيادات وكوادر حزبهم لا يمكنها أبداً أن تفهم معنى أن ينتقل البلد التي يعيشون فيه إلى ما يقال إنه "عهد التعددية والمطالبات بحكم القانون "، ومنها مناضلون اختفوا يوماً فلا قيل لهم إنهم شهداء، ولا إنهم مفقودون ولا إنهم ضحايا خطأ ما "مثلاً".

والأمر ذاته في اليمن الشمالي، سواء ما قبل عهد الرئيس علي عبدالله صالح، أو فيه، ومنفردا أو وفق

8 أيلول 3

تكريم ضحايا «الزمن الرديء» ومحاولة «منعه من العودة»

علي.. الذي خرج للبقالة... ولم يعد

تحالفاته، مع القبيلة والدين، أو حتى في سياق الخبرة الاعتيادية -بـدون أيديولوجيا- للجهاز الذي لم يكـن يدرك طريقا لـ"تأمين" الأوطان، إلا بـ"إخافة" المواطن. وسواء وفقا للقانون العام الذي كان يخون التعددية، ويجرم العمل السياسـي، أو خارج هذا القانون.

لا نريـد أن يعـود الأمر الـى السـاحة الجنائية، فحين يحدث ذلك فإن حكومة اليوم -كما فعلت بالأمس القريب مع مقبرة الصولبان- ليس لها من خبرة إلا التي تقول ولم "هؤلاء أحياء"، وليس "لم مات أولئك".

لكننا نتمنى موقفا معرفيا أصيلا يدين الماضي وأسـاليبه القذرة، ويعتذر لكل أسرة بل ويكرمها تأكيـدا لهـا أن اليمـن "القـذر" لـن يعـود، فقـد صرنـا في يمن مختلـف، حتـى وإن لاتزال فيه أخطاء أمنية فإن التوجه السياسي لم يعد يربط السـلطة بالوطـن، بل صار التنافـس عليها حقاً، ولو من حيث المبدأ.

لا نتحدث عن التعسفات، والمضايقات، بل نتحدث فقط عن نقطة وحيدة هـي "الإخفاء"، وإذا وسـعنا الأمر تحدثنا عن مبررات القتـل والاغتيال، والتي نوفرها أجمعين، منذ كانت لحماية التقدمية، أو العقيدة، أو الوطن، أو مقاومة الطغيان والاستبداد، وغيرها من الجمـل العائمة التي تسـحق في ذواتنا معاني التعايش حتـى ونحن نرفعها للدفاع عن الذات. ومن ثم تؤصل للإخفاء وفي أحسن الأحوال للاغتيال العلني.

إننا بجلدنا تلك الممارسات، والثقافة الأحادية التي صنعتها، نحمي مستقبلنا أولا. وسنكون أقل دموية في صراعاتنا.

لـو أن الإخفـاء القديم أدين، فإن الجديد سـيصير صعبا، وإذا تم فإنه سـيحدث وسط ثقافة اجتماعية مجرمة له، وهذه خطوة مهمة.

وإلا فإنه ورغم كل هذا الضجيج عن الحرية والدفاع عنها، فإن الأمر (من المعارضة) مجرد صراخ المدمن على الانتهاك لأنه حرم من أدوات ممارسته.

وكذلـك فـإن وكلاء العنف وكثيرين من صانعي الخوف والخروقات لأسـباب مختلفة اسـتقر بهم المقام داخل مؤسسـات السـلطة الحاليـة، وما لم تقاوم -الأخيـرة- النزعـة الإجراميـة فيهـم فإنهم سـيواصلون ذات المهمة "الخالدة".

مـا لم يتضح لأجهـزة الأمن أن القانـون الذي لها

الشكر على رعاية تطبيقه وحماية مصالح مواطنيه، صار اليوم يقر التعددية والاختلاف والمعارضة، والأهم أنه يدين مطلقا أي دفاع عنه بغير الخطوات التي حددها هو، وليس وفقا للخبرة الاجتماعية التي تعتبر العنف وسيلة شرعية طالما هو ممول بالمال العام، وتصدياً لحماية مطلقات عامة.

أو لنؤجل الحديث المثالي عن الحاضر والمستقبل، ولنقف فقط في الماضي، وبخاصة في هذه المنطقة "الإخفاء القسري" التي لها من الضحايا أكثر من ضحايا "جوانتانامو"، والذين نرجو لهم السلامة والفرج. أقصد.

نريد نقاشاً وطنياً، لا يكون هدف أي طرف فيه إدانة الآخر، بل فقط ينشغل بإدانة الثقافة الصانعة لمثل هذه الأعمال. وليت أن كل طرف منا يراجع أداءه وثقافته وحيداً وداخلياً، حتى يكون الأمر تأسيساً معرفياً وتربوياً غايته قلع هذه "الحقارات" من أعماق الذات الجمعية وثقافتها.

وباعتقادي أنه لو تم ذلك، فإننا سنتوقف عن التعبئة الخاطئة ضد المغاير والمختلف، وسنكون أكثر وطنية وديمقراطية حتى في اختلافاتنا، وسنكف عن النزعة الفضائحية التي لا تناقش اختلاف المختلف بل تجرده من كل فضيلة، مما يبيح لأي "تابع" أكان جندي أمن، أو عضو حزب أو مرافقاً، أن يقوم بدوره –من ثم– في تطهير اليمن والميدان السياسي، وحماية العقيدة من "هذا أو ذاك".

إذا لم يحدث ذلك، فإن لنا أن نتوقع عودة هذه الإخفاءات. وإذا كان اليوم حكم المؤتمر الذي قد يفعل، فإن حكم غيره غدا سيقتدي به. ولكن كلا مع خصومه، والنتيجة أن الإنسان اليمني على موعد جديد مع إفرازات الثقافة "القذرة" التي تشترط عليه "الاتفاق" مع صاحب القوة، وإلا فإنه مهدد بأن يكون مرشحا للإخفاء.

قد لا يحق لي المطالبة بأن ترفع صور المخفيين في أماكن عامة، كإشعار اعتذاري جمعي.

وقد لا يحق لي أن أطالب الحكومة اليمنية بأن تتحمل هي شرف المبادرة بـ"دراسة ملف المخفيين" وتقديم المعالجات الممكنة التي هدفها الأول، الانتصار للوحدة؛ الإنجاز الذي عنى لنا الأمان، وكان اعتذارا حقيقيا عن ماض أسود شاركنا جميعنا، وكل من موقعه، في نقش لونه الكئيب.

كما –وهو أولى– لا يحق لي أن أتوقع أن تعيد أجهزة الأمن تربية منتسبيها على "احتقار" إيذاء اليمني، مهما كان السبب، وترك مهمة الإدانة للقضاء، والجدل للسياسيين، على الأقل وفاء مع إنجازات القيادة السياسية لليمن واليمنيين. وأهمها هذه الأجهزة وما يتوفر لها من إمكانيات، وما يحكمنا اليوم –مبدئيا– من منظومة تشريعات.

كما قد لا يحق لي أن آمل أن تعتذر "أبواق" التعبئة التي تصدت لبذر معطيات الكارثة طيلة نصف قرن من حياة هذه البلاد أيا كان مربعها السياسي، خاصة وكثير منها يواصل اليوم ذات الدور ولكن فقط مع تغير "المقدسات". فضلا عن أن تسهم في تقوية احترام الاختلاف، وإشاعة تقدير الرأي المخالف كرأي آخر،

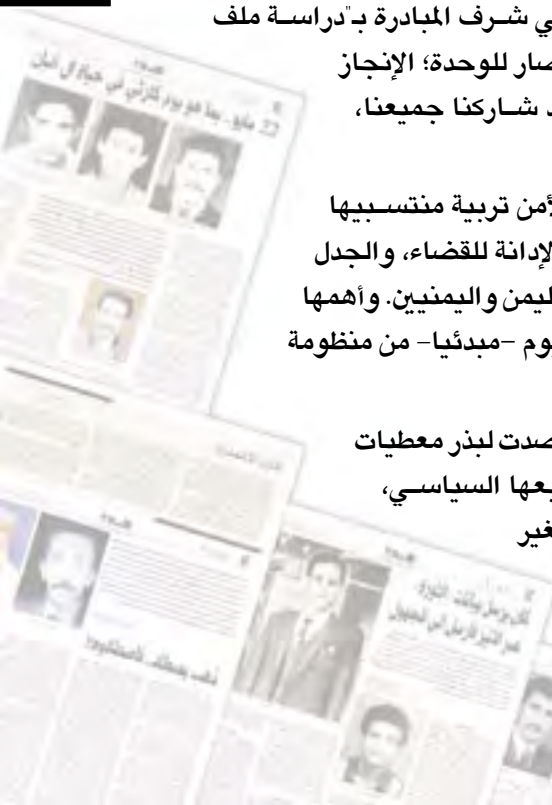

يصدر عن إنسان فقط وليس كصواب.

والأمر ذاته بالنسبة للأحزاب، خاصة والثقافة الأحادية تكاد تخطف منا "فكرة اللقاء المشترك"، سواء أحادية الحكم والحاكم، أم أحادية الرفض والمعارضة. لذا نعترف أننا لا نطمح لمبادرات اعتذارية ولو بشكل غير مباشر، تقدم فيها "الصحوة" صورة أخرى عن صالح مصلح وعلي شائع وعبدالفتاح إسماعيل، فضلا عن المختفين الذين يتهمون أقاربهم "الإسلاميين" بأن لهم يدا في ذلك. وتتعامل "الثوري" مع التاريخ كحق يمني، وتوفر لشركائها في الحزب ذاته رؤية تفاصيل كانت تسحقها الاختلافات الأيديولوجية تجاه قيادات غيبتها الثقافة الدموية اجتماعيا أو حتى المصدر تحت معطف الأيديولوجيا، أو لنقل -تسامحا- سببتها عوامل الصراع وقوانينه التي كانت تحترم من قبل كل الأطراف (نعم، لم تتفق حركتنا الوطنية على شيء كتنكيلها ورفضها لبعض).

أو تتذكر من خلالها دولة المؤتمر الشعبي العام، وهي تقود الحرب المشروعة في صعدة، أن اليمن الجديد، لن يكون كذلك حين يشابه القديم في تبادل "الخرق والخرق الآخر" للقانون بحجة أن الآخر يفعل. وأن كل مواطن يمني في صعدة تقصف حقوقه تحت حكم القوة بعيدا عن حكم القانون -سواء من المتمردين أو من قوات الجيش- دليل على أن صعدة "استدراك" يمني يواصل تفريغ المخزون الاجتماعي للعنف ورذيلة الدموية.

أقول، قد لا يحق لي كل ذلك، لكنه يحق لي، أن أتمنى على هذه الصحيفة أن تواصل دورها -تتبعا إنسانيا ومهنيا ومحايدا- لتكريم اليمنيين الذين قضوا نحبهم تحت تأثير ثقافة لعلهم كانوا يؤمنون بها، لكن خصومهم كانوا أكثر جاهزية ليحفروا في تاريخ اليمن "الزمن الرديء"..



● «النداء»، العدد ١٠٥، الأربعاء ٣٠ مايو ٢٠٠٧

المربية الفاضلة
ليلى أحمد غلام
ما تزال بعد ١٣
عاماً تتساءل:

**أين ابن أخي؟**

# علي..
# الذي خرج للبقالة..
# ولم يعد

"علي يوسف أحمد غلام، من مواليد ١٩٦٨/٧/٤ مدينة كريتر - عدن. كان في السادسة والعشرين من عمره حين خرج من بيته لشراء شيءٍ ما... ولم يعد!!

نادرة عبدالقدوس

8 أخبار 3

تكريم ضحايا «الزمن الرديء» ومحاولة «منعه من العودة»

علي.. الذي خرج للبقالة... ولم يعد

كانت الساعة تشير إلى الرابعة عصراً أو ما دون ذلك يوم ٢٦ يونيو عام ١٩٩٤م: العام المشؤوم الذي أحرق فيه الزرع والضرع وقُتل فيه الأبرياء من عامة الشعب دون أي ذنب اقترفوه، وحتى اللحظة لم يتمكنوا من فك طلاسم سر اللعبة السياسية. ناشدته أمه ألا يخرج لأن الأوضاع يلفها الغموض، ولا زال دوي مدافع الهاون يُسمع صداها من أماكن غير بعيدة، لكنه هدأ من روعها بمنتهى اللطف واستأذنها بالخروج إلى البقالة لشراء بعض الأغراض.

تقول أمه التي كانت محاولاتها تبوء بالفشل لتداري دموعها وهي تروي لي حكاية الابن الذكر الذي دعت ربها ليل نهار بأن يهبها وزوجها إياه وسط أربع بنات، فجاء بعد ٨ سنوات من الانتظار: "يومها كانت يده مجروحة (بسبب) سقوطه من سيارة أخذته مع مجموعة لحراسة مكتب المحافظ أثناء الحرب، وملفوفة بقماش أبيض. قلت له يدك مجروحة خليك هنا يابني، لا تخرج شوف الدنيا مش أمان، أترجيته رجاء لكنه، الله يرحمه، إذا كان حي أو ميت، رفض يسمعني وقال لي يا أماه البقالة بالحافة مش بعيدة، دقيقة وراجع لكم، خرج وما عادش لنا" (أجهشت بالبكاء).

يا ترى كم شاب مثل علي خرج ولم يعد؟! وكأنما هناك أشباح متربصة للحوم البشرية ما إن تشم رائحتها حتى تقوم باختطافه بلمح البصر دون أن تترك بصمات أو آثاراً يمكن اقتفاؤها!!

ألقى "أبو علي" جسده النحيل المتعَب على أرض الغرفة الصغيرة ليأخذ مكاناً بجانب بناته اللائي حضرن لقائي بالأسرة في منزلها. قرأت في عينيه الناظرتين إليَّ سؤالاً، كأنه ينتظر مني جواباً شافياً له.. فهو الأب الذي ربى ابنه، ككل أب شرقي، ليصبح الرجل الثاني في الأسرة يحمل اسمه ويحمي أخواته الأربع، استحضر ابنه: "كان شاباً حيوياً، شجاعاً، ذكياً، محباً للحياة وللعلم، كان ينتظر الالتحاق بالجامعة بعد الثانوية العامة قسم علمي، لكنه لم يفلح، ولم يفلح كذلك في الحصول على وظيفة!". وأضاف بنبرة حزينة: "لم أكن موجوداً في البلاد أثناء الحرب، إذ كنت في عمل خارج الوطن.. كنت في الماضي أشغل منصباً قيادياً في اليمدا، كنت مديراً لمكاتبها في دول عدة، وقد أُحلت على المعاش عام ٢٠٠٠م..."، توقف الأب عن الحديث. هكذا يتلاشى أصحاب الضمائر الحية، سيتقلص عدد

● والد علي غلام

"يا ترى كم شاب مثل علي خرج ولم يعد؟! وكأنما هناك أشباح متربصة للحوم البشرية ما إن تشم رائحتها حتى تقوم باختطافه بلمح البصر دون أن تترك بصمات أو آثاراً يمكن اقتفاؤها!!"

هؤلاء الناس. مسكين أبو علي لم تشفع له وظيفته القيادية ولا ثقافته ولا تعليمه العالي في توظيف ابنه. ولم تشفع الوظيفة السابقة في وزارة الاتصالات للأم الثكلى التي بسبب مرضها تركتها عام ١٩٨٩م وكانت تشغل حينها منصب مديرة الاتصالات الدولية... في حين يتوارث اليوم الأبناء الآباء في وظائفهم ومواقعهم المختلفة في مفاصل الدولة والحكومة دون مؤهل يحملونه أو كفاءة. آه يا قدرنا في هذا الوطن المغلوب على أمره!! ويا تعاسة المواطنين البسطاء الغرباء فيه!! وها هم يقدمون فلذات أكبادهم قرابين له.

***

الأستاذة ليلى أحمد غلام، وهي مربية فاضلة أحيلت إلى التقاعد بعد ٣٥ عاماً في سلك التدريس وإدارة عديد من المدارس في محافظة عدن (كانت معلمتي في المرحلة الإعدادية، وقد فوجئت حين زرت عائلة "علي" بأنها عمته) تمسك بطرف الخيط، الذي ربما يمسك طرفه الآخر من يملك الإجابة على سؤال أسرة

علـي عـن مصير ابنها. روت لي الأسـتاذة ليلـى تفاصيل بحثها عن ابن أخيها الـذي بدأته بعد هدوء لعلعة الرصاص وجنون مدافع الهاون التي كانت تُقذف هنا وهناك في عدن وضواحيها من قبل أناس خُدعـوا بفتـوى تكفر إخوتهم في الدين والملـة والأرض والتاريخ واللغة والـدم والعرق و.. و...: "بعد الحرب بدأنا بالسؤال عن علي الذي خرج ولم يعد. شهود عيان أكدوا لنا أنه أُخذ بالقوة مع مجموعة فوق سـيارة كبيرة إلى جهة غير معروفة، ثم علمنا أنه أُخذ مع المجموعة إلى معسـكر هواري بومدين فـي منطقـة صبـر (إحدى ضواحي عـدن).. وذهبنا إلـى هناك، ولكنهم فـي المعسـكر أخبرونا أنهم لا يعرفون شيئاً عنه وأنه خرج مع كل المحتجزين ولم يعد في المعسكر أي منهم. ولكن شهود عيان كانوا مـن ضمـن المعتقلـين هناك أفادوا بأنه في فجـر أحد الأيام قامت مجموعة مـن الملتحين بأخذ علي مع خمسة آخرين كانوا في المعتقل بعد أن عصبوا عيونهم وربطوا أياديهم إلى الخلف، ولم يظهر بعدها هو والمجموعة!". وتواصل عمة علي قائلة: "علمنا أن واحداً اسـمه عبدالولي الشـميري كان المسـؤول عن معسكر صبر هاديك الأيام.. رحنا له بعد أن سألنا عن بيته، لكنه قال لنا إن كل المجاميع اللي كانت عنـده في المعسـكر أُطلقوا.. وعدنا إلى عدن بعدها عرفنـا أن الإصلاحيين هم اللي أخذوه. رحنا لأمين عـام الإصـلاح اليدومي، ولكنه أنكـر معرفته بعلي وبمصير علي، وأكد أن كل المعتقلين اللي كانوا عند حزب الإصلاح أُفرج عنهم... طيب فين ابن أخي؟؟ إذا الكل يقول بأنهم أطلقوا سـراح المعتقلين!! وفين البقية اللي كانوا مع ابن أخي؟؟ هم كمان مختفين!!". هكذا سـألت عمة علي المختفي قسـراً. أين هو؟ وطالبت بأن يتم الكشـف عن المتواطئين في جريمة اختطاف ابن أخيها والكشـف فوراً عن مصيره.

سـؤال يردده اليوم كثير من الثكالى والمكلومين واليتامى والأرامل... ولا يسـمع غير صداه فـي زوايـاك يـا وطني، الذي باسـمك يُسـتباح فيه القتـل نهاراً جهـاراً على ترابـك الطاهر... وباسـمك تُلقـى الأحكام جزافـاً على الضعفاء، ويحـق أيضاً أن تُرمـى لحومهم للكلاب الضالة.. وباسـمك يموت هابيل كل يوم.. وباسـمك يعيش قابيل على أشـلائك حتـى اليـوم. لكل طقوسـه في التعبير عن حبه لك حتـى تاهت مقاييس الحب، وتبعثرت مشاعرنا في زحمة الاقتتال من أجل تقبيلك، فماتت رعشتنا في مفترق الطريق.

● «النداء»، العدد ١٠٥، الأربعاء ٣٠ مايو ٢٠٠٧

# الوزيرة المحاطة بـ9 مختفين من أسرتها.. أي طريق تسلك؟

● تفاصيل في الأعداد القادمة

المختفون قسرياً ٩١

| م | الاسم | العمر | المحافظة | | تاريخ الاختفاء |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | المديرية | المركز | |
| ١ | احمد سكران البان | ٤٥ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٢ | أحمد عبدالعزيز البان | ٤٠ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٣ | صالح حيدرة علي البان | ٣٩ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٤ | علي حيدرة علي البان | ٣٨ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٥ | قادري أحمد علي البان | ٣٨ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٦ | أحمد هداس البان | ٢٨ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٧ | حسين صالح تيسير البان | ٢٧ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٨ | هاشم حسين صالح البان | ٢٨ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |
| ٩ | سيف علي صالح البان | ٢٧ | دار سعد | مصعبين | ٦٩ |

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

**لم تعرف اليمن بشطريها جريمة الإخفاء قبل الثورة اليمنية: سبتمبر ٦٢، وأكتوبر ٦٣.**

**لا يعني هذا أن نظام المتوكلية كان عادلاً أو شفافاً، بالقدر الذي لا يعني أن الاستعمار البريطاني في الجنوب كان هو الآخر «غير قمعي»، فليس هناك ما هو أسوأ من قمع إرادة أمة وشعب.**

**يعرف الجميع مآسي القمع والقتل والاغتيال في صنعاء وعدن، فقد كانت الستينيات والسبعينيات والثمانينيات وحتى اليوم في صنعاء، والسبعينيات وحتى قيام الوحدة ١٩٩٠ (في عدن) سنوات دامية في سجل حقوق الإنسان في كلا الشطرين. واقترف النظامان «الثوريان» أو الثوري في عدن والرجعي في صنعاء، جرائم يندى لها الجبين، وتؤرق الضمير الإنساني.**

---

**عبدالباري طاهر**



# اليمن وملفات المخفين

قبل النجدة القومية لمصر عبدالناصر، لم يكن الشمال يعرف الإخفاء. وكانت البداية الفاجعة على يد ضباط المخابرات المصرية، الذين نقلوا للجمهورية الوليدة في الشمال جرائم التعذيب، بصورته «الحديثة»، وبالأدوات الأكثر تطوراً وتقنية، وأساليب تحقيق وتعذيب لم تكن معروفة في المملكة المتوكلية القروسطية: الثيوقراطية والقبلية.

ومع احتدام القتال وتصاعد الصراع كان القتل والاغتيال والإخفاء والتعذيب هو الرد لمواجهة المعارضة السياسية حتى لو كانت سلمية.

كان المنشور السياسي، أو العمل الحزبي السري، أو الانشقاق عنه، أو حتى تقارير المخبرين يمكن لها أن تطيح بالرؤوس، وتجر الويلات.

وفي صنعاء أدى تزايد الصراع السياسي بين الاتجاهات اليسارية الماركسية والقومية والقوى التقليدية في حكم ما بعد ٥ نوفمبر، إلى القتل بالعشرات وبمحاكمات جزافية، كما فتحت أبواب المعتقلات، وتزايد أسلوب الإخفاء.

اليمن وملفات المخفيين
الأزمة المحاطة بـ(9) مختفين من أسرتها..
أي طريق تسلك؟
هل يحرر صوت الضحية السياسي من حياده الأخلاقي؟!

> أسهم الصراع بين الشطرين، وداخل كل شطر على حدة، وتداخل هذا الصراع بالمحيط وبالحرب الباردة والصراع على الحكم، في توسيع دوائر القتلى والمغتالين والمختطفين. وخطورة الإخفاء أنه نافذة جهنمية للقتلى بدلالاته وأبعاده المختلفة. وهو أيضاً قد يجعل الضحية نسياً منسيا

المختفون قسرياً
٩٣

وكان الأسلوب «المفضل» في الاعتقال أن يجري الاعتقال بما يشبه الخطف، ويخفى المعتقل حتى استكمال التحقيقات البوليسية، وانتزاع الاعترافات بالحق وبالباطل، وبالباطل أكثر. وخلال هذه الفترة، التي قد تطول أو تقصر حسب أهمية الشخص وطبيعة التحقيقات، ينكر الأمن وأجهزة القمع وجود «المختطف»، ثم يعلن عن وجوده، أو يسمح له بالظهور في مرحلة معينة.

في فترة الصراع الملكي الجمهوري ٦٢-٦٨ اختفى كثيرون ولم يعد أحد يتكلم عنهم لأن الملف يتضخم كل يوم بضحايا جدد.

وفي الجنوب وعقب الاستقلال ٦٧ بدأ الصراع المرتدي أقنعة اليمين واليسار وما بينهما، مما أدى إلى اعتقال رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي، ومقتل فيصل عبداللطيف، الشخصية القومية والسياسية الفذة. وتتالى مسلسل الدماء والاعتقالات والخطف فقتل رجل الدين باحميش،

وأبو جلال العبسي، وعشرات وعشرات. كما جرى تغييب أحمد سالم العبد، أحد الكوادر الناصرية والصحفية النشطة. ووصل القمع حد نحت مصطلح «اللحس»، ويعني من يراد تصفيته، أو قد تم لحسه، وكأنه قد ابتلع!

وأسهم الصراع بين الشطرين، وداخل كل شطر على حدة، وتداخل هذا الصراع بالمحيط وبالحرب الباردة والصراع على الحكم، في توسيع دوائر القتلى والمغتالين والمختطفين. وخطورة الإخفاء أنه نافذة جهنمية للقتلى بدلالاته وأبعاده المختلفة. وهو أيضاً قد يجعل الضحية نسياً منسياً. وتبدو الذاكرة اليمنية من تتالي مسلسلات الحروب والفتن كالمعطوبة، وتنظر إلى الاختفاء كأمر مألوف واعتيادي.

أتذكر في حمى الصراع في صنعاء منتصف الستينيات، ابتداء الإخفاء، ومع تزايد الصراع داخل الصف الجمهوري.

أما عقب أحداث أغسطس، وانقلاب ٥ نوفمبر ٦٧، فقد انفتحت أبواب الجحيم. من يتذكر اختفاء مطهر عبدالرحمن الإرياني، الناشط في الحزب الديمقراطي الثوري في الحديدة في اعتقالات الثمانينيات؟! وفي صنعاء يختفي في الفترة إياها مناضلون كبار وشخصيات عامة أمثال: سلطان أمين القرشي، عبدالوارث عبدالكريم، علي مثنى جبران، علي خان، عبدالعزيز عون، وطه فوزي، ورفاقهم. وما يزال مصيرهم مجهولاً وإن رجح إعدامهم في المعتقل دون محاكمة، شأن الصحفي النقابي البارز محمد علي هادي مقبل، الذي قتل تحت التعذيب في الأمن السياسي بصنعاء، وشأن الملازم حسن علي البركاني، الذي صفي بنفس الطريقة، ومحمد عبدالقاهر- المهندس الزراعي.

لا يستطيع شخص أو عدة أشخاص الإحاطة بملف فاجع وضخم من هذا النوع في بلد وحكم من نوع «هل امتلأت؟ فتقول: هل من مزيد؟».

أحداث ١٣ يناير البشعة في الجنوب أكلت زهرة الشباب الحزبي اليساري في الاشتراكي بين طرفي الفتنة، كما أتت على كوادر بالعشرات وربما بالمئات من خيرة المثقفين والصحفيين والأدباء والكتاب ومؤسسات المجتمع المدني.

أما ضحايا ومخفيو حرب ٩٤، خصوصاً في صفوف الجيش الجنوبي، فقائمتهم طويلة. وقد قام العزيز والصحفي المقتدر والكفء حسن عبدالوارث، مدير تحرير «الثوري» حينها، بفتح ملف المخفيين «عبر القائمة الزرقاء». واستطاع بشجاعة ومهارة واقتدار وبحث دائب، تسجيل وتدوين أسماء العشرات من هؤلاء المخفيين.

إن محنة المخفي أنه «لا بالحي ولا بالميت». فيظل مصدر هم وقلق وحزن دائم لأهله وأقربائه والأصدقاء. كما أنه يحرم من التكريم ومن حقه وحقوق أسرته.

حسناً فعلت «النداء» ورئيس تحريرها سامي غالب، بفتح ملف المخفيين الذين حرموا من حقوق الحياة

وحق الموت، وظلت أسرهم تنتظر العائل والحامي والملاذ.

وقبلها فتحت الصحيفة صدرها للتحقيقات المهمة للصحفي الشاب علي الضبيبي عن السجون والمساجين، والمعسرين بصورة أخص.

وقصة السجون في اليمن فصل من فصول مأساة حياة تاعسة وشقية تشبه في كثير من جوانبها «جحيم دانتي» (الكوميديا الإلهية). ويصدق فيها وصف القرآن الكريم لأهل النار «فإن له معيشة ضنكا». «ولا يموت فيها ولا يحيى»... الآية.

وحياة من شظف العيش والجهل والمرض عندما تغلى بكوارث الحروب والاعتقالات الكيفية، والاغتيالات، والإخفاء، والسجون المفتوحة كأبواب الجحيم، فإن هذه الحياة الواقعية جداً تصبح أكثر سريالية من أي رحلة أخروية. وتزري بكتاب «مشاهد القيامة في القرآن» لسيد قطب.

لا يعرف الناس حتى اليوم مصير عبدالرحمن بشر، أو زكي بركات، أو إسماعيل الشيباني، أو مصطفى رفعت، أو أحمد سالم الحنكي، أو محمد مهدي، ومحمد السيد، وعشرات بل مئات من قادة الأدب والصحافة والفكر في الجنوب. وليس المقصود إدانة هذا أو تبرئة ذاك، وإنما المطلوب فتح هذه الملفات، وإجراء تحقيقات محايدة ونزيهة ومجردة من الأدلجة والتسييس، والكشف عن مصائرهم، ثم رد الاعتبار لهم واعتبارهم شهداء وضحايا الصراعات البائسة، وإيضاح الحقائق لأُسرهم وللرأي العام، وتعويض الأسر التعويض المناسب ورعاية عائلاتهم وأسرهم. نفس ما تفعله مملكة المغرب ومليكها دون تحرج أو خوف على سمعة أبيه.

وإذا كان النظامان قد تواطآ على دفن ملفات المخفيين لأنهما والغان حتى الدماء، فإن الدولة اليوم هي المسؤول الأول والأخير عن فتح هذه الملفات، وتشكيل لجنة محايدة، والبدء في التحقيق، وإظهار الحقيقة والحق. وعلى أسر المخفيين والضحايا أن يتنادوا ويؤازروا الحملة الزكية التي تخوضها «النداء» ويوافوها بما لديهم لتستمر في التغطية.

وأن تتوسع دائرة الاحتجاج، والمطالبة بمعالجة أضرار ومآسي هذا الملف الدامي؛ لا لإنصاف الموتى والقتلى والمخفيين فقط، وإنما أيضاً لمنع تكرار هذه المآسي التي تتناسل من رحم الطغيان والفساد والإهمال، ومحاولات الطمس والإخفاء تحت مبررات خادعة وملتبسة من نوع دفن الماضي، وإحراق الملفات. في حين نلاحظ أن المآسي تتكاثر والملفات تتضخم، والثارات، والاغتيالات والإخفاءات ماتزال عملة رائجة ومتداولة.

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

«النداء» تختبر الصمت

# هل يحرر صوت الضحية السياسي من حياده الأخلاقي؟!

**لا نعاني في اليمن من أزمة ضمير تجاه قضايا إنسانية محددة (الاختفاء القسري كمثال لذلك) ونحتمي في المستوى الشائع بالعموميات والتعاطف مع قضايا مجردة يتم في الغالب تنحية أي قياس لها في الواقع، ويكفل الصمت في مستوى آخر التواطؤ على تكميم أي ميل للاعتراف بملفات حقيقية وفتح نقاش حولها. وإجمالاً يغيب فعل الإنصات لـ"الأنين" الصامت للضحايا وعائلاتهم، ولا رغبة لأي جهة كانت بتفحص الكلف الإنسانية المترتبة على ركن قضاياهم في نسيان قاس (لا يحتمي استخدامي لتعبير "أنين" بالبلاغة، رغم تقديري لكونه ترهل واستنزف باستخدام متكرر في سياقات متعددة. فهو هنا يصف الحال، حيث يقسر الضحية أو عائلته على الصمت تجاه الانتهاك الحاصل عليه، مجرداً من الحق بالعدالة والإنصاف، ومسلوباً من الحق في الشكوى، ومختنقاً بما هو الحال عليه).**

ماجد المذحجي

ضمن هذا التقدير يبدو جهد صحيفة "النداء" شاقاً للغاية، كونها بالعادة لا تغادر الرصانة، وانحازت لما هو مهمل، وهي هنا تحتمل لوحدها عبء المبادرة في فتح ملف الاختفاء القسري، بما يكتنفه من حساسيات متضخمة فعلاً (لا تحتكر الدولة هنا الحساسية والضيق من طرح هذا الملف، بل تتقاسمه مع أفراد ومجموعات سياسية أخرى كانت شريكة أو متواطئة أو شاهدة في الكثير من حالات الاختفاء القسري، في ظروف وفترات مختلفة مرت بها اليمن). وهي مبادرة سترتب على "النداء" مسؤولية والتزاماً أخلاقياً ضاغطاً تجاه أُسر الضحايا بالدرجة الأولى، كما أن في تناولها لموضوع أغلق بإحكام لفترات طويلة ضمن تسوية صامتة، تسوية اعتمدت على التواطؤ الضمني لا على

> لدينا قدرة "مفرطة" على التعايش مع الصمت، والاعتياد على "تبريد" ملفات إنسانية ساخنة مثل ملف الاختفاء القسري، وهو شأن ينسجم مع انخفاض الأعباء الأخلاقية التي قد يحدثها هذا الملف مادام في الظل، ومستوى الحديث عنه -في الحد الأقصى- لا يتجاوز الهمس

التفاهم المعلن، بين مختلف الجهات ذات النصيب فيه، تأسيساً بشكل ساخر على فكرة "داريني وأداريك" مبرراً لتكون عرضة لتقديرات سياسية متعسفة لأطراف مختلفة، يقتصر نظرهم للأمر في العادة على كونه مجرد تعريض بهم، ضمن اشتباه متكرر (ساذج وعدائي أيضاً) بالتوقيت والأسباب والموضوع والنوايا (الريبة والتأويل السيئ للنوايا عنصر ضاغط بشدة على التلقي الأولي لليمني عموماً، وهو شأن يكمن جذره في الضعف والإحساس العالي بالهشاشة)، وبأقل قدر من الانتباه طبعاً لطبيعته الإنسانية الصرفة! ناهيك عن "غيظ" الحكومة التي تريد أن تُعفى من كافة مستويات المسؤولية التي يرتبها ويثيرها هذا الملف الشائك، سواء كانت الوقائع المتعلقة به قد حدثت في الجنوب أم في الشمال، فهي في التلخيص النهائي الوريث الرسمي للنظامين السابقين، وتقع عليها مسؤولية الاستجابة للاستحقاقات الإنسانية والحقوقية المتعلقة بالضحايا وعائلاتهم. بالإضافة إلى أن تعريض هذا الملف للهواء، وجعله متاحاً للحديث العام والمفتوح سيعكر على مساعيها الحثيثة لـ"تنظيف" سمعتها أمام الجهات الدولية. وفي إطار ذلك يأتي الجهد الحكومي المبذول لإغلاق ملف الاختفاء القسري لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهو في أحد مستوياته يستهدف تجنب أي مؤاخذة أو توتر في علاقتها مع مانحين دوليين تقع المسألة الإنسانية والحقوقية في اعتبارهم الحقيقي أثناء تقييمهم لملف الدولة التي ستقدم لها المساعدة، وسبق لليمن أن خاضت اختباراً محرجاً ومؤلماً في ذلك، وتحديداً في قضية سجين الرأي منصور راجح، في ما اشتهر لاحقاً بقرض مقابل شاعر! فضلاً عن محاولة استباق إقرار مشروع اتفاقية دولية جديدة تتعلق بقضايا الاختفاء القسري، وتقف خلفها الأمم المتحدة، بالإمكان أن تتحول إلى عنصر ضغط إضافي، لاحقاً. ولا أجمل -حين إقرارها- من استقبالها بقلب صافٍ، وسجل "مُنظف"!

في الغالب أيضاً، لدينا قدرة "مفرطة" على التعايش مع الصمت، والاعتياد على "تبريد" ملفات إنسانية ساخنة مثل ملف الاختفاء القسري، وهو شأن ينسجم مع انخفاض الأعباء الأخلاقية التي قد يحدثها هذا الملف مادام في الظل، ومستوى الحديث عنه -في الحد الأقصى- لا يتجاوز الهمس. كما يأتي انتماء

اغلب الحوادث المتعلقة بالاختفاء القسري إلى الماضي (حتى وإن كان ماضياً قريباً كحرب صيف ٩٤، وأحداث ١٣ يناير٨٦) ليخضعه للفكرة المتعالية: إغلاق ملفات الماضي! وهي فكرة تسوغ لمختلف القوى السياسية اليمنية تجنب "الاصطياد" لبعضها في تاريخ دموي يمني، للكل يد فيه، ويجعلها "مرتاحة" أكثر في علاقتها الآن، وأقل مسؤولية من الناحية الأخلاقية على الأقل.

إن الجمل مبتورة في الخطاب العام، وهي في العموم مجردة، ولا يمكن القياس عليها، والتحقق منها، وجملة حقوق الإنسان المتداولة في "المطالب" أو أثناء الاحتجاج على السلطة، لا يؤسَّس لها موقع أعمق في البنى التنظيمية، والاجتماعية، وفي الحياة السياسية عموماً. بحيث ترتب -حال اندماجها- تحويلاً ملموساً في موقف وأداء القوى المختلفة (وأخص هنا بالتحديد من احتكموا لمستويات مختلفة من العنف في تاريخهم، فيما بينهم أو في علاقتهم مع الآخرين، مثل الاشتراكي والمؤتمر والإصلاح).

لقد ساهمت القوى المختلفة في أغلب دورات الدم اليمنية، ومنذ أحداث أغسطس ٦٨، وصراع الجبهتين بعد الاستقلال، والقمع الأمني العنيف للقوى اليسارية والوطنية، مروراً بحرب المناطق الوسطى، والانقلاب الناصري في ٧٨، وأحداث ١٣ يناير ٨٦، وحرب صيف ٩٤، وحروب صعدة المتوالية، وغير ذلك، تناوب الجميع على الإضافة إلى الكلفة الإنسانية المؤلمة والفادحة التي يدفعها اليمنيون، وقابلوا كل ذلك بالصمت الآن، بشكل يعتمد على حياد أخلاقي مخيف ومقرف، لا يهتز أبداً أمام الألم الحاد الذي يرتبه مصير معلق لآلاف الضحايا لم تستطع عائلاتهم الاهتداء لهم أو لقبورهم!

إن التحول الديمقراطي الجاري في اليمن (ولست بصدد تقييم كونه حقيقياً، من عدمه هنا) لن يستكمل إلا بإنصاف الضحايا، وتحرير المجتمع من الكراهية المضمرة التي تثقل كاهل الكثير من الفئات، وفتح المجال العام للنقاش تجاه الملفات الدموية التي تم "التصميت" عليها ضمن تسويات متعالية، وتستقوي في الكثير من الأحيان بالشعارات والعموميات الوطنية، رغم كونها ما زالت تعمل بشكل حقيقي على فرز وتقسيم المجتمع بشكل حاد.

العدالة للضحايا ليست فكرة متعالية وفق ما ينظر لها أهل السياسة في تقديرهم البرجماتي السيئ والمستمر، والذي يؤجل الأمر ويحشره دوماً في زاوية ضيقة وبائسة تماما: انتظار نضوج الظروف المناسبة! وهي عدالة يُفترض أن تستقل عن تسوياتهم، وتحتاج إلى قدر كبير من الضمير والانفتاح الشجاع على كل ما حدث، وعلى أدوارهم فيه، بشكل يتجاوز، بردود أفعالهم تجاه مثل هذه القضايا، الاعتذار البروتوكولي -على أهميته باعتباره إقراراً للضحية بالأذى الذي لحقه في أحد المستويات- أو الحياد المفزع.



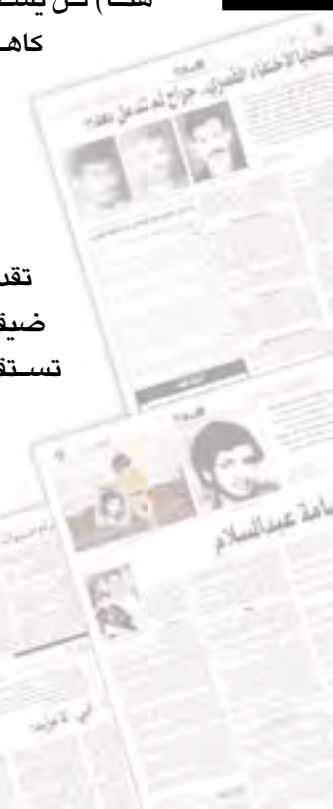

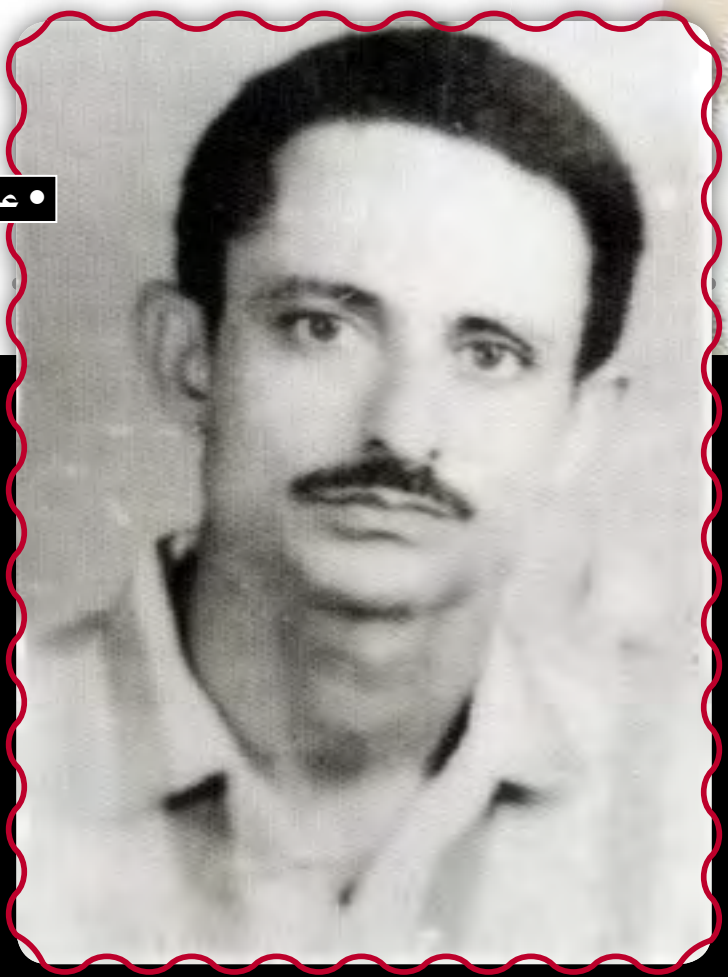

• علي عبدالمجيد

## منذ ربع قرن:

# طباخ ماهر في ضيافة الأمن الوطني

• بقلب شجاع تطلع علي دوماً إلى القمة. في إحدى ذرى قريته رفقة أبناء عمه. في الإطار شفيع

غداة قيام الوحدة انتعشت آمال أسرة علي عبدالمجيد عبدالقادر أنعم، المعتقل السياسي منذ ١٩٨٣. وقد وجه فتحي النجل الثاني لعلي، خطاباً إلى رئيس مجلس النواب حينها ياسين سعيد نعمان، يطلب فيه مساعدته في وضع حد لانتظارات أسرته، قال فيه: «إني واخوتي على ثقة بأننا سنلتقي والدنا في ظل الجمهورية اليمنية».

قبل أسبوعين زار فتحي، ٣٦ عاماً، مكتب «النداء»، مبدياً حرصه على نشر قصة أبيه في الذكرى الـ١٧ لقيام دولة الوحدة.

كانت توقعاته «الوحدوية» قد خابت، وأراد إبلاغ الرسالة أدناه إلى من يهمه الأمر.

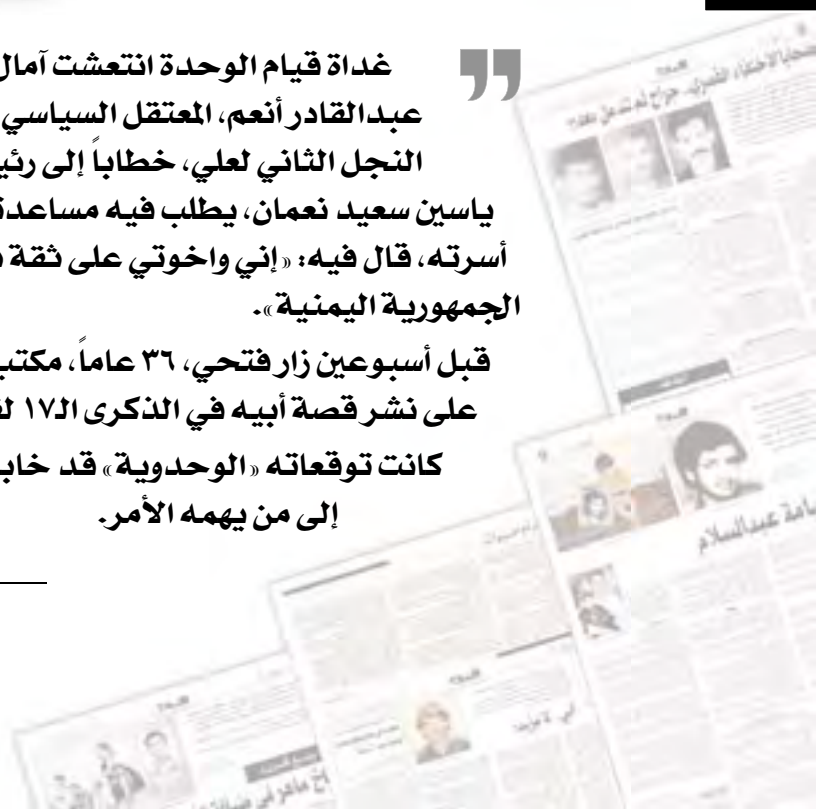

سامي غالب

8 أجيال 4

منذ ربع قرن:

طباخ ماهر في ضيافة الأمن الوطني

شراكة عمر مع الغياب

## عدم الاعتراف المتبادل

في الثانية بعد منتصف ليل ١١ فبراير ١٩٨٣، دهمت مجموعة أمنية منزل علي عبدالله حاشد الكائن في منطقة حدة (غير بعيد من مبنى جهاز الأمن الوطني)، واعتقلت صاحب المنزل وصهريه علي وأحمد عبدالمجيد.

في مبنى الأمن الوطني (السياسي حالياً)، تم عرض الأخوين علي وأحمد على معتقلين آخرين لغرض إدانتهما بالانتماء إلى الحزب الديمقراطي الثوري. بعد ساعات نقل أحمد إلى سجن دار البشاير (البونية)، وأفرج عن علي عبدالله حاشد.

أبقى رجال الأمن الوطني على علي عبدالمجيد في ضيافتهم.

طبق شهود عيان وضيوف كرام آخرين في سجن الأمن الوطني خلال الفترة ذاتها، فإن علي عبدالمجيد كان عرضة لتعذيب رهيب. رفض الإدلاء بأية معلومات عن نشاطه الحزبي، رغم أن آخرين أدلوا بمعلومات عنه.

كانت حصص التعذيب متقاربة وفظيعة لكنه هو المفتول الذي حضَّر نفسه جيداً للتجربة، على ما يقول أخوه أحمد ونجله الأكبر طارق، لم ينهر أمام معذبيه، رفض الاعتراف بزملائه (وبعضهم ما يزال يحمل له الجميل حتى اللحظة).

ومنذ تلك الليالي المستذئبة يرفض المسؤولون في جهاز الأمن الوطني الاعتراف بوجود علي في حوزتهم، أو تقديم أية معلومات عن مصيره. وما زالوا يبادلونه عدم الاعتراف!

●●●

## سندباد يمني

من شهادات عديدين تأخذ شخصية علي عبدالمجيد ملمحاً أسطورياً.

ولد علي في قرية الأشاوز الأعبوس عام ١٩٤٢. وكما مواليد ذاك الزمان فقد غادر قريته إلى عدن مبكراً. وتالياً لحق به شقيقاه اللذان يصغرانه أحمد ومحمد. في عدن برز الفتى في مجال الطباخة، حيث تنقل بين عدة أماكن،

> قبل أن تحل ساعة الشؤم في ليل شباطي مجدب، كان لدى علي الذي اجتاز للتو، خط الأربعين سنة، مشاريع لم تكتمل، فالمشروع الذي أراده إنجاز حياة، كان يتعثر بسبب خلافات مع الشريك، ثم مع المؤجرين.

قبل أن يشيِّد عالمه ارتكازاً على تمكنه في فنون الطبخ أثناء عمله في فندق الصخرة بالتواهي - عدن.

وفي منتصف الستينيات كانت عدن تضج بالحركة التجارية والسياحية، ولكن أيضاً بالحركات الثورية. وعلى الأرجح فإن علي كان قد انتمى إلى حركة القوميين العرب التي كانت التنظيم الحاكم داخل الجبهة القومية.

في تلك الفترة تحديداً ولد طارق النجل الأكبر لعلي من زوجته الأولى، التي انفصل عنها بعد فترة وجيزة.

تزوج علي نهاية الستينيات من منى عبده حسن. ومطلع السبعينيات، وكان ما يزال مقيماً في عدن، رزق بمولوده الثاني فتحي، ثم فتحية ووائلة وشفيع.

علي، الذي كان قد أسس لاسمه شهرة في مجال الطبخ، غادر عدن عام ١٩٧٤، باتجاه صنعاء. وفي فندق مدينة سام، الذي كان ذائع الصيت وقتها، عمل إلى جانب رئيس الطباخين ذي الهوية الفرنسية. تالياً كان علي يشغل عن استحقاق موقع رئيس الطباخين بعد مغادرة الخبير الفرنسي!

●●●

رغم شهرته كطبَّاخ لا يجارى في أهم فنادق العاصمة، فقد اختار أن يبني مشروعه الخاص. فدخل في شراكة مع شخص آخر، مؤسساً مطعم السندباد.

كان السندباد علي عبدالمجيد المنحدر من أسرة فلاحية في ريف تعز، وهو يواصل رحلته الشاقة، ولكن الشائقة في صنعاء، يستثمر خبرته العدنية باقتدار. في عدن تعلم فنون الطباخة التي تتطلبها مدينة كوزموبولوتية ضاجة بالحياة والأفكار... والبشر أيضاً. وإلى الطباخة تعلم كيف يتعلم!

# شراكة عمر مع الغياب!

■ بشرى العنسي

«راح عمرنا مع الغائبين»، قالت منى عبده حسن الزوجة التي أمضت حتى الآن نصف عمرها في انتظار شريك العمر.

منذ رمضان الفائت تقيم في العاصمة في منزل ولديها فتحي وشفيع، وذلك لغرض مداواة آلام في العمود الفقري.

«تعبت... تعبت.. من بعد ما ضاع»، قالت لـ«النداء» ساعة زارتها قبل أسبوعين. وخلال اللقاء كان يحيط بها شفيع وزوجته، وحفيدها سامي، وابنها البكر فتحي.

لم يكن تعبها طريقها إلى الراحة. كانت في الخامسة عشرة عندما تزوجت من علي، ورزقت بطفلها الأول فتحي مطلع السبعينيات، ثم أنجبت فتحية وشفيع ووائلة التي كانت في الثانية عندما ألقي القبض على أبيها.

اضطرت أن تعمل لتربي الجهال وتدرسهم.

«سجنوهم وما همش داريين أن بعدهم أسر». قالت هذه العبارة الحارقة بلغة محايدة، لكأنها تدين عصراً بأكمله. وهذه الإدانة المضمرة هي الوسيلة التعويضية لمقاومة الشر القابع في السجن وفي القصر.

كان فتحي في العاشرة، وقد اضطر للعمل في القرية باليومية، لمساعدة أمه، وكان على منى أن تعمل أيضاً. «كنت أشقي وأحجن وأصرب»، استعادت الأيام السود: «درستهم وربيتهم والحمد لله، لكن لو تدري كم تعبت!»، وأردفت: عشنا منتظرين ذلحين شيخرج، ذلحين شيخرج، ربيت ودرست، وانتظرت».

كبر الأولاد وتخرجوا وتزوجوا وبقي السؤال يلازم منى: «كل الذين اشتغلوا بالسياسة وسجنوا خرجوهم، إلا هو ما حناش داريين وينه».

قبل أن تحل ساعة الشؤم في ليل شباطي مجدب، كان لدى علي الذي اجتاز للتو، خط الأربعين سنة، مشاريع لم تكتمل، فالمشروع الذي أراده إنجاز حياة، كان يتعثر بسبب خلافات مع الشريك، ثم مع المؤجرين.

وفي الأثناء كان يحاول تحسين معارفه في اللغة الإنجليزية التي حملها من عدن. وأبعد من ذلك فإن الرجل العصامي الذي حرم في طفولته من فرصة الالتحاق بالمدرسة كان يخطط لإكمال دراسته الثانوية، بعد أن أكمل المرحلة الإعدادية.

بعدسة مجمعة، كان السندباد الناشط في الحزب الديمقراطي الثوري (الوريث التنظيمي لفرع القوميين العرب في الشمال) في اللحظة الحرجة مطلع الثمانينيات، فالمطعم مغلق بسبب الخلافات مع الشريك والمؤجرين، والقبضة الأمنية تشتد ضد المعارضين، وبخاصة اليساريين منهم. وعلى ما يبدو فإن جهاز الأمن الوطني استطاع أن يحقق اختراقات داخل صفوف معارضيه العتيدين. وكان الحزب الديمقراطي الثوري ينكشف للمرة الأولى أمنياً، رغم سجله المشهود بالقدرة التنظيمية فائقة الدقة. وطبق تفسير أحد رفاق علي، فقد وقع الاختراق جراء تشكيل حزب الوحدة الشعبية من عدة فصائل يسارية في الشمال، أبرزها الديمقراطي الثوري.

●●●

## حالة حصار



كانت رحلة «السندباد» توشك على الانتهاء قسرياً.

كان أحمد الشقيق الأصغر لعلي، قد أمضى في السجن ٨ أشهر بشبهة الانتماء للحزب ذاته. وقد أطلق سراحه في ديسمبر ١٩٨٢. لكنه ظل موضع رقابة أمنية. وفي مطلع فبراير ١٩٨٣ طلب ضباط أمنيون من أحمد ملازمة منزل صهره (زوج أخته) علي عبدالله حاشد القريب من مبنى الأمن الوطني، كان الأمن يراقب الجيران ليل نهار. وقد أبلغ أحمد وصهره علي بأنهما تحت الإقامة الجبرية، وليس من حقهما مغادرة المنزل لأي سبب.

كان علي عبدالله حاشد، ميسور الحال بمقاييس ذلك الزمان. وكان منزله، موضع وجهة أهل منطقته، الأقربين منهم والأبعدين. وقد كان على محمد مرشد ناجي وزوجته أن يدفعا ثمن جهلهما بالقوانين العرفية لجهاز الأمن الوطني، إذ قاما بزيارة المنزل مساء أحد أيام الحصار لأسباب اجتماعية. وعند مغادرتهما توجب عليهما مرافقة المحاصرين لغرض استجوابهما في مقر مجاور. بعد استنطاقهما غادر محمد مرشد ناجي (صاحب استديو تصوير في شارع العدل) وزوجته مكتب التحقيق بسلام!

كان الحصار الأمني مضروباً على المنزل، وتم فصل خدمة الهاتف عنه، وانتظر رجال الأمن الزائرين المفترضين.

في التاسعة من مساء ١١ فبراير طرق الباب علي عبدالمجيد، كان على الأغلب، قد علم بانكشاف اسمه لرجال الأمن. بدا كأنه هارب من ملاحقيه. في الثانية بعد منتصف الليل اقتادت مجموعة أمنية الرجال الثلاثة إلى مبنى الأمن الوطني.

«أخذونا بعد أن عصبوا أعيننا، كل واحد في سيارة»، قال لـ«النداء» أحمد عبدالمجيد (المولود عام ١٩٥٤). أضاف: «عرضونا على مجموعة من المعتقلين للتعرف علينا، في نفس الليلة نقلوني إلى دار البشاير (السجن الشهير في البونية)، وأطلقوا سراح علي حاشد، وأبقوا علي عندهم».

بعد شهر من واقعة الاعتقال، تم الإفراج عن أحمد عبدالمجيد. وبعد ٢٤ سنة ما يزال أحمد يتذكر تفاصيل «ساعة الشؤم» التي حلت بأسرة كاملة.

وكان علي الذي لا يحمل مؤهلاً دراسياً عالياً بمثابة المعلم لأخيه الأصغر.

وطبق أحمد، فإن الأخ الأكبر غير المتعلم، «كان متطلعاً ويقرأ جيداً لتثقيف نفسه، ويدرس الإنجليزية، ويواصل دراسته الثانوية». «كان معلمي، وهو الذي استقطبني للحزب (الديمقراطي الثوري)، وأحياناً كان يخشى عليَّ من الخطر». بنبرة مشبوبة بالحب يتذكر ساعة مازحه علي، بعد أن أفرج الأمن عنه في حملة اعتقالات سابقة. داعب علي أخاه الأصغر لتوه من المعتقل: «مسكوا العكابر... والعراري ماقدرولهمش».

المختفون قسرياً ١٠٥

## الهروب إلى عدن!

بعد ٨ أشهر من حملة فبراير ١٩٨٣، بدأ الأمن بالإفراج عن بعض المعتقلين، لكن علي لم يغادر قط مبنى الأمن السياسي، وقد علم أحمد من معتقلين أفرج عنهم من سجن الأمن السياسي بأن علي تعرض لتعذيب منهجي وقاس جراء رفضه الإدلاء بأية معلومات عن رفاقه.

أفاد أحد المفرج عنهم بأن رئيس الطباخين تأذى من التعذيب في مناطق عدة في جسده، وبخاصة إحدى عينيه.

بعد مضي سنوات على واقعة الاعتقال، التقى أحمد بالصدفة، مسؤولاً رفيعاً في الأمن الوطني كان ذا صلة بالملف. وقد ابتدره بالسؤال عن مصير علي، فأجاب رجل الأمن المحترف ببرود: لقد هرب إلى عدن!

لم يغادر السندباد السجن قط. في عالم المجاز فقط يمكن اعتبار المسؤول الأمني المحترف صادقاً، فمن المرجح أن «السندباد» سافر إلى عدن مراراً بعد اعتقاله: سافر إلى أيامه الخضر هناك، إلى الفتى الباهر الذي كانه، إلى الفردوس التي أرادها على الأرض، وإلى الفردوس التي كانت عنوان خلاصه في السماء.

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

● فتحي حاملاً أوجاعه في مكتب «النداء»

**«أنا متُ قبل ٢٤ سنة»، يقول فتحي في معرض تفسير أسباب عدم خوفه من إمكانية تعرضه للخطر جراء مثابرته على استرداد أبيه.**

**ما من شك في أنه حي. رجل في الـ ٣٦ يقف في كبرياء راكناً إلى عمود انتظمت فقراته من الحب والكدح والألم والولاء.**

# حامل الراية.. والأثقال

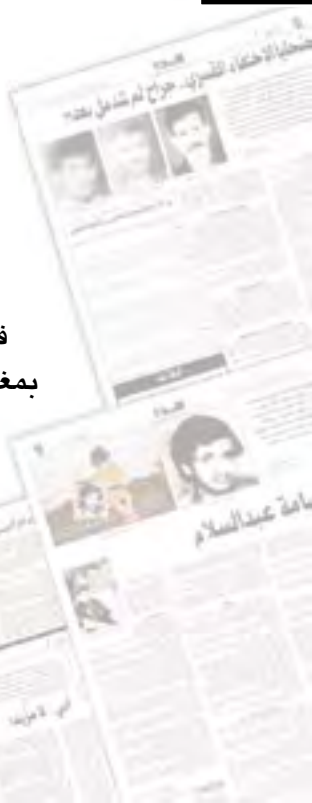

في ١١ فبراير ١٩٨٣ كان في الثانية عشرة من عمره. مذّاك بدأ الابن البكر لمنى بمغادرة البيت في القرية لسببين: العلم والعمل.

بعد ٥ سنوات كان قد أكمل الإعدادية، وانتقل إلى العاصمة باحثاً عن أب... ووظيفة.

وجد وظيفة في وزارة المواصلات، وما يزال يجهد في البحث عن أبيه.

بعد أسابيع من انتقاله إلى صنعاء، حرَّر فتحي

● علي عبدالمجيد خلال زيارة خاطفة إلى الأشاوز، محتفيا بفتحي (صورة مطلع السبعينيات).



مذكرة إلى رئيس الجمهورية باعتباره -حسب نص المذكرة- المسؤول الأول والأخير عن (أمن) المواطن، طالب فيها الرئيس بالسماح له بزيارة أبيه المختطف من قبل الأمن الوطني، أو إطلاق سراحه. وإذ شدَّد على أن ما وقع لأبيه هو محض اختطاف أمني، ذكَّر الرئيس القائد بالله الجبار المتكبر المنتقم.

تحمل فتحي باكراً مهمة ملء حيز من الدور الشاغر. صار رجلاً قبل الأوان، لكنه لم يترجل قط. وقد تأكدت «النداء» من مصادر عديدة بأنه اضطلع بالمهمة المستحيلة منذ ١٩٨٨.

كان أخوه الكبير (طارق) قد غادر إلى الصين، وكان رفاق أبيه الكبار مطاردين في كل مكان، وكان قدره أن يحمل الراية وحده.

تجاوب الرئيس علي عبدالله صالح مع مذكرة الفتى الطالع من صلب أبيه. وفي ١٩٨٩ صدرت مذكرة مذيلة بتوقيع الرئيس تطلب من رئيس جهاز الأمن الوطني «الاطلاع على شكوى أولاد علي عبدالمجيد عبدالقادر أنعم العبسي، والإيضاح عن ذلك».

طبق إفادة فتحي فإن مدير مكتب الرئيس امتنع عن وضع الختم على توقيع الرئيس.

لكن المدير وجه مذكرة في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ إلى العقيد غالب القمش، يطلب فيها «الاطلاع على مذكرة فتحي بخصوص اختفاء والده، والتوجيه بما ترونه».

كانت المذكرات المتبادلة بين الرئاسة والجهاز تتم عبر قنوات سرية، لكن الباحث المتشوق لأبيه لم يعدم وسيلة للحصول على نسخ منها. وكان ظاهراً في المذكرات الرسمية نية المتورطين في إطالة أمد البحث، إذ تعمدوا دوماً استخدام مفردة اختفاء، عوض «اعتقال» التي يعتمدها دوماً «رب الأسرة» الصغير.

وقد علم فتحي في وقت لاحق من عام ١٩٩٠، أن مكتب الرئاسة حرر مذكرة تعقيبية أخرى موجهة إلى رئيس جهاز الأمن الوطني. كانت مجرد مذكرات!

لم يعرف اليأس طريقاً إلى قلب الفتى وفي ٣١ يناير ١٩٩٠، تمكن من استصدار مذكرة من النائب العام علي محمد الينعاي، موجهة إلى رئيس جهاز الأمن الوطني، جاء فيها:

«بخصوص شكوى أولاد المدعو علي عبدالمجيد (...) والتي مفادها بأنه قد اختفى في عام ١٩٨٣، ولم يعرف عن مصيره شيء (...) وعليه نأمل الاطلاع والإفادة إذا لديكم أي معلومات».

قال لـ«النداء»: «ذهبت مذكرة النائب العام بقناة رسمية، وقد تابعت مكتب النائب العام وقيادة الجهاز، ولم يكن هناك أي رد»، ثم أردف ممتعضاً: «كانت مجرد مذكرة لشراء سكوتك».

قبل أسابيع من قيام الوحدة، بلغ الشاب فتحي أن جار الله عمر وقياديين آخرين من الحزب الديمقراطي، موجودون ضمن وفد في فندق رمادة حدة. سارع إلى الفندق حاملاً ملف أبيه: «استمع جار الله لقضيتي، وعرضت عليه وثائق ومذكرات، ووعدني بطرح الموضوع في اللقاءات التي ستتم في قيادات عليا». استعاد مشهد اللقاء بالقيادي الاشتراكي اللامع.

صباح اليوم الذي ألقى فيه علي سالم البيض خطابه الشهير في ميدان السبعين قبل الوحدة، قرَّر فتحي المجازفة، وحمل نسخة من مذكرة الرئيس، وطرق باب عبدالله محرم المسؤول البارز في جهاز الأمن الوطني. دلف إلى حوش «منزل محرم»، وتقدم من الرجل الذي كان يستعد لطلوع سيارته، فتح ذراعه ليسلمه

المذكرة الرئاسية.

لم يخف محرم انزعاجه. وبحسب فتحي، فإنه «هتر (انتزع) المذكرة من يدي، ثم نهرني بشدة قائلاً: ما هوش عندنا».

قبل أن تنطلق سيارة المسؤول الأمني، قرر فتحي أن يضع اللمسة الأخيرة على المشهد، فأطلق صيحة مغموسة بمرارات سنين: «لكنه معتقل عندكم»، غادرت السيارة مسرعة باتجاه ميدان السبعين حيث سيلقي قادة الوحدة الموعودة خطابات على الجماهير الغفيرة... الغفورة!

●●●

«تفاءلنا بقيام الوحدة»، زفر فتحي الذي استنزفت سنوات الوحدة الـ١٧ رصيده من التفاؤل.

أعلنوا عهد التسامح والوئام وإغلاق ملفات الماضي -تحدث دون حماسة- صدَّقنا وقلنا موضوع أبونا إنساني. وزاد: بعد الوحدة أُفرج عن معتقل من نفس الفترة اسمه علي نعمان، لكن أبي لم يخرج. ذهبت إلى علي نعمان وسألته عن أبي، فأفاد بأنه في فترة التحقيقات كان يتواصل مع أبي عبر إطلاق أصوات محددة، كما كان يسمع المحققين أو السجانين ينادون عليه بالاسم، لكن التواصل انقطع بعد قرابة ٣ أشهر.

بعد سنة عرض حامل الراية، على ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، قضية والده في مذكرة وقعها عن الأسرة الصابرة، أشار فيها إلى معاناة أسرته جراء تسويف واستعلاء الجهات الأمنية، وكتب: عندما كنا نتابع الأمن الوطني كانوا يفيدوننا بأنه غير موجود، ومرات يقولون إنه قد خرج منذ فترة ونزل يعمل في عدن (...) سئمنا من الأكاذيب، ونحن (الآن) على ثقة بأننا في ظل الجمهورية اليمنية سنلتقي بوالدنا». حرر المذكرة نيابة عن ٨ من أفراد أسرته هم أخوه طارق (الكان يدرس في الصين) وشقيقه شفيع، وشقيقتاه فتحية ووائلة... وجداه (من أبيه) عبدالمجيد عبدالقادر، وحمامة دماج.

مات الجد عبدالمجيد بعد أشهر من تحرير المذكرة التي أحالها رئيس مجلس النواب إلى لجنة حقوق الإنسان للمتابعة. وبعد ٤ سنوات ماتت الجدة حمامة.

وسائل شتى لجأ إليها فتحي «المتشائل»، وقد طرق قنوات متنوعة، ولاذ بوسطاء، وغالباً ما تم تجاهله، وأحياناً جاءه الرد يحمل نبرة وعيد من مغبة الاستمرار في «البحث عن طباخ ماهر»، لم يتذوق سجانوه أصنافه!

لكن الطفل الذي تذوق «كيكاً فاخراً باللوز والفستق»، ما يزال يتابع البحث عن مصير «الشيف» علي عبدالمجيد.

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

# البحث عن مذاق كيك فريد

● طارق علي عبدالمجيد

**يعمل المهندس طارق في تعز، مشرفاً على مشاريع طرق. في جيبه يحمل آلة حاسبة، في غطائها الجلدي يحتفظ بصورة مثله الأعلى علي عبدالمجيد، الذي تعلم منه مهارة الطبخ، علاوة على أشياء أخرى.**



في منزله المتواضع بمدينة تعز، يقيم طارق المولود عام ١٩٦٤، مع زوجته وأطفاله. وإذ يشاهد برامج الطبخ على الفضائيات يغمره الحنين لصباحات صنعائية جميلة، كان فطوره فيها كيكاً مُطعماً باللوز والزبيب لم يذق مثله قط منذ اعتقال الطباخ الاستثنائي الذي كان يعده له.

لا أحد يجاري أبي في فنون الطبخ، يقول طارق بلغة قاطعة. «كان يتقن إعداد كل صنوف الطعام، بما في ذلك الحلويات». أضاف قبل أن يضرب مثلاً: «بعض الفنادق التي عمل فيها اشتهرت بسبب مطاعمها، كفندق الإسكندر في شارع القصر الجمهوري».

الابن الذي يحمل جينات أبيه وموهبته في الطبخ، يقدم مثلاً آخر: في طفولتنا، فتحي وأنا، أقمنا مع أبي في العاصمة، وقبل مغادرتنا إلى المدرسة كان يعد لنا قطعاً كبيرة من الكيك المطعم باللوز والزبيب» ويختم: «كلما خطر أبي على بالي أحن إلى الكيك الذي كان يعده لنا، والذي لم أذق مثله قط».

حامل الرايـة.. والأثقال

البحث عن مذاق كيك فريد

> إلى فنون الطبخ، تعلم طارق، الذي كبر في كنف أبيه، دروساً غزيرة أثناء ملازمته أباه: «علمني حب القراءة». وزاد: «كانت ثقافته غزيرة، وكنت إذ أقرأ كتباً فكرية بحوزته، يبادر إلى توضيح ما يصعب عليَّ فهمه من أفكار».



إلى الحنين والفقد والألم، تتواجد دوماً مشاعر الاعتزاز بالأب: «أتابع برامج الطبخ في الفضائيات، وأعتز بأبي، كان طباخاً من الدرجة الأولى، وحاز عديداً من شهادات الخبرة والتكريم من فنادق وسفارات ومؤسسات محلية وخارجية».

في فندق مدينة سام عمل علي عبدالمجيد رفقة رئيس الطباخين (الشيف الفرنسي). ويقول طارق: كان الشيف الفرنسي الذي يعمل براتب ٦٠٠٠ دولار، يستعين بالكتب لإعداد أطباق معينة، خلاف الوالد الذي لم يكن يحتاج لأي كتاب بحكم مهارته وخبرته».

إلى فنون الطبخ، تعلم طارق، الذي كبر في كنف أبيه، دروساً غزيرة أثناء ملازمته أباه: «علمني حب القراءة». وزاد: «كانت ثقافته غزيرة، وكنت إذ أقرأ كتباً فكرية بحوزته، يبادر إلى توضيح ما يصعب عليَّ فهمه من أفكار».

ولد طارق عام ١٩٦٤، وانتقل طفلاً إلى عدن للعيش في كنف والده الذي كان قد انفصل عن زوجته الأولى (والدة طارق). في منتصف السبعينيات قرَّر والده الانتقال إلى عاصمة الشمال. وكان على طارق أن يكمل الصف الرابع الابتدائي في مدرسة الميناء بالتواهي بعدما رتب الأب مكان إقامة لابنه البكر في منزل أسرة صديق من بني حماد يقطن التواهي. بعد الموسم الدراسي لحق طارق بأبيه

إلى «شمال الوطن»، ولكن إلى قرية الأشاوز، وهناك أكمل دراسته الابتدائية والصفين الأول والثاني الإعدادي. في ١٩٧٨، انتقل الفتى إلى العاصمة، والتحق بإحدى مدارس العاصمة لإكمال المرحلة الإعدادية. لم يكن وحده، فقد طلع رفقة أخيه فتحي الذي تم تسجيله في المدرسة الأهلية بصنعاء كطالب في الصف الثاني ابتدائي.

استأجر علي الذي كان في أوج تألقه، بيتاً في الطبري. وصباح كل يوم كان يعد وجبة الصباح لولديه، وهي عبارة عن كيك لا مثيل لمذاقه، كما يؤكد طارق وفتحي، ثم يغادر بعدهما إلى مكان عمله.

تذوق طارق الكيك، ومع الكيك تذوق السياسة. وهو التحق بالمدرسة الفنية بعد إنهاء الإعدادية بتفوق.

كانت مشاريع الأب قد بدأت تنكشف للأخطار، وبخاصة مشروع العمر (المطعم)، دخل علي في خلاف مع مؤجري المطعم الكائن في شارع علي عبدالمغني أمام سينما بلقيس. وعلى الأرجح فإنه لم يرتح لطريقة شريكه في التعامل مع إيرادات المطعم.

وتوجب على طارق أن يساعد أباه الغارق في مشاكل العمل. وقد اضطر الابن أن يؤدي أحياناً دور أبيه في المطعم. «كنت أدير المطعم لوحدي»، يتذكر أيام المحنة، عندما تم حبس أبيه احتياطياً بسبب مشاكل المؤجرين. في صيف ١٩٨١، كنت أنام في المطعم «بينما والدي محبوس في قسم شرطة».

شدَّد المؤجرون الضغط على طارق الفتى الأعزل من كل سلاح. وفي العاشرة من صباح أحد أيام المحنة، كان مجموعة من الرجال يدهمون المطعم. «أذكر تفاصيل تلك الساعة كأنما وقعت اليوم»، جَزَمَ طارق خلال اتصال هاتفي ممتد أجرته «النداء» معه الأحد قبل الماضي. «كانوا يشتوا يأخذوني، وكنت قد أعددت نفسي لمواجهة كهذه».

أضاف: «باستثناء عمال المطعم، فقد كنت وحيداً، وقد تواريت عبر باب المطبخ، وعلمت لاحقاً أنهم أغلقوا المطعم».

في تلك الأثناء خاض علي حربين في آن، حرب استرداد المطعم، وحرب تفادي الأجهزة الأمنية.

وكان طارق اللصيق بأبيه، يواصل التعلم منه: «علمني أبي أن أعطي الأولوية لدراستي». يستعيد وصايا مثله الأعلى: «كان يقول لي دائماً: الفاشلون في الدراسة هم الذين تستغرق السياسة حياتهم».

تعلم أيضاً فنوناً أخرى، ففي تلك السنوات كان كتاب في الماركسية كفيلاً بقذف صاحبه في ثقب أمني أسود. «كان أبي يغلف كتبه المحرمة في قصدير، ثم يخبئها في جوانب فرن المطعم».

سهل على رئيس الطباخين إخفاء كتبه، لكنه لم يتمكن من كسب حربه الأخرى.



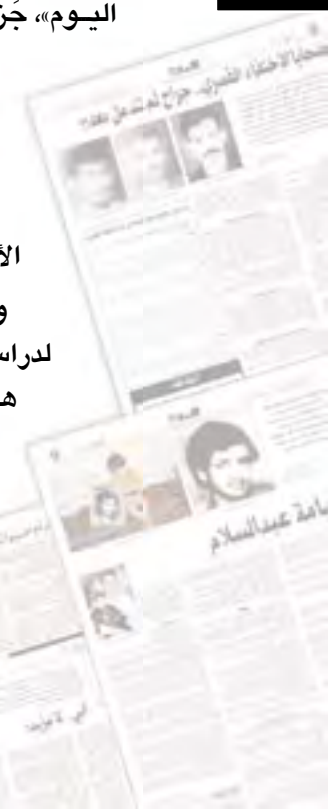

كان بساط الريح يقترب بصاحبه من الثقب الأسود.

ويتذكر طارق أحداث ١١ فبراير ١٩٨٣ جيداً: «طلب مني (ح. ع) وهو أحد رفاق أبي، أن ألتقيه أمام أحد المحلات الشهيرة في شارع الزبيري». «ذهبت في الموعد المحدد، ولم أجد رفيق أبي»، كان (ح. ع) قد وقع في قبضة رجال الأمن الوطني.

مساء اليوم نفسه ذهبت إلى بيت عمي علي عبدالله حاشد (زوج عمة طارق) كان الخطر يحيط بالبيت. «لم أدخل، بل خرج رجل متأبط مسدساً»، وقد أومأ إلي عمي بطلب المغادرة، وقد تجاهلوني لصغر سني».

بعد منتصف الليل اعتقل علي عبدالمجيد، وأخوه الأصغر أحمد عبدالمجيد، وزوج أخته علي عبدالله حاشد، وكانت تلك نقطة فاصلة في حياة طارق، بعدها كدح ليكمل تعليمه، وخبر محناً لا تحصى، واستطاع مرات عدة أن يجتاز مطبات أمنية، وتمكن قبل سفره إلى الصين عام ٨٦، للدراسة الجامعية، أن يحقق ضربة مزدوجة ضد الأمن الوطني، إذ تحصل على شهادتي حسن سيرة وسلوك للغرض نفسه (السماح بالسفر من قبل الجهاز الأمني ذي المهابة والسطوة). ومعلوم أن السفر إلى الخارج للدراسة كان يقتضي الحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك من الأمن.

تخرج طارق في ١٩٩٢، وهو ينتقل بدواعي العمل بين عدة محافظات، حالياً يقيم مع زوجته وأطفاله في تعز. ولم ينس في تصريحاته لـ«النداء» أن يعبِّر عن امتنانه لخالته منى (زوجة أبيه): «لقد أحسنت تربية إخوتي»، قال معتزاً بها.

الابن الذي يبحث عن سر أبيه، يحمل في جيبه آلة حاسبة، وإذ يفتح غلافها مرات عدة في اليوم، يعانق وجه أبيه، ومتى صادف طباخاً في فضائية، سافر عبر الزمان وراء مذاق كيك عزيز المنال لكنه لا يلبث أن يهوي في بئر حرمان لا قرار لها، فإذا هو يتمتم: أشتي أعرف أيش مصيره؟

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

**عبدالسلام عمر حسن، مهندس طيران، برتبة ملازم خريج الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، شاب طموح علقت أسرته عليه آمالاً كبيرة مضافة إلى أحلامه وآماله الخاصة عليه السعي لتحقيقها.**

**لكن، ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، إذ لم تتح له فرصة، لتحقيق شيء مما يصبو إليه وما تصبو إليه أسرته؛ كان هناك من فتح أبواب الجحيم لتتطاير حمماً وشظايا وأزيز رصاص في الـ١٣ من يناير ١٩٨٦.**

## فهمي السقاف

• عبدالسلام عمر حسن

كان في عمله عندما بدأ الاقتتال. لم يكن يحمل سلاحاً، وذلك شيء عادي حينذاك في معظم وحدات القوات المسلحة في عدن، تجد ضباط وأفراد تلك الوحدات دون سلاح إلا المنوط بهم أداء بعض الواجبات والمهام كالحراسة، فقط بعض كبار الضباط لديهم مسدسات.

غادر رفقة ٤ من زملائه في العمل. حالما سنحت لهم فرصة غادروا معسكرهم عائدين لمنازلهم وأسرهم مدركين أن لا ناقة لهم ولا جمل في ما يحدث من قتال إذ لم

# رحلة قسرية إلى سقطرى!

يوزع عليهم أي من الفرقاء سلاحاً ليشاركوهم جنونهم الذي تلبسهم قبيل عدة أشهر ولم يسع أحد ممن كان يفترض فيهم أنهم مسؤولون لكبح جماح هذا الجنون الذي ترك ليتفاقم.

كان جل همهم أن يصلوا إلى منازلهم بسلام. مضوا في طريقهم حتى بلغوا جولة كالتكس، كانت كل جولات عدن وتقاطع طرقها نقاط تفتيش استخدمت منذ الطلقة الأولى.

أوقفوا، طُلب إليهم إبراز بطائق هوياتهم إذ كان الاعتقال حينها حسب الهوية. إذ لا يهم إن شاركت في القتال الدائر حينها من عدمه، المهم من أين أنت جغرافياً يُحدد مصيرك.

وهذا ما حدث لعبدالسلام وغيره كثر، كانوا خمسة –بحسب شاهد عيان اتصل بأسرة عبدالسلام– اقتادهم شخص يدعى «عبدالحميد» من جولة كالتكس إلى سجن المنصورة ليلبثوا فيه يوماً أو بعض يوم، ويرحلوا إلى معتقل «مدرسة النجمة الحمراء» هناك اكتشف أحد السجانين أن من بين نزلاء المعتقل من يمت بصلة قرابة للمعتقل القادم «عبدالسلام».

وهكذا كان على عبدالسلام مواصلة رحلته القسرية ليصل إلى سجن الضالع (قصر الأمير شعفل).

مطلع فبراير ١٩٨٦م وصل إلى منزل عبدالسلام شخص قادم من الضالع (أحد عناصر الأمن) ليبلغ والده بأنه رأى ابنه في سجن الضالع. طلب الأب من «فاعل الخير» أن يصطحبه معه ليزور ابنه ويطمئن عليه. رفض عرض والد عبدالسلام بحجة خوفه عليه من أن يُزج به في السجن إلى جوار ابنه، مقترحاً بأن تذهب الأم عوضاً عنه لسجن الضالع علّها تتمكن من زيارة ابنها، لأنها امرأة واحتمال زجها في السجن مستبعد

جداً. رفض الأب المقترح خوفاً مما قد ينالها من عنت وإذلال.

لاحقاً أبلغ شخص متعاطف مع الأسرة، أم عبدالسلام، بأن ابنها ومعتقلين آخرين واصلوا رحلتهم الإجبارية من الضالع إلى سجن المشاريع بعدن. ذهبت هي لزيارة قريب لها معتقل في سجن الفتح دقائق سُمح لها. وقبل نهاية الزيارة يتلقى قريبها ضربة بعقب بندقية حارسه على ظهره ليدخله زنزانته مرة أخرى، هناك عرفت أنه يمضي «عبدالسلام» في رحيله الإجباري إلى سجن الفتح الشهير قادماً إليه من سجن المشاريع. ويفيد شاهد عيان أسرة عبدالسلام بأنه تم ترحيل مهندسي الطيران الأرضيين والجويين وأيضاً الطيارين المعتقلين على متن زورق إلى جزيرة سقطرى. رحلة قسرية صوب المجهول حتى اللحظة: متى ينتهي هذا العبث بمصير إنسان هذه البلاد. من حق هذه الأم معرفة مصير فلذة كبدها. إن كان على قيد الحياة أين هو؟! وإنْ كان صُفي جسدياً فمن يدل أمه على قبره؟

أسرة عبدالسلام تتسلم، بعد متابعات مضنية، من الدولة راتباً هو أقل من راتب جندي وهو الذي اختفى قسرياً برتبة ملازم أول.



● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

● داوود محمد يحيى

**١٣ عاماً وما زال باب منزلهم مشرعاً على مصراعيه بانتظار طرقات الغائب الذي خرج في يونيو من العام ١٩٩٤ ولم يعد حتى اللحظة أو يسمع كلمة عن أخباره.**

**طفلاه مروان وعبدالرحمن لم يطعما بعد الفرحة بكلمة «بابا» التي يتباهى بها أقرانهما في قرية الدرجاج بمحافظة أبين. وغابت عنهما فرحة انتظار الأب نهاية كل نهار، وهو يحمل لهما كيس الهدايا من سوق المدينة.**

فضل مبارك

# أطفاله ينتظرون ١٣ عاماً:
# ما زال باب منزل داوود مشرعاً

خلف مروان وعبدالرحمن تقف أم حزينة بقلب عصره الشوق لزوج غائب ما زال أريجه يفوح في أرجاء البيت، ولهفة مع كل طرقة باب لعل وعسى وبروح مهجوسة بالخوف على مستقبل أطفال لم يعد لهما في هذه الدنيا من شيء حتى فتات العيش بعد أن تم قطع راتبه واستثناؤه من أية إعانة، هو الذي قضى جل عمره في خدمة الوطن الذي غيبته دهاليزه في ظرف أكثر غموضاً.

كان داوود محمد يحيى ينأى بنفسه عن مماحكات السياسة ويرفض الانجذاب خلف

رحلة قسرية الى سقطرى

التنظيـرات الضيقـة التي لا تـرى في الوطن سـوى المصلحة الذاتية، حزبه هو الوطن اليمني ككل.. وعمله هو كل حياته. نـذر نفسـه لنحو ثلاثة عقود من الزمن فـي تربية الأجيال وتخرج على يديه آلاف من الطلاب في تلك المناطق النائية مـن جبال يافع التـي جاء حظه الوظيفي أن يكون فيها ولم يتذمر، كان قانعاً. يشـعر أن أداء رسالته في هذه المنطقـة التـى عافها أبناؤهـا ورفض العمـل فيها كثيرون، تعد وساماً رفيعاً على صدره.

وعندما شكلت وزارتا الخدمة المدنية والمالية عـام ٩٢ لجانـاً لصـرف رواتـب الموظفين كان داوود فـي حالـة مرضيـة (نفسـية بحسـب إفادات وتقارير طبية رسـمية أصيب بها) لم تسمح له بمقابلة اللجنة آنذاك وبعدها بأسـبوع أخـذ فـي المتابعة ولكـن صنعاء حبالهـا طويلـة لم تشـفع لـه. وداخ السـبع دوخـات دون أن يحظـى ببلـح الشـام ولا عنـب اليمـن، سـوى المذكـرة تلو الأخـرى، وتوجيه ينطـح توجيه، مـا زاد حالته سـوءاً وصحته تدهوراً وهو يرى نفسـه عاجزاً عن تلبية أبسط طلبات معيشة أسرته.

وعندمـا قامـت الحرب المجنونة بين الإخوة الأعـداء في صيف ١٩٩٤ خرج من منزله في قرية الدرجاج بمحافظة أبين.. ولم يعد حتى اللحظة.

ظـروف أسـرته المغلوبـة علـى أمرهـا والتـي تعاني شـظف العيش لم تمكنهـا مـن البحث عنه سـوى السـؤال في نطاق محـدود، دون جدوى. كما أن حالتهـا لـم تسـعفها لمتابعة الحصول على راتبه كحق مشـروع.. نظراً لما تتطلبه المتابعة من جهد وترحال.

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

**بعد نشر الحلقة الأولى من هذا الملف، بث موقع «نيوزيمن»، بالاتفاق مع الصحيفة، مقتطفات منه. وكان الملف موضوع نقاش المنتدى الذي يوفره الموقع لمتصفحيه لإدارة نقاش حول القضايا المهمة التي تشغل الرأي العام. فيما يلي عينة من الأصداء التي تولدت عن الملف.**

# أصـــداء..

● أذكر الإخوة في وزارة حقوق الإنسان بأنه وفقاً للإجراءات الدولية المتبعة للإبلاغ عن حالات الاختفاء إلى الأمم المتحدة، فإنه يحق لأية جهة أو أسـرة أو حتى فرد أن يتقدم مرة وثانيـة وثالثة... إلخ للنظر في حالة اختفاء معينة.. هذا يعني أن الحالات التي استبشـرت الـوزارة بإغلاقها واعتبرت ذلك انتصاراً تحقق بجهد جهيـد.. تلك الحالات يحق لها أن تفتح من جديد بتقديم رسـالة لا تتعدى الثلاثة أسطر. لذلك فإن الحل لا يكمن في إغلاق الملفـات، بل علينا أن نعمل على إيجاد الحلول ولـكل حالة على حدة.. وفقاً لما تنص عليه قوانيننا الوطنية وأخلاقياتنا الإنسانية والمعايير الدولية ذات الصلة بهذه الحالات، ومبادئ العدالة والإنصاف.. وباتفاق الثلاثة الأطراف (الحكومة، أسـر المفقودين، والأمم المتحدة). بهـذه الطريقـة فقط نضمن بأن تغلق الحـالات وتطوى الملفـات وألا تفتح من جديد. وهنا سـيرتفع رصيد بلادنا أمام الدول في حرص حكومتنا على مصالح مواطنيها وفي رعايتها لحقوقهم ورفع المظالم عنهم وإحقاق الحق لصاحبه. حينها سـتنعم بلادنا بسمعة حسـنة.. يمكن أن تستفيد منها للترشح إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان.

**محامي أسر المفقودين**

● أشكر الإخوة في صحيفة "النداء" على تبنيهم لهذا الملف الحقوقي الشائك والبالـغ الأهمية، كما أن الشـكر موصول لموقع نيوز يمن الذي سـيثري الموضوع بهـذا المنتدى وهي بداية طيبة وبـادرة عظيمة لإثارة هذا الملف الـذي عزف عنه كثير مـن المهتمين والحقوقيين رغـم أهميته كونه ملفاً اسـتثنائياً والصبغة الإنسـانية فيه الأكثر إثارة، وأهمية. والمطلوب تضامن الكافة من أجل توضيح

ملابســات هذا الملف وضحاياه والذي ســيظل مفتوحاً حتى يخرج أصحابه من الســرداب المجهول.

**هاشم عضلات**

● مع احترامي لوكيل الوزارة إلا أنه لم يكن موفقاً في معالجته لهذا الملف الشــائك، بل إنــه يزيد الطين بلة، فهو بجهوده التي رواها بزهو، يبــين لنا بأن الوزارة تعمل على حرمان أسر المختفين قسرا من حقوقهم المشروعة دوليا في التعويض العادل وفقا للمعايير الدولية، وحقهــم في معرفــة مصير أبنائهم، واســترجاع مقتنياتهم وزيارة قبورهــم، ونيل حقوقهم الوظيفيــة، الأدبية والمعنوية وغير ذلك، علما بأن راتــب نهاية الخدمة حق يناله الحي والميت على حد سواء.. ولا يعتبر تعويضاً عن حالة اختفاء قسري. وأطمع من الأخ الوكيل بأن يتبنى مشروع قانون يقضي بأن المختفين هم شهداء، عسى ربي يكتبه له في ميزان حسناته. كلي ثقة من أن الأخت الوزيرة تقف إلى جانب حقوق أسر المخفيين، وستعمل على تصحيح مسار متابعة هذا الملف بما يضمن نيل كل ذي حق حقه. وكفاية تدليســاً، فهؤلاء هم أبناء وطننا الغالي، ولا يجوز دفنهم مرتين.

**أسرة مفقود**

● أقول وبقناعة، بأن هذا الملف يشــكل نقطة سوداء في تعاملاتنا الوطنية والإنسانية. كيف لا والعشرات من أبناء وطننا لا يزال مصيرهم مجهولاً رغم انقضاء عشرات الســنين على اختفائهم. لمصلحة من تمييع مطالب أســر المختفين قسرا؟. لمصلحة من السعي لإغلاق مطالبهم؟ أليس ذلك يخدم الجناة؟ مع قناعتي بأن حكومة بلادنا ليست طرفا في اختفائهم.. لولا أن أسلوب التعامل معها رسمياً يوحي بتلبيسها هذه المشكلة.

**مراقب**

● معانة الأســر والمتعاطفين وغيرهم، لا تحتاج إلى تبيين، ومع ذلك فإن وزارة الحقوق بدلاً من أن تعمل على لملمة تلك المعاناة، نلمس بأن جهودها تنصب على تمييع قضايا الاختفاء، وكأن حكومة بلادنا طرف في تلك الاختفاءات، وكأنها تؤازر من قام بمثل تلك الانتهاكات.

**متعاطف**

● الشـــكر للإخوة في صحيفة "النداء" على جهودهم في متابعة القضايا الإنســـانية بكل حيادية فحقوق الإنسان وكرامته يجب ألا تكون وسيلة للمناورات السياسية كما يرى البعض، ففي الحوار الذي أجرته النداء مع وكيل وزارة حقوق الإنسان كان الوكيل في موقف الدفاع علـــى عكس المحاور الـــذي كان في موقف الصحفي الباحث عـــن الحقيقة ليس إلا. قضايا المخفيين قسرياً يجب التعامل معها كقضية يمنية تعني أسر المخفيين وتعنينا كيمنيين قبل أن تعني المنظمات الدولية، وعلى كل من يرى غير ذلك أن يضع نفســـه مكان المخفي قســـرياً أو أسرة المخفي ليدرك ما تعانيه تلك الأسر.

يجب على وزارة حقوق الإنســـان والجهات المعنية التعامل مع هذه القضية على أســـاس إنســـاني بحت والقيام بتحقيق محايد يقنع أســـر الضحايا ويعوضهم تعويضاً عادلاً كونهم ضحايا قضايا سياســـية، وما المانع من إشراك أسر المخفيين قسريا ومنظمات حقوقية في التحقيق؟

**محمد شمس الدين**

● في يوليو الماضي أعلن الوفد الحكومي المعني بإغلاق ملف الاختفاء القسري المنظور لدى الأمم المتحدة عما حققه من انتصار وقدرة على إغلاق ٤٦ حالة اختفاء، وذلك بعد أن اســـتفاد الوفد من عدم وصول وجهة نظر الأسر المعنية بتلك الحالات على ردود وتبريرات وزارة حقوق الإنسان، وبالتالي فإن الوفد الموقر له الحق في المطالبة بإغلاق تلك الحالات، وهذا ما أعلنه الوفد من طرف واحد، ولا نعرف صحة ذلك من عدمها. باعتقادي إن فترة الســـتة أشهر هي فترة ليست مطمئنة للوزارة التي تعد الساعات والأيام كـــي تنقضي تلك الفتـــرة لتتحجج بها، وترســـل وفودها للمطالبة بإغلاق الحالات المتطابقة وانقضاء المدة. السؤال هو -إذا كنا حقانيين- هل تعتقد "وزارة حقوق الإنســـان" أن عدم وصول ردود أسر الضحايا هو إعلان صريـــح منهم على التنازل عن حقهم في معرفة مصير أبنائهم؟ وهل عدم الرد يعني موافقتهم على إســـقاط حقهم في المطالبـــة بحقوقهم المادية والمعنوية؟ هل تســـاءلت الوزارة عن أسباب عدم رد الأسر على ما تم بحق أبنائهم؟ هل وضعت الوزارة الموقرة بعين اعتبارها احتمالية عدم اســـتلام الأسر لردود الوزارة المحالة إليهم عبر الأمم المتحدة، بسبب ضعف الخدمات البريدية في بلادنا أو لصعوبة العنوان، أو لتغييره، أو احتمالية الحجر على مثل تلك المراسلات التي تكون الأمم المتحدة طرفا فيها؟

إخواني الأعزاء.. إذا أردنا أن نكون منصفين..

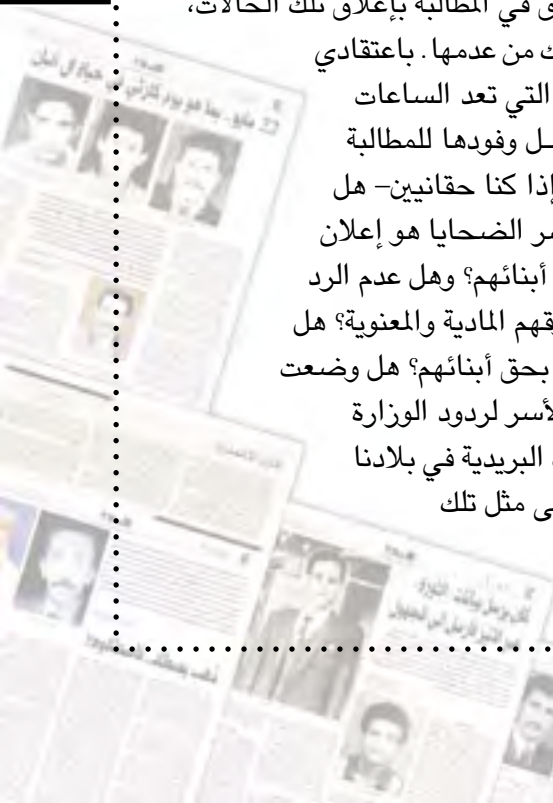

علينـــا الاعتـــراف بأن هذه مغالطة نغالط بها أنفســـنا قبل أن نغالط بهـــا الآخرين. علينا ألا نتحجج بانقضاء فترة الســـتة الأشـــهر، علينا ألا نتمسك بهذا العذر القبيح... علينا ألا نعتبر عدم الرد هو بمثابة تنازل من الأســـر عن حقوق أبنائها.. علينا يا إخوان أن نقف إلى جانب المظلوم.. اتقوا الله أيها القائمون على حقوق الناس.

**شقيق مفقود**

● علينا أن نعي جيداً أن مســـألة خطف وإخفاء أي شـــخص ليس بالأمر الهين.. علينا أن نـــدرك أن جرائم الاختفاء لا تنتهي بالتقـــادم، فما بالك بـ"إغلاق الملف". إنها جرائم تظل قائمة حتى يحق الحق مهما طال الزمن. علينا ألا نتلاعب في أرواح الناس وفي مصائرهم وحقوقهـــم.. هؤلاء هم أبناء الوطن الذين لا نصير لهم عدا الله ســـبحانه وتعالى ومن بعده أجهزة العدالة والإنصاف في حكومة بلادنا الموقرة. لذا يســـتوجب عليكم، أنتم المســـؤولين في وزارة حقوق الإنســـان، ألا تتهاونوا في ذلك، ولا تهادنوا، ولا تجاملوا أحداً في قضايا مصيرية تتعلق بأرواح البشر.. كسباً في عطف مسؤول أو إرضاءً لوجهة نظر جهة متنفذة.. عليكم أن تســـتوعبوا الأمور وأن تضعوها في نصابها.. إحقاقاً للحق الذي ستســـألون عنـــه أمام رب العرش العظيم. ألفت عنايتكم أيها المعنيون بحقوق الإنســـان في الوزارة الموقـــرة، بـــأن فخامة الرئيس القائد علـــي عبدالله صالح حفظه اللـــه لا يرضى بضياع الحقـــوق، فهو الأب العطوف على أبناء شـــعبه الأموات منهم قبـــل الأحياء.. فلا تعتقدوا أن الالتفاف على حقوق أســـر المفقودين يتوافق وتوجهات الرئيس الأب.. ولا تعتقدوا أن مســـاعيكم لإغلاق ملفاتهم هو عمل يرضـــي الأخ الرئيس. الرئيس وتوجيهاته دائمـــاً تنطلق من إحقاق الحق وليس العكس.. والحق في موضوعنا هذا هو الوقوف إلى جانب أســـر المفقوديـــن ومؤازرتهم في محنتهم، ومنحهم التعويضـــات المتوافقة مع المعايير الدولية الكفيلـــة بالتخفيف ولو قليل عن معاناتهـــم المزمنة. عليكم أن تتبنوا وجهة نظر أســـر المفقودين، وأن تكونوا عوناً لهم أمام الجهات المحلية والدولية وليس العكس.. أســـر المفقودين يرون فيكم الجهة المنصفة لهم، فلا تخذلوهم.

**أسرة مفقود**

● **«النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧**

22 مايو.. بما هو يوم كارثي في حياة آل البان

# ٢٢ مايو.. بما هو يوم كارثي في حياة آل البان

• حسين صالح تيسير البان

• سيف علي صالح تيسير البان

■ عدن - فهمي السقاف

**في العاشرة من صباح ٢٢ مايو ١٩٧١، ترجل ١٥ عنصراً أمنياً من ثلاث سيارات لاندروفر، في موضع بقرية بير جابر بمحافظة لحج، وطلبوا من حسين صالح تيسير البان، وثمانية آخرين من أفراد أسرته مرافقتهم بهدوء لأنهم مطلوبون من الأمن للرد على استفسارات. كان حسين منهمكاً في إصلاح سيارته اللاندروفر، يساعده المهندس الشاب قادري أحمد علي البان. وتواجد أيضاً نجله الأكبر هاشم (١٥ سنة حينها)، وصهره (شقيق زوجته) أحمد عبدالعزيز البان، وابن شقيقه سيف علي صالح البان. وكان هناك سلطان، ١٠ سنوات، وهو النجل الأوسط لحسين. وقد وقف وحيداً ذاهلاً، وهو يتابع أباه وأخاه الأكبر هاشم والآخرين من أسرته، يقتلعون من المكان.**

**بعد ٣٦ سنة تحدث سلطان وشهود عيان آخرون إلى «النداء» عن نكبة آل البان.**

● هاشم حسين صالح البان

عمل حسين صالح تيسير البان، المولود في بير جابر ١٩٣٨، منذ طفولته، في الفلاحة ورعي الأغنام. كانت الجمال وسيلة النقل المثلى في تلك الفترة. كانت تنقل المحاصيل والحطب إلى أسواق عدن والحوطة. وقد أمكن لحسين أن يشتري من مدخراته سيارة لاندروفر، كانت الأولى التي تحلُّ في بير جابر. وإلى المحاصيل والركاب الذين كانت تحملهم السيارة إلى عدن، بادر حسين إلى تيسير فرص أطفال قريته في قهر الأمية. وقد عمل على نقلهم صباح كل يوم إلى مدارس لحج.

كان الشاب العصامي يحصد ثمار كده وعرقه. وقد استطاع شراء سيارة لاندروفر أخرى، خطط لأن يعمل عليها، نجله الأكبر هاشم.

كانت بير جابر ومصعبين والحمراء، وهي القرى التي يقطنها آل البان في لحج، منطقة نفوذ جبهة التحرير، الفصيل المنافس للجبهة القومية التي انفردت

بالحكم بعد الاستقلال في جنوب اليمن.

كان حسين عضواً في جبهة التحرير، وكذلك أغلب مجايليه من آل البان، وكان قد تزوج من صالحة عبدالعزيز البان، وقد رزقا بخمسة أبناء، أكبرهم هاشم، وأصغرهم بليل. وكان سلطان واسطة العقد. أما صباح ودرويش فقد ماتا بعد عام من اعتقال الأب.

كان بليل صبيحة الـ٢٢ من مايو (!) يلعب مع صحبه في القرية، وقد سمع جلبةً في الجوار، وراقب من بعيد، رجال الأمن يقتادون الكبار من أفراد أسرته.

أما صالحة الشابة التي لم تكمل عقدها الثالث، فقد قدِّر لها أن تجسد المأساة المستمرة منذ ذلك التاريخ. ففي «غمضة عين ثورية»، أو بتعبير تلك الحقبة «لحسة واحدة»، فقدت زوجها ونجلها الأكبر وأخاها. وبعد أقل من عام كانت قد فقدت ابنتها الوحيدة صباح، وابناً آخر (درويش) جراء العوز. وقد أمضت، وما تزال، عمرها في انتظار الأحبة. وعندما تحققت الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠، كان مقدراً لها أن تحيا في قلب المفارقة: إنها وحدوية بامتياز!

●●●



صبيحة ٢٢ مايو ١٩٧١ كان حسين وصهره أحمد عبدالعزيز البان (شقيق صالحة) ونجله هاشم وابن شقيقه سيف علي صالح البان، ينتظرون مهندس السيارات الشاب قادري أحمد علي البان لإصلاح عطب في إحدى السيارتين.

وصل قادري في التاسعة والنصف من قرية مصعبين، رفقة صالح حيدرة البان وعلي حيدرة البان وأحمد هداس، وتحلَّق الكبار حول السيارة منتظرين، وحمل الفضول عديدين من صبية القرية إلى المكان لمتابعة المهندس الاستثنائي (السوبرمان القادم من قرية مصعبين).

لم ينجز المهندس المهمة، فقد حط ١٥ عنصراً أمنياً في المكان في مهمة ثورية تطهيرية. علم حسين ورفاقه بأنهم مطلوبون أمنياً لاستجوابهم، مع «وعد خرافي» بإعادتهم «سالمين».

كان رجال الأمن متسامحين(!) فقد تركوا الفتى سلطان وأقرانه، وأخذوا الآخرين. كان الآخرون جميع البالغين المتواجدين في المكان، علاوة على هاشم شقيق سلطان الأكبر، الكان ساعتها في الخامسة عشرة من عمره.

«أذكر جيداً المشهد كأنني أراهم الآن أمامي»، قال سلطان حسين صالح البان المشرف الآن على الخمسين، لـ«النداء». ٣٦ عاماً حتى الآن وهو في انتظار «الوعد الخرافي»: إعادة المقبوض (والمغضوب) عليهم.

لـم يعـد الكبـار إلى قرية بير جابـر. لكن «الوعد الخرافي» تجسـد بمنطق الشـرعية الثورية. فبعد ساعات عاد إلى القرية رجال الأمن. عادوا هذه المرة لمصادرة مشروع عمر «حسين»: سيارتا اللاندروفر. كانت الأولى تحمل لوحة برقم ١٦٢ المحافظة الثانية (لحج)، وحملت الأخرى لوحة برقم ٧١٨.

لم يظهر أثر للمطلوبين أمنياً رغم متابعة أشـقاء حسـين، ونجله الأوسـط سـلطان. لكن السيارتين ظهرتا بعد شـهور في مقر شـرطة عدن الصغرى. وقد حرر قائد شـرطة الشـيخ عثمان مذكرة في ٢٢ ديسـمبر ١٩٧١ وجهها إلى شـقيقي حسـين: علي وناصر صالح تيسـير، وإلى نجله سـلطان حسين، بشأن مصير السيارتين.

اختار قائد الشـرطة أن يصدِّر مذكرته التاريخية كما يلي: الموضوع: سـيارات م/ الثانية رقم ١٦٢ و٧١٨.

ثـم أحـاط الإخـوة علي وناصر وسـلطان، بأن «السـيارتين المذكورتين أعلاه واللتـين يملكهما الأخ حسين تيسير موجودتان في مقر شرطة عدن الصغرى منذ فترة طويلة، وقد أشعرت الأخ الحداد [ربما قصد قائد شرطة عدن الصغرى] بإشعاركم لاستلامهما دون جدوى».

كان قائـد شـرطة الشـيخ عثمان، يحمل نوايا طيبـة تجاه ضحايا «الشـرعية الثورية»، وقد أضاف في مذكرته فقرتين بيَّن فيهما مغبة بقاء السـيارتين في شـرطة عدن الصغرى، وما سـيترتب على ذلك من تلفهما، راجياً من أقارب حسـين «الحضور فوراً حال اسـتلامكم هذه الرسـالة لاسـتلام السيارات المذكورة والاستنفاع بها».

«لكن أين أخي حسين وأين بقية الإخوة، وما هو مصيرهم»، رد علي صالح البان على مذكرة قائد الشرطة.

وبحسـب سـلطان، فإن عمه أبلغ قائد الشـرطة ما مفاده: «نريد البشـر أولاً... نريد مُلاَّك السيارات»! لكن العم الطيب مات عام ١٩٧٩ قبل أن تتحقق إرادته، لم يعد شقيقه حسين ولا نجله سيف، ولم تعاود المذكرات الرسمية الإشارة إلى السيارتين.

●●●

في ٢٢ مايو ١٩٧١ كان حسـين في الـ٣٤. بعد عام فقدت صالحة اثنين من أبنائها. في ١٩٧٩ توفي علي صالح تيسير (شقيق حسين، ووالد سيف).

في ٢٢ مايو ١٩٩٠، انتعشـت آمال صالحة وقد بادر سـلطان وآخرون من آل البان بمتابعة الموضوع لدى الجهات العليا في الدولة.

بانصرام سـنوات الوحدة بهت الوعد الوحدوي، قبل أن يحتل موقعه في «المقبرة الوطنية» إلى جوار «الوعد الثوري».

وفـي فبرايـر ٢٠٠٤ ضاقت سـبل الحياة بسـلطان

● سلطان حسين صالح تيسير البان

> اضطر سلطان وبليل ووالدتهما، فضلاً عن والدة سيف، إلى استصدار أحكام بانحصار وراثه، لأحبتهم المختفين لغرض ادراج أسمائهم ضمن المستحقين لرواتب هيئة رعاية أسر الشهداء. وقد حرصوا جميعاً أن يبينوا هذا الغرض الوحيد في الاحكام الصادرة من محكمة الحوطة

حسين صالح البان، فتقدم بملف إلى محافظ عدن (يحيى الشعيبي حينذاك)، مشفوعاً بطلب اعتماد رواتب لأسر المختفين قسرياً: حسين صالح تيسير البان، وهاشم حسين صالح تيسير البان، وسيف علي صالح تيسير البان. بعد ٣ أسابيع رد مدير فرع مكتب رعاية أسر شهداء ومناضلي الثورة اليمنية في عدن، على توجيهات المحافظ، قائلاً: «هذا الموضوع قديم، وفرع الهيئة في عدن ليست لديه اعتمادات، وكل شيء معلق بالهيئة في صنعاء».

في الشهر نفسه وجه ناصر عبدالعزيز محمد شيخ آل البان في بير جابر مذكرة إلى المحافظ، أشار فيها إلى الأوضاع الصعبة لأسرة حسين البان، مؤكداً أن حسين البان وابنه هاشم، وابن أخيه سيف اختطفوا عام ١٩٧١، بالإضافة إلى مصادرة سيارتي حسين.

في ٥ مارس ٢٠٠٧ صدر حكم بانحصار ورثة هاشم بن حسين بن صالح، من محكمة الحوطة الابتدائية، وذلك لغرض تقديم طلب باستلام راتب من مكتب رعاية أسر الشهداء. وفي الحكم اعتبر هاشم النجل الأكبر لحسين، متوفياً بسبب القتل في محل مصعبين بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٧١.

في ٦ مارس ٢٠٠٧ صدر حكم آخر من نفس المحكمة بانحصار ورثة المتوفى حسين بن صالح بن تيسير في ٢٢ مايو ١٩٧١ نتيجة القتل في قرية مصعبين. وفيه حملت الزوجة المنتظرة صالحة عبدالعزيز وصف الأرملة!

في ١٠ مارس ٢٠٠٧ صدر حكم ثالث بانحصار ورثة الشاب سيف علي صالح البان المولود في بير جابر عام ١٩٥٠، والمتوفى نتيجة القتل في ٢٢ مايو ١٩٧١. وفيه انحصرت وراثته في والده علي صالح تيسير المتوفى عام ١٩٧٩! ووالدته سايبة سيف سالم.

باستثناء أحمد عبدالعزيز البان لا ترد أسماء ضحايا ٢٢ مايو في أي قائمة من قوائم وزارة حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ومن جملة آل البان المختفين يرد اسم آخر: أحمد سكران البان المولود في ١٩٤٥، والمختفي عام ١٩٧٥، بحسب قوائم المفوضية، وتظهر معلومة أخرى في بياناته تفيد بأنه كان عضواً في الجناح العسكري لحزب البعث.

سلطان أكد لـ«النداء» أن لم يتلق أي اتصال من أي منظمة حقوقية، محلية أو خارجية. وهو قال متهكماً: يبدو أن هذه المنظمات لا تعتبر المختفين قسرياً من فئة الإنسان الذي تطالب بحقوقه».

اضطر سلطان وبليل ووالدتهما، فضلاً عن والدة سيف، إلى استصدار أحكام بانحصار وراثة، لأحبتهم المختفين لغرض إدراج أسمائهم ضمن المستحقين لرواتب هيئة رعاية أسر الشهداء. وقد حرصوا جميعاً أن يبينوا هذا الغرض الوحيد في الأحكام الصادرة من محكمة الحوطة.

لم يحظ سلطان بفرصة عمل قط، فقد تم تعيينه(!) منذ نعومة أظافره كعنصر من قوى الثورة المضادة. وهو يقطن بير جابر رفقة «الأم». ويعمل أحياناً في الزراعة. وقد حُرم من فرصة متابعة تعليمه. كذلك حال شقيقه الأصغر بليل، الذي يعتاش من سيارة تاكسي يملكها. لكن بليل الذي يسكن عدن الصغرى لم يفكر قط بزيارة مقر الشرطة المجاور للسؤال عن سيارتي اللاندروفر، فهو كما سلطان ووالدته صالحة، ما يزال مؤمناً بالشعار الذي رفعه عمه علي قبل ٣٦ عاماً: نريد البشر أولاً!

● «النداء»، العدد ١٠٨، الأربعاء ٢٠ يونيو ٢٠٠٧

# طاهش الحرب

## الذي سرق الفرحة من عبدالمؤمن وأسرته

المختفون قسرياً
١٢٩

• عبدالمؤمن العبسي

**عبدالمؤمن اسم يضاف إلى قائمة المفقودين الذين ابتلعتهم الأرض في غفلة من الزمن. ولد عبدالمؤمن لأسرة متوسطة الحال، في قرية الأعبوس بتعز. وكان ترتيبه الخامس بين سبعة إخوة، تميز عنهم بحبه للتعليم، لذلك ترك حضن أمه والقرية ليلحق بأبيه في مدينة عدن. وقد كان الأب يعمل في مطعم صغير في شارع الزعفران بكريتر، وكان عبدالمؤمن (حينها) لم يتعد سن الطفولة، لكنه بدأ التعليم الابتدائي في مدارس تعز، وأكمله في مدارس عدن.**

**نادرة عبدالقدوس**

9 الجمهورية 5 أبريل

طاهش الحرب الذي سرق الفرحة من عبدالمؤمن وأسرته

الهنا

شطحت أحلامه بعيداً، إلى التخصص في العلوم الزراعية. ولأن النظام السياسي في عدن آنذاك لا يفرق بين أبناء المناطق اليمنية، وكيف له ذلك، وهو الذي كان يرفع شعار النضال من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتحقيق الوحدة اليمنية!! وكان أبناء اليمن جميعهم دون تمييز، يحصلون على حق التعليم المجاني في كل مراحل التعليم داخل الوطن، وعند الابتعاث إلى الدراسات العليا في الخارج، إذ كان لا يفرق بين ابن فقير أو غني، أو ابن خادم أو وزير... وهكذا حظي عبدالمؤمن بالحق بالتعليم العالي في الاتحاد السوفيتي ليلتحق بكلية الزراعة في موسكو عام ١٩٧٥م.

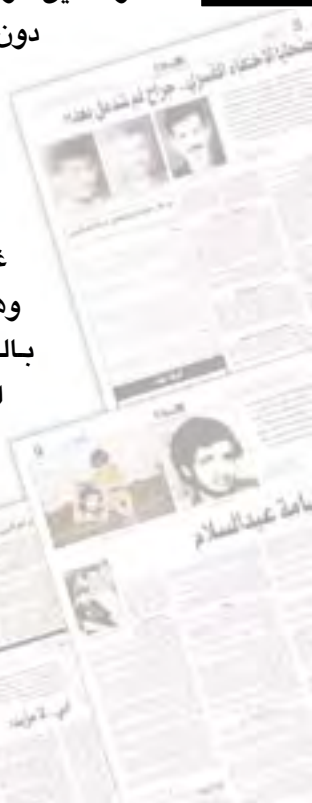

عبدالمؤمن عبده نعمان.

من مواليد تعز عام ١٩٥٢م، الطول: ٥ بوصات و٥ أقدام، لون العينين: أسود، لون الشعر:

● امبراطورية الراء في انتظار الأب

لم يعرف أحد سيناريو الخطف أو القتل أو... ولم تجد الأسرة أي دليل يوصلها إلى الحقيقة، التي غابت في الرمال... انتهت الحرب ولم يصل هو إلى القرية. كان يحمل بين ثنايا فؤاده حلماً صغيراً وفرحة كبيرة تجاوزت سعة الدنيا... حسدته الدنيا، كان ذلك في ١٩٩٤/٧/٢٧م.

أسود.. هذه المعلومات بحذافيرها مسجلة في جواز سفره الصادر في عدن بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢م. وكان آخر تجديد له في ٢٩/ ٦/ ١٩٨٢م.

تخرج عام ١٩٨١م ليعمل في محافظة أبين مهندساً زراعياً في مركز الأبحاث الزراعية منطقة الكود. ولم يتبق غير أن يكمل نصف دينه بعدما تحقق حلمه في التعليم والعمل بالتخصص الذي شب معه.

خطبت له أمه فتاة من القرية، وكان إحساس أمِّه صائباً، فقد كانت نعم الزوجة المحبة، ونعم الأم

الرؤوم، ونعم الأرملة التي حافظت على ذكرى زوجها، الذي لم تعترف برحيله عن دنيانا وعدته فقيداً وحياً يرزق.. فهو أخبرها بنيته لزيارتهم في القرية حيث كانت مع أطفالهما هناك ريثما تنقضي فترة النفاس، إذ وضعت طفلهما الرابع. "انتظرت الأسرة مقدم الأب الحنون". هكذا وصفته ابنته الشابة "رنا"، الكبرى بين إخوتها، التي التقيتها بعد موعد اتفقنا عليه لسرد قصة الأب، الذي انتظر حتى يهدأ "طاهش" الحرب ليحمل هدايا عيد الأضحى لأطفاله الأربعة، من بينهم المولود الجديد الذي طلب من زوجته أن يحمل أيضا اسمه في بدايته حرف الراء كبقية أسماء إخوته، فهناك غير رنا، "رانية" و"رامي" فليكن اسمه "راني".. إلا أن طاهش الحرب يبدو أنه تربص بالأب المسكين وهو في طريقه إلى مدينة تعز، ولم يمهله الفرصة لرؤية طفله المولود، وطبْع قبلة شكر على جبين زوجته، التي أنجبت ولداً جديداً إلى جانب الولد الثالث في ترتيبه بعد أختين تكبرانهما.

لم يعرف أحد سيناريو الخطف أو القتل أو... ولم تجد الأسرة أي دليل يوصلها إلى الحقيقة، التي غابت في الرمال... انتهت الحرب ولم يصل هو إلى القرية. كان يحمل بين ثنايا فؤاده حلماً صغيراً وفرحة كبيرة تجاوزت سعة الدنيا... حسدته الدنيا، كان ذلك في ١٩٩٤/٧/٢٧م.

تقول ابنته: "كل يوم نعيش في رعب الطرد من البيت الذي يؤوينا في الكود، وهو البيت الذي حصل عليه أبي من مركز الأبحاث الزراعية، إذ يقولون إننا لم نأتِ بدليل يؤكد مماته، أو أنه على قيد الحياة، لذا فإنهم أيضاً لا يمنحوننا الراتب لبضعة أشهر... لقد تناسوا أن أبي حافظ طوال الحرب على أجهزة ومعدات المختبر في المركز. أبي لم ينتم إلى أي حزب أو تنظيم سياسي، كان لا يهتم إلا بعمله وبيته وأسرته". ورنا، الفرحة الأولى لعبدالمؤمن، الحاصلة على معدل جيد جداً في الثانوية العامة العام المنصرم في القسم العلمي، يؤهلها للدراسة في كلية الهندسة "برمجة حاسوب" بجامعة عدن (هكذا تحلم)، والحاصلة كذلك على منحة مجانية في "الأميدست" لتعلم اللغة الإنجليزية لتفوقها في هذه اللغة بالمدرسة تضيف قائلة: "إننا نعاني من مشاكل كثيرة منها أنهم في مركز الأبحاث يهددوننا بقطع الراتب، لا أدري كيف سنعيش بعد ذلك!؟ وإخوتي ما زالوا في المدرسة، فأختي رانية في الثالث ثانوي، وأخي رامي في الثاني ثانوي، أما أخي نديم ففي الثامن ابتدائي.." قاطعتها: "لماذا نديم أليس اسمه راني؟" ومن خلف ابتسامة حزينة جاءت كلماتها متلعثمة: "كان من المفترض أن يكون اسمه راني، لكن أمي سمته "نديم" تعبيراً عن ندمها على بعدها عن أبي في تلك الفترة، وعلى حزنها الشديد عليه..".

# إثارة الاشمئزاز

سامي غالب

إثارة الاشمئزاز
8 أحياء 6
ذهب يصطاد.. فاصطادوه!!

توقعت أسرة «النداء» الأسوأ عندما قررت في أبريل الماضي فتح «ملف المختفين قسرياً» الملف الموحش الراسب في أعماق الذاكرة الوطنية، وإنْ طفا ففي علب مصممة من شعارات جوفاء وزخارف لفظية.

كان التقدير أن البيئة السياسية والثقافية والحقوقية ليست جاهزة بعد لمقاربة الملف بعقل مفتوح وقلب سليم. فإلى الحرب الدائرة في صعدة والحروب الصغيرة الناشبة في العاصمة، والالتهاب المزمن في المحافظات الجنوبية والشرقية، فإن النخبة السياسية في الحكم و(أغلب) المعارضة متورطة، على تفاوت ملحوظ، في جرائم الاختفاء القسري التي وقعت خلال العقود الأربعة الماضية.

وكان التقدير أن فتح الملف، كيفما اتفق، دون تحوط لسوالب البيئة ومثالب النخبة، سينزل «النداء» منزلاً تطوقه «شياطين التأويل» بما هي الطابور الأول، والأكثر جاهزية ومبادأة، في جيوش دويلات الحرب، المشتبكة غالباً، والمتعايشة احياناً داخل الوطن الافتراضي.

وقد توجب على «النداء»، إذ تُقدم، أن تدفع كل هذه الأخطار بآليات حمائية متنوعة، بعضها ناجز: فإلى «ميثاق شرف» الصحيفة، لزم مراعاة

اعتبارات سياسية وإنسانية شديدة الحساسية، تخص أسر الضحايا، والتسلح بوعي شمَّال لخصوصية الملف، وسياقاته التاريخية ومترتباته المستقبلية خصوصاً وأن شواهد عديدة ماثلة تقطع بأن التغطية الموضوعية المعمقة والمستمرة، المنزهة من التحيزات السياسية والعقائدية– ستربك جماعات في الحكم والمعارضة، على السواء، دأبت على مدى سنوات، على تطوير آليات حمائية تحول دون تسرب ضحايا الاختفاء القسري إلى «سوق السياسة» التي يتوزعها حفنة من الكبار (الصغار) لا يقيمون وزناً لحقوق المواطنة في تجاذبهم وتنافرهم، وفي حروب احتكار التمثيل، وإذ يخوضون في المناقصات والمزايدات (الوطنية)، وحين يشنون حروبهم الداخلية، وساعة يبرمون صفقات يخلعون عليها وصف المصالحات الوطنية.

كان الأسوأ منتظراً. وإذ جاء، ففي قالب من الفظاظة والفظاعة. ومنذ نشر أولى حلقات الملف، منتصف مايو الماضي، هاجت شياطين التأويل، ترشق «النداء» ومحرريها، دون أن توفر الضحايا، بأقذع السباب.

منذ الحلقة الأولى فعَّل الجناة (ومَنْ غير الجناة يستفزه بوح الضحية؟!) آلياتهم للنيل من مصداقية الصحيفة والتزام محرريها المهني والأخلاقي. فعلاوة على دعاوى الإساءة لرئيس الدولة، والتشويش على عدالة الحرب في صعدة، وإحياء ملفات الماضي (لكأن المطلوب أن تحيا أسر الضحايا وحدها في الماضي!)، ومحاولة تفكيك الاصطفافات السياسية والجهوية الراهنة، أطلق الآثمون تهمة المناطقية على الصحيفة، في إسقاط يثير من الاشمئزاز أكثر مما يثير من الغضب.

باسم المصالحات المزعومة، والمراحل الانتقالية، والتسامح المفترى عليه، والوحدات الوطنية التي تجُب ما قبلها، أفلت الجناة دوماً من المساءلة والعقاب، وحُكِم على أقارب الضحايا بالإقامة المؤبدة عند تواريخ اختفاء أحبائهم، واحتفظت الثوابت الوطنية والقضايا الكبرى بقوتها الأدائية الرهيبة، عابرة الأزمان والمصالحات والاتفاقات.

ومن هذه الزاوية حصراً، تتبدى الوظيفة المستقبلية لملف «النداء»، بخاصة مع إعلان وقف النار صعدة، والإشارة صراحة في الإتفاق بين الحكومة وجماعة الحوثي، إلى معالجة ملف المفقودين جراء الحرب هناك.

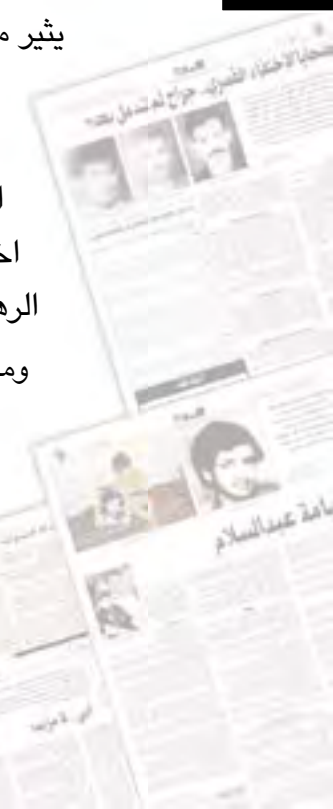

• صالح سعيد عاطف

# ذهب يصطاد.. فاصطادوه!!

■ عدن - فهمي السقاف

إثارة الاشمئزاز

8 ابيات، 6

ذهب بصطاد.. فاصطادوه!!

**شأنه شأن معظم أبناء قريته عمل صالح سعيد عاطف، المولود في قرية المحلة ١٩٣٨م (إحدى قرى لحج)، في الزراعة، وتربية المواشي وبيعها، وكذلك بيع المحاصيل الزراعية وهي بطبيعة الحال، موسمية، لينفق من عائداتها على أسرته، ويدخر ما زاد عن حاجته. طموحه وحسه التجاري حفّزاه للعمل بدأب ومثابرة، ليضاعف مدخراته الأمر الذي مكنه من فتح متجر خاص به في مدينة الشيخ عثمان- حافة «الروضة» لبيع مواد البناء.استمر الشاب القادم من قرية المحلة، بدأبه ونشاطه منمياً تجارته الجديدة (بيع مواد البناء)، اتسعت تجارته وزادت مدخراته، ذلك دفعه لبناء منزل في شارع الحرمين، بالشيخ عثمان. بناء المنزل يشير بوضوح، الى عزم صالح علي للإستقرار والمضي قدماً لدخول القفص الذهبي ليتزوج من ابنة عمه، شمس صالح عاطف ويرزق بتسعة أبناء، سبع إناث وولدين هما عبدالكريم، وعبدالحكيم، أصغرهم.**

استمر صالح في دأبه ونشاطه التجاري بنجاح. ودماثة خلقه وأمانته وحسن تعامله مع الجميع من تجار كبار وأيضاً مع زبائنه، هذه الصفات التي يتمتع بها صالح، كانت أساس وعماد مهنته لتدر عليه أرباحاً ومكاسب في بيعه وشرائه مكنته من شراء سيارة مرسيدس تحمل لوحة رقم ١٢٦٨٢م/ الأولى. لم يكن صالح بعيداً عن الهم الوطني، حينذاك (عند انطلاق الثورة وبداية مرحلة الكفاح المسلح ضد المستعمر البريطاني) يدرك صالح جيداً أن عليه واجباً تجاه وطنه، وعليه أن يؤديه، لم يبخل ولم يتردد، بل جاد بالمال داعماً بسخاء.

١٣ يناير ١٩٦٦م اقتتل الإخوة الأعداء، الجبهتان القومية، والتحرير، عرف هذا الاقتتال في عدن بـ«الحرب الأهلية» بعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها، ظلت

• الابن الأكبر لصالح

يقيناً لم يدر بخلد صالح وهو يصطاد أنهم عما قليل سيصلون ويصطادونه. مجموعة لا يعرف عددهم على وجه الدقة، كانوا يتابعون تحركاته وخطواته، سيارات قليلة تمر بعضها لهواة التجليب كصالح، وبعضهم يأتي ملتمساً نسيم البحر العليل في ليلة صيف، بعيداً عن ضوضاء المدينة



مشاهدها الدامية ومآسيها حاضرة بقوة في ذاكرة صالح، عذابات تلك الحرب وشراستها زرعت الخوف في نفس صالح على أسرته مقرراً حينذاك بيع منزله في الشيخ عثمان لأحد أقاربه ونقل أسرته إلى منزله الأول في مسقط رأسه بقريته «المحلة».

مساء يوم ١٩٧٢/٤/٣، قرابة الخامسة والنصف وبعد يوم عمل لا يخلو من تعب ومشقة أغلق باب متجره كالعادة، وأدار محرك سيارته المرسيدس (بيضاء اللون) مصطحباً معه ابن عمه درويش أحمد عاطف، الذي كان يتشارك

وإياه هواية محببة لنفسيهما، بل إنها متعتهما، يروحان عن نفسيهما بعد أن ينهيا أعمالهما بممارسة هواية التجليب (صيد السمك) ككثيرين من أبناء عدن، وكذلك أبناء المدن الساحلية.

اعتاد الذهاب لمنطقة كالتكس بالمنصورة للتجليب بشكل شبه دائم. يروي نجله عبدالكريم صالح، الذي كان عمره حينذاك ١١ عاماً ( من مواليد ١٩٦١) هذه الرواية التي سمعها عدة مرات من العم درويش ومن والدته ومن أعمامه الآخرين، وصلا المكان الذي اعتادا التجليب فيه ضمن عدة أماكن أخرى في المنطقة، لكن هواة مثلهما سبقوهما. ركن صالح سيارته وأخرجا عدة التجليب، وشرعا في الصيد، صالح كان ذهنه متجهاً صوب سيارته. لم تعجبه وضعيتها لأن المكان الذي اعتاد أن يركنها فيه سبقه إليه أحد هواة التجليب.

علقت بسنارة درويش سمكة، صالح اقترح على درويش الذهاب إلى مكان قريب اعتاد التجليب فيه، لوجود مساحة فسيحة تتيح له أن يركن سيارته باطمئنان، درويش تفاءل بالمكان الذي هو فيه قائلاً له: سأبقى أنا هنا واذهب أنت هناك ولا تنس أن تمر علي في طريق العودة. وأردف، قائلاً: «تفرقوا ترزقوا». مضى صالح إلى المكان الآخر، ركن سيارته وأخرج عدته وشرع بالاصطياد (لايبعد المكان سوى أمتار قليلة). يقيناً لم يدر بخلد صالح وهو يصطاد أنهم عما قليل سيصلون ويصطادونه. مجموعة لا يعرف عددهم على وجه الدقة، كانوا يتابعون تحركاته وخطواته، سيارات قليلة تمر بعضها لهواة التجليب كصالح، وبعضهم يأتي ملتمساً نسيم البحر العليل في ليلة صيف، بعيداً عن ضوضاء المدينة. بعد زهاء عشرين دقيقة أو أكثر قليلاً من مغادرة صالح باتجاه الموقع الآخر الذي اعتاد الاصطياد فيه، وبينما كان الليل قد بدأ يرخي سدوله بعيد مغرب ذاك اليوم، شاهد درويش من موقعه سيارة تمشي على مهل في ذات الاتجاه الذي قصده صالح، لا شيء يثير الشك أو الريبة في تلك اليسارة، استمر درويش بالتجليب، لم يمض كثير وقت، درويش يشاهد من موقعه سيارتين مغادرتين من اتجاه الموقع الذي يتواجد فيه صالح وتمران بالطريق الذي تفصله عنه قرابة ٢٠٠ إلى ٢٥٠ متراً، لم يكن بوسعه تمييز سيارة صالح. السيارتان تمشيان على مهل، واصل درويش تجليبه بعدها انتبه درويش أن ساعة العودة قد أزفت، بدأ التوتر على درويش الذي كان يلقي سنارته ويرفعها بحركة عصبية، شعر أن انتظاره لصالح طال أكثر مما ينبغي، بدأ الضجر والتبرم من صالح الذي نسي نفسه ولم يأبه لوقت العودة. سيأتي الآن، سأبلغه بأني لن أصحبه مرة أخرى!! طال انتظار درويش واستحال إلى قلق أصبح نهباً للوساوس، قرر المشي الى موقع الذي ذهب إليه صالح. ليرى ما أعاقه، ما سبب تأخره!؟ ويتمتم، اللهم اجعله خير، اقترب من المكان وبدا كمن يصرخ في البرية يا صالح.. صالح يا ص....الـ....ح. لا رد ولا جواب. لم يدر درويش حينذاك أن نداءه ونداء أسرة صالح وذويه سيمتد لـ٣٥ عاماً دون جواب. إلا من رجع الصدى، أجال بصره في المكان الذي اعتاد صالح إيقاف سيارته فيه ليرتد إليه بصره منبئاً إياه أن لا وجود للسيارة.



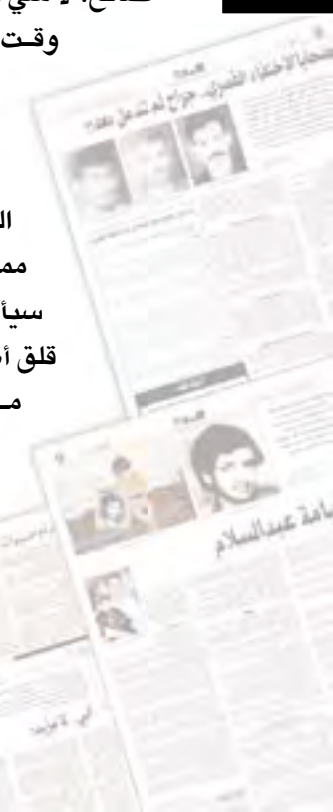

تذكر السيارتين اللتين مرتا بمحاذاته، تساءل أتراه عاد ولم يمر بي؟! أنسيني؟! قطع المسافة راجلاً حتى وصل جولة كالتكس، انتظر وصول سيارة أجرة أشار لها، وقفت جواره، وركب عائداً إلى منزله في الشيخ عثمان، سأل ما إذا كان صالح أتى؟!

ألم تكونوا معاً؟! لم يأت جاءه الجواب. بلى كنا معاً لكن كلاً منا كان يجلب في موقع من المواقع التي اعتدنا الاصطياد فيها. سأل أقاربه الذين في الشيخ ما إذا مر بهم صالح، أسرته حينها كانت في زيارة أقارب لهم في الشيخ سألهم درويش أيضاً عن صالح. كل الإجابات التي تلقاها بأنه لم يأت بعد. عادت أسرته للقرية «المحلة». سألوا عنه هناك انصرف ذهن زوجته لعله ذهب هناك، لم نره لم يأت. كانت الإجابة. القلق على مصير صالح تملك جميع أفراد أسرته. ثلاثة أيام مرت وهم يسألون أقاربهم وأصدقاءه، والإجابة واحدة: لم نره، لم يأت!!

عرف درويش، وبعده أيضاً عرفت أسرة صالح، أنه اصطيد أو اقتيد سيان، مساء يوم ١٩٧٢/٤/٣. وفوق سيارته ومحاط بمتعقبيه كانت سيارة صالح تتقدم سيارة مصطاديه، ليمضي، رحلة طويلة إلى المجهول.

يروي نجله عبدالكريم مواصلاً: ذهبت وعمي نتابع جهات الاختصاص، عن والدي نريد معرفة ما حل به، كنت حينها في الثانية عشرة من عمري، لكن لا جواب منذ اختفائه قسرياً، ومطالبتنا للجهات المختصة مستمرة نريد أن نعرف مصيره.

ذهبنا لصالح مصلح، وزير الداخلة حينذاك، وكان مقر الوزارة في مدينة الشعب، خاطبناه شارحين له الطريقة التي اختفى بها والدي وأننا نريد أن نعرف أين هو؟ وماذا حل به؟! رد عليّ وزير الداخلية قائلاً: اذهب لـ«محسن» رئيس جهاز أمن الثورة حينذاك (يقصد محمد سعيد عبدالله..). ذهبنا لمحسن رئيس جهاز أمن الثورة مرات عدة، ولكن رده علينا دائماً كان: «إنه غير موجود لدينا اذهبوا لوزير الداخلية»، أجبته بأن وزير الداخلية قال إنه عندكم. رد غير موجود عندنا.

قابلت علي ناصر محمد، أردف عبدالكريم قائلاً، هو يعرف الوالد جيداً ويعرف ما قدمه من دعم للثورة، بود ظاهر، صادق، قابلني (يقصد علي ناصر) واعداً إياي: «سأبحث عنه»... كان الوحيد الذي مد لنا يد العون والمساعدة، وفي مرات عدة ومناسبات عدة.

باختفاء الوالد قضوا على مستقبلنا، أنا لم أكمل دراستي اضطررت للعمل لأضمن لقمة عيش كريمة لاسرة قوامها عشرة أفراد.

كان على شمس صالح عاطف (زوجة صالح) مواجهة أعباء الحياة لأسرة قوامها تسعة أبناء. فقدان شمس زوجها أبا أبنائها وابن عمها بهذه الطريقة، مثّل لها صدمة عنيفة، أسلمتها لعدوين لدودين هما السكر وضغط الدم، هي مازالت منذ ٣٥ عاماً تنتظر الزوج الغائب عله يطرق الباب الآن مع كل مناسبة كرمضان

أو الأعياد الدينية والوطنية تتقد جذوة الأمل في نفسها عله يعود، يفرج عنه، وعندما تسمع ما يشاع أحياناً حول عودة بعض من اختفوا وحالفهم الحظ ليرجعوا لأهلهم تسكنها حالة ترقب وانتظار عودة الزوج وابن العم لتجتاحها حسرة عندما يمضي الوقت ولا يطرق الزوج الباب.

عديدون تقدموا طالبين الزواج من بناتها، ترفض طالبة من المتقدمين الانتظار حتى عودة الأب!! ألم وأمل في آن.

يكمل عبدالكريم روايته عندما سألته عن مصير سيارة والده، قال:« لم تظهر إلا في عام ١٩٧٨ وكانوا يدربون عليها سائقي تاكسي لأول مدير للنقل البري في عدن آنذاك» طالبنا بها ولم يعيدوها لنا رفضوا!».

ألم يصرفوا لكم راتباً أو معاشاً شهرياً. «مطلقاً منذ اختفاء والدي وحتى اللحظة التي أخاطبك فيها لم نتسلم حتى فلساً واحداً من أي كان في الدولة سواء هذه أو التي كانت قائمة قبلها قبل الوحدة». اتصل بكم أي من منظمات حقوق الإنسان الوطنية أو الإجنبية؟! تقصد المنظمات الوطنية المنظمات المحلية؟ «لم يتصل بنا أحد يا أخي، الناس على دين ملوكهم هنا في هذا الوطن. ربما هم أنفسهم لم يحددوا بعد حقوق أي إنسان يقصدون!! منظمة العفو الدولية اتصلت بنا واستلمنا منها رسالة من فرعها في السويد ١٩٩٤/٣/٢٥ (تاريخ وصول الرسالة).

وكذلك اتصلت بنا منظمة أخرى ذكروا في مراسلاتهم أنهم سيخاطبون الحكومة لمعرفة مصير والدنا. نحن لم ولن نيأس من المتابعة والمطالبة لمعرفة ما حصل لذوينا إذا كانوا أحياء أين هم؟ وإن ماتوا كيف؟ نريد معرفة ملابسات موتهم، وإن قتلوا بأي ذنب قتلوا؟! وأين جثثهم وقبورهم؟ وإذا لم نتمكن من الحصول على إجابة لهذه الأسئلة فأولادنا وأحفادنا سيواصلون من بعدنا».

● «النداء»، العدد ١٠٩، الأربعاء ٢٧ يونيو ٢٠٠٧

## ندوة العدالة الانتقالية وانتهاء حرب صعدة

# ماذا عن مصالحة وطنية لا تنتصر للأقوياء وحدهم..؟

**يبقى دائماً في خروج بلد ما من الحرب ما يعني بالضرورة احتمال دخوله في حرب أخرى مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالحرب السابقة؛ ما لم يتم بتر أسباب هذه الحروب وتحقيق سلام قائم. على ثقة تامة بنتائج الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تم بها إنهاء الصراعات، بتحديد أسبابها وإيجاد بدائلها المنصفة للفئات والطوائف المختلفة داخل المجتمعات المحلية كخطة مثلى لتحقيق العدالة الانتقالية؛ ذلك أن هذه العدالة لا يمكن تحققها بغير إنهاء أسباب الحروب المرتكزة بشكل أساسي في الظلم الاجتماعي الناتج عن سوء التوزيع، واستغلال الموارد الاقتصادية، والهبات الدولية لصالح الجهات والعشائر التي تحسب رموز الانظمة السياسية عليها.**

وضـــاح المـقـطـري

فـي الندوة الإقليمية عن العدالة الانتقاليـة والنوع الاجتماعي التي نظمها منتدى الشـقائق العربي لحقوق الإنسـان بالتعاون مـع المركز الدولـي للعدالـة الانتقالية، قُدم الكثيـر من الأوراق التـي تحدثت فـي مجملها عن العدالـة الانتقالية، وإجراءات تنفيذها، وطرق تحقيقها من جوانب حقوقية بحتة، ولم يتم الحديث عن إصلاحات سياسـية وديمقراطية واجتماعية لتحقيـق هذه العدالة سـوى في لمحـات ولقطات متفرقة منهـا ما جاء فـي الكلمـة الافتتاحية لرئيسـة منتدى الشـقائق أمل الباشـا، وأهمها وأوضحهـا ما قدمه الأخ سـامي غالب في مداخلته من أن تاريخ اليمن تاريـخ جماعـات وليس تاريخ وطـن، وهو زاخر بالمصالحـات التي تتم بين هذه الجماعات التي

يحتكر زعماؤها تمثيلها، فتقوم المصالحات على أسس غير حقوقية تنتقص حقوق الأفراد داخل هذه الجماعات، ما يعني أن مثل هذه المصالحات لا تحقق عدالة من أي نوع، لأنها لا تؤدي إلى التطهر من حمولة ماضي القمع والإلغاء.

قد ينطبق ما قاله سامي غالب على وضع المصالحة الحادثة الآن في صعدة بعد أربع سنوات من حرب لم يكن لها معنى واضح أو محدد، وانتهت مؤخراً باتفاق لم تتضح بنوده الحقيقية بعد، وإن كان على ما يبدو لا يحفظ للضحايا المدنيين قتلى وجرحى ومشردين حقوقهم أو يعيد لهم الاعتبار.

يتطلب الأمر دائماً إعادة البناء الاجتماعي، وتحقيق العدالة التوزيعية في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وصناعة وعي شامل بحقوق الإنسان والمواطنة والحريات وحركة تنقلات الأفراد والجماعات وحرياتهم الشخصية والجمعية وقناعاتهم الفكرية، ومساهمة كافة الفئات والطوائف والأجيال والأنواع في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وحينها فقط يمكن الحديث عن قيام ثقافة سلام بديلة لثقافة الحرب.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن إلغاء الانقسامات الداخلية، وإيجاد وحدة حقيقية من خلال مشاريع التنمية ونشر ثقافة و طنية وعلمانية تتجاوز الانتماءات القبلية والدينية أو تلغيها، ما يؤدي بالضرورة إلى إصلاحات قضائية وقانونية تكفل تحقيق المواطنة الخالية من التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الطائفة أو الدين، وأضع خطاً تحت كلمة «الدين» هنا، كي نتذكر أنه تم ويتم إلغاء الحزن الإنساني فيه، واستخدامه في حروب الإبادة؛ لأن كل طائفة ترى أحقيتها المطلقة في احتكار الحقيقة في وجود دافع اقتصادي غالباً ما يدفعهما بالتالي إلى إلغاء الآخر وحقه في التفكير والوجود.

وعن أطر تحقيق عدالة انتقالية، فإنه ينبغي الانتباه إلى أنه لا بد من معادلة إنصاف تراعي خصوصية كل مجتمع على حدة، من أجل إيجاد تكافؤ بين طريقتي العدالة الانتقالية، وهما المعاقبة القانونية والمصالحة، حيث إن معالجة آثار الحروب في نفسيات الأفراد والمجتمعات المتخلفة قد لا تكون ممكنة بالمصالحة وحدها، نتيجة للعديد من الموروثات القبلية والدينية، وتعقد البنيات الاجتماعية والنفسية في المجتمعات المحلية، وبالتالي لا بد من العمل بطريقتي العدالة مجتمعتين مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير كافة الإمكانات التي تحقق الأمان المستقبلي للجناة الراغبين في الاعتراف بخطاياهم من ثارات أو عمليات انتقام قد تحدث لهم من قبل ضحايا مفترضين. وفي رأيي الشخصي أن جيلين على الأقل يتأثران بالحروب ومآسيها، أحدهما هو الذي شهد المآسي بنفسه وعايشها عن قرب، وتأثر بها بعمق، ولهذا فمن الصعوبة إقناعه بمسألة العدالة دون أن يشهد بنفسه عقاباً قانونياً للجناة. فيما يكون الجيل الآخر غير شاهد على مآسي الحرب مباشرة، وإنما جاء على إثرها وطالته آثارها، ما يجعل من الممكن جداً إقناعه بالمصالحة وخلق روح التسامح لديه بواسطة الإجراءات الممكنة على المستويين

"إن استمرار الأنظمة العسكرية والقبلية السياسية الحاكمة المتسببة أصلاً في النزاعات، والمساهمة في حروب الإبادة، يعطل إمكانية تحقيق عدالة انتقالية إلا على هيئة مكرمات تقدمها هذه الأنظمة للشعوب والجماعات، أو بطريقة مصالحات بين الزعماء"

الحقوقي والاجتماعي السياسي.

ولأنه معلوم أن المجتمعات النامية ما زالت تعطي الدين مساحة واسعة لتحديد قراراتها المصيرية، وبالتالي فإن ثقافة التسامح في المجتمعات الطائفية تواجه بصعوبات بالغة تتمثل في عدم القبول بالتسامح والتصالح مع الطوائف الأخرى، ويتم الاحتكام فيها إلى شرائع تُطبق أحكاماً قضائية غير إنسانية أو عصرية، تتمثل في العقوبات البدنية التي أبرزها الإعدام، كما يحدث في القضاء الإسلامي مثلاً.

إلى ذلك ينبغي أيضاً السرعة في تأهيل مشاريع العدالة الانتقالية سواءً القائمة على المعاقبة القانونية، أو المصالحات وجبر الضرر بالتعويضات المادية والمعنوية، فكلما تأخرت العدالة في الحضور كان حضورها أصعب، إذ تتعمق الآثار النفسية، وربما تمكن الجناة من الهرب، أو قد يموت الشهود أو الضحايا أو الجناة، وفي تأخر تحقيق العدالة تهيئة لصراعات جديدة.

إن استمرار الأنظمة العسكرية والقبلية السياسية الحاكمة المتسببة أصلاً في النزاعات، والمساهمة في حروب الإبادة، يعطل إمكانية تحقيق عدالة انتقالية إلا على هيئة مكرمات تقدمها هذه الأنظمة للشعوب والجماعات، أو بطريقة مصالحات بين الزعماء، على الطريقة التي ذكرها الأخ سامي غالب، تلغي دور الأفراد وتنتقص حقوقهم. وعليه لا بد من الضغط على هذه الأنظمة وإجبارها -بشتى السبل- على القبول بديمقراطية حقيقية تحترم اختيارات الشعوب.

يبقى القول إنه يصعب علينا التفاؤل بإمكانية مصالحة وطنية حقيقية في اليمن، تلغي كل أحقاد وصراعات الماضي، وتعيد الاعتبار للضحايا، وتكفل حقوقهم، وتعطي للجناة فرصة الاعتراف بخطاياهم والاعتذار عنها، والاندماج في المجتمع دون خوف من ثأر أو قصاص، فالسلطة دأبت على فتح ملفات منتقاة من

**الماضي للتشهير بخصومها، أو تأجيج الكراهية، متغافلة عن ملفات كثيرة، وقضايا لا تحصى، ومستمرة في سياسات تنتهك الحقوق في كل مكان كأنها تحرض الناس ضدها، غير عابئة بمطالب شعبية تنشد مصالحة وطنية لا تنتصر للأقوياء وحدهم.**

● **«النداء»، العدد ١٠٩، الأربعاء ٢٧ يونيو ٢٠٠٧**

## إدارة مكافحة الإرهاب تحقق في التهديدات التي استهدفت محرري «النداء»

بدأت الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية تحرياتها بشأن التهديدات التي تلقتها «النداء» جراء نشر ملف المختفين قسرياً.

وكان اللواء رشاد العليمي، وزير الداخلية، وجه الخميس الماضي الإدارة بالتحقيق في الموضوع، وذلك بعدما نشرت «النداء» في عددها السابق خبراً عن «مجهولين توعدوا محرريها بالعقاب في حال تابعت الصحفية النشر عن ضحايا الاختفاء القسري».

وكان الزميل فهمي السقاف، الكاتب الصحفي المشارك في تحرير ملف المختفين قسرياً من عدن، تلقى منذ نهاية مايو الماضي اتصالات هاتفية من مجهولين توعدوا محرري الصحيفة بالعقاب في حالة تابعت الصحيفة نشر الملف. وتوعد أحد المتصلين محرري «النداء» بتحويلهم إلى مختفين قسرياً في حال متابعة النشر.

واستخدم المتصلون لغةً مناطقية وعنصرية حيال الضحايا ومحرري «النداء» وبخاصة رئيس التحرير. واعتبر أحدهم محرري الصحيفة عملاء «يتلقون التعليمات من أسيادهم في الخارج».

ولم تتلق « النداء» أي اتصالات منذ نشر الخبر الأسبوع الماضي.

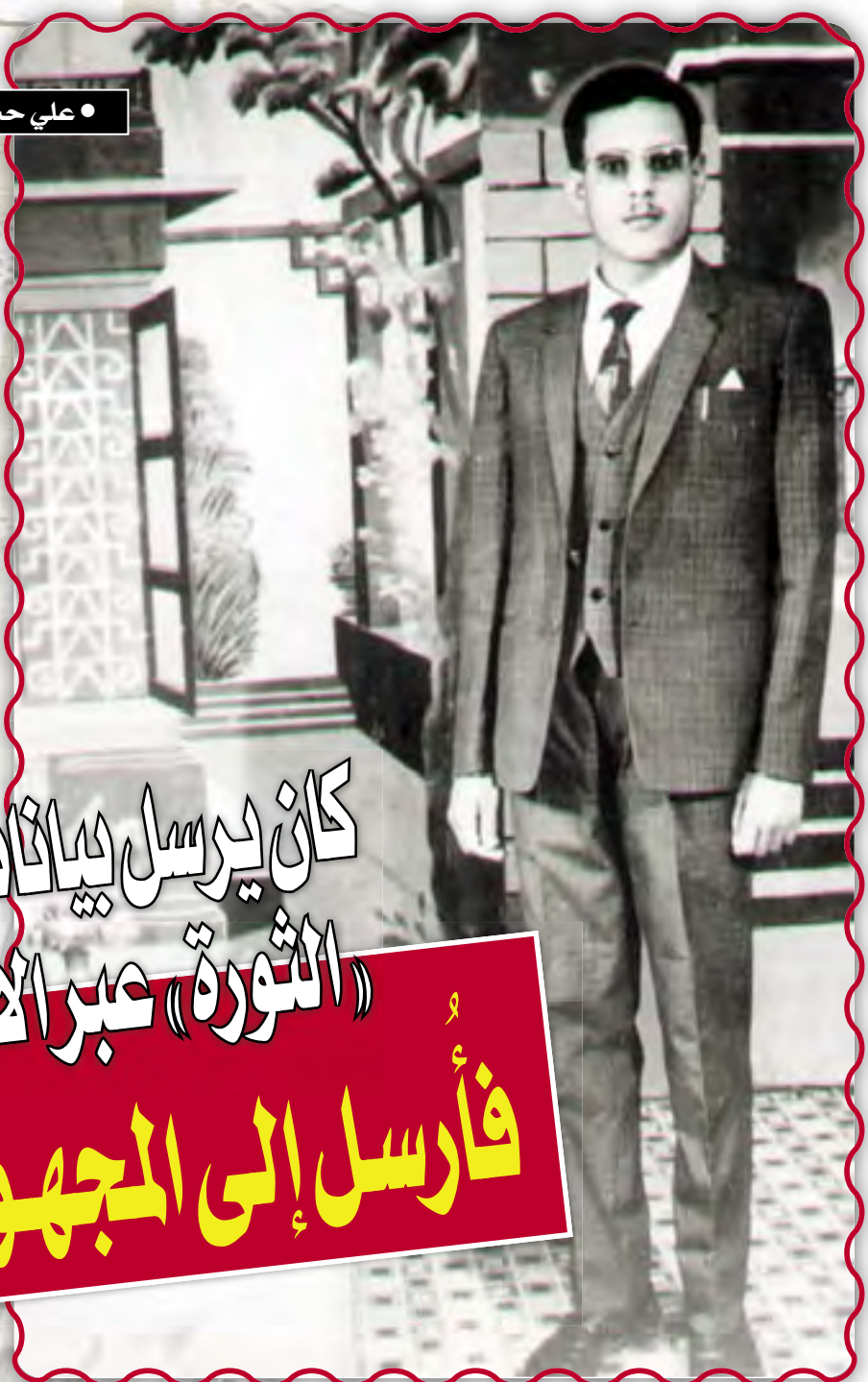

# كان يرسل بيانات «الثورة» عبر الأثير فأُرسل إلى المجهول

• علي حسن الشعبي

8 أدب، 7

كان يرسل بيانات «الثورة» عبر الأثير فأرسل الى المجهول

**كان عمر "فرسان" ٣ سنوات و٩ أشهر حينما عاد والده، علي حسن الشعبي، قادماً من نيجيريا في زيارة قصيرة للوطن. وصل علي حسن الشعبي عبر ميناء عدن الجوي بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩ بموجب تأشيرة دخول رقم (ع/ق٧٣) بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٧ صادرة عن سفارة اليمن الديمقراطية الشعبية- القسم القنصلي بالقاهرة. "زيارة لمدة شهر واحد "سياحة" بموجب جواز نيجيري رقم ١٥٧٩٥٢"، يؤكد ذلك في روايته لـ"النداء" فرسان علي حسن الشعبي، وقد صار عمره الآن ٣٧ عاما، كل ما يعرفه عن والده أنه كان مناضلاً وإعلامياً بارزاً.. وأنه "خرج ولم يعد" قبل ٣٤ عاماً في عاصمة محافظة لحج "الحوطة". كيف اختفى ولماذا؟ السطور التالية تكشف بعضاً من جوانب القضية المثيرة الغامضة.**

المختفون قسرياً

١٤٦

## باسم فضل الشعبي

### أول الطريق

وُلد علي حسن الشعبي في ١٩٤٤/٣/١٥، في نيجيريا، لأب يمني وأم نيجيرية. عاد به والده وهو لم يتجاوز الخامسة من عمره، إلى أرض الوطن، وتحديداً إلى منطقة "وادي شعب" ناحية "طور الباحة" محافظة لحج. وفي قريته الوادعة رضع الطفل الصغير مبكراً معارفه الأولى من كتاتيب القرية على أيدي فقهاء أجلاء. ويحكي عنه أهل قريته أنه كان شغوفاً منذ صغره بالقراءة فضلاً عن كونه طاقة من النشاط والحيوية، لذلك لم يكتف الطفل بما تلقاه من معارف أولية في كتاتيب القرية، شأنه شأن عدد كبير من أبناء قريته الذين انخرطوا في النضال ومارسوا السياسة من قبله ومن بعده؛ إذ سعى بجهود ذاتية إلى تثقيف نفسه من خلال مطالعة بعض الكتب والمجلات التي كان ينفق عليها القدر الأكبر

● علي الشعبي، شاباً

> في تعز أسهم "الشعبي" في دعم الثورة إلى جانب رفاق الدرب من خلال الإشراف والتحرير لعدد من المطبوعات الإعلامية الصادرة من هناك، فضلاً عن كتاباته المتعددة لعدد من الصحف التي كانت تصدر في تلك الفترة عن جهات نضالية متعددة في الشمال اليمني



من مصاريفه التي كان يبعث بها والده من نيجيريا، حيث كان اغترابه عن الوطن، قبل أن يتوجه علي حسن الشعبي إلى مدينة عدن ومنها إلى تعز. كان قد اختار طريق النضال والكفاح المسلح كما يشير إلى ذلك عدد من كتاباته الصحفية في عدد من الصحف الصادرة في تلك المرحلة وكما يحكي عنه رفاق دربه. بعد تفكير عميق وتأمل واسع لحق بعدد كبير من أبناء قريته حيث قرر الانضمام إلى الجبهة القومية وكان عمره حينها ٢١ عاماً ليحصل على بطاقة عضوية برقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٥، وجد الشاب العشريني نفسه مبكراً في مدينة تعز حيث كان المكتب المركزي للجبهة القومية. ولما كان الشاب المتوقد حماساً يمتلك قدرات بارعة في الكتابة والخطابة، رتب له وضعاً مناسباً وفق رؤية قيادية تكتيكية تتناسب مع طموحاته وتطلعاته الإعلامية التي بزغت مبكراً. وفي تعز أسهم "الشعبي" في دعم الثورة إلى جانب رفاق الدرب من خلال الإشراف والتحرير لعدد من المطبوعات الإعلامية الصادرة من هناك، فضلاً عن كتاباته المتعددة لعدد من الصحف التي كانت تصدر في تلك الفترة عن جهات نضالية متعددة في

• بيان الشعبي عبر أثير إذاعة تعز

> "إن ثورتنا المسلحة في الجنوب اليمني المحتل التي انطلقت شرارتها الأولى عشية الرابع عشر من أكتوبر عام ٦٣م ضد الوجود الامبريالي البريطاني وعملائه الأذناب في المنطقة، هي ثورة كل فرد من أبناء هذا الشعب، هي ثورة الفلاح والعامل والتاجر والطالب. إن هؤلاء جميعاً هم الذين فجروا الثورة وقدموا أرواحهم وأموالهم وقوداً لها وزيتاً يذكي أوارها ويشعل جذوتها الثورية. سر يا شعبنا في طريقك، طريق الثورة المسلحة، حتى يتحقق النصر لأهدافك مجتمعة، والله أكبر وكلمتك هي العليا ومصلحتك فوق الجميع"



الشمال اليمني. كان مؤمناً إيماناً قوياً بأن الحرية حق، وأن الحق لا يستعاد إلا بالقوة والكفاح المستمر. "إن مطلب الحرية حق أساسي مشروع لكل شعب يريد الحياة، والحرية أبداً لا توهب؛ لأنها ليست صدقة ولا نافلة من النوافل، بل تؤخذ؛ لأنها حق، والحق دائماً يؤخذ ولا يعطى".

العبارة مقتبسة من مقدمة مقال كتبه المناضل علي حسن الشعبي لجريدة "الأخبار" اليومية الصادرة في تعز عن وزارة الإعلام والإرشاد القومي (العدد ٦٨٩ بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٦٧) بعنوان "ماذا تعني بريطانيا عندما تتحدث عن الإرهاب؟! ثورة شعبنا في الجنوب أقوى وأعتى من الاستعمار وقواته".

## في إذاعة تعز

واصل المناضل علي حسن الشعبي كفاحه ونضاله عبر الكلمة والقلم، حيث كانت هذه الأداة في نظره لا تقل في دورها عن المدفع والرشاش. ففي الوقت الذي كان يلجأ فيه المستعمر البريطاني إلى بث الإشاعات المغرضة في صفوف

● فرسان علي حسن

"لقد كانت المفارقة في أحاديث المسؤولين عن والدي حينها: خرج ولم يعد، دخل ولم يعد، لكن الحقيقة أصبحت وتجسدت في انقطاع أخباره عن أهله وذويه. وظل السؤال الأكثر إلحاحاً لدى أهله: هل هو حي أم ميت؟ إن كان حياً أين هو؟ وإن كان ميتاً من المسؤول عن موته؟ وكيف مات؟ وأين هي جثته؟"

المناضلين وقواعد حركات التحرر بهدف إضعافها والتأثير على معنوياتها القتالية، كان الشاب العشريني يتصدى -إلى جانب عدد كبير من المناضلين- لهذا النوع من القتال، عبر كلمات مدوية يرسلها تارة عبر أوراق الصحافة وتارات أخرى عبر أثير "إذاعة تعز" بعد أن أصبح مذيعاً رئيسياً فيها. "إن ثورتنا المسلحة في الجنوب اليمني المحتل التي انطلقت شرارتها الأولى عشية الرابع عشر من أكتوبر عام ٦٣م ضد الوجود الامبريالي البريطاني وعملائه الأذناب في المنطقة، هي ثورة كل فرد من أبناء هذا الشعب، هي ثورة الفلاح والعامل والتاجر والطالب. إن هؤلاء جميعاً هم الذين فجروا الثورة وقدموا أرواحهم وأموالهم وقوداً لها وزيتاً يذكي أوارها ويشعل جذوتها الثورية. سر يا شعبنا في طريقك، طريق الثورة المسلحة، حتى يتحقق النصر لأهدافك مجتمعة، والله أكبر وكلمتك هي العليا ومصلحتك فوق الجميع". بهذه الكلمات كان علي حسن الشعبي يشعل حماس الجماهير ويوجه

طاقاتهم نحو النضال وميدان المعركة عبر بيانات الثورة من أثير إذاعة تعز. وقد وجدنا بعضاً منها مكتوباً بخط يده. لقد كان دوره كبيراً في تلك المرحلة الحساسة من تاريخ الجنوب اليمني المحتل. هذا الدور الذي لعبه "الشعبي" دور المذيع اللامع أحمد سعيد عبر إذاعة "صوت العرب" من القاهرة، إذ إن إشعال جذوة القتال وتحريك طاقات الجماهير وبث الثقة بين صفوفها ورفع معنوياتها القتالية، كانت أهدافاً سامية للإعلام والإعلاميين آنذاك.

في ١٣ يناير من العام ١٩٦٦ أعلن عن دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير تحت مظلة واحدة أصبح اسمها "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل". وبحكم نشاط المناضل علي حسن الشعبي الإعلامي والصحفي، فقد وجد نفسه عضواً في الجبهة الجديدة وذلك في ١٩٦٦/٣/١٤. بحكم إيمانه الكبير حينها بدور الإعلام ومدى تأثيره، ظل "الشعبي" محتفظاً بموقعه كمذيع في إذاعة تعز حتى بداية السبعينيات. وفضلاً عن ذلك فقد عمل خلال تلك الفترة مديراً مالياً وإدارياً لإعلام محافظة تعز قبل أن يقرر الهجرة إلى نيجيريا التحاقاً بأبيه الذي كان اغترب في عشرينيات القرن الماضي.

يقول ولده فرسان: "ترك والدي تعز في العام ١٩٧٠ متجهاً. إلى عدن، ومنها إلى قرية شعب حيث كانت أسرته وأقاربه. وقد ظل في القرية لمدة عام وكان يتردد حينها على عدن ولحج لزيارة أقاربه وزملائه من المناضلين. بعدها قرر الرحيل إلى نيجيريا وكان ذلك في بداية العام ١٩٧١".



## العودة إلى المجهول

مكث في نيجيريا عامين، ثم قرر بعدها العودة إلى الوطن. ويضيف الولد الوحيد للمناضل علي حسن الشعبي، إذ إن الأكبر منه كانت فتاة هي الآن متزوجة ولديها عدد من الأبناء وتسكن قرية"شعب"، قائلاً: "وصل والدي إلى أرض الوطن في ١٩ أبريل العام ١٩٧٣ عبر ميناء عدن الجوي، ومنه توجه مباشرة إلى القرية لزيارتنا، حيث مكث عندنا ما يقارب أسبوعاً ثم أخبر الأسرة أنه ينوي أخذها معه إلى نيجيريا للاستقرار هناك وانه سوف يسافر إلى الحوطة لإتمام معاملات السفر".

صبيحة اليوم التالي ودع "الشعبي" أسرته وأقاربه صوب مديرية طور الباحة. وفي ظهيرة اليوم نفسه كان قد وصل إلى الحوطة متوجهاً إلى منزل قريبه الذي يدعى أيضاً علي حسن الشعبي، والأخير كان مناضلاً بارزاً في صفوف الجبهة القومية أيضاً. وكان الاثنان قد عاشا طفولتهما معاً في القرية ثم في مدينة الحوطة التي شهدت بعد يوم واحد من وصول والد "فرسان" إليها قصة اختفائه المريرة والمثيرة منذ ذلك اليوم المشؤوم وحتى الآن.

## في مقر التنظيم

لم يكن المناضل والسياسي "الشعبي" يعلم حينما

ودع أسـرته وأبناء قريته ذات صباح مشـمس، أن ذلك الوداع سـيكون الأخير. لم يكن يدرك أن الليلة الساهرة التي قضاها مع عدد من أبناء قريته في "الحوطة" متحدثاً اليهم فيها عن الاستعمار البريطاني وعـن النضـال والكفـاح الذي نال من خلاله شـعب الجنوب حريتـه إلى الأبد، سـتكون الليلة الأخيرة وبعدهـا يختفـي مـن دون أيـة مقدمات. لم يكـن يتصور بالمطلـق أن الرجل الذي طالمـا قض مضاجع المستعمر بخطاباته وبياناته الرنانة عبر أثير إذاعة تعز، وألهب حماس الجماهير. سيختفي عن أعين أهله ومحبيه بمجرد وصوله إلى عاصمة لحج وذهابه لزيارة من كان يعتقد أنهم رفاق الدرب.

في المساء وبينما كان في منزل قريبه المناضل والذي يحمل نفس اسمه (علي حسن الشعبي) تحدث أبـو فرسـان أنـه في الغد سـيقوم بزيارة إلى مكتـب تنظيم الجبهة القومية في لحـج لزيارة من كانت تربطه بهم علاقة صداقة ومسيرة نضال وكفاح مشترك لتحرير الجنوب، ومن ثم سيتوجه إلى معسكر "عباس" لاستكمال إجراءات معاملة نقل أسرته للعيش معه في نيجيريا، ولم يكن يعلم أن تلك الزيارة ستنقله من لحظة العيش مع من كان قد ألفهم من حوله إلى لحظة العيش في المجهول، المجهول الذي ما يزال يطوي حياة مناضل بارز نذر حياته لوطنه وشـعبه مقابل ثمن غال ونفيس هو "الحرية" دون غيرهـا. "ثورتنا المسـلحة فـي الجنوب ليس لها نهاية إلا بنهاية الاسـتعمار والعمـلاء، فكلما ازدادت وحشية الاستعمار ازداد غليان مرجل الثورة"، هكذا سطر الفتى العشريني في ١٩٦٥/٩/٧ على صدر الصفحة الأولى من صحيفة "الأخبار" اليومية الصادرة من تعز حين ذاك ثم ولّى يستلهم أفكاراً جديدة لعمل نضالي جديد غير مكترث لبطش الاستعمار ودسائس عملائه.



## اللحظات الأخيرة

في صباح اليوم التالي من وجوده في الحوطة، توجه إلى مكتب تنظيم الجبهة القومية لزيارة الرفاق.. فكانت تلك الزيارة كما سـتعرف لاحقاً سـبباً في انقطاع أخباره عن أهله وأقاربه وإلى هنا انقطعت أخبار علي حسن الشعبي ففي الوقت الذي يتحـدث فيـه البعـض أنه اختفـى في مكتب التنظيـم أي أنه دخل إليـه ولم يعد ذات صباح مشؤوم يروي البعض عن أن من كانوا في مقر التنظيم أخبروهم أنه ذهب إلى معسـكر "عباس" لإنجاز معاملة سـفر أسـرته إلى نيجيريا، لكن "فرسـان" أكـد لـ"النـداء" أن والده اختفى في "مكتب تنظيـم الجبهة القومية أثناء ذهابه لزيارة الرفاق". وأضاف: "كانت الطامة الكبرى أثناء ذهاب أهل والدي للبحث والسـؤال عنه لـدى الأجهزة الأمنيـة، وفي مقدمتهـا ووزارة الداخلية، كجهـات اختصاص منوط بها الأمن والأمان والسـهر على تحقيقه للمواطنين؛ حيث كانت ردودهم على أسـئلة أهـل والـدي هي: إن هذا الشـخص غيـر موجود في سـجلاتنا. وتارات أخرى يـردون بأنه غـادر خارج البلاد وهي ردود لا تمت للحقيقة بصلة، لأن والدي قد دخل بموجب تأشـيرة سـياحية لمدة شهر، صـادرة عـن جمهوريـة اليمـن الديمقراطية الشـعبية

القسم القنصلي القاهرة".

وتابع فرسان حديثه مع «النداء»: "لقد كانت المفارقة في أحاديث المسؤولين حينها: خرج ولم يعد، دخل ولم يعد، لكن الحقيقة أصبحت وتجسدت في انقطاع أخباره عن أهله وذويه. وظل السؤال الأكثر إلحاحاً لدى أهله: هل هو حي أم ميت؟ إن كان حياً أين هو؟ وإن كان ميتاً من المسؤول عن موته؟ وكيف مات؟ وأين هي جثته؟".

ويقول فرسان إنه في إحدى المرات وفي فترة الثمانينيات وبعد الإلحاح المستمر لمعرفة مصير والده من قبل أهله وأقاربه في قرية شعب، حدث تحول مفاجئ في حديث أحد المسؤولين وهو وزير الداخلية صالح مصلح حينما أوصى باعتماد إعانة شهرية لأسرة المختفي، وأشار بعد سؤال وجه إليه عن سبب اعتماد الإعانة والرجل ما يزال مجهول المصير إلى أن "خطأ ما قد حدث". "حينها شعر أهل والدي بأن عملية "اللحس" قد تمت وأن عملية الإنكار والمماطلة ما هي إلا محاولة لإيصالنا إلى هذه القناعة. مع ذلك نحن لم نقتنع. صحيح أننا مؤمنون بالقضاء والقدر، لكن ما زلنا نتطلع إلى معرفة مصير والدي المناضل علي حسن الشعبي حتى اليوم".

وإلى اليوم ما تزال الإعانة المقررة لأسرة علي حسن الشعبي متوقفة منذ ما يقارب أربع سنوات، والسبب هو "شهادة الوفاة"، إذ إن الجهات المسؤولة حالياً تطالب بإحضارها لاستكمال إجراءات صرف الإعانة بينما أسرة "الشعبي" وأقاربه عاجزون عن ذلك، لأن مصيره ما يزال مجهولاً منذ ٣٤ عاماً..!



● «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧

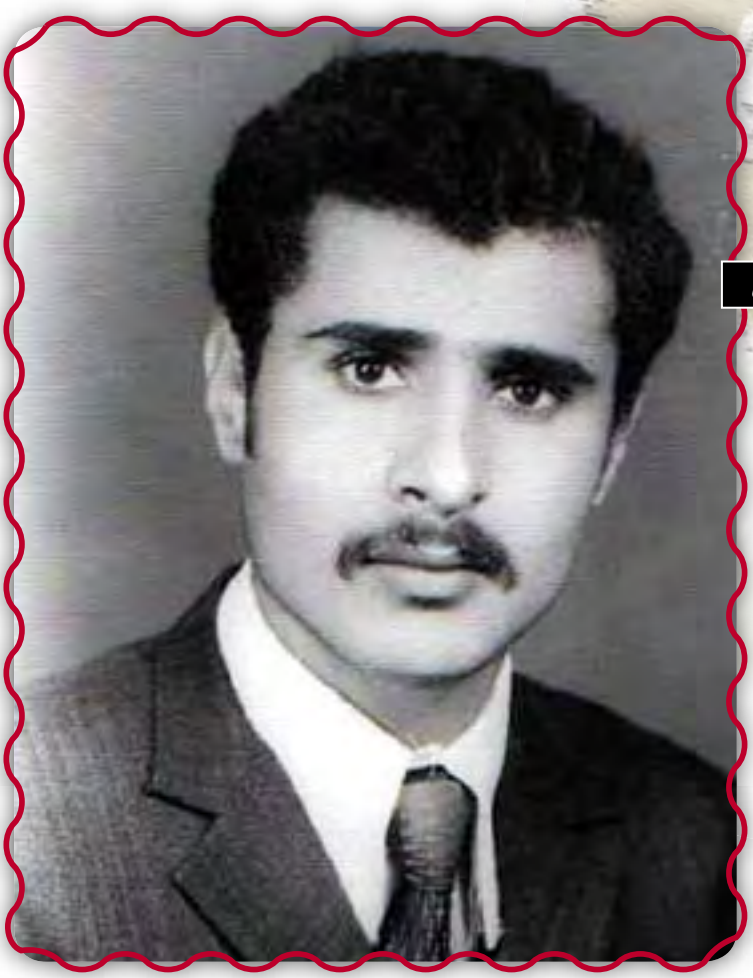

● عبدالعزيز عون

## مصيرهم الشاق انتظار «عبدالعزيز» والأمن الوطني كالمخرز في قلوبهم

# أحزان آل «عون»

أحزان آل «عون»
بحضور خميس والدهم عائلتان في حيرة أو ما يملكان تبرير على إنك كاتنا

موجع هو الانتظار حين لا ثاني له والأوجع تلك الذكريات الحميمة التي يحملها المنتظرون عن أعزاء ينتظرونهم.

لكن الانتظار مصير الحالمين الشاق ولا من فرار.

فيما سيبدو صراخهم على أمل الشفاء بمثابة أوجاع تتفاقم خصوصا إذا ما شعروا بأن المساحة من حولهم قد صارت لا متناهية بالصمت وفسيحة باللاجدوى!.

البحة المغصوصة في صوت الدكتور جميل عون كانت تشير إلى ذلك وهو يحكي للنداء مأساة أخيه المختطف والمغيب منذ ٣٠ عاماً إضافة إلى أحزان العائلة التي ما زالت تنتظر.

## فتحي أبو النصر

إن اليأس يمتزج بالأمل لدى آل "عون" وهم بانتظار عبدالعزيز ولا يعرفون مصيره بعدما راح ضحية لجهاز الأمن الوطني الذي صار كالمخرز في قلوبهم.

في ٦ فبراير ٧٧م اعتقل النقيب عبدالعزيز عون من جانب سور الجامعة القديمة بصنعاء (كلية الآداب حالياً) عبر سيارة فلوكسويجين زرقاء جيب تتبع الجهاز سيئ الصيت.

طبق شهود فإن العملية تمت بقيادة نائب رئيس الجهاز حينها.

كان عبدالعزيز منذ صغره مأخوذا بالمسألة السياسية وأمنيته أن يصير ضابطا لذا التحق بالبعث ولاحقاً بحزب الطليعة، الذي صار جناحه اليساري وقد عرف كعضو ناشط ومؤثر فيهما كما عد واحداً من أنبغ الذين دخلوا الكلية الحربية حيث تخرج فيها بتفوق.

في العام ٥٣م ولد بقرية المذاحج - تعز وتشكلت

● من رسوماته

● كان يحلم بيمن جديد

## محمد خميس لوالده:

# عاندفتك في حفرة لو مابطلت تدور على ابنك عندنا

لبنـات وعيـه الأولـى ما بينها وعدن بعد انتقـال العائلة إليها مؤقتا قبل اسـتقرارها النهائي في تعز.

باختصـار: أنـه ابن المناخ السـتيني العاصف الـذي حرك في المنتمين إليـه تطلعاتهم من أجل يمن جديد.

فـي العـام ٦٨م قرر وأخوه منصـور أن يلتحقا بالكلية الحربية فكانـت مغادرتهما إلى صنعاء لكن والدهما تفاجأ باختيارهما الدراسي إذ كان يريد لهما دراسة الطب أو الهندسة فاستدعاهما للحيلولة دون الحربية لكأنه يحدس ما سيواجهانه من مصائب بسببها.

غير أن منصور هو الذي عاد إلى تعز وتراجع.

لم يعد عبدالعزيز إذ كان عشـقه الكبير للدراسـة العسـكرية هو مشـتهاه الذي أصر على عدم الإحادة عنه.

تم التحاقـه بالدفعـة التاسـعة التـي تميزت باحتوائهـا لنبهـاء مبرزين اجتماعياً وسياسـياً وثقافياً.

تفـرد بتحصيله الدراسـي نظريـاً وميدانياً وظل ترتيبه الأول في جميـع المراحل والمتعارف عليه أن الأول في حفل التخرج هو من يسلم العلم للدفعة التالية كما ويبقى ضمن سلك أعضاء هيئة التدريس فيها لكن عبدالعزيز حرم من الأمرين معا!

السـبب حـد إحالـة جميل ممارسـته للعمـل الحزبي ونشـاطه الاسـتقطابي الناجع وسـط العسكريين.

بعـد التخـرج تم تصدير عبدالعزيز إلى لواء العروبة فـي تعز ويتذكر جميل كيف أنه كان ملفتـاً بحيويته العسـكرية حتى أن مشـيته كانت كذلك فـي أفعاله المدنية أيضا!

خـلال تلك الفتـرة وقعت حادثة تعزز من المعطى النبيـل لدى هذا الفتى وهي بحسـب جميل كالتالي: تم القبض على أحد الجنود التابعين لكتيبة كانت ترابط فـي منطقـة الراهدة عند الحدود الشـمالية الجنوبية ويشـرف عليهـا اللواء وذلك عقب عودة هذا الجندي إليها بعد فراره لأيام مدعياً أنه تاه بين الحدود لكن محاكمة عسـكرية تمـت له فـي مقر اللـواء بمنطقة الحوبان أقـرت إعدامه بتهمـة التعامل مع الجنـوب وقـد أوقع القاضي أمـر تنفيذ الحكم على عبدالعزيز الذي رفضه بشـدة باعتبـار المحاكمـة غيـر عادلـة أولاً وثانياً بأن ليس من شـانه تنفيـذ مثل هذه الأحكام حتى ولو جاءته عبر أوامر عسكرية!

"مازلت أعتقد أن الجندي كان رفيقا لعبدالعزيز وتحديداً كان يؤدي مهمة حزبية أثناء غيابه عن كتيبته"، يقول



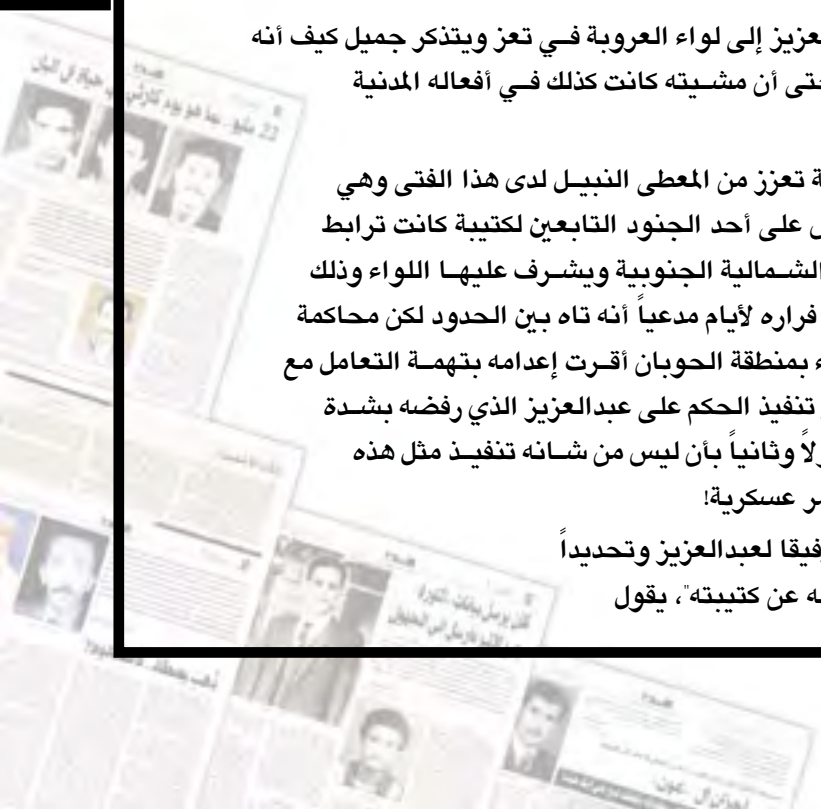

جميل ويضيف: "كأن الأمر الذي أعطي لعبد العزيز لتنفيذ الإعدام بالجندي قصد إظهاره بموقف النذل مع رفقائه".

قضى عبدالعزيز ثلاث سنوات في تعز قبل انتقاله إلى عمران مع انتقال لواء العروبة وتحول اسمه إلى اللواء الأول مشاة.

هـذا اللـواء اعتبر واحدا من أهم المواقع الميدانية الحساسـة التابعة للقوات المسـلحة فيما لم يخفت النشاط السياسي لعبدالعزيز. "كان لا يخشى شيئا"...: "كنا نخاف عليه فهو مراقب وعيون البصاصـين لا ترحـم"، لكـن جرعة العقاب تزايدت تدريجياً؛ إذ تمـت إحالته إلى التوجيه المعنوي "لكأنه أحيل إلى معتقل أنيق" بحسب تعليق جميل.

آنذاك كان قد أصبح عبدالعزيز منتسـبا بكلية التجارة جامعة صنعاء قسم الاقتصاد وكالعادة كان نبوغه هو المتجلي إذ ظل يحصل على المركز الأول بتقديرات عالية لكن قدره مع حق التعيين كمعيد تكرر في هذه الكلية أيضاً إذ تم اعتقاله وهو في سنته الرابعة!

حد شـهود فإن سـيارة الفلوكسـويجين الجيب الزرقاء التي نفذت مهمة اعتقاله توقفت لفترة أمام المنزل المشترك الذي كان لأخويه عبدالقادر ومنصور والكائن في منطقة غرقة الصين.

● متوسطاً لزملاء في كلية التجارة

عبد القادر ومنصور كانا في العمل حينها وهناك نسخة من مفتاح المنزل عند المؤجرة التي حكت لهما بأن عبد العزيز جاء برفقة شخوص وطلب المفتاح منها فأعطته.

المفقودات التي حصرها الأخوان تستدعي الغرابة كما تعمد غباء الأمنيين "عدسة مكبرة للحروف ومجموعة نظارات تتبع عبدالقادر المصاب بضعف في بصره إضافة إلى جواز سفر لأخيهما الثالث ياسين وبعض الكتب التي تتبعهما "وكانت دراسية متخصصة وليست سياسية أو ثقافية كما يؤكد جميل مشيراً إلى أن "ما لا يعرفه الخاطفون الامنيون هو أن عبدالعزيز كان يسكن بيتا سريا آخر وفيه يجتمع مع رفاقه كما يحوي أية وثائق مهمة له. وقد كانوا فائقي الحرص والتنظيم "لوالد عبدالعزيز مكابدات شتى مع الأمن الوطني إذ ظل مداوما على التردد عليه لمعرفة مصير ابنه حتى وصل الأمر بمحمد خميس أن يقول له "عاندفنك في حفرة لو ما بطلت تدور على ابنك عندنا". لكنه جاهد لمعرفة مصير ولده من خلال التقائه شخصيات اجتماعية مؤثرة وحثهم على المساعدة.

مرة قابل الدكتور عبدالعزيز المقالح في فعالية تأبينية وحين تصافحا قال له بصوت مكلوم "متى ستكفون عن الأموات وتبحثون عن الأحياء؟!".

إثر ذلك تقدم مجموعة مثقفين من بينهم الدكتور المقالح والدكتور أبوبكر السقاف بطلب للآمن الوطني للإفراج عن معتقلين من بينهم عبدالعزيز لكن قادة الأمن لا يبالون عموماً وعلى نحو خاص ظلوا ينكرون وجود عبدالعزيز لديهم، بيد أن معتقلين سابقين تم الإفراج عنهم أجمعوا على مشاهدتهم له في الأمن الوطني.

الحق أن «النداء» التقت بمعارف لعبد العزيز شهدوا إحداثيات تلك الفترة جلهم تحسروا عليه واعتبروه "ملحوسا" وفقا للتعبير السائد وقتها أي أن تصفيته قد تمت كما أجمعوا على عدم ذكر أسمائهم هنا والأسباب مختلفة. لكن الدلائل تظل غير مؤكدة ولذا فإن تخميناتهم هي المحصلة الوحيدة كنتاج للرعب الذي انتشر أيامهم وماشاع من أجواء شائكة ومشحونة بمختلف تداعيات سياسية -لازالت تلقي بظلالها إلى اليوم- نتج عنها قتلا مجانيا وافرا لناشطين ومناهضين ما أدى إلى إرباك التوقعات في الوعي العام وبالتالي الخاص ولذا كان لقضايا المعتقلين والمختفين أن يتم ترحيلها باعتبارها شديدة الحساسية بينما كان يحدث أن ترتفع الإشارة إليها بشكل نادر على عكس نسيانها القسري التام في محطات أخرى.. وهكذا.

غير أن الجمرات تظل متأججة وهي تحت الرماد في حين تحمل عائلة عون الأمن الوطني مصير ابنها الملتبس.

ففي أبريل ٧٧م شوهد عبدالعزيز في مستشفى "الثورة" تحت حراسة أحد ضباط الجهاز الكبار

● يساراً مع زملاء في الكلية الحربية

"تولى بعد الوحدة منصب محافظ لإحدى المحافظات الجنوبية".

بعد أشهر قليلة من ذات العام شوهد مرة أخرى في المستشفى العسكري ووضعه الصحي أكثر من سيئ والثابت أنه تعرض لتعذيب فادح بسبب نشاطه السياسي حيث الحزبية تتوجب التجريم كما ولإفشاء معلومات عن رفاقه.

لقد غافلني الدكتور جميل بالقول -وكانت نظراته مشتتة لكأنما حنجرته تتمزق- أنا على معرفة بعدة أسماء كانت أخي في مسار واحد وهي اليوم تتبوأ مواقع قيادية هامة في الدولة عسكريا ومدنيا"!

تأثرت العائلة لما حصل للحالم ذي الخمسة والعشرين ربيعاً وهي تتكئ منذ ثلاثة عقود على بسمة تركها دونما فائدة وفي العام ٢٠٠٣م مات والده كمدا وحسرة عليه رغم امتلائه بيقين أنه حي وحتى الآن مازالت والدته تنتظره على نفس اليقين بل

إنها حثت وأشرفت على بناء طابق باسمه فوق بيت العائلة ومن راتبه ممنية نفسها أن يعود ويسكنه ولقد شعرت بالدمعة الحرى لهذه المفجوعة بينما كان جميل يحثها هاتفيا على أن يرسل أخاه الأصغر «وجدي» صور عبدالعزيز إلى إيميلي للنشر. وكانت أدعيتها تتصاعد من السماعة على هيئة متصدعة.

يحكي جميل أنه وأخاه ياسين حين سافرا للدراسة هو إلى روسيا وياسين إلى القاهرة اضطرا إلى إسقاط لقب "عون" من اسميهما واستبداله بالمذحجي خشية المضايقات فحيث كان لا يتم منح جواز سفر إلا بعد موافقة الأمن الوطني الذي يمنح حسن السيرة والسلوك أيضا كان عبدالعزيز مغضوباً عليه الأمر الذي انجر على بقية أفراد العائلة حتى إن أخاهم منصور الذي كان ناشطاً سياسياً حينها ظل مختفيا عن الأنظار لسنوات بسبب المطاردة قبل أن تعرف العائلة أنه سافر للدراسة إلى الخارج.

لم يكن عبدالعزيز متزوجا حين تم اعتقاله بل كان يتهيأ لذلك وبين أوراقه الشخصية ترك جملة قصائد. "كان يكتب الشعر ولا ينشر" كما مسودات لمقالات "كانت نشرت له جريدة "الجمهورية" خلال ذلك الزمن عدة مقالات بشكل متفاوت "إضافة إلى الرسومات "حيث كان الرسم هوايته المفضلة".

بين عبدالعزيز وجميل أربع سنوات لصالح الأول وعنه يتذكر الثاني ما يلي: "كان نشيطا وأنيق الملبس ويهوى أغاني فيروز.. كان كريما ومتفاعلا مع مشاكل الناس.. كان قارئاً جيداً وبالذات للروايات العالمية.. كان جاداً ومحاوراً مقنعاً والصفة التي لازمته كظله هي قدرته على الاستقطاب الحزبي".

وظيفياً استمر عبد العزيز في التوجيه المعنوي حتى اعتقاله في ٦ فبراير اليوم المشؤوم في ذاكرة عائلة "عون".

لم ينقطع راتبه من التوجيه وإنما يذهب إلى والدته ليس لأنه مفقود أو معتقل أو ميت بل كمتقاعد وبرتبة عقيد!

الدكتور جميل عون أستاذ الفلسفة في جامعة صنعاء يطالب عبر"النداء" الحكومة الحالية بكشف مصير أخيه عبدالعزيز وهو يشدد على أن "الاختفاء لا تمحي مسؤوليته بمجرد أنه تم في عهد الجمهورية العربية اليمنية بل العكس يتوجب أن تتعاظم المسؤولية اليوم في ظل الهامش الديمقراطي وبما يحقق ولو نزرا يسيرا لذوي المختفين كما أن ذلك ما تستدعيه مقتضيات الشفافية وحقوق الإنسان من الإنصاف وجبر الضرر.

- «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧

● هادي

المختفون قسريـاً ١٦٢

# النقابي المُغيَّب
# محمد علي قاسم هادي

النقابي المغيب محمد علي قاسم هادي

الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي
المختفون قسريا ضحايا النظام الشمولي في الجنوب!

أتذكره كالآن، كأننا لم نفترق: صورته، صوته الخافت، بساطة ابن القرية، الآتي من إب أو من ريفها، سيان. الطالب بجامعة صنعاء، النشط في العمل الصحفي اليومي، فهو الدينامو المحرك لمجلة «الغد»، المجلة الرصينة التي يصدرها ويرأس تحريرها الدكتور حمود العودي.

كان محمد أواخر السبعينيات ما يزال طالباً في الجامعة، ويعمل في صحيفة «التعاون» ومجلة «الغد».

كان الطالب المجد من أوائل المنخرطين في العمل النقابي الصحفي. فهو عضو عامل في جمعية الصحفيين، ربما منذ التأسيس (١٩٧٦).
وهو أيضاً عضو سري نشط وفاعل في الحزب الديمقراطي الثوري الأوسع عضوية والأكبر فاعلية وتأثيراً في كل الأحزاب السرية اليسارية.

## عبدالباري طاهر

لم يكن انتماؤه الحزبي معروفاً إلا في إطار الناشطين في الخلايا السرية. وقد أفاده ذلك في توسيع دائرة نشاطه النقابي الصحفي. ففي انتخابات العام ١٩٨٠ فاز بعضوية الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين. وأصبح المسؤول الثقافي للنقابة. وكان الأستاذ إبراهيم المقحفي ومساعده الفقيد منبه ذمران هما القيادة الجديدة.

هناك قضية أو سمة ميزت العمل النقابي بصورة عامة سواء في اتحاد العمال أو الأدباء أو الأطباء أو الصحفيين، وهي أن حظر العمل الحزبي وتجريمه (باعتباره خيانة عظمى) قد دفع بالأحزاب المحظورة والحزبيين للعمل من خلال النقابات والاتحادات باعتبارها المجال الوحيد المفتوح لممارسة العمل السياسي، فالتحق العديد من الناشطين الحزبيين بالمجال النقابي.
وكانت عيون الأمن والمخبرين السريين مفتوحة على الميدان الوحيد الموارب: النقابات.

● في مؤتمر نقابة الصحفيين عام ٧٨ في الصف الأخير ويبدو في الصورة الوزيران محمد سالم باسندوة ويحيى العرشي

كان المناضلون من أمثال محمد علي قاسم يخرجون من مخابئهم (شبه السرية) في النهار غير واثقين من العودة إليها في المساء. فالاعتقالات الكيفية، والتعذيب في المعتقلات، والصراع الدامي في الأطراف، وصراع الشمال والجنوب، والشمال والشمال والجنوب والجنوب، كلها تذكي العنف، وتجعل من العمل السياسي جريمة العصر.

لم يكن اختيار محمد علي قاسم مسؤولاً ثقافياً في النقابة اعتباطياً؛ فهو على تواصل مع الجامعة ومع أساتذتها ومع المجلات، ومنغمس في الهم الثقافي والسياسي حتى أذنيه.

لا أتذكر أن محمد علي قاسم قد تعرض لاعتقالات قبل العام ٨٠. ومعرفتي به تعود إلى الأعوام الأخيرة من السبعينيات. ولعل أكثر الزملاء ارتباطاً ومعرفة به، الزميلان العزيزان: محمد علي الشامي، ومحمد لطف غالب عضو البرلمان السابق. فقد عايشاه أكثر مني.

بعد طردي من صحيفة «الثورة» بطريقة درامية، تحمس الأستاذ الكبير الفقيد عبدالحفيظ بهران، أمين عام الاتحاد العام للتعاون، وسانده الأعزاء الدكتور حمود العودي وعلي الحرازي، فانتُدبتُ للعمل في صحيفة «التعاون» التي كان يصدرها الاتحاد ويرأس تحريرها الصديق الحميم الصحفي القدير الفقيد عبدالوهاب المؤيد وهو المسؤول عن الإدارة الإعلامية للإعلام. فعملت إلى جانبه في المكتب والصحيفة. وكان ابن قاسم يعمل كسكرتير تحرير لمجلة «الغد»، وقد تميز ابن قاسم بالصمت والكتمان والحيوية والنشاط، وهي أهم وأبرز صفات المناضل الحزبي في ظروف غاية في القسوة والإرهاب.

كان المناضلون من أمثال محمد علي قاسم يخرجون من مخابئهم (شبه السرية) في النهار غير واثقين من العودة إليها في المساء. فالاعتقالات الكيفية، والتعذيب في المعتقلات، والصراع الدامي في الأطراف، وصراع الشمال والجنوب، والشمال والشمال والجنوب والجنوب، كلها تذكي العنف، وتجعل من العمل السياسي جريمة العصر.

وكانت اعتقالات الثمانينيات أكثرها بشاعة ودموية وضراوة. فقد بدأت الأدلجة والتخريب للصراع يتخذ بعداً خطراً. ووضع الإسلام السياسي حامي حمى المقدس في مواجهة الشيوعيين الملاحدة.

ربما كان صعود الفتى محمد إلى قيادة النقابة في انتخابات العام ١٩٨٠ قد لفتت الانتباه إليه أكثر.

في مطلع العام ٨١ تم لقاء في عدن بين منظمة الصحفيين الديمقراطيين برئاسة النقيب زكي محمد بركات، الذي «لحسه الرفاق» في عدن في كارثة ٨٦، وبين إبراهيم المقحفي ومنبه ذمران ومحمد علي قاسم هادي: القيادة الجديدة لنقابة الصحفيين في الشمال، للتحاور حول التوحد وهو الحوار الذي بدأ منذ نشأة الكيانين النقابيين. وكان الجاوي وعبدالله الوصابي (أول نقيب للصحفيين في الشمال) وأحمد قاسم دماج (أحد أهم المؤسسين لاتحاد الأدباء والصحفيين)، من أهم الداعين والداعمين للتوحد.

ترافق وصول المقحفي ومنبه وابن قاسم مع مؤتمر اتحاد العرب الذي انعقد في عدن. وكنت عائداً من تونس بعد المشاركة في اجتماعات الاتحاد العام للصحفيين العرب. وفي خاتمة التحاور بين الصحفيين صدر بيان عن التوحيد فيه قدر كبير

مـن تبنـي موقف الاشـتراكي، ولا يمكن بحال أن يقبل به الشـمال. وهو بيان يضـع ممثلي النقابة في الشـمال في دائرة الخطر. وفزع الزملاء. والتقينا، وذهبنا معاً، فالتقينا بالدكتور محمد قاسـم الثور عضو المكتب السياسـي حينها والأقرب للاعتدال في صراع أجنحة الاشـتراكي. وتبنى رؤيتنا لإدراكه الأوضاع في الشمال وخبرته النقابية. ولكن البيان لم يُعدَّل لوجود أطراف نافذة في الحزب تدفع إلى المواجهة، وربما توخت من توريط قيادة النقابة في البيان إرغامهم على البقاء في عدن.

وصـدر بيـان تكذيـب مـن صنعـاء، وأن البيان لا يمثـل النقابة. والحقيقـة أن البيـان/ المكيدة كان زائفـاً ومفبـركاً يهـدف إلـى توريط الزملاء. وهو مـا حدث فعلاً. فمـا إن عاد الوفد إلـى صنعاء حتى أُقصي المقحفي ورُكن جانباً بعد الوعيد والتهديد. أما منبه ذمران ومحمد علي قاسم، وهما العضوان الحزبيان في «الوحدة الشعبية»، فقد جرى اعتقالهما فور عودتهما، ونكل بهما أي تنكيل!

حينها تسربت أخبار (نتمنى أن تكون كاذبة) أن محمد علي قاسم هادي قد قتل تحت التعذيب هو ورفيقـه المهنـدس الزراعي محمد عبدالقاهـر. أما منبه ذمران فقد خرج مدمراً وشـبه ميت، ولم يمكث بعد الخروج من الاعتقال إلا مدة قصيرة كان (خلالها) يتردد على الاطباء والمستشفيات حتى لقي ربه. وأصيبت العائلتان بكارثة حقيقية. فأسـرة ذمران الصحفي الكفء في وكالة «سـبأ» للأنباء فقد فقدت بضربة واحدة منبه ذمران ويحيى محمد صالح الخازندار الذي قتل في جولة من جولات صنعاء ذات مسـاء آثـم. ويموت منبه ذمران من آثار التعذيب. ويعاني فائز ذمـران حتى اليوم من التعذيب النفسي والجسدي. ويختفي أي أثر للصحفي الشاب محمد علي قاسم هادي.

يتصرف مسـؤولو الأجهزة الأمنية اليمنية وكأنهم سـباع غابة. فأرواح البشـر لا تعني لهم شيئاً. ويصبح القتل والاغتيال والتعذيب كقهوة الصباح، لذيذاً ومنعشاً.

مـرة أخـرى أجدنـي ملزماً بشـكر العزيز سـامي غالـب وصحيفة «النـداء» في فتح ملـف «المخازي الحبالى» كتسـمية الرائع يوسـف الشحاري ضابط الأمن بل أحد مؤسسيه الذي عانى من هذا الجهاز كثيـراً حتـى رحيله. وأتمنى علـى زملائنا في نقابـات الصحفيين والأدباء والمهندسـين والمحامين أن يهتمـوا كثيـراً بقضايا القتلى والمغيبين، فنحن لن نحمي أنفسـنا بالخـوف، فالذئاب لا يزيدها مرأى الدم إلا هيجاناً وسعاراً.

وإذا ما اسـتطاع جيلنا أن يلجم وحوش الدماء «المعمدة» فإننا نكون قد حمينا أنفسـنا وحميناهم أيضـاً. لأن حديثهـم المسـهب بزهو عن الـدم المعمد، يجعلهم صناعـاً وضحايا فـي آنٍ. وعظات وعبر التاريـخ كثيـرة. ولكـن الميزة الحقيقية لعظـات التاريخ لا يتعظ بهـا أحد، كرؤية الفيلسـوف الألماني هيجل.

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

## الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي:

# المختفون قسرياً ضحايا النظام الشمولي في الجنوب!

6 أجيال 8

النقابي المغيب محمد علي قاسم هائلي

الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي

المختفون قسريا ضحايا النظام الشمولي في الجنوب!

تلقت الجمهورية اليمنية تقريراً من فريق المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المعني بحالات الاختفاء القسري الذي زار اليمن في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أغسطس ١٩٩٨ بهدف عمل دراسات للحالات المعلقة من الاختفاءات القسرية بسبب الحرب الأهلية في عام ١٩٨٦ التي نشبت في ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وقد احتوى التقرير المشار إليه على ما يلي:

- مقدمة.
- السياق التاريخي.
- حالات الاختفاء المعلقة المدرجة في ملفات الفريق العامل.
- المزاعم العامة وحالات الاختفاء القسري الأخرى.
- استنتاجات وتوصيات.

وقبل التطرق إلى بيان ردنا على ما جاء في التقرير، وعلى وجه التحديد الفقرات المطلوب التوضيح أو الرد بشأنها وهي التي تندرج تحت البند (ب)/ التوصيات، فإن حكومة الجمهورية اليمنية، تود التأكيد على ما يلي:

١ – إن الغاية الأساسية من الدعوة لهذا الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري لزيارة الجمهورية اليمنية هي الرغبة الملحة والصادقة للحكومة اليمنية في التعاون مع هذا الفريق من أجل حل قضايا جميع حالات الاختفاء القسري المشار إليها وفق أسس قانونية وموضوعية وبما يكفل إغلاق هذا الملف نهائياً.

٢ – إن حالات الاختفاء القسري في اليمن ليست بذلك الحجم أو الخطورة التي تحدث في بعض الدول وإنما تعتبر حالات محدودة حدثت في ظروف سياسية معينة، وشكلت إحدى صور الصراع على السلطة في ظل هيمنة الحكم الشمولي لما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٣ – إن حكومة الجمهورية اليمنية قد بذلت قصارى جهدها في البحث والتحقيق واتخاذ كافة الخطوات والإجراءات القانونية لتسوية وكشف ملابسات حالات الاختفاء القسري المدعى بها التي ترجع إلى أحداث عام ١٩٨٦، بما في ذلك الاتصال بأسر المفقودين وتسوية أوضاع من تبين اختفاؤه في تلك الأحداث، كما قامت اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان وبناءً على اقتراح بعثة الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري بالإعلان في الصحف الواسعة الانتشار في اليمن عن توجه الحكومة اليمنية لمعالجة كافة قضايا الاختفاء القسري، وحث أسر المفقودين على التوجه للجهات المختصة والإدلاء بما لديهم من معلومات حول أقاربهم المختفين.

٤ – كما تؤكد الجمهورية اليمنية أنه ومنذ قيامها في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠، لم يحدث فيها أي حالات اختفاء قسري. ومن ثم فإنه لا صحة مطلقاً للمزاعم القائلة بحدوث حالات اختفاء قسري أثناء حرب صيف عام ١٩٩٤ وما بعدها.

## «موقف الجمهورية اليمنية إزاء ما جاء في التوصيات الواردة في التقرير»

أولاً: حول توضيح ملابسات حالات الاختفاء التي حدثت عام ١٩٨٦ فإن حكومة الجمهورية اليمنية تشير إلى ما يلي:

١ – إن النظام السياسي للجمهورية اليمنية هو نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية

واحترام حقوق الإنســـان. وتأسيســـاً على ذلك وإدراكاً من حكومة الجمهورية اليمنية لأهمية معالجة كافة آثار ومخلفات الصراع السياســـي ودورات العنف التي اتسمت بها حقبة الحكم الشمولي لما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية والتي مثلت أحداث الثالث عشر من يناير عام ١٩٨٦ الذروة في دورات تلك الصراعات الدموية المؤسفة؛ فقد بادرت اليمن وعقب قيامها في ٢٢ مايو ١٩٩٠ إلى معالجة تلك القضايا من خلال ما يلي:

– تم التأكد من خلو السجون والمعتقلات من أي شخص حبس جراء أحداث ١٩٨٦.

– اعتُبر كل من ذهب ضحية هذه الأحداث شهيداً، وتتقاضى أسرته إعانة شهرية من جهة العمل التي ينتمي إليها الفقيد، وفي حالة عدم عمله في جهة حكومية تمنح الأســـرة إعانة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

– ليس لدى الحكومة اليمنية أي تحفظ في تعويض أي أسرة ثبت فقدانها أحد أقاربها في تلك الأحداث.

٢ – ورد في ص (٩) الفقرة (٣٩) أن الفريق يوصي الحكومة اليمنية بأن تصدر إعلاناً عاماً تعترف فيه بوقوع الأحداث التي أفضت إلى اختفاء ووفاة مئات الأشخاص. ويرد علـــى ذلك أن الحكومة اليمنية ممثلة باللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنســـان وبناءً على اقتـــراح وفد الفريـــق العامل، قامت بتوضيح كافة الملابســـات المتعلقة بحالات الاختفاء القســـري التي تمت أثناء أحداث عام ١٩٨٦ من خلال الحوار الصحفي الذي نشـــرته إحدى الصحف اليمنية مع المنسق العام السابق للجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان.

٣ – وورد في ص (١٠) فقرة (٤٠) التوصية بإنشاء فرقة عمل للتواصل مع جميع الأســـر المعنية بتســـوية القضايا القانونيـــة المتبقية في ما يتعلق بحالات الاختفاء القســـري التـــي وقعت عام ١٩٨٦، وإنشـــاء قاعدة بيانات تشمل جميع الأشخاص المختفين وأفراد أسرهم.

وقد قامـــت الحكومة اليمنية في حدود إمكانياتها المتاحة بإنشـــاء فرقة عمل خاصة تابعـــة للجنة الوطنية العليا لحقوق الإنســـان للتواصل مع جميع الأســـر المعنية بتســـوية القضايا المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، وقد تمكنـــت تلك الفرق مـــن إجـــراء تحقيقات حول الحالات الواردة في الكشـــف المقـــدم من الفريق

المعني بحالات الاختفاء القســري، أســفرت عن معرفة مصير عدد من هؤلاء المختفين، وجمع بعض المعلومات عنهم (مرفق مع هذا الرد صورة من الكشف الإيضاحي عن الحالات، مرتب حسب تسلسل ورود الأسماء في القائمة المقدمة من فريق الاختفاء القسرى).

●●●

■ **بعاليه الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي المعني بحالات الاختفاء الرسمي.**

**الرد الصادر من اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنســان (٢٠٠٢) برئاســة علي محمد الآنسي، مدير مكتــب رئاســة الجمهورية، يوحــي بأن حالات الاختفــاء اقتصرت في ما كان يعــرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتجاهل الحالات الأخرى التي اختفت في الشمال قبل الوحدة.**

**التجاهــل موصــول أيضــاً حيال ضحايا الاختفاء القســري فــي اليمن عموماً بعــد تحقيق الوحدة اليمنية في ١٩٩٠، رغم تأكيدات الفريق الدولي والتقارير والشــكاوى التي تلقاها الجانب اليمني من ذوي المختفين.**

**«النــداء» تدعــو الجهات المعنية المســؤولة فــي وزارة حقوق الإنســان وغيرها إلــى التعامل الإنســاني والنزيــه مع حالات الاختفــاء دونما انتقائية أو تنصيب نفســها كأداة لتبرير حالات الاختفاء وإقناع الفريق الدولي بإغلاق هذا الملف الإنســاني المؤلم عبر تزوير وقائع أو وثائق، دونما اعتبار لكرامة ومواطني أهالي الضحايا.**

● **«النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧**

بعد ربع قرن ما تزال لطيفة تبحث عن الصحفي شديد الاعتداد

# أكبر من أخ

● لحظة في حياة أسرة سعيدة

6 أجيال 9

بعد ربع قرن ما تزال لطيفة تبحث عن الصحافي شديد الاعتداد

أكبر من أخ

القمش مؤكداً لوالدي محمد: لم أسمع بهذا الاسم قط

صورة.. شعرية

■ صنعاء - سامي غالب
إب - إبراهيم البعداني

**عندما انتزع الأمن الوطني في ١٤ مايو ١٩٨٢، محمد علي قاسم هادي من عوالمه الثرية، أصيبت أمه جوهرة الصباحي المقيمة في إب بوعكة خطيرة. كان «أكثر من ابن»، وخلال رحلة بحثها عنه تقاطع عندها الصحو والمنام، وفيما يشبه الرؤيا زارها الابن المغيَّب في منامها نهاية الثمانينيات ليبلغها أنه يقيم في «الصليف».**

إلى الانتزاع النفسي والانتظارات المستدامة والخيبات المتوالية وشفرات الوقت غير الرحيم، يتقدم البحر كأحد القواسم المشتركة العظمى في حيوات أقارب المختفين قسرياً. البحر بما هو مستودع الأسرار والمصب الافتراضي للوقائع الملفوفة بالغموض. في أفقه تتعلَّل أسر الضحايا بأمل أن يكونوا محتجزين في واحدة من جزره النائية. كذلك يتواتر في هذا الملف الموحش حضور «كمران» و«سقطرى» وغيرهما من الأمكنة اللصيقة بالبحر.

صباح اليوم التالي قصت «جوهرة» رؤياها على إخوة محمد: لطيفة وعبدالكريم وحياة. قررت الأسرة المحزونة القيام برحلة الأمل إلى الصليف عبر مدينة الحديدة حيث يقيم أقاربهم. قبل أن تستأنف جوهرة الرحلة التهامية إلى

## القمش مؤكداً لوالدي محمد:
# لم أسمع بهذا الاسم قط

الصليف ابتدرها أحد أقاربها التهاميين بصوت يحمل من التعاطف أكثر مما يحمل من الاستنكار: أيش راح يسوي في ام صليف.. يجيب ملحو! استسلمت للعالم الحقيقي وقفلت عائدة إلى مدينة إب.

***

في الأعوام التالية على اعتقال محمد سافرت جوهرة مرات عديدة إلى صنعاء. وترددت مراراً على بيوت المسؤولين الأمنيين، واقتربت من مقراتهم الرهيبة، وفي كل مرة كانت تُصَد بعنجهية واستكبار.

بعد سنوات قرر والدا محمد مقابلة غالب مطهر القمش رئيس جهاز الأمن الوطني. طرقا بوابة منزله بإلحاح إلى أن قبل السماع لشكواهما. سألاه أن يفرج عن محمد، لكنه أنكر أن يكون قد سمع بسجين في الأمن الوطني يحمل هذا الاسم! في فبراير ١٩٩٠ توفيت جوهرة، وقبل عدة شهور توفي علي قاسم هادي (والد محمد). وما يزال الغموض يلف مصير ابنهما.

***

طبق روايات عديدة أبرزها ما كتبه الزميل القدير الأستاذ عبدالباري طاهر في العدد قبل

● محمد علي قاسم في المؤتمر العام الثاني لجمعية (نقابة الصحفيين)، صنعاء ١٩٧٨/٣/٨م

> في الحركة التعاونية تميز بالديناميكية، وتنقل في العديد من المناطق الريفية في أكثر من محافظة. كما شغل موقع سكرتير تحرير مجلة «الغد» الصادرة عن الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي والتطوير. وفي الجامعة نشط في الجمعية الفلسفية بالكلية. وتحتفظ لطيفة بصورة له وهو يقدم لمحاضرة للشاعر عبدالله البردوني الجالس إلى يساره.



الماضي، فإن محمد، الناشط النقابي والكادر التعاوني و«الحركي» السري، استُهدف من رجال الأمن الوطني فور عودته من عدن حيث شارك ضمن وفد من نقابة الصحفيين «الشمالية» في مشاورات مع منظمة الصحفيين (الجنوبية)، خلال تجمع صحفي نظم في عدن.

في مطار صنعاء رفض محمد تسليم ضابط أمن أوراقاً ومحاضر متصلة بالزيارة العدنية. تحولت المهمة الأمنية للضابط في قسم التحقيقات بالأمن الوطني المعروف بصرامته إلى مهمة انتقامية. كان الضابط منجرحاً، ورأى في اعتداد الشاب اليساري (المدان سلفاً) إهانة لاَ تُغتفر.

في ١٤ مايو ١٩٨٢، بعد أسابيع من الزيارة العدنية، تقدم مجموعة من رجال الأمن نحو محمد أثناء مروره بميدان التحرير، وأخذوه إلى المعتقل.

***

لم تنته المهمة الانتقامية رغم مرور ربع قرن على اعتقال «الأخ الأكبر» لـ«لطيفة».

***

«كان أكبر من أخ»، تقول لطيفة لـ«النداء».

قبل أسبوعين من اعتقاله (اختفائه) بعث الشاب

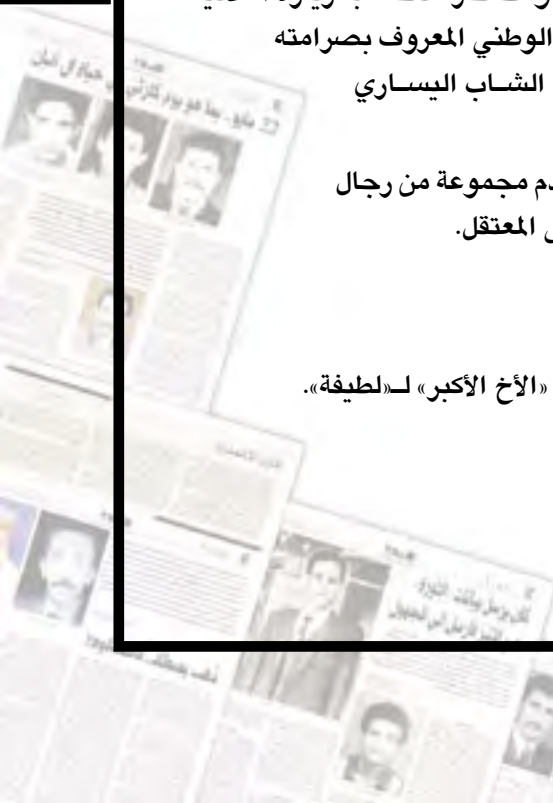

ذو العلامات المميزة التي لا تُحد، رسالة آلى أسرته في مدينة إب يقول فيها إنه «بخير مادام والداي لم ينسياني في الدعاء» وإذ بشَّرهما بعزمه خطبة شابة في صنعاء لم يسمها، تمنى للطيفة الشفاء من المرض «كما» والنجاح في امتحانات الصف الأول الثانوي.

بتوقيع رجل مثقل بالأسرار ذيَّل محمد رسالته المقتضبة (نحو ١٠٠ كلمة فقط). وعلى ما يبدو فإنه حنَّ إلى كعك أمه، فقرَّر أن يضيف ٣ أسطر قصيرة إلى الرسالة تتضمن طلباً استثنائياً: «أرجو إرسال قليل من الكعك إن أمكن، وإن كانت صحة الوالدة بخير».

***

«كان صديقي»، تضيف لطيفة.

# صورة.. شعرية

لأن له بغيةً راقية
تناديه كنْ غيث إبراقيهْ
لأني لمحت عذارى مناك
وريَّاك أولُ طراقيهْ
فيهتف يا كل شوق الرحيل
إليها ولا تلتمس واقيهْ
إليها ويا نفس لا تحفلي
بما أنت في وصلها لاقيهْ
إلى كم أقاوي إليها الحنين
وأكتب للريح أوراقيهْ
فيعدو على النار يبدو
كمن يُغسِّل رجليه في ساقيهْ
فتستغرب النار هذا احتذى
غروري وهمَّ بإغراقيهْ
وقال ادخليني لكي تورقي
وتذكي مشاريع إيراقيهْ
أما آخر الحرق بدء الرماد
فلوذي بأفلاك إشراقيهْ

● في سنة سبعينية خصيبة، استضافت الجمعية الفلسفية في قسم الفلسفة والاجتماع بكلية الآداب الشاعر عبدالله البردوني ليلقي محاضرة عن اصطراع الأفكار في العالم العربي. وقدَّم الطالب محمد علي قاسم هادي للمحاضرة. والأبيات أعلاه مقطع من قصيدة «ابن ناقيهْ» نشرها البردوني مطلع التسعينات.

قبل الانقضاض الأمني عليه، انشغل محمد بإنجاز معاملتين: الأولى لغرض الالتحاق رسمياً بوظيفة تتناسب ومؤهله الجامعي الجديد (بكالوريوس آداب)؛ والأخرى لمواصلة دراسته العليا في بريطانيا. «أراد أن ألتحق به هناك في بريطانيا لدراسة الطب»، استدعت لطيفة لحظاتها الأخيرة مع محمد الذي تمكن من استصدار شهادة حسن سيرة وسلوك من الأمن الوطني، لغرض إنجاز المعاملتين، وقد ضمنه لدى الأمن قريب التاجر عبدالله الصباحي.

***

ولد محمد في مدينة إب عام ١٩٥٦. درس الإبتدائية والإعدادية في مدرسة الثورة، وأنهى المرحلة الثانوية في مدرسة النهضة. وانتقل إلى صنعاء لمواصلة دراسته الجامعية، ومتابعة أنشطته الأخرى.

في الحركة التعاونية تميز بالديناميكية، وتنقل في العديد من المناطق الريفية في أكثر من محافظة. كما شغل موقع سكرتير تحرير مجلة «الغد» الصادرة عن الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي والتطوير. وفي الجامعة نشط في الجمعية الفلسفية بالكلية. وتحتفظ لطيفة بصورة له وهو يقدم لمحاضرة للشاعر عبدالله البردوني الجالس إلى يساره.

***

«كان ملاكاً نزل من السماء»، تواصل لطيفة وصف الشاب الـ«أكبر من أخ».

«لو تدري كم كان جذاباً»، تقول قبل أن تردف بصوت فرائحي: «عُرف بقدرته الهائلة على الإقناع، وكثيراً ما تدخل عند أبي لمساعدتي في أمور تخص دراستي وعملي».

تعمل لطيفة حالياً في مكتب الصحة. وهي عملت منذ سن مبكرة في مكتب المواصلات بمدينة إب لمساعدة أسرتها. اعتُبرت الألصق بمحمد. وفي نهاية السبعينيات توعكت، فدبَّر محمد منحة علاجية لها إلى القاهرة. أمضيا شهرين هناك، وقد عايشت يومياً شغف أخيها بالكتاب.

«كان يزورنا في إب مصطحباً كتباً جديدة»، تستدعي لطيفة ما يصلح أن يوصف «هدايا محمد»!

لكن مكتبته العامرة انحسرت بعد اختفائه القسري، ففي سنوات البحث عن محمد تعرضت الأسرة لشتى صنوف المضايقات والتهديدات، وتوجب عليها أن تتخفف سنة تلو سنة، من كل ما له

صنعاني في ٢٨-٩-٨٣

بسم

والدي العزيز الحاج علي قاسم هادي الأكرم

تحية خالصة

أبعث إليك برسالتي هذه بصحبة الأخ عبد الله الصباحي لكي أطمئنكم عني وتطمئنوا عنكم

فأنا بخير وعافية طالما وأنت والوالدة لم تنساوا من الدعاء ولهذا أريد أن أخبركم بأنني أخطط بعد الامتحانات أن أقوم بهذا ما أردت إخباركم به عني أرجو أن في خير وعافية كما أرجو أن يكون جميع الإخوة على استعداد تام للامتحانات وخاصة وأنني الآن على الأبواب.

كما أرجو أن تخبروا العم كريم خاصة على الوالدة وعند تسليم الأرقام الجلوس بلغ بريد

تحياتي لكم بالخير والصحة والعافية وطول العمر

كما أتمنى للوالدة الشفاء وطول العمر

وأتمنى أيضاً للأخت لطيفة الشفاء والنجاح.

وللأخت صباح وعبد الكريم وكل منهما النجاح

ولطيوا الصغير مستقبل الخير.

ولكم اللقاء

أرجو إرسال قليل من النقود إن أمكنه

وإن كانت صحة الوالدة بخير وشكراً

ولا تنسوا الضمان وبر عمي

ولكم الطيب

محمد علي قاسم هادي

● رسالة محمد إلى والده علي قاسم هادي

علاقة بالنشاط السري والاتجاه الفكري لمحمد، مبقيةً على البقية الباقية من أوراقه الخاصة ومعاملاته وصوره، وشهادة حسن السيرة والسلوك التي اختفى بعد حصوله عليها بأيام!

***

في رسالته الأخيرة، التي رغب الأمن الوطني أن تكون وصيته، لاح الشاب الذي يركب الخطر مقتضباً، ولكن أيضاً وعجباً، مستفيضاً في اهتمامه الدافئ بوالديه وإخوته الصغار.

إلى دعاء الوالدين الذي أمل أن يعصمه من الشر المستطير في العاصمة، بدا مشغولاً باستعداد لطيفة لامتحانات الصف الأول الثانوي. سأل أيضاً عن صحتها. وعرَّج على شقيقته الصغرى «حياة» التي ستدخل بعد أسابيع امتحانات الصف السادس الابتدائي، ثم عبدالكريم (الكان في الثالث الإعدادي). وقد أشار في رسالته إلى وضع عبدالكريم مطمئناً أباه بأن سيبلغه برقم جلوس عبدالكريم فور صدوره.

هذه النقطة توضحها لطيفة لـ«النداء»: «أراد محمد لعبد الكريم أن يؤدي امتحانات الشهادة الإعدادية في العاصمة، ليكون قريباً منه لمساعدته».

إلى لطيفة وعبدالكريم وحياة، يشير محمد في رسالته المطرزة بالحب إلى «الحبوب الصغير» متمنياً له مستقبلاً زاهراً.

في أحد الأعياد من عام ١٩٧٨، اصطحب الشاب القادم من العاصمة إخوته الثلاثة إلى استديو في مدينة إب لنقش لحظة في حياة أسرة سعيدة.

في أقصى اليسار جلس وفي حضنه لاح «الحبوب الصغير» داهشاً من حركة المصور وعدسة الكاميرا. إلى يساره جلست لطيفة، وإلى يسارها وقفت حياة، وفي الخلف وقف عبدالكريم.

تتابع لطيفة إيضاحاتها، وهذه المرة عن الحبوب المدهوش: «انفصل والداه، فتحمست والدتي لرعايته إلى حين ميسرة».

***

تخرج في كلية الآداب عام ١٩٨٠. التحق بخدمة الدفاع الوطني، وسُرِّح في ٢٧ أغسطس ١٩٨١. وحاز على شهادة الخدمة الاحتياطية التي يخصص جزء منها للبيانات والأوصاف الشخصية. طبق الشهادة فإن محمد يبلغ من الطول ١٦٠سم. شعره أسود، كما عيناه. ولون الوجه أسمر. وأمام بند العلامات المميزة لم يلحظ مدوِّن البيانات شيئاً

• جمعية الفلسفة في كلية الآداب - جامعة صنعاء

يستحق التوثيق، ربما بمألوف العادة، ولذلك فقد وضع خطاً قصيراً كإشارة على عدم وجود أية علامة مميزة.

بعد ربع قرن يمكن لـ«النداء» أن تكمل ما فات على محرر شهادة الخدمة الاحتياطية التقاطه.

عاش محمد بكلْية واحدة. وطبق لطيفة فإنه خضع لعملية استئصال إحدى كليتيه في منتصف السبعينيات.

الفتى الذي عرفه مجايلوه في حارة الجبَّانة مرحاً على قليل من حدة مزاج وعنف مغاضبة، كان كتوماً.

«لم يخطر على بالي قط أنه ناشط في حركة سرية»، قال يحيى السادة أحد زملاء محمد في ثانوية النهضة. وإذ استرجع تفاصيل يومية حميمة جمعتهما أيام الصبا، لفت إلى طيبة محمد وميله إلى المرح، قبل أن يضيف: «باستثناء قراءاته الغزيرة فإنه لم يبدر

● لا علامات مميزة في الوثائق الرسمية



> في الحديدة أصرت الأم على السفر إلى «الصليف» بحثاً عن محمد، فاستغرب قريبها التهامي قائلاً: أيش راح يسوي في أم صليف.. يجيب ملحو؟!

منه ما يشي بارتباطه بتنظيم سري».

«نضج مبكراً» يستذكر يحيى منصور أبو أصبع، القيادي البارز في الحزب الديمقراطي الثوري، الفتى الذي كانه محمد مطلع السبعينيات.

في تلك الحقبة أشرف أبو أصبع على نشاط الحزب

● لطيفة

ساعة ودعتها «النداء» قالت لطيفة، الناشطة الحزبية وعضوة اللجنة المركزية للاشتراكي، بحزم: «أرفض أن أوصف بأخت المرحوم... ما يزال أخي حياً يرزق». وبصوت طالع من عذابات العمر أودعتنا كلمتها الأخيرة: «اسألوا الأخ محمد اليدومي (القيادي الإصلاحي البارز والضابط السابق في الأمن الوطني)، لعله الوحيد الذي يعرف مصير أخي».

اليساري الفتي في مدينة إب، وقد أثار اهتمامه فاعلية تلميذ المدرسة الإعدادية الذي تمكن في فترة قصيرة من استقطاب العشرات من طلاب الإعدادية والثانوية إلى الحزب.

في ظرف سنوات قليلة، يؤكد أبو أصبع، أصبحت منظمة الحزب في المدينة، وبخاصة في «الجبَّانة»، «قوة ضاربة بين الشباب». ويضيف باطمئنان: «الفضل يعود لمحمد وثلاثة آخرين من رفاقه».

«ذو الكلية الواحدة» شديد الاعتداد بنفسه، هذه العلامة المميزة هي التي غيبته فيزيائياً على الأرجح. على الناظر «في الصورة الباهرة» الإمعان في عينيه السوداوين، وفي ابتسامته الخفيفة، وفي الأمان الذي يخيِّم داخله أشقاؤه الصغار ليُمسك بالأبعاد الثرية في

ملاحظة.. ومفتوح

شخص «الأخ الأكبر»، وبخاصة مسحة الكبرياء على جبينه.

***

الاعتداد بما هو علامة مميزة في شخصية محمد أدركته «النداء» في شخص لطيفة. ترددت لطيفة لسنوات عديدة على العاصمة رفقة أسرتها الصغيرة، بحثاً عن خيط يوصلها إلى مكان اعتقال محمد. وهي ضغطت على أعصابها بشدة كيلا تندُّ عنها إشارة يأس.

بلغ الأسرة أن محمد محتجز في قصر البشائر، القصر الذي حولته ثورة سبتمبر إلى سجن يضيق بشبابها! ترددت لطيفة عدة مرات على قصر البشائر، تمكنت في إحداها من اجتياز بوابته إلى عتماته الموحشة. تقول: «لمحتُ زنازن أرضية (دَبَبَ).. خفت وقلت في نفسي ماذا لو قرروا وضعي في أحدها، ثم خرجت بسرعة».

وعود لطيفة كلها مؤجلة. لم تكمل الثانوية العامة، وهي بالتالي لم تلتحق بأخيها إلى لندن، حسبما خطط قبيل اعتقاله. وعلى مر السنين رفضت عروض الزواج، الواحد تلو الآخر، إذْ «لا يكون فرح في غياب محمد». فقدت جوهرتها- الأم الصابرة التي كفت عن إرسال الكعك إلى الحبيب محمد. فقدت والدها الموظف البسيط الذي هدَّته غطرسة واستكبار كبار المسؤولين الأمنيين الذين طرق أبوابهم. ومؤخراً فقدت وظيفتها هي الموظفة الكفؤة التي يُضرب بها المثل في عفة اليد واللسان. كل هذه الأهوال لم تفقدها علامتها المميزة: الاعتداد الشديد. وساعة ودعتها «النداء» قالت لطيفة، الناشطة الحزبية وعضوة اللجنة المركزية للاشتراكي، بحزم: «أرفض أن أوصف بأخت المرحوم... ما يزال أخي حياً يرزق». وبصوت طالع من عذابات العمر أودعتنا كلمتها الأخيرة: «اسألوا الأخ محمد اليدومي (القيادي الإصلاحي البارز والضابط السابق في الأمن الوطني)، لعله الوحيد الذي يعرف مصير أخي».

● «النداء»، العدد ١١٥، الأربعاء ١٥ أغسطس ٢٠٠٧

أحزان آل «عون»
محمد خميس والعم عالقة في حزن ما حلت ببيت علي لبك عندنا

قيامة عبدالسلام

# ملاحظة.. ومقترح

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

تحية وتقدير،

أطالع بشغف ما ينشر في الملف الشجاع، المتعلق بقضية غاية في الحساسية وعميقة في طابعها الإنساني، وأعني بذلك ملف المفقودين قسرياً. وإذ أبارك لكم هذا السبق الصحفي والموقف المتقدم، لي هنا ملاحظة أرى لزاماً عليَّ أن أبينها، ومن ثم مقترح، إن نال رضاكم.

الملاحظة: إن هؤلاء الذين نفترض الآن أنهم، أو أغلبهم، قد فقدوا حياتهم بذلك الأسلوب الهمجي، إنما هم ضحايا صراعات طغت. بل كانت العنوان الأبرز لمراحل لها معطياتها ولها ثقافاتها ولها سمات وظروف عقائدية وسياسية ووطنية واقليمية ودولية.

الكل يعرفها. بمعنى آخر أنه لو عادت عجلة التاريخ إلى نفس تلك المراحل بنفس ثقافاتها ونفس سماتها وظروفها، لخلصت تقريباً إلى نفس تلك الجرائم المؤلمة. ولو قلبت الأمور رأساً على عقب لا أستبعد أبداً أن يكون بعض المجني عليهم الآن جناة. أنا لا أبرر وإنما أوضح أنه يجب بيان سوء ولامعقولية تلك الأوضاع ومأساوية نتائجها وأهم تلك النتائج أنها ألغت من التاريخ المفترض، لتقدم وإنسانية الشعب اليمني، عشرات السنين، أقول هذا الكلام لأن ما ينشر في هذا الملف إنما هو فاصل حزين ومؤلم ومخجل.

والعمـــل لعدم تكرار هذا الفاضل إنما يتحـــدد بتجذير وعي مضاد لأصوله وضمان عدم تكـــراره؛ خاصة والكل الآن يعلـــم تداعيات ما هو قائم وخطورته. ويجب زرع هذا المفهوم في عقول ذوي الشـــأن والعلاقة بأولئك الأماجد خاصة والكثير منهم ومن غيرهم يعرفون الجهات وربما الأشخاص الذين كانوا أدوات تنفيذ مثل هذه الأعمال.

أما اقتراحي إن لاقى قبولاً لديكم، فهو السعي من قبلكم أولاً بالتعاون مع كل المهتمين لتشـــكيل «اللجنة الوطنية لمعالجة أوضاع المفقودين قسرياً» لتضم في عضويتها ناشطين قانونيين وسياسيين وصحفيين متطوعين بحماس وإنسانية، لجمع كل المعلومات عن الحالات المفترضة. والعمل بقوة من أجل رد الاعتبار لهم، وإنصاف ذويهم مادياً ومعنوياً. والأهم ابتكار الوسائل لتجذير وعي عميق لدى كل الناس بخطورة ومأساوية مثل هذه الأعمال التي تطال كل القيم الدينية والسياســـية والوطنية الإنســـانية الســـوية، مع التأكيد على الاستبعاد النهائي والمطلق لأية نوايا في نبش الماضي الكئيب أو الاتهام أو الملاحقة أو الاستهداف وتحميل مؤسسات الدولة مسؤولية وتكاليف المعالجة الشمولية للموضوع.

باختصار يجب أن يصبح أو يتحول هذا العمل إلى عنوان كبير وواســـع لخلق وتعميق ثقافة جديدة قائمة على احترام إنســـانية الإنســـان ووقف وتجريم كل مـــا يتعرض لحياته أو كرامته مهما كان الاختلاف في الرأي أو الموقف.

**■ أحمد الرماح**

● «النداء»، العدد ١١٥، الأربعاء ١٥ أغسطس ٢٠٠٧

● قادري كرو

# انطفاء قادري كرو

■ عدن - فهمي السقاف
صنعاء - محمد العلائي

في ١٩٦٩ أدرك الشيخ قادري كرو عبدالعزيز صلاته الأخيرة، بيد أنه لم يتمكن من مشاطرة أبنائه العشاء الأخير.

فحينما قصد الرجل مسجد «زكو» بالشيخ عثمان، لأداء صلاة العشاء، كان بانتظاره فريقان: ٣ من أبنائه في بيتهم المؤقت، و٤ رجال مقطبي الحواجب، على متن سيارة لاندروفر، كانوا يتربصون به قبالة مدخل المسجد.

فرغ قادري من صلاته، عندما كان ولده «صالح» يسير في الجادة، عائداً بطبق لذيذ، من مطعم مجاور للحارة التي يقطنون.

يحمل الرجال الـ٤ أسحلتهم النارية، لكنهم يرتدون الزي المدني. وفيما كان الشيخ (الشاب) يقفل عائداً إلى بيته، اعترض المسلحون طريقه. وبعدما ظفروا به أخذوا بتلابيبه وألقوه في بطن السيارة.. بطن الغياب السرمدي.

لاحقاً، سيتوجب على أولاده الـ٣ (صالح، سرور، وعبيد)، تجرع مرارة ٣٨ عاماً من الانتظار المديد.

ساعتذاك، كان سرور (الابن الأصغر لقادري)، يجلس على عتبة المنزل. كان يبلغ من العمر وقتذاك ١٧ عاماً. وإذ راح الفتى يجول ببصره في أرجاء الشارع، حدق لبرهة في الضوء البازغ من منارة المسجد.

طبقاً لرواية صالح فإن سرور لمح أباه مطوقاً برجال متجهمين، وبحركة دراماتيكية أخفوه في بطن السيارة... إلى الأبد.

«كنت حينها في قرابة الـ٢٢ عاماً، وشقيقي عبيد ٢٠ عاماً، وكان أصغرنا سرور ١٧ عاماً، حين انتقلنا بمعية والدنا للسكن مؤقتاً في مدينة الشيخ عثمان»، يقول صالح لـ«النداء»

كان قادري شخصاً مرموقاً إبان السلطنة العبدلية في الحوطة. فإلى كونه خلف والده كشيخ لقريته «الثعلب»، (٥ كيلومترات شرق الحوطة)، فقد عين أيضاً في ١٩٥٣ عضواً في المجلس التشريعي اللحجي للسلطنة العبدلية» فضلاً عن أنه حاز في الفترة ذاتها على عضوية المجلس الزراعي اللحجي

وقد بدا وجهه شاحباً وحزيناً.

يُمضي صالح الآن عامه الـ٥٥. لكن رغم ذلك ما يزال لديه متسع من الوقت ليروي حكاية والده، الذي اختفى قسرياً بعد سلسلة مضايقات جردته من كل شيء.

كان قادري شخصاً مرموقاً إبان السلطنة العبدلية في الحوطة. فإلى كونه خلف والده كشيخ لقريته «الثعلب»، (٥ كيلومترات شرق الحوطة)، فقد عين أيضاً في ١٩٥٣ عضواً في المجلس التشريعي اللحجي للسلطنة العبدلية» فضلاً عن أنه حاز في الفترة ذاتها على عضوية المجلس الزراعي اللحجي.

ولئن أجمع كل من عرفه عن كثب، على عديد مزايا كان يتمتع بها الرجل، فقد أضافوا، علاوة على ذلك، أنه كان شاباً طموحاً متطلعاً، تعدى نشاطه ودوره الاجتماعي حدود قريته الصغيرة ليصل الى حاضرة السلطنة العبدلية (الحوطة).

قبيل وفاة والده، الشيخ كرو عبدالعزيز، في ثلاثينيات القرن الماضي، ببضعة أعوام، قرر قادري دخول عش الزوجية. لقد أنجب من هذه الزيجة ٩ أبناء (٦ ذكور، و٣ إناث).

«ما بين نهاية ١٩٦٨ وبداية ١٩٦٩ صودرت مزرعة الوالد، الواقعة في بستان الحسيني، عندما تم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في عهد الرئيس قحطان الشعبي»، قال كرو (٤٥ عاماً) وهو أحد أنجال قادري، لدى مقابلته «النداء» في بستان الحسيني الشهير قبل

بضعة أسابيع.

وأضاف كرو بتحسر شديد: «كان القانون يحدد ملكية الأسرة بـ٨٠ فداناً، والأفراد بـ٤٠ فداناً، لكن الوالد عومل كفرد لبعض الوقت، وبعدها صودرت بقية الأرض كاملة في العام ١٩٧٠ (بعد اختفائه)، وأصبحنا معدمين، لا نملك من مزارع والدنا، وجدِّنا، شيئاً يذكر».

أياً يكن الأمر، فقد راودت قادري مشاعر القنوط. «وعند اشتداد المضايقات والملاحقات بداية ١٩٦٩، أسدى له الشيخ سعيد اللحجي معروفاً جليلاً: تبرع له بمنزله الكائن في السبلة بمدينة الشيخ عثمان، ليقطنه، طمعاً في تحسن الظروف». كان يتحدث كرو وهو يترقب وصول السيارة التي ستقلنا إلى ضفة أخرى من بستان الحسيني، حيث يتواجد شقيقه صالح، الذي سيغوص في أكثر التفاصيل عمقاً.

يقول صالح: «كان سرور أصغرنا سناً، إلا أنه كان ألصقنا بالوالد في حله وترحاله، يرافقه كظله، سيما بعد خروجه من السجن في ١٩٦٧».

عندما أعلن المؤذن دنو وقت العشاء، نهض قادري لتوه. «عبيد وسرور بقيا في البيت، وأنا ذهبت لإحضار وجبة العشاء من مطعم لا يبعد كثيراً عن الحارة التي كنا نسكنها» أردف صالح بنبرة مثقلة بالوجع.

بعد برهات بدأت صلاة العشاء. لحظتها سمع سرور وعبيد أيادي غليظة تطرق الباب بشدة. فتح سرور الباب، لكنه لم يتوخ الحذر. وحين دعاهم لتناول العشاء، سألوه بحدة عن الشيخ قادري. «في المسجد يصلي العشاء»، رد سرور بتلقائية، وأشار إلى مسجد «زكو».

لقد غادروه دون إيماءة وداع أو كلمة شكر على دعوة كريمة لتناول العشاء.

«كانت وجوههم مكفهرة، وملامحهم تشي بالخطر»، يقول صالح. وأضاف بصوت خافت: «كنا، ثلاثتنا، أنا وعبيد وسرور، منتظرين بشوق عودة الوالد لنتعشى معاً كالمعتاد. لم نكن نعلم أنه سيتخلف من الآن فصاعداً، ليس لتلك الليلة فحسب، بل لسنوات طوال، مستمرة حتى اللحظة».

المواقف المؤلمة أشد قسوة حتى عند استعادتها. لذا فقد بدا صالح وهو يسرد تفاصيل اختفاء والده، كمن يتحدث عن فاجعة حدثت قبل أسبوع فقط.

على سبيل التثبت، توجه صالح في صباح اليوم التالي، صوب قرية «ثعلب». وحين سأل والدته وإخوته عما إذا كان والده بات ليلته عندهم، تلقى منهم جواباً ما يزال كغصة عالقة في حلقه: لم يأت! إنه عندكم!

انضم محمد إلى صالح ليواصلا معاً سرد بقية تفاصيل الاختفاء. ومحمد هو النجل الأكبر للشيخ قادري. كان عمره آنذاك ٣٠ عاماً. «زرت شرطة الشيخ عثمان، وأبلغتهم بما

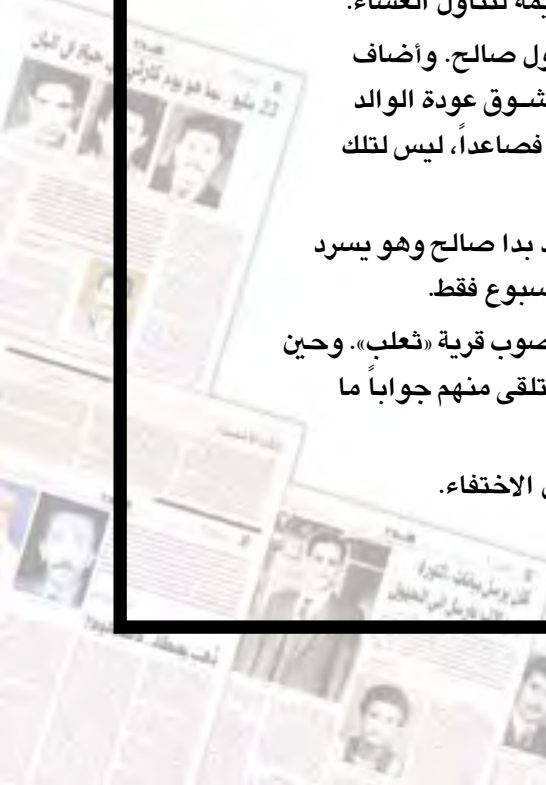

حدث للوالد. لكن قائد الشرطة أجاب بالنفي: ليس عندنا. إلا أنه أردف قائلاً: اسأل عنه في جهاز أمن الثورة»، قال محمد والكآبة تكسو وجهه.

وزاد: «ذهبت إلى جهاز أمن الثورة، وهناك قابلت محمد سعيد عبدالله «محسن»، رئيس الجهاز آنـذاك، وبعدمـا رويت له ما حدث رد: ليش عندنا؟ اسـأل أقاربك عنه لعلـه عند أحدهم. تأكدنا أنه ليس عند أحد من الأهل، وأبلغنا شـرطة الشـيخ عثمان في اليوم التالي فقال قائد الشـرطة: لعله لديكم».

يواصـل محمد: «محسـن كرر نفس إجابته السـابقة، فـازددت إلحاحاً، وأظهـرت له رغبتي في مقابلة الوالد، وبعد ذاك الإصرار، أوعز محسـن لأحد أفراد جهازه الأمني: «خذوه لرؤية والده!!». لقد كان على وشك أن يذيق «محمد» ذات المصير الذي ألقى بوالده إلى المجهول.

«أحد ضباط الجهاز نصحني بمغادرة المبنى في الحال، موضحاً أن ما قاله رئيس الجهاز ليس إلا أمراً مبطناً من شأنه إلحاقي بوالدي»، ختم محمد حديثه.

في ٢٦ يونيو ١٩٦٨ اغتيل الرئيس سـالمين. حينها سـرت إشـاعة مفادها أن من اختفوا قسرياً أعيدوا من جزيرة سقطرى إلى سجن المنصورة.

«ظننا أن والدنا سيكون معهم، فكانت وجهتي هذه المرة رئاسة الجمهورية»، يستأنف محمد روايتـه، لكـن بحـزن أكثر. اسـتطاع عبدالفتاح إسـماعيل الإطاحة بسـالمين، وتربع على سـدة الحكم.



> يستطرد محمد باستياء: «يومها سلك الثوار درب المستعمر في الأذى والتنكيل، لم يسلم شيء من موجودات المنزل، تصور أخذوا حتى أسرة نومنا وفرشانا، لم يتركوا من المنزل سوى الجدران، حتى الجدران كانت في طريقها للمصادرة لولا لطف اللّه وعنايته. طلبوا منا إخلاء المنزل وأشعرونا شفوياً بقرار تزفيرنا (ترحيلنا) قسرياً إلى شمال الوطن».

استبشر محمد خيراً. ولدى وصوله مكتب الرئاسة قدم مذكرة للرئيس الجديد.

يقول: «حددت السكرتارية موعداً لاستلام الرد، وحالما ذهبت وجدت أن الرئيس لم يجشم نفسه عناء الرد».

في خضم هذه التفاصيل غاب أحد أبرز شخصيات القصة، إنه سرور. وحين سألناهم عن مصير هذا الابن المدلل، أفلتت من ثلاثتهم (محمد وصالح، وكرو) تنهيدة مدوية، تنم عن وجع دفين يغلي في صدورهم.

أجاب محمد هذه المرة أيضاً: «بعد أن مرت الشهور دون أن نتأكد أين انتهى المطاف بوالدنا، تعاظم الحزن في قلب سرور، وتوفي قهراً وكمداً، بعد ٣ أشهر من إختفاء الوالد».

أخذ محمد يستفرد بالحديث، واندفع يكمل رواية المصائب التي حاقت بهم بعد العام ١٩٦٩:

«في ١٩٧٠ الحافل بالانتفاضات، صودرت جميع ممتلكات الوالد بما في ذلك بقية الأراضي الزراعية، كما اقتحمت حملة أمنية بقيادة أحمد سالم عين فُتيش، منزلنا وصادرت منه قطعتي سلاح، أبو عجلة، واثنين خيول ومجموعة من الأغنام».

يستطرد محمد باستياء: «يومها سلك الثوار درب المستعمر في الأذى والتنكيل، لم يسلم شيء من موجودات المنزل، تصور أخذوا حتى أسرة نومنا وفرشانا، لم يتركوا من المنزل سوى الجدران، حتى الجدران كانت في طريقها للمصادرة لولا لطف الله وعنايته. طلبوا منا إخلاء المنزل وأشعرونا شفوياً بقرار تزفيرنا (ترحيلنا) قسرياً إلى شمال الوطن».

كرو يتذكر جيداً تفاصيل طفولة فيها الكثير من البؤس والحرمان. وقبل أن يسترسل في حديثه معي كان ينتشلنا من جهامة ذكرياتهم الطافحة بالمعاناة بخفة ظله. يتميز أبناء لحج عادة بروح الدُعابة. قال كرو: «كانت تعد والدتنا الخمير في البيت وكنت أذهب أبيعه لنحصل على قوتنا وما يعيننا على مواصلة دراستنا وكنت أبيع ثمار المنجا والباذنجان التي كنت أحصل عليها نظير عمل في مزارعنا (السابقة)» قدم لي كشفاً يحوي ما هو من أملاكهم.

يختتم كرو حديثه: «لا أدري أي ذنب ارتكبه والدي حتى يلقى هذا المصير الغامض. هو من قارع الاستعمار ودخل سجونه ومعتقلاته مناضلاً في سبيل الوطن. لم يكتفوا بذلك فحسب بل كنا موصومين بأننا أبناء الإقطاع والثورة المضادة!!».

● «النداء»، العدد ١٢٠، الأربعاء ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧

### عبدالكريم الحوثي وآخرون أعضاء في قائمة المختفين قسرياً

# ليس هناك ما يدل على وجودهم في سجن الجهاز العتيد

لا يزال مصير عبدالكريم الحوثي، عضو لجنة الوساطة، وشقيقه بدر الدين الحوثي، طي الغموض.

في ١٠ فبراير ٢٠٠٧ استدعت وزارة الداخلية عبدالكريم. وبعد لحظات أبلغت مرافقيه أنه رهن التوقيف.

وعدا أخبار غير مؤكدة راجت بعد اختفائه بـ٤ أشهر تقول إنه موجود في سجن الأمن السياسي، فإن عائلته مذاك لا تعرف أين آل به المطاف.

ليس هناك ما يدل على وجوده في سجن الجهاز العتيد. هكذا تقول عائلته. طالما لم يسمح لها بزيارته أو إيصال الطعام والملابس والدواء له، سيما وأنه يعاني من مرض الربو. وكان قبل اختفائه أجرى عملية جراحية لإزالة حصوات من الكلى، في حين كان لا يزال بحاجة ماسة لاستخدام الدواء حتى لحظة الاختفاء.

في الفترة نفسها، اعتقل من منزل عبدالكريم بضعة شباب لم يتمكن ذووهم من زيارتهم، ويفتقرون إلى تأكيدات قاطعة تفيد بأنهم لدى الأمن السياسي، وهم: محمد الشهاري، محمد عبدالكريم الحوثي، أمير بدر الدين الحوثي (كان يخضع للعلاج فهو يعاني من مرض نفساني)، وسالم حسين.

إلى ذلك، اعتقل من منزل عبدالله حسين الحوثي في صنعاء كلٌّ من: إبراهيم بدر الدين الحوثي (أصابته شظايا في الحرب)، محمد علي عبدالكريم الحوثي (يعاني من تضخم في الكبد)، وزكريا محمد بدر الدين الحوثي.

تلزم الإشارة إلى أن جميع هؤلاء المختفين ما يزال وجودهم في الأمن السياسي مجرد إشاعات، وفقاً للمعلومات.

● «النداء»، العدد ١٢٠، الأربعاء ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧

## الجـزء الثاني

# أخـبـار - كـتـابـات عن المختفين قسريـاً

# إغلاق قسري لملف
# المختفين قسرياً!

تعتزم الدولة إغلاق ملف الاختفاء القسري بكل شوائبه وأخطائه وتناقضاته ومن خلف أسر الضحايا دون أية معالجة جادة ومسؤولة له ودون أية مترتبات أدبية وأخلاقية ومادية وإنسانية تجاههم، مستعينة بوثائق وشهادات حصلت عليها وزارة حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة تتعلق بالرواتب والإعانات والمساعدات التي تمنح لأسر الضحايا ومصيرهم.

وشككت مصادر موثوقة بصحة وسلامة العديد من هذه الوثائق، مؤكدة أنها تحتوي على مغالطات وأخطاء مسيئة لجأت إليها وزارة حقوق الإنسان بقصد الإسراع بإغلاق هذا الملف الشائك وهو ما سيضر بسمعة الحكومة اليمنية في المحافل الدولية لحقوق الإنسان وبمصداقية الوزارة في مفاوضاتها النهائية مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان المقرر عقدها خلال الأيام القليلة القادمة في جنيف.

ولهذا الغرض قررت الوزارة إرسال وفد مكون من ٦ أشخاص ليست لهم دراية بالتفاصيل والخلفيات السياسية لحالات الاختفاء القسري الواردة في قائمة المفوضية ولم يشاركوا في النزول الميداني لتقصي المعلومات بشأن هذه الحالات.

وأفادت المصادر أن التخبط والارتجالية والانتقائية سادت تشكيل الوفد وهو يعد فضيحة بعد أن تعمدت قيادة الوزارة إقصاء رئيس الفريق الوطني المكلف بهذا الملف محمد أحمد سعيد الطويل من قوام الوفد المكون من ٦ أشخاص من المحافظات الشمالية وهذا ما يفسر النظرة المناطقية الضيقة التي تعشش أذهان هذه القيادة التي تتشدق بالوطنية والمواطنة المتساوية وحقوق الإنسان ليل نهار. الجدير بالذكر أن أكثر من ٩٠٪ من قائمة المفوضية تعود إلى المناطق الجنوبية.

وأعلن محمد الطويل رئيس الفريق الوطني أن

قيادة وزارة حقوق الإنسان بتشكيلها لهذا الوفد أثبتت عدم جديتها وسوء تعاملها مع هذا الملف الإنساني الشائك وكشفت عن العديد من الفضائح والمغالطات التي لجأت إليها الوزارة بحق ضحايا النزاع السياسي بغية إغلاق هذا الملف بأي صورة من الصور، دون اعتبار إنساني وأدبي وأخلاقي مسؤول لأهم الملفات السياسية والإنسانية العالقة حتى اليوم.

وأوضح أن الوزارة تجاهلت الأسماء الحقيقية للمختفين قسرياً واستبدالها بأسماء لضباط في الجيش لا زالوا على قيد الحياة واستخرجت شهادات ووثائق بهذا الشأن ودون عناء يذكر منها في مراجعته والعودة إلى المعلومات الواردة في رد الدولة الرسمي المقدم للأمم المتحدة في يوليو ٢٠٠٢م وهذا ما يظهر تناقضاً جلياً في المعلومات وسيشكك بالتأكيد في سلامة ومصداقية الدولة في مفاوضاتها القادمة مع المفوضية السامية بجنيف.

يذكر أن مندوب بلادنا في جنيف الدكتور فرج بن غانم كان قد بعث مؤخراً برسالة إلى وزير الخارجية منسوخة إلى وزيرة حقوق الإنسان تتضمن تعشمه أن يضم الوفد المفاوض عناصر ذات خبرة وإلمام وخلفية كافية بحالات الاختفاء القسري وهو ما لم تأخذه قيادة الوزارة بعين الاعتبار والمسؤولية.



● «النداء»، العدد ٦٤، الأربعاء ١٩ يوليو ٢٠٠٦

## الاختفاء القسري والتعذيب وتنظيم الضحايا وجبر الضرر أبرز محاورها

# ندوة العدالة الانتقالية تخصص جلسة للإنصاف والمصالحة في المغرب

■ «النداء»

يطلع المشاركون في ندوة العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي، صباح غد الخميس على التجربة المغربية في إغلاق ملفات الانتهاكات التي شهدتها المملكة المغربية منذ الاستقلال.

صلاح الدين الوديع العضو السابق في لجنة الإنصاف والمصالحة في المغرب، سيعرض في جلسة خاصة، مقدمات ومسار وثمار عمل لجنة الإنصاف والمصالحة في بلاده، والدور المؤثر الذي اضطلعت به منظمات حقوقية من أجل تنظيم الضحايا، وإبداع المقترحات والتصورات التي أدت، تالياً، إلى وضع معاناة ضحايا الانتهاكات، وبخاصة ضحايا التعذيب والاختفاء القسري، في صدارة الاهتمام الوطني العام.

منظما الندوة: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، ومركز العدالة الانتقالية، عمدا إلى تضمين جدول الأعمال، الذي يتوزع على ٣ أيام، أوراقاً ونماذج تطبيق، مثلت نجاحات لبلدان تتحول إلى الديمقراطية، في تجاوز إرث الماضي الاستبدادي والقمعي فيها.

وتعد الحالة المغربية الأولى من نوعها في العالم العربي، وتحظى باهتمام متعاظم من قبل المنظمات الحقوقية والمدنية في بلدان عربية عديدة.

وتهدف العدالة الانتقالية إلى التعامل مع إرث الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة، تتضمن العدالة الجنائية، وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية، والعدالة

الاقتصادية. وينشط المركز الدولي للعدالة الانتقالية من أجل ضمان أن تتضمن السياسة القضائية المسؤولة المحاسبة على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة، مع الأخذ في الحسبان الصفة الجماعية لبعض أشكال الانتهاكات.

وكانت الندوة بدأت أمس بجلسة افتتاحية ألقيت فيها كلمات للمنظمين، وكلمة راعية الحفل هدى البان، وزيرة حقوق الإنسان. وتميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة ضيف الندوة الشاعر صلاح الدين الوديع، وهو أحد ضحايا التعذيب في سجون المغرب، قبل أن يصبح عضواً بارزاً في هيئة الإنصاف والمصالحة.

في الجلسة الأولى تحدثت فاسوكي نيسياه، مديرة برنامج النوع الاجتماعي في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عن المبادرات الفاعلة لعدالة النوع الاجتماعي في بيئات النزاع. وعرض سامي غالب رئيس تحرير «النداء» إلى أثر تجاهل انتهاكات الماضي على مسار التحول الديمقراطي في اليمن بعد الوحدة، مشيراً إلى جملة من الاستخلاصات الناجمة عن نشر «النداء» لملف الاختفاء القسري في اليمن.

وتطرق صلاح الوديع إلى الدور المؤثر الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الحقوقية في إنجاز مهام العدالة الانتقالية، مشدِّداً على نحو خاص، على ضرورة أن تبادر هذه المنظمات إلى تقديم اقتراحات بمعالجة متكاملة تشمل لجان التحقيق، وتنظيم الضحايا وجبر الضرر.



وفي الجلسة الثانية تحدثت أمل الباشا، رئيسة منتدى الشقائق عن المحكمة الجنائية الدولية، وبربجيد أندر المديرة التنفيذية لمبادرة المرأة لعدالة النوع الاجتماعي (هولندا)، عن نماذج لإدماج النوع الاجتماعي في محاكم جنائية دولية.

وقدمت الحقوقية اللبنانية هداية شبو، ملخصاً وصفياً لملف الاختفاء القسري في لبنان.

وتخصص جلسات اليوم (الأربعاء) لعرض نماذج من لجان الحقيقة التي تشكلت من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وتجارب هذه البلدان في تنظيم الضحايا، وجبر الضرر عن الضحايا وأسرهم.

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧

# مجهولون يتوعدون محرري «النداء» بالإخفاء القسري

مجهولون يهددون محرري «النداء» بإخفائهم قسرياً
المرئيس يواجه بإلغاء اتفاقية تشغيل ميناء الحاويات
الحكومة تواجه مشكلة «سوء السمعة» أمام الشركات الكبرى
تقارير بنجاح اللجنة السياسية في تنفيذ الاتفاق
«النداء» أمام البناية بسبب ملف المصريين
الضبيحة بتوبر رمادي وعمامة ممسن... إلى مكتب الصحيفة

أوصت ندوة العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي، التي عقدت في صنعاء الأسبوع الماضي بضرورة تشجيع قيام شبكات نسوية وطنية لأسر المختفين قسرياً في البلدان العربية.

ودعت إلى الضغط على الحكومات العربية من أجل إصدار قوانين تمنع الاختفاء القسري، وتتشدد في العقوبات الصادرة بحق المتورطين في عمليات إخفاء داخل الأجهزة الأمنية وخارجها.

المختفون قسرياً ١٩٩

المشاركون في الندوة التي نظمها منتدى الشقائق العربي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، على مدى ٣ أيام في صنعاء، حثوا أسر المختفين قسرياً على تبليغ المجتمع والأجهزة القضائية بذويهم المختفين. كما أوصوا بنشر عمليات الخطف والاختفاء القسري في وسائل الإعلام المحلية، ومقاضاة الأشخاص المتورطين في الانتهاكات، ومحاكمتهم علناً، مع طلب التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن عمليات الاختطاف والإخفاء القسري.

الندوة التي خصصت جلسة كاملة لعرض التجربة المغربية في الإنصاف والمصالحة، أوصت بنشر هذه التجربة في العالم العربي، من خلال الوثائق والدورات التدريبية.

واستمع المشاركون في الندوة إلى مداخلة من رئيس تحرير صحيفة «النداء»، تناولت حجم ظاهرة الاختفاء القسري في اليمن قبل الوحدة وبعدها، والآثار الخطيرة الناجمة عن تجاهل مأساة أسر الضحايا من قبل القوى السياسية في الحكم والمعارضة، وكذا تغييب مطالب أسر المختفين من أجندات المنظمات الحقوقية اليمنية.

على صعيد آخر، تلقت صحيفة «النداء» اتصالات عديدة من مجهولين خلال الأسبوعين

الماضيين، تحذر من مغبة الاستمرار في نشر ملف المختفين قسرياً.

أغلب التهديدات تلقاها الزميل فهمي السقاف، الكاتب الصحفي المشارك من عدن في تحرير مواد للملف. واعتمد المهددون، الذين استخدموا مراكز اتصالات في عدن، مفردات بذيئة تنطوي على تحريض مناطقي ضد الصحيفة ومحرريها وكتابها. وتضمن آخر تهديد تلقاه الزميل السقاف مساء الأحد الماضي وعيداً صريحاً بالعقاب، إذ قال المتصل للسقاف: «ما معك أنت وصاحبك(...)!؟ هل أنتم وكلاء آدم في ذريته»، قبل أن يضيف: «سترون ما سيحدث لكم!»، وكان متصل آخر توعد رئيس تحرير الصحيفة ومحرريها بالاختفاء القسري في حال استمروا بنشر الملف. وبعد أن أطلق جملة من البذاءات ختم تهديده قائلاً: ستكونون يا أصحاب (...) مختفين قسرياً، وما بتلاقوش من يفتح لكم ملفات للكتابة عنكم».

ووصف متصل ساخط، المختفين قسرياً خلال حرب ١٩٩٤ بأنهم نكرات. واستنكر أن تنشر «النداء» قصصهم، قائلاً: «ما فعلوا هؤلاء؟ وماذا قدموا للوطن؟»، ثم انهال بالسباب على محرري «النداء» «العملاء الذين يديرهم أسيادهم من الخارج».

صحيفة «النداء» إذ تنشر عبارات التهديد أعلاه، فقد استقطعت من أقوال المتوعدين المجهولين المفردات ذات الدلالات المناطقية، وذلك التزاماً بقواعد النشر فيها التي تحظر على الصحيفة نشر أية مواد تنطوي على تمييز عنصري أو مناطقي أو مذهبي.



● «النداء»، العدد ١٠٨، الأربعاء ٢٠ يونيو ٢٠٠٧

# الشقائق يثمن فتح «النداء» لملفات صامتة وشائكة

**الأستاذ/ سامي غالب المحترم**

**الأعزاء هيئة تحرير صحيفة «النداء» المحترمون**

تحية طيبة وبعد،،،

يسعدنا في منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، أن نعرب لكم عن بالغ تقديرنا لما تقومون به من جهد صحفي حقيقي في نصرة القضايا الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان. ونحن نعتبر مبادرتكم لفتح ملفات حقوقية صامتة وشائكة في بلادنا والدفع باتجاه حلها بشكل منصف وعادل تعبيراً عن تميز «النداء» وتأكيداً على انتصارها الحقيقي لقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

إن ملف المختفين قسرياً، وملف السجناء المعسرين، وكافة الملفات، التي تعمل عليها صحيفتكم، هي ملفات هامة، نعتقد أن دوركم الريادي والمهني في طرحها للنقاش والبحث عن الحلول هو دور يستحق التقدير والاحترام والدعم. ونعتقد أن فتح هذه الملفات بداية لعمل حقوقي ومجتمعي لرفع الظلم وكشف الحقائق. ولا ننسى أن نعبر عن تضامننا معكم ضد تلك التهديدات الخرقاء التي نجمت عن إثارتكم لملف الاختفاء القسري، ونحن أكيدون أنها لن تثنيكم عن القيام بدوركم المتميز.

وتفضلوا بقبول خالص تحيات الشقائق،،،

**أمل الباشا - رئيس المنتدى**

المختفون قسرياً ٢٠١

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

## الانتصار للضحايا لا يعني حفر قبور لجناة نفذوا أمر قيمنا الحاكمة..

# «النداء» كـ«مهدد بالاختفاء القسري»..

# ضد الاشمئزاز، وبحثاً عن طرق للتطمين

نبيل الصوفي

ليس الوقت ملائما لتبادل المجاملات بشأن جمل وأفكار احتوتها افتتاحية ما نشره العدد الماضي من "النداء"، بشأن ملف المختفين قسرياً. الأهم بالنسبة لي أنها ورغم شكواها الحادة من "شياطين التأويل" بما هي الطابور الأول، والأكثر جاهزية ومبادأة، في جيوش دويلات الحرب، المشتبكة غالباً، والمتعايشة أحيانا داخل الوطن الافتراضي. لم تغرني أبدا على مجرد التعاطف.

الشكوى، ولجديتها، جعلتني أصطفّ مع "الضحايا"، ولا أقصد بهم ضحايا "الإخفاء"، بل ضحايا "الكشف". فهم وإن كنت متفقا مع زميلي سامي غالب على أنهم دأبوا "على مدى سنوات، على تطوير آليات حمائية تحول دون تسرب ضحايا الاختفاء القسري إلى «سوق السياسة» التي يتوزعها حفنة من الكبار (الصغار) لا يقيمون وزناً لحقوق المواطنة في تجاذبهم وتنافرهم". فإني أعتقد أن علينا –ونحن نتحدث عن قيم جوهرية لم تكن حاضرة إلا بقدر كونها أداة لتمرير السياسة، كالعدالة والإنصاف والمصالحة مع القيم والقانون لا مع الأشخاص والمواقف والتحالفات–

أن نسعى أيضا لتطمين الكان جانياً بأننا ومهما كان موقفنا ضد ما ارتكبه لا نهدف لـ"تكرار فعلته" عبر تحويله هو إلى ضحية. إذ نعرف تماما أن الحركات الوطنية في العالم الثالث لطالما عذبت من اتهمتهم بالتعذيب، وانتهكت حقوق من تتهمهم بانتهاك الحقوق، وهي لعبة في تبادل الأدوار يجب إيقافها، إن أردنا فعلا التأسيس لعهد لا اختفاء فيه.

لا أقول هنا ما يناقض الشكوى، فلقد تمسكت هي بقيم من قبيل "التغطية الموضوعية المعمقة والمستمرة، المنزهة من التحيزات السياسية والعقائدية"، وهي قيم جليلة، باعتقادي أن غيابها هو سبب تتويج نضالنا الدائم بالإخفاقات، مقابل احتفاظ "الثوابت الوطنية والقضايا الكبرى بقوتها الأدائية الرهيبة، عابرة الأزمان والمصالحات والاتفاقات"، صانعة الكوارث ذاتها، ولكن بمبررات تختلف حسب لون وراية كل فترة وعهد. لكنها تحافظ على ذات الأساليب. (شعرت بالقشعريرة وأنا أستمع لقادة من حماس وهم يتباهون بما يقولون إنه صور مخلة بالشرف لخصومهم السياسيين!! وتذكرت كم مرة حدث ذلك صانعا الإخفاق المادي وليس فقط القيمي للعرب والمسلمين، مع الاعتذار لعظماء تلكم الحركة وحكمائها الأحياء منهم والأموات بالطبع).

المختفون قسرياً ٢٠٣

باعتقادي أننا –كمجتمع وليس كصحيفة، بل وبدعوة منها– مطالبون بأمر هو شديد الحساسية، يتعلق بحاجتنا الحقيقية لوضع مسافة بين الحق والجنحة. ولذا فإني أتعاطف مع "الجناة" وهم يدينون تصدر "النداء" للدفاع عمَّن يعتقدونهم "مجرمين وأعداء للأوطان وللمصالح العليا" يوم كانوا أحياء. ومكمن تعاطفي لا يصل حد إدانة "النداء" وهي تقوم بواحد من أفضل وأهم أدوار الصحافة، وإنما فقط لفت الانتباه إلى أن محاكمة الأمس بمنطق اليوم لا تحقق الإنصاف مطلقا، وإنما تمد عمر الإرباكات. أتحدث هنا عن خطورة أن يتحول كل مختفٍ –بما هو عرضة للعقاب– لبطل قومي مجرد من الأخطاء، إذ لا بد من الإقرار أن الجميع يومذاك كانوا في سباق على الانتهاك وأدواته، والفرق فقط أن من سبق وامتلك الأداة نفذ بخصمه ما يعتقده عقابا طبيعيا.

ثم إن "جناة" الزمن القديم، لم يكونوا خارقين للثقافة العامة وللتعاليم الأيديولوجية، بل لقد كانوا أوفياء للتجربة السياسية للثورات العربية، بل وللنصوص القانونية والتشريعات الدستورية. ومن هنا فأعتقده تجنيا أن يطلب منهم وبشكل شخصي أن يدفعوا الثمن، لمجرد أن الحياة القانونية والحقوقية والسياسية الوطنية قد تطورت أو بالأدق "تغيرت".

إننا لن نحقق عدلا لـ"فلان" بما أنه "ضحية" إلا عبر مساواة حقيقية بين الحقوق والواجبات، ووضع أبعاد محددة ومتساوية الأضلاع بين الأداء والوعي العام من جهة، والأداء والوعي الشخصي من جهة أخرى، سواء تجاه "الضحية" أو "الجاني".

أعتقد إننا حينذاك لن نجد مسؤوليات فردية تستحق أن نخوض أشواطا إضافية من الانتهاكات والصراعات والتهديدات بين الجناة والضحايا، خاصة في اليمن التي لم يكن لمثل تلك الممارسات إرث اجتماعي فني، خلافا للإرث الإطاري أو النظري، لكنها نتجت عن مشروع دولة الثورة الجنوبية أو الشمالية وما رافقه من تصدر تقنيات "ثورية" لحماية المصالح والأفكار في العالم المحيط، وكلٌّ تجاه خصومه، هذا من حيث المبدأ، وبالطبع لا بد أن هناك استثناءات، لكننا لا نتحدث عن ذلك.

هل لديَّ جموح لأكون أداة تعذيب إضافية لأهالي الضحايا؟

للتمسك بحقي في الدفاع عن رأيي، ورفض تهديدي بمصير المختفين بحجة الدفاع عنهم، فسأجيب بـ"لا". وأعتذر من نساء ورجال حفر العمل السياسي والنضال الوطني معالمه في حياتهم الشخصية عبر أقذر الأدوات وأكثر نتائجها كارثية. خاصة وأنهم –اليوم، واستنتاجا مما ينشر- لا يطالبون سوى بمعرفة مصائر ذويهم، وغالب بل كل من نشر عنه حتى الآن لم يعرف بأدوار سياسية وقيادية، بل لعلهم كانوا ضحايا أخطاء ولربما صراعات شخصية.

لكننا في مرحلة تأسيس حقوقي تربوي، وما لم نقر بذلك، ونكتفي بالتحايل على الموانع منها أولا، فإننا سنقع في "الأفخاخ" التي لطالما نصبتها السياسة للحقوق وللقيم بمجملها.

إننا جميعا ما زلنا غير قادرين على تحقيق المبدأ المجرد "ولو على أنفسهم". ولن نعدم أمثلة لمن يطالب منا بالحرية ثم يضيق بأبسط واجباتها حين يكون هو الطرف المتضرر –حسب اعتقاده- منها، ومن يطالب بالعدل، وهو لديه فقط سلاح للدفاع عن الذات. أما بشأن الآخر وبخاصة المختلف معه فالعدل يصبح فائضا مؤذيا من المطالب. ومن هنا فلا مناص من تجنب الشعور بالاشمئزاز مهما كانت ردود الفعل، إلى البحث عن "غرس" عوامل للطمأنينة لدى الجناة وهم نحن جميعا، بالمعنى التربوي والثقافي، بأننا نسعى فقط لقلع الثقافة الصانعة والمنتجة والحامية لتلك الانتهاكات، بانتظار مرحلة أخرى تكون الانتهاكات صارت "جنحة" سياسية واجتماعية، وليست فقط قانونية كما هو حاصل الآن، ليحق لنا بعد ذلك أو لضحايانا أن يحاكمونا أخلاقيا

وقانونيا. أو أن نحاكمهم هم بذات الأدوات حتى لا تصبح القيم وسيلة الضعفاء فقط ليصبحوا الأقوياء.

لعل هذه هرطقات، لن تفضي إلا لتعويم المسؤولية. لكني ومن موقف الإصرار على أن "العدالة الانتقالية" بمفهومها الفني، هي ذكاء إنساني يستجيب للخصوصيات الاجتماعية والثقافية، أعتقد أننا نريد، أولا: الانتصار لأهالي الضحايا الذين لا يستطيعون بالضبط تحديد "وضعية" مفقوديهم. وثانيا: إيقاف عجلة الاستهتار بحياة الناس وبخاصة منهم، بل وقصرا المعارضين سياسيا أو فكريا لمراكز القوة في الحكم أو في المجتمع، ومنع شهوة الانتقام سواء تلبست بدعوى الدفاع عن المصلحة والقانون، أم بالثأر لهذه المصلحة والقانون مع تبدل الأدوار والإمكانيات.

وثالثا: حماية الجناة من مصير مشابه للضحايا، وإخلاء ساحتهم من المسؤولية الأخلاقية، وبشكل غير مباشر، خاصة من يساعد منهم بما لديه من معلومات عن الضحايا.

ورابعا يأتي الانتصار للضحايا، والذين لن تعود من أزهقت أرواحهم. ويمكن القول وبصوت خاشع خجل، إن تحويل تضحياتهم إلى إرث عام، وحق عام، يسعنا جميعا كجناة عليهم -مع تخليد تجربتهم- وحدها الوسيلة لأن تضيء للبلاد حياة آمنة من الكوارث.

خلاصة الأمر أن المطلوب، أو المقترح هو ألا "تحيا أسر الضحايا وحدها في الماضي"، ولا أن "تجرنا معها لنحيا الماضي"، بل فقط أن ننتقل معا لنحيا الحاضر والمستقبل مستضيئين بتضحيات كل يمني كان ضحية، بتخليد حياته التي دفعها ثمنا لأخطائه وأخطاء خصومه، أو جانيا، بحماية إنسانيته التي سلبتها معتقداتنا وإرثنا وصراعاتنا فاعليتها يوم لم نكن نؤمن بأن أي عقوبة تتجاوز الجنحة تصبح جرما يسقط عن فاعله أي دعوى بالفضل والفضيلة.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

# أن تختفي دون أن يعلم أحد

## إلهام الوجيه

أخرجوا الأمن السياسي من الجامعات(١)
سندس العطاب ترفض التلقين
أحمد سيف حاشد
الفقيد راس الخيواني
أن تختفي دون أن يعلم أحد

متى يفهم الجميع أنهم ليسوا مجرد أسماء وأحرف متناثرة على أوراق الصحف وألسنة منظمات الدفاع عن الحقوق وعن الإنسانية المهدورة، بمرأى ممن يدعون ويتشدقون بإحقاق العدل وترسيخ العدالة؟!!

إنهم أرواح اختفت دونما أسباب اقترفتها سوى أنهم حملوا بداخلهم أفكاراً وولاءً سياسياً لم يُرض البعض عنه. وربما لم يكن لهم في السياسة ناقة ولا جمل، ولم يكن لهم ذنب يذكر، سوى أنهم وضعوا دون ضمير على لائحة غير المرغوب فيهم منهين حياتهم دون أدنى حق لمن فعل ذلك ودون منح للضحية حق الرفض أو حتى المقاومة!

المختفون قسرياً
٢٠٦

ما معنى أن تختفي قسرياً؟

معناه أيها السادة الرافعون أعينهم استغراباً أو استخفافاً بهذه القضية، أن تُقتل ولا يعرف أحد بموتك، ويخمنه الأحباء من خلال اللاعودة التي تزداد وضوحاً كلما مر يوم آخر على اختفائك، وانقضاء الزمن دون أدنى أمل بالرجوع!

وفي أحسن الحالات ربما تكون مرميا في زنزانة لا يعرفها حتى من أمر بحبسك لتسقط بكل بساطة من كشف الأحياء، وتدخل عالماً من النسيان، الذي لا يرحمك، ولا يرحم من ينتظرونك...

وهنا أتساءل، ألا تتساءلون معي: هل من الصائب تسمية الاختفاء القسري بذلك الاسم أو أن نطلق عليه اسمه الحقيقي، دون تزييف وهو جرائم قسرية، وقتل وحشي لا يمت إلى روح الإنسانية بصلة؟!

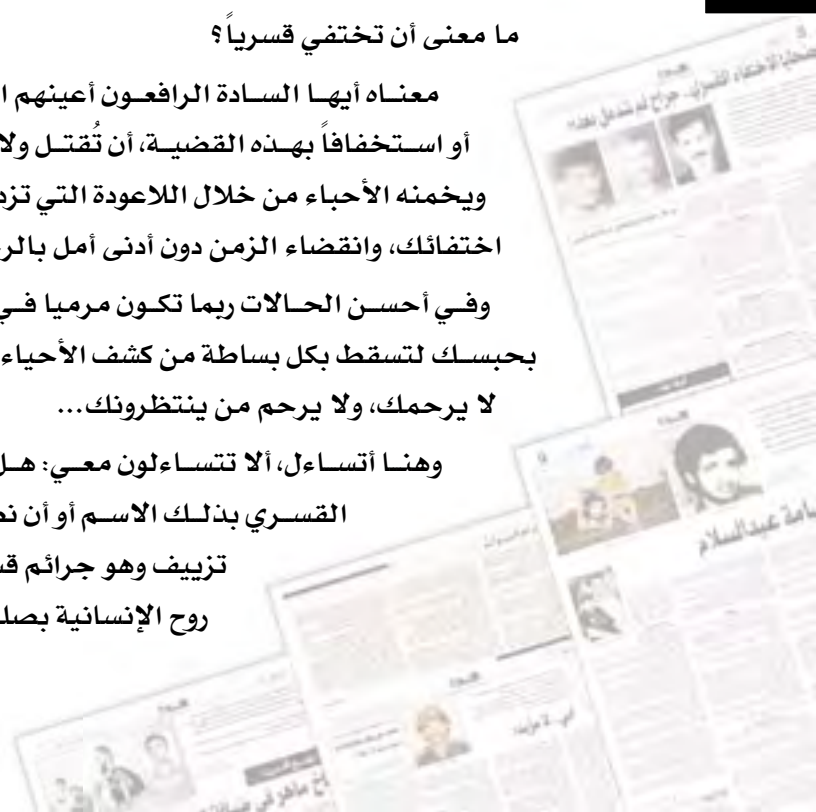

إن ملف المختفين قسريا هو الملف الأكثر إيلاما، والأطول عمراً، كونه ملفاً مليئاً بالتساؤلات: لماذا، وكيف، ومتى، وأين؟؟ ولكون عمره ممتدا بين أمل ويأس وشك ويقين القابعين خلف سراب الوهم والانتظار...

وعندما تقرر الصحافة وبلمسة إنسانية خالصة فتح هذا الملف المغلق، فهي كمن يفتح النار عليها من جميع الجهات؛ فالجميع متورطون، والجميع قد يكونون شاركوا، بتلك الجرائم، تحت مسميات عديدة ومختلفة باسم الدفاع عن القضية، أو الحفاظ على النفس والمصالح. ومعنى أن تطرق الصحافة هذا الباب فهي كمن يطرق باباً للفجيعة والألم، ولن يتحرك بداخله سوى الغول النائم عن جرائمه، المتلبس طيبة عبر الزمان المليء شراً ووحشية. يعيش بيننا اليوم وكأن يديه لم تقترفا شيئا يوماً ما، في زمن ما.

كما أن تسليط الضوء على أسر المختفين قسريا، بقدر ما يبعث في قلوبنا رعشة الرهبة والرأفة، بقدر ما يجعل الأمر حقيقة قائمة وليس مجرد أكاذيب وإثارة، لا أكثر. نعم من حق الصحافة أن ترفع صوتها عاليا ضد كل من يحتكر حق الحياة والكرامة، لتطالب بمطالب عادلة، ألا وهي مطالب الناس قبل أن تكون مطالبها هي: من الإيمان بحق الحياة والحرية والمحاكمات العادلة وعدم التعذيب، إلى المطالبة بظروف احتجاز إنسانية وأي خروج على ذلك هو جريمة، لا بد أن نعاقب عليها المقترفين لها والتساهل أيا كان، سيقودنا ذات يوم إلى أن نختفي دون أن يعلم أحد ممن حولنا متى وأين نحن؟؟ والمختفون قسريا هم أحد هذه الجرائم البشعة والكثيرة العدد والبعيدة الأثر...



نعم أعلم أن ما يحدث لنا في الغالب قسري، لا يد لنا فيه، كأن الحياة من حولنا تفرض علينا قسرا ما لا نريد. ولكن استخدام القوانين الاستثنائية لأغراض خاصة، ضحيتها هو حياة الإنسان، فهذا ما لا يعقل أن نقبل به بجانب ذلك أبدا.

قرأت أن صحيفة "النداء" تعرضت لتهديدات من مجهولين، كعادة من يقترب من الخطوط الحمراء والمحرمة، وقرأت بالمقابل عن تعاون الأجهزة الأمنية مع الصحيفة ضد هذه التهديدات!!

ما يشعرني بالحيرة هو: ما مدى جدية الأجهزة المعنية بالبحث عن حقائق قصص الأرواح الهائمة حتى اليوم، دونما نهاية موثقة أو معترف بها، مقارنة بجديتها في حماية الصحيفة والقائمين عليها من هذه التهديدات!؟..

وبدلا من مراعاة الصحيفة، أفلا نحترم

هذه الشجاعة التي تسلحت بها، وهي تفتح هذا الملف الغامض، بالبحث جديا عن المختفين وتخفيف الألم النفسي الأعمق الذي خلفه ذلك الاختفاء في نفوس الأرامل واليتامى من أسر المفقودين؟! ليس ذلك استنقاصاً لما يمر به الباحثون في هذا الملف، ولكنها كلمة حق عن معاناة أسر المختفين، وطول استمرارها، حيث لا نهاية تلوح في الأفق لتنهي حياة البرزخ التي يحياها المختفون المتأرجحون حتى اليوم.. فلا هم من الأحياء ولا هم من الأموات!!

## ألم حاضر

الخيواني... أغنية البائسين والمخنوقين والمتسلقين والمتشدقين والمتحررين والمستبدين... لقد اختارك الإجماع على أن تكون كبش فدائهم، وعلى أن تكون مظلتهم وممثلهم، الذي يؤدي دوراً بالنيابة عن الجمع نفسه الذي يتفرج عليك فقط، وأنت ترقص رقصة موتك الأخيرة، وربما ليست الأخيرة، فالخير لا ينفد عند أهل الخير.

الخيواني... وسيلة السلطة لضرب الأمثال للناس لعلهم يتعظون، ووسيلة المعارضة لضرب أمثلتها للناس من اختباء أمام ما يحدث لمن تتشدق بالدفاع عنهم...

لماذا لم نتحدث حتى اليوم ونعتصم بساحة الحرية لنرفض ما قام به الحزب تجاه الخيواني والاستغناء عنه، دون إنذار أو مبرر، سوى ما في نفس يعقوب وذلك لا يعلمه إلا الله والحزب، بينما نكاد نقتلع عيون السلطة غضبا لأجله...!؟

ليكن غضبنا عادلا ورفضنا لما يحدث عادلا ... فذلك الشجاع المرمي وراء الزنزانة لم يقل يوما إلا ما آمن به، ولم يدافع يوما إلا عنا جميعا.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

# العدالة المغضوب عليها في ١٧ يوليو

سامي غالب

احتفل العالم أمس بيوم العدالة العالمي، ومن سوء طالع العدالة في اليمن أن لا مكان لها في يومها الغارق حتى أذنيه في شؤون أخرى لا تمت بقرابة إلى الجيل الحالي من الحقوق والحريات.

باستثناء فعالية يتيمة في العاصمة ذكَّرت بالعدالة المأسوف عليها، فقد عُبئت الساحات العامة في المدن اليمنية، ومساحات البث الإذاعي والتلفزيوني، باحتفالات ومهرجانات متصلة بالذكرى الـ٢٩ لوصول الرئيس علي عبدالله صالح إلى الحكم في شمال اليمن.

في أسوأ الديكتاتوريات يتحول يوم استواء الحاكم على سدة العرش إلى لحظة الميلاد لكل شيء... لحظة الانفجار الكوني في نظريات الخلْق.

يتبارى الكتاب الصغار في دبج المدائح للزعيم، وحشد الحجج الجوفاء المبرهنة على وجاهة الزعم بأن ١٧ يوليو هو يوم الإسناد الزمني الذي يبدأ عنده تاريخ اليمنيين، في الشمال كما في الجنوب. وفي حمأة الحماسيات الوطنية الزائفة، قد يشطح البعض فيعيد تركيب الوقائع اليمنية والعربية بإسنادها إلى ذلك اليوم الأغر، ولا حرج إنْ تَطَلَّ الأمر إحياء من في القبور لتقديم رواياتهم عن سماحة الرئيس وانفتاحه وهرولته لنجدة المحتاجين.

في ١٧ يوليو من كل عام يكون من الجائز «للموتى أن يرووا القصص»، كما حدث قبل سنوات، عندما قرَّرت صحيفة حكومية استدعاء بدر شاكر السياب من قبره في البصرة لتقديم إفادة عن كرم الرئيس وشغفه بالمبدعين. وقد نبش مؤرخو

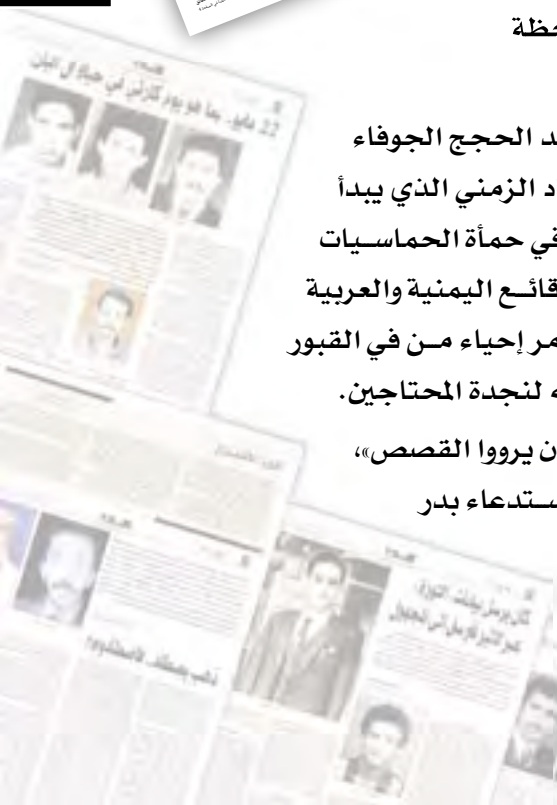

السلطة قبر السيَّاب، ونقلوا جثمانه إلى أحد مستشفيات العاصمة الأردنية (لكأنه أحد رعايا هذا الزمان المبليين بالسفر إلى عمَّان لغرض العلاج بمنحة رئاسية). وفي المستشفى الأردني طرق مبعوثو العناية الرئاسية غرفة السيَّاب، حاملين تحيات الرئيس، ووعداً بتغطية نفقات علاجه. لكن من أسف فإن التدخل الرئاسي الإنساني حيال «غريب على الخليج» لم تسعفه.

كذلك توفي السياب عام ١٩٨٢ في عمَّان طبق الرواية المهرجانية للإعلام الرسمي في المناسبة السعيدة.

إن كان نابشو القبور هؤلاء على ثقة بأن الرئيس شديد الحساسية حيال المبدعين، فلماذا طمسوا، باسم الرئيس واليوم الأغر، تاريخ وإسهام فنان عظيم كمحمد حمود الحارثي، الذي شيعته برقيات عزاء صقيعية من كبار المسؤولين، ثم طوت صفحته برقيات التهاني ومدائح الشعراء السفليين البلاطيين، المتكاثرة في هذه الأيام الضاجة بأعراس الغبار؟ كذلك غاب صاحب الصوت الفخيم و«صانع العجب»، من برامج التلفزيون والإذاعة المنذرة لراعي المبدعين وكافلهم.

يعبث الجوق الصغار بالتاريخ، كما بشخص الرئيس ذاته.

في قلب المشهد العبثي لا تُذكر وقائع مشهودة للرجل الذي يتملقون، ومنها تدخله لتوفير نفقات علاج شخصيات يمنية، بعضها من أبرز ناقديه.

في يوم الإسناد الزمني لا يعود ظلٌ للتاريخ على الجغرافيا المفكَّكة. وفيه يُغاث «زواحف الكتاب والسياسيين» بالخيرات والعطايا، ما يلزم الجهر بأن بقاء «رجل المهمات الصعبة» مدة ٢٩ سنة في سدة حكم نظام جمهوري، إنجاز خارق ومفخرة وطنية.

في يوم الإسناد الزمني يتم تعطيل سنن الكون ومجرى التاريخ وحركة البشر. وفيه أُغلقت أبواب الصراعات السياسية، على حد التصريح المنسوب لنائب الرئيس في يومية «الثورة» أمس.

في ١٧ يوليو لا تعود اليمن «ديمقراطية ناشئة» يعلكها مدنيو الحكم ومنظروه البائسون، بل ديكتاتورية عسكرية تحيل على ما خلَّفه القرن الماضي من ديكتاتوريات بغيضة، حيث «العدالة» مفردة مقيتة، محجور عليها في مداخل البلاد، وإنْ تسللت إلى مضارب «وطن الحاكم»، فمحكوم عليها بالإقامة وراء القضبان.

● الزميل علي الضبيبي يتسلم شهادة تكريم «النداء» ويظهر في الصورة المحامي أحمد الوادعي



# تكريم «النداء» في يوم العدالة العالمي

منى الخالد الديواني للشهادة ضد الخيواني
تكريم النداء في يوم العدالة العالمي
المختفون قسرياً
العدالة للضحايا عليها في 17 يوليو

كرم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، الزميل علي الضبيبي وصحيفة "النداء"، في احتفالية المنتدى باليوم العالمي للعدالة، حضرها إعلاميون، وحقوقيون، وسياسيون، وضحايا، وأسر مختفين قسرياً، وسجناء على ذمة حقوق خاصة أُفرج عنهم مؤخرا.

وكرَّم المنتدى أيضاً رئيس وأعضاء هيئة الدفاع عن السجناء، وسميرة داود رئيسة ملتقى ١٧ يوليو لأسر وأطفال المعسرين، والصحفيين عبد الكريم الخيواني ومحمود طه، وأنيسة الشعيبي، وحمدان درسي، وشائف الحيمي.

● «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧

# الإخفاء القسري بين عنف السلطة وصمت الأحزاب

محمد ناجي أحمد

8

الإخفاء القسري بين عنف السلطة وصمت الأحزاب

وقت إضافي خلف مفيد تاكسي متهالك

عندما تفتح «النداء» ملف المختفين قسرياً، فإنها تمارس بهذا الفعل تعرية مزدوجة في دلالتها؛ فهي من ناحية تظهر مدى بشاعة الأنظمة التي مارست هذا الفعل وما زالت تتكئ عليه كرأسمال للسيطرة على نوايا الانفلات من هيمنة الدولة البوليسية، وكرغبة في مقاومة ما يراه البعض من تفتت للصورة التقليدية للدولة البوليسية.. لكنها في دلالتها الأخرى تشير بإصبع الإدانة لحالة الاطمئنان والنسيان الحزبي لهؤلاء المختفين وتحويل قضيتهم إلى قضية أسرية لا تتجاوز اهتمامات الأسرة الصغيرة!!

المختفون قسرياً

٢١٢

ولعل الملف وهو يثير هذا الإرباك في خروجه من الأطر الحزبية التي عملت على تجميده وإقصائه، وانتقاله إلى حيز القضايا العامة، يشير إلى واحدة من الإشكاليات التي اعتورت الفكر القومي واليساري بشكل عام، إذ إن الاهتمام بالشأن العام والقضايا الكبرى، المتمثلة بالعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص وبناء مجتمع نموذجي يتجاوز الحدود الضيقة ممتداً إلى جغرافية الوطن العربي وإلى فضاء أممي يتحرر فيه الإنسان من كافة أشكال الاستغلال. هذه الأحزاب وهي تتصدى لمثل هذه القضايا الكلية لم تكن ترى في الإنسان ذلك الفرد، وإنما تلك الجموع الغفيرة التي خاطبوها في بياناتهم بالجماهير

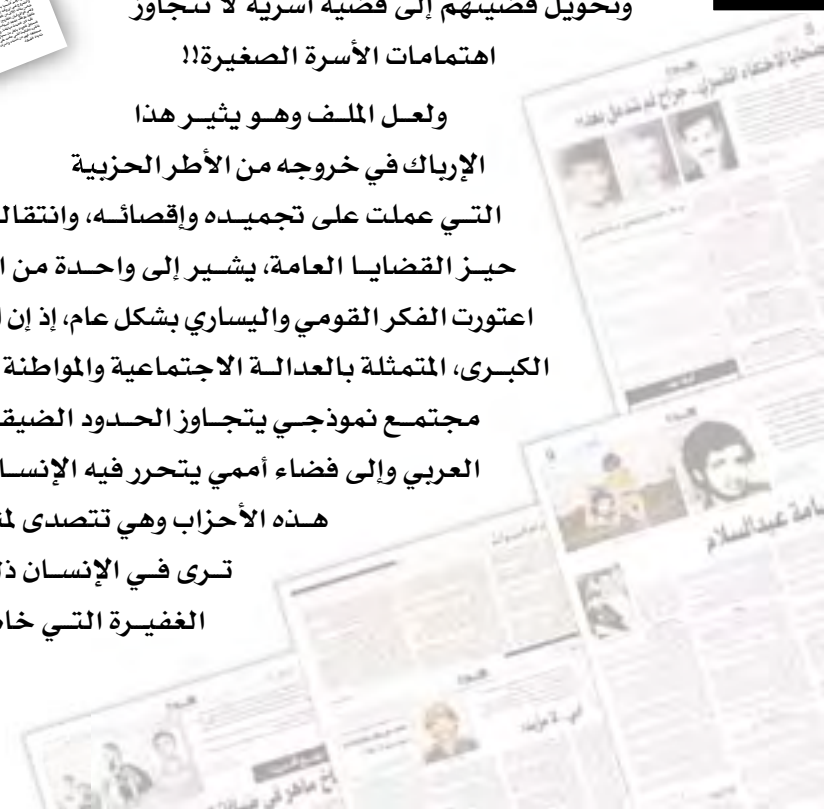

والشعب وتحالف قوى الشعب العامل والعمال والفلاحين، لم يكن في أذهانهم ذلك الفرد العياني سواء بحريته الشخصية وتميزاته الفردية أو حاجاته ومهاراته المختلفة، بل كان يتم تقليم قدرات الفرد لتكون متماهية مع البناء العام والأداء العام! كان النظر دوماً ينصب إلى الفرد باعتباره متماثلاً ومتماهياً مع المجموع ومضحياً من أجل «الشعب والأمة والجماهير والحزب والجماعة والتنظيم».

ولهذا يكون مآله النسيان عند قتله أو سجنه، وهذا الوعي لا يختلف كثيراً مع الفكر الجهادي الذي لا يعبأ بمصير «الانتحاري»، وإنما بتنفيذ المهمة الموكلة إليه، فما يبقى في الذاكرة لهذا المختفي أو السجين ليس المطالبة بمعرفة مصيره وتحريره من النسيان وإنما مدى صلابته في مواجهة أدوات التعذيب، في قدرته على تحمل آلام التعذيب النفسي والجسدي حتى تظل الجموع الحزبية بمنأى عما يتعرض له هذا المختفي، ليس هناك أدنى تفهم لهذا الفرد إن ضعفت قواه وخارت تحت نير التعذيب. المطلوب منه أن يستمر في صمته وحمايته للآخرين. أما أن يحمي نفسه فهذا مرض وأنانية وخيانه لا تنساها الذاكرة الحزبية! والمشكلة أن الجميع بمن فيهم أسر المختفين يتواطؤون في اجتراح القصص الأسطورة التي تسرد للأجيال قدرة الأسير وصلابته في مواجهة ماكينة التعذيب. ليس هناك التفات إلى أناتهم وبكائهم، إلى حقيقتهم البشرية. الجميع يتحدث عن سجين أسطوري فوق البشري؛ المطلوب من الأسير أن يصمد في مواجهة اللطمة الأولى بعدها لا يحس بأي شيء، هكذا يتم تهيئة الكوادر الحزبية لتهيئ نفسها كمشروع سجين!!

أن تتطرق «النداء» لأكثر من ملف إنساني وحقوقي وتتلاشى لديهم الحدود بين المهنية والالتزام. وهي ممارسة من صميم الاهتمامات اليومية للكادر الحزبي مثل

قضايا اللاجئين والأطفال المشردين والمساجين المعسرين وغيرها من الاهتمامات التي دأبت «النداء» على الولوج إليها ومتابعتها بمثابرة وكد يومي. كل ذلك قد يكون «مربكاً ومشوشاً» للأحزاب، لكن سحب ملف المختفين قسرياً من أرشيف الخلية الحزبية فهو وبالتأكيد عمل يوقظ لديهم ضميراً وشعوراً بالذنب ما كانوا بحاجة إليه في هذه الأيام التي انتقلوا فيها إلى العمل العلني، دون أن يحركوا ساكناً في نظرتهم للفرد والحريات الشخصية والتسامح (بالمعنى المعرفي وليس الأخلاقي)، لم يعيدوا النظر في أشكال الإكراهات التي يتعرض لها الفرد الحزبي؛ مما يجعل الحزب مماثلاً للسلطة التي يعارضها ويحذو حذوها.

إن القارئ في ملف المختفين يذهل من كمية الاستنزاف الذي مارسته الأنظمة البوليسية، وما زالت، لتلك الكوادر الشابة المتقدة في حركتها وخيالها الإبداعي. فهم بمقدار ما يخربشون على الأوراق أشكالاً فنية وقصائد شعرية هاجسها إعادة خلق الواقع، كانوا يرسمون بحركتهم ووعيهم اليومي أملاً بمستقل ليس فيه جائع ولا خائف ولا جاهل. هكذا هي الأنظمة القائمة على التسلط وعلى وعي القبيلة الأناني المتفرد بالسلطة. فكما أن نظام صنعاء قام على تفرد القبيلة في ٥ نوفمبر ١٩٦٧ كذلك كان التفرد الشمولي في الجنوب شيئاً من الموازاة في تغييب الفرد المختلف والحالم؛ تنتصر القبيلة فتبدي أدوات القتل والإخفاء بعقلية القبيلي الذي لا يرى أبعد من أنفه، فهو لا يتماهى مع المصلحة العامة ولا تعني له شيئاً إلا من حيث اعتبارها «فيداً» يضاف إلى رصيده، ولهذا يلتهم اليمن الأسفل في عشرينيات القرن العشرين بعد خروج الأتراك، ويستولي على أجود الأراضي الزراعية في إب كهبات من الأئمة وحق اكتسبوه بالحرب، ويسقط «١٩٤٨» و«يتفيد» صنعاء استباحة للأموال، ويتوزع الأدوار بين الجمهوريين والملكيين والسعوديين والمصريين، ويحرص على التقاط الصور التذكارية مع الأطراف المتصارعة، ويدعو الله أن ينصر «الملكية للنص والجمهورية للنص» حتى يرتب أوراقه متفيداً الوطن بأكمله. وكذلك حال الحزب في الجنوب الذي وإن كان مدنياً يحلم بوطن للجميع إلا أن هذا الجميع بالنسبة له هو المتماثل والمتشابه مع كائنات «جورج أورويل» في «مزرعة الحيوانات».

يقرأ البعض ملف المختفين من خلال منظور يماثل بين القاتل والمقتول بين الضحية والجلاد؛ بحجة أن المقتول هو قاتل بالنية والإمكان. وبالتالي فكلاهما متساويان في ميزان الإدانة!! ويتجاهل هؤلاء أن القاتل لم يكن يحلم بوطن للجميع وإنما وطن يتمدد فوقه وحده، ولم يكن يرى في الوطن والدولة والأمة

سوى ذاته. ولأنني لا أجد في هذا المنطق سوى شكل من التوطؤ مع الجلاد؛ بغرض إسقاط الحق الشخصي والعام، بل أجد في هذا المنطق نسياناً مادياً ومعنوياً لقضية المختفين. فبعد أن تم إخفاؤهم كقضية عامة من قبل أحزابهم، يراد لهم اليوم أن تطوى صفحتهم ليبدأ الجلاد باجتراح جرائم جديدة، متخففاً من وخزات وأصوات أسر المختفين!

إن فتح هذا الملف جعلنا في حالة مواجهة ومكاشفة مع أزماتنا سواء في نظرتنا إلى الفرد والحرية بشكل عام أو توطؤنا مع أشكال العنف والإكراهات التي تنتهجها السلطة في تجذراتها المختلفة.

يبقى على «النداء» طالما قد تصدرت لهذا الجرح، أن توسع الخرق لتتناول قضية المهشمين نفسياً وجسدياً بسبب الاعتقالات التي تعرض لها الآلاف ونالت من كيانهم الجسدي والنفسي وحولتهم إلى كائنات مشلولة، هم بالتأكيد علامة أخرى على جريمة ما زالت قائمة بيننا.

● «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧

## إطلاق لجنة وطنية لمناهضة الاعتقالات والتعذيب

# تشكيل هيئة استشارية برئاسة أبو بكر السقاف

أعلن صباح الاثنين الماضي عن تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة الاعتقال والتعذيب، والتي تهدف إلى نصرة أي مواطن يتعرض للاعتقال أو التعذيب أو الإخفاء القسري.

وكانت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات ومنظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات والمنتدى الاجتماعي الديمقراطي وأربع صحف مستقلة، دعت إلى اجتماع لغرض إطلاق اللجنة ومناقشة مشروع رؤية عمل يتضمن التسمية والأهداف والعضوية والآليات.

● سامي غالب يلقي كلمة «النداء» وإلى اليسار الناشط الحقوقي باسم الحاج (تصوير: سامية الأغبري)

وعقد الاجتماع في مقر صحيفة «يمن تايمز» التي أسهمت في رعايته إلى جانب صحف «المستقلة» و«البلاغ» و«النداء».

وتعد اللجنة الأولى من نوعها التي ستكرس نشاطها لمناهضة الاعتقال. وأقر المشاركون تشكيل هيئة استشارية من ١٥ شخصاً برئاسة أبو بكر السقاف المدرس الجامعي والكاتب المعروف، وتم اختيار أحمد سيف حاشد عضو مجلس النواب، نائباً للرئيس.

وفي الاجتماع الذي تميز بحضور متنوع، استمع المشاركون إلى عدد من ضحايا الاعتقالات والتعذيب، كما عرض فيلم وثائقي يتضمن شهادات لضحايا آخرين.

وكان علي الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، تعرض في كلمته الافتتاحية لفداحة ظاهرة الاعتقالات التعسفية، وقدم مؤشرات عديدة على اتساع نطاق الاعتقالات. الأمر الذي يفرض وجود لجنة وطنية تمكن من التنسيق بين المنظمات الحقوقية والإعلام للحد من هذه الظاهرة.

وتحدث سامي غالب رئيس التحرير في كلمة صحيفة «النداء» عن أولوية وجود إطار يعنى بالدفاع عن المعتقلين، عارضاً تجربة «النداء» فيما يخص تغطية الاعتقالات التعسفية، رابطاً بينها وبين ملف «المختفون قسرياً» الذي نشرت الصحيفة عشر حلقات منه. حيث أشار إلى أن النغمة السائدة التي استمع إليها محررو «النداء» من أقارب المختفين قسرياً، هي شكواهم من عدم التفات المنظمات الحقوقية لمعاناتهم. وإذ لفت إلى ضعف دور المنظمات الحقوقية في الدفاع عن ضحايا الاعتقالات، انتقد أجندة الحركة الحقوقية اليمنية غير الواقعية والتي لا تلبي احتياجات اليمنيين، عازياً ذلك إلى عوامل عدة، أهمها أن أغلب هذه المنظمات الحقوقية تمارس نشاطها خارج «المواطنة» ما يؤدي إلى تعاملها مع الضحايا طبق معايير أيديولوجية أو مناطقية أومذهبية أو عنصرية.

وإذ شدد على أن لا حركة دفاع عن حقوق إنسان خارج «المواطنه»، فقد تمنى أن تتجاوز اللجنة الوطنية مثالب الحركة الحقوقية، وتؤسس لنشاط يقوم على المواطنة، وتنتقم للضحايا بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية أو المذهبية أو المناطقية.

● «النداء»، العدد ١٣٦، الأربعاء ٣٠ يناير ٢٠٠٨

# «النداء» و«الاختفاء القسري»..
# الحياد المستحيل*

سامي غالب

«النداء» و«الاختفاء القسري».. الحياد المستحيل

## مدخل

تتموضع حالات الاختفاء القسري في الخطاب السياسي والحقوقي باعتبارها صنفاً من الانتهاكات التي مورست في زمن غابر. لتحتل بالتالي موقعاً ثانوياً في اهتمامات المنظمات الحقوقية، وتكاد تختفي، طوعياً، من أجندة الأحزاب السياسية وبرامجها ومبادراتها التصالحية. يمكن عزو ذلك إلى الثقافة السياسية السائدة القائمة على الإقصاء (للآخر) والاصطفاء (للذات) والآخروية (نكران الذات في سبيل فراديس دنيوية أو سماوية) والشمولية (حيث الفرد منذر للفكرة والقضايا الكبرى).

المختفون قسرياً

٢١٨

وعلى الجملة فإنها ثقافة التجريد بامتياز. تحليق في الكليات والمشاريع الكبرى، وتعال على التفاصيل، والتفاصيل الإنسانية على وجه الخصوص.

التجريد هو سيد العنف. في عوالمه يجري تبخيس الفرد، إما بتجاهل مصيره أو بأسطرته. وفي الحالين يتم نزعه من سياقه الإنساني الشخصي والأسري والاجتماعي. كذلك يؤول المختفي قسرياً إلى محض رقم في سجلات وزارة حقوق الإنسان، أو إلى بطل يستعلي على الحياة العادية بتفاصيلها الصغيرة، في رطانات وطنطنات الأحزاب السياسية.

إلى الثقافة السياسية، وبها، تم إزاحة هذا

الملف من الواجهة منذ الوحدة (٢٢ مايو ١٩٩٠) وحتى الآن، لأن الجماعات السياسية التي تتقاسم المجال السياسي، وبخاصة تلك التي حكمت في الشمال أو في الجنوب، أو كانت جزءاً من تحالف حاكم، تورطت في جرائم الإخفاء القسري، أو تواطأت في ظل تحالفات سابقة عند وقوع الجرائم أو تحالفات لاحقة (وراهنة) تبشر بفراديس جديدة.

عدا هذا، تتساكن المنظمات الحقوقية مع الثقافة والجماعة السياسيتين، مغلبةً تحيزاتها السياسية والأيديولوجية، وإلا فمبدأ السلامة، لتطرح من أجندتها عذابات أسر المختفين قسرياً. والنغمة السائدة في شهادات أقارب المختفين الذين التقتهم «النداء» طلعت في صيغة سؤال كبير: أليس المختفي قسرياً من صنف الإنسان حتى تتجاهلنا جميع المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان؟

## الإخفاء الثاني

بعد تحضير استغرق قرابة شهر فتحت «النداء» الملف، متحوطة لسوالب البيئة ومثالب النخبة، متوسلة تحقيق هدفين:

لفت الانتباه إلى معاناة أسر الضحايا، على اعتبار أن الاختفاء القسري جريمة مستمرة[1]، وليس محض انتهاك وقع في حقبة ماضية، وهذه وظيفة حقوقية؛ والإسهام في إحداث تغيير في القيم السياسية السائدة، من خلال التوكيد على ضرورة معالجة ملفات الماضي، بما يحول دون استنساخها مجدداً، وهذه إحدى ركائز مفهوم العدالة الانتقالية في المجتمعات المتحولة إلى الديمقراطية.

خلال فترة التحضير لنشر الملف، اتضح التالي:

١ - أن الملف أصبح بنداً في أجندة الدولة اليمنية بعد زيارة وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان صنعاء وعدن في الفترة ١٧-٢١ أغسطس ١٩٩٨، قام خلالها برصد عدد من الحالات، وقدم تقريراً بها إلى الحكومة اليمنية في وقت لاحق؛

٢ - أن المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات أسهمت في توفير قناة لبعض الأسر لإيصال بلاغات عن الضحايا. وأمكن لوفد المفوضية الالتقاء بالأسر خلال زيارته القصيرة؛

٣ - تبين أن القائمة الدولية تحتوي على ١٦٠ اسماً فقط، وأن عدداً كبيراً من أقارب المفقودين، لم يعلم بزيارة الوفد، وبعضهم لا يعلم أصلاً بأن قضية المختفين متداولة بين الحكومة والمنظمة الدولية؛

٤ - لم نلحظ أي متابعة للملف المفتوح بين الحكومة والمفوضية من أي منظمة حقوقية أو مدنية يمنية. كما أن الأغلبية الساحقة من أقارب الضحايا الواردة أسماؤهم في قائمة المفوضية لا تتوافر على أية معلومات عن فحوى الاتصالات الجارية بين الحكومة والمنظمة الدولية، لأسباب عديدة، بينها غياب الشفافية؛

٥ - أقارب بعض الضحايا عبروا عن عدم ثقتهم بالطرف اليمني (اللجنة الوطنية العليا، ثم وزارة حقوق الإنسان). وقد فوجئ بعضهم بأن الوزارة أفادت المفوضية بأن أقاربهم صاروا في عداد المتوفين؛

٦ - أن الحكومة اليمنية تتعاطى مع الملف باعتباره شأناً متصلاً بسمعتها في سجل حقوق الإنسان، ولذلك تتعجل إغلاق الملف، كيفما اتفق، حتى إن اقتضى ذلك فبركة بعض البيانات، أو حجب المعلومات عن ذوي الضحايا؛

٧ - تتوسل الحكومة اليمنية في ردودها على المفوضية السامية (سابقاً) حصر الملف في المحافظات الجنوبية والشرقية (اليمن الجنوبي). وقد زعمت في أحد ردودها بأنها قامت بتسوية أوضاع من تبين اختفاؤه في أحداث يناير ١٩٨٦. وربما

● أقارب ضحايا يتحدثون في الندوة.. من اليمين: لطيفة قاسم، خديجة غلام، ألطاف محمد، فتحي عبدالمجيد، ودرهم العبسي.

على مدى عشر حلقات تجرعنا مرارات هذا الانتهاك الفظيع، وتوجب علينا أن نشهد مع الأمهات والزوجات والأبناء والأشقاء والأصدقاء لحظة الاختفاء، وأدركنا معنى أن يكون عبدالسلام العبسي شاباً بهياً وجداً وقوراً في آن. وعروسه النضرة تنتظره عند عتبة الزمن، زمنه هو، لتناوله الوليد البكر الذي أسماه وضاح، ووَعَدَ بزيارته بعد أسابيع، ولتعرّفه على حفيده "أصيل" المتشوق لقدوم الجد الموعود.

قصدت الإعانة الشهرية المقررة للأسر التي أبلغت عن اختفاء أقارب لها، والبالغة ٢٠٠٠ ريال؛

٨ - لوحظ أن العلاقة بين الحكومة والمفوضية أخذت طابعاً تقنياً بيروقراطياً، تحول فيها الضحايا إلى مجرد أرقام، في ظل غياب الفعاليات الحقوقية والسياسية؛

٩ - تبين أن بعض الأسر التي التقتها «النداء» اضطرت لأسباب أقتصادية أو اجتماعية إلى استخراج وثائق وفاة؛

١٠ - إلى السخط من المنظمات الحقوقية، لوحظ تشكك من بعض الأسر حيال الصحافة، جراء خبرة سلبية سابقة، حيث تم نشر معلومات مشوهة، أو أثير لغط حول دوافع النشر، ما أدى إلى التشكك في رسالة "النداء"، والخشية من إمكان توظيف النشر للدعاية ضد قوى سياسية كانت في الحكم أو ماتزال.

6 أبريل 9

بعد ربع قرن ما تزال الحقيقة تبحث عن العدالة لضحايا الاختفاء القسري

أكبر من أخ

الفقيد مؤكدا لوالدي محمد: لم أسمع بهذا الاسم قط

صورة شعرية

## المختفون قسرياً ٢٢٢

## آليات حمائية:

اعتمدت الصحيفة في نشر الملف خطاً تحريرياً يقوم على المحددات الآتية:

١ - التعامل مع الضحايا بدون انتقائية أو شبهة تحيز أيديولوجي أو سياسي أو اجتماعي؛

٢ - إبراز فداحة الانتهاكات واستمراريتها، وتقويض الأرقام: فالأرقام المعلنة -في تقديري- لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الضحايا الفعليين، كما أن الضحية ليس رقماً، بل وراء كل رقم حياة وعذابات وانتظارات؛

٣ - نشر الملف لغرض تصويب الأخطاء، وكسر الاحتكار، ووضع المعالجات والمقترحات، وليس لغرض الإثارة أو لمجرد القص. على الرغم من أهمية إفساح فرصة البوح لأقارب الضحايا؛

٤ - مراعاة الحساسيات السياسية وخصوصاً في ظل تصاعد الاحتجاجات في الجنوب، بالتوازي مع دعوات تصالحية في بعض المحافظات الجنوبية؛

٥ - مراعاة الاعتبارات الاجتماعية، فبعض الأسر تفضل لأسباب عائلية عدم نشر معلومات شخصية

8 أبريل 4
متسلسل قسرياً
طباخ ماهر في ضيافة الأمن الوطني
شراكة عمر مع الغياب

> ليسوا موتى. ولذلك "يصعب التأقلم مع الاختفاء القسري مهما استمرت الحالة في الزمن لعمق الجرح والبعد العاطفي الذي تخلقه مشكلة إنسان حي وميت، حاضر وغائب. وكذلك يُعاود (بعض) المقربين من ضحية الاختفاء القسري الإحساس بالذنب والمسؤولية، مع نشوء إحساس بالوحدة والفراغ، وتزورهم نوبات إحباط وانهيار عصبي واضطرابات جسدية وعاطفية، ويفقدون الإحساس بالرغبة، والمتعة".



عن المختفي قسرياً أو تجد حرجاً في نشر قصته لاعتبارات تتعلق بظروفها الراهنة؛

٦ – تجنب الأحكام القيمية، وتفادي ذكر أسماء الأشخاص الذين يشتبه في تورطهم مباشرة في جرائم الاختفاء القسري؛

٧ – شمولية التغطية، زمنياً ومكانياً، لدحض الرواية الرسمية، ودفع «شياطين التأويل» بما هي السلاح التقليدي في مخازن الجماعات السياسية والأيديولوجية.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الزملاء الذين أسهموا في تحرير الملف، وفي المقدمة الزميل جلال الشرعبي مدير التحرير والزملاء نادرة عبدالقدوس وفهمي السقاف (عدن)، وفضل مبارك (أبين)، وبشرى العنسي وفتحي أبو النصر ومحمد العلائي، وإبراهيم البعداني (إب)، وباسم الشعبي (لحج)، والمخرج الفنان طارق السامعي. وأنوه هنا بالزميل القدير عبدالباري طاهر الذي أسهم بالكتابة في حلقات الملف، وكتب عن الصحفي المختفي قسرياً محمد علي قاسم هادي الذي كان مسؤولاً نقابياً في نقابة الصحفيين مطلع الثمانينيات.

## قوة البوح

كانت تلك المحددات آليات حمائية ضرورية لدفع الأذى عن الصحيفة، وبخاصة إمكانية الطعن في مصداقية الملف أو التشكيك في دوافع الصحيفة. ولا شك في أنها حققت وظيفتها الحمائية، على الرغم من صدور تهديدات من جهات مجهولة تتوعد رئيس التحرير ومحرري الملف بالقتل، والإخفاء القسري، والحرق، كما في رسالة تلقتها الصحيفة عبر موقعها الإلكتروني جاء فيها: "إن لم تتوقفوا يا (...) عن نشر الملف سنحرق وجوهكم بالأسيد".

واصلت "النداء" نشر الملف، وأبلغت الجهات المختصة بالتهديدات، والأرقام التي استخدمها المهددون الساخطون، وقد توقفت التهديدات بعد ذلك.

من المهم هنا الإشارة إلى أن بعض المتصلين اعتبر نشر قصص ضحايا من حقبة ما قبل الوحدة في الجنوب مؤامرة سياسية (أو مناطقية) لإحياء صراعات الماضي، والتشويش على أجواء التصالح والتسامح التي يجري إشاعتها في

المحافظات الجنوبية والشرقية. كما عبَّر متصلون آخرون عن نقمتهم على الصحيفة لتشويهها سمعة البلد والتآمر على الوحدة، بنشر قصص مختفين قسرياً في حرب ١٩٩٤. وقد اعتبر أحدهم أن الصحيفة عميلة لجهات في الخارج تتآمر على اليمن، واصفاً ضحايا ١٩٩٤ بالنكرات.

عدا ذلك فقد صدرت تعبيرات ضيق من بعض الناشطين السياسيين، رأوا في توقيت نشر الملف تشويشاً على القضايا الراهنة. كما أن قيادياً في اللقاء المشترك (ليس من قيادات الاشتراكي) اعتبر أن الاشتراكي الآن عرضة لشتى صنوف الانتهاكات، والأولى بالصحيفة أن تغطي هذه الانتهاكات عوضاً عن نبش الجانب السلبي من تاريخه.

وفي المقابل أشادت شخصيات سياسية معارضة بالملف سواء عبر اتصالات هاتفية أو تصريحات منشورة، ومن هؤلاء الدكتور ياسين سعيد نعمان والمهندس فيصل بن شملان.

وتلقت الصحيفة إما برسائل على عنوانها البريدي (الإلكتروني)، أو عبر الهاتف أو لقاءات مباشرة، مواقف مؤيدة لنشر الملف، ومثمنة للنهج الذي استُخدم في إعداد مواده.

كما تلقت رسالة من منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان تشيد بمهنية الملف، وتعبِّر عن تضامن المنتدى مع الصحيفة ضد التهديدات الناجمة عن الملف.

كما نشرت الصحيفة في عددها (١١٥) الصادر في ١٥ أغسطس ٢٠٠٧، رسالة من الكاتب الصحفي الأستاذ أحمد الرماح يقترح فيها أن تبادر "النداء" مع مهتمين آخرين بالملف إلى تشكيل لجنة وطنية لمعالجة أوضاع المختفين قسرياً، تتولى جمع المعلومات عن حالات الاختفاء القسري، والضغط من أجل رد الاعتبار إليهم، وإنصاف ذويهم مادياً ومعنوياً، علاوة على ابتكار وسائل لتجذير الوعي بخطورة ومأسوية جرائم الاختفاء القسري والتأسيس لثقافة جديدة تعلي من كرامة الإنسان وحقه في الحياة.

أخيراً فإن وزيرة حقوق الإنسان الأستاذة هدى البان بادرت إلى الاتصال برئيس تحرير الصحيفة، لغرض دعوته إلى زيارتها في مكتبها. وفي اللقاء الذي جرى بحضور وكيل الوزارة الأستاذ علي تيسير، عبرت الوزيرة عن اهتمامها بالملف، موضحة أنها منفتحة على أي مقترحات أو ملاحظات تتصل بأداء الوزارة.

## ضريبة البوح:

المختفي قسرياً غائب فيزيائياً، غائب فحسب.

وقد اختارت "النداء" لصفحات ملفها عنواناً من كلمة واحدة: أحياء.

بلى! لكنهم لا يشيبون أبداً، ليس لأنهم كائنات متحولة كما في الخيال الهوليوودي. ولا لأنهم رجال خارقون. لا. ولا لأن أسرهم ابتكرت وصفة الخلود، كما في الأساطير الشعبية، ولكن ببساطة لأنهم لما يموتوا بعد، ولأن أسرهم لم تُشرع أبواب بيوتهم أمام المعزين، حتى وإنْ حولتهم السجلات الحكومية الخرقاء إلى محض أرقام، ودونت أمام أسمائهم كلمة متوفى.

أحياء، لأن لكلٍ بيئته وبيته الاجتماعي وأحلامه الصغيرة وأحباؤه المنتظرون. وفي الملف الحي، الملف الذي ينوء بالانتظارات والعذابات، الملف المقصي من الحيز السياسي والجدول الحقوقي، خَبِرَت "النداء"، كما وضاح عبد السلام العبسي وأحمد الضالعي وخديجة غلام ولطيفة قاسم وفتحي علي عبد المجيد وسلطان البان، محنة العيش في عالم "مختف قسرياً"! ولسوف تقاسم هؤلاء ضريبة البوح. البوح بما هو المحطة الأولى في رحلة استرداد أولئك الذين حرمتهم قوى غاشمة من المضي قدماً في دروب أعمارهم، وما تزال تتعالى، بصلف وتكبر وتجبر، على مناشدات أقاربهم بكشف مصائرهم كيما يتسنى لهم، هم المختبئون من درب الأعمار، استئناف حيواتهم.

على مدى عشر حلقات تجرعنا مرارات هذا الانتهاك الفظيع، وتوجب علينا أن نشهد مع الأمهات والزوجات والأبناء والأشقاء والأصدقاء لحظة الاختفاء وأدركنا معنى أن يكون عبدالسلام العبسي شاباً بهياً وجداً وقوراً في آن. وعروسه النضرة تنتظره عند عتبة الزمن، زمنه هو، لتناوله الوليد البكر الذي أسماه وضاح، ووَعَدَ بزيارته بعد أسابيع، ولتعرّفه على حفيده "أصيل" المتشوق لقدوم الجد الموعود.



ليسوا موتى. ولذلك "يصعب التأقلم مع الاختفاء القسري مهما استمرت الحالة في الزمن لعمق الجرح والبعد العاطفي الذي تخلقه مشكلة إنسان حي وميت، حاضر وغائب"[٢]. وكذلك يُعاود (بعض) المقربين من ضحية الاختفاء القسري الإحساس بالذنب والمسؤولية، مع نشوء إحساس بالوحدة والفراغ، وتزورهم نوبات إحباط وانهيار عصبي واضطرابات جسدية وعاطفية، ويفقدون الإحساس بالرغبة، والمتعة[٣].

ليسوا مجرد أرقام، فوراء كل اسم في السجلات البغيضة حياة وروائح وملابس معلقة، وطفل موعود بمذاق كيك فريد، وأخت تؤجل فرحها، مرة تلو الأخرى، في انتظار أخ أكبر.

والمحقق أن أسرة "النداء" انغمست في الملف إلى الحد الذي لم تعد قادرة معه على التأقلم مع هذا الانتهاك، لكأنها أسرة مختفٍ قسرياً.

لن أوارب أو أتفذلك. لقد غَمَرَنا بوحُ المنتظرين، وغسلتنا عذاباتهم، واجتزنا الخطوط الفاصلة على الورق بين الصحفي وموضوع تغطيته. وانحزنا إلى الضحايا. بتنا، مثلهم، محكومين بالانتظار، حتى إننا نستحضرهم، مختفين ومنتظرين، في الأعياد، ونستدعيهم في المناسبات الوحدوية والوطنية!

والحاصل أن "النداء" سدَّدت، عن طيب خاطر، نصيبها من كلفة البوح هي التي تجرأت فطرقت أبواب أسر الضحايا تستحثها على البوح.

لبت الأغلبية الساحقة "النداء"، وتكرم البعض فدعانا إلى مشاركته التفاصيل العادية لأناس عاديين.

للبوح مضاعفاته. ولكم كان مؤثراً ذاك الاعتذار الذي وردنا عبر وسيط، من شقيقة أحد الضحايا. تمنت، متلطفة، أن نصرف النظر عن نشر قصة شقيقها لأنها تخشى أن تتداعى والدتها الصابرة إذا صادف أن التقت ابنها على الصحيفة.

## شراكة عمر مع الغائبين:

المختفون قسرياً
٢٢٧

في الحلقة الرابعة لخصت منى (زوجة المختفي قسرياً علي عبد المجيد) حياتها بجملة لفحت وجوهنا، قالت: "راح عمرنا مع الغائبين".

أمضت نصف عمرها في انتظار شريك العمر. تنتظره منذ اعتقله رجال أمن في صنعاء عام ١٩٨٣ لم تنتظر فحسب، فقد عملت وكدَّت وربَّت أبناءها الأربعة. وهي قالت لمحررة "النداء": "تعبتُ... تعبتُ بعدما ضاع... لو تدري كم تعبتُ".

المرأة في "ملف النداء" حاضرة باعتبارها الضحية الأولى في مجتمع ذكوري يقوم على الغلبة، ويقرِّر منذ الولادة مسار المولود وفرصه، حسب الجنس.

من المفيد أن يكون هذا البند موضع التفاتة منتدى الشقائق والحضور الكريم. فالملف مرصعٌ بـ"شقائق" أمضين أعمارهن في انتظار الرجال.

انتظار –يجب أن نخلص– مروِّع لا يماثله انتظار، لأن الأم أو الزوجة أو الأخت أو الابنة، تتحرك داخل بنى ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية تنحاز للجناة.

على الحركة النسوية أن تدرس حالات هؤلاء الضحايا لتمسك بفظاعات المجتمع الذكوري.

فالمرأة داخل هذه البنى المكرَّسة عبر مئات السنين، لا تُحرم فحسب من إمكانية استئناف حياتها، وإنما، أيضاً وأساساً، تفقد أية قدرة على توليد آليات تعويض حيال الانتهاك. كذلك تتجلى أعراض "الانتزاع النفسي" أكثر ما تتجلى في شخوص قريبات المختفين قسرياً. والحركة الحقوقية النسوية مدعوة، وظيفياً وأخلاقياً، إلى احتضان ضحايا الاختفاء القسري من النساء.

## إلى أين؟

نشرت "النداء" الملف والتقط منتدى الشقائق الرسالة.

خطوة ضرورية، لكنها ليست كافية. فالوظيفتان، الحقوقية والديمقراطية (التحولية) للملف، لا تتحققان بالبوح وبمشاعر التعاطف المزجاة لذوي الضحايا، ولا بالرهان على الضمير السياسي المثقل بالآثام.

لا. وإنما بتصميم خطة عمل تدفع الملف إلى صدارة الأجندة الحقوقية والسياسية يبدأ بـ:

- تقديم المساعدة الفنية لأسر الضحايا لتنظيم نفسها ذاتياً.

- تشكيل لجنة غير حكومية من حقوقيين وإعلاميين ومثقفين وبرلمانيين تتولى صوغ برنامج عمل يتوخى تحقيق ٣ أهداف مرحلية:

١ - متابعة الملف لدى وزارة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، واستيفاء آخر التطورات فيه (وبالتالي كسر الثنائية القائمة منذ ١٩٩٨).

٢ - حشد التأييد والمناصرة لقضية المختفين قسرياً، عبر حملة مُحكمة ومُزمنة.

٣ - تجهيز وحدة معلومات لتلقي البلاغات من أسر المختفين قسرياً الذين لا تظهر أسماؤهم في سجلات الحكومة.

بالبوح فحسب استفززنا التجريد، وبالتجريب يمكن أن نبتكر آليات وصيغ للجم العنف الذي ينطوي عليه.

* ورقة مقدمة إلى ندوة «الاختفاء القسري»
صنعاء - الأربعاء ١٨ يونيو

## ■ هوامش:

(١) بحسب هيثم مناع فإننا نكون أمام حالة غياب فيزيائي وفقدان لكل وسيلة للتواصل مع إنسان لم يُصنف في عداد الأموات دون أن يكون بين الأحياء. أي أمام وضع لا يستجيب لأي ترميز ثقافي ونفسي للاستعداد الذهني للبشر. (...) تعذيب مزمن للشخص والأهل تستدعي تعزيز وسائل المحاسبة. انظر:

الإمعان في حقوق الإنسان - موسوعة عامة مختصرة، إشراف هيثم مناع،ط١، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٠، ص٤٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.



● «النداء»، العدد ١٥٦، الأربعاء ١٨ يونيو ٢٠٠٨

# العدالة الانتقالية والاختفاء القسري
## (الصلة، الآليات، المفاهيم) *

ماجد المذحجي[1]

8

وحدة تلقي البلاغات عن محتجزي الاختفاء القسري

العدالة الانتقالية والاختفاء القسري
(الصلة، الآليات، المفاهيم)

ستعتني ورقة العمل هذه بتقديم شرح وتعريف بأهم مضامين الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، علاوة على تضمنها شروحات موجزة وتوضيحية لمفاهيم وآليات العدالة الانتقالية وصلتها بـ الاختفاء القسري، باعتبارها مجموعة من الآليات والمفاهيم تنتظم مع بعضها لتشكل خبرة حقوقية متطورة ستساعد حتمياً في معالجة جرائم الاختفاء القسري، علاوة على كونها بالطبع تضمن معالجة إرث الانتهاكات الواسع لحقوق الإنسان في أي بلد رزح لفترة تحت وطأتها، وكونها تساعد بشكل وثيق على تقوية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية وتعمل على مصالحة المجتمع مع الدولة، وتعويض وإنصاف الضحايا مع إعادة إدماجهم في المجتمع ضمن سياق من العدالة والمحاسبة وبناء الثقة. وستتضمن ورقة العمل تكثيفاً توضيحياً وانتقائياً لمجموعة من المفاهيم والآليات التي تعمل بواسطتها العدالة الانتقالية، بشكل يجعل منها مفهومة ويقربها للذهن.

ويمكن التأكيد تماماً، وكما ستوضحه ورقة العمل هذه، أن العدالة الانتقالية تستطيع توفير إطار عمل فعال لمعالجة ملف الاختفاء القسري في اليمن، بإدماج هذا الملف في معالجة وطنية شاملة وجادة للإرث الواسع من انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الوطني،



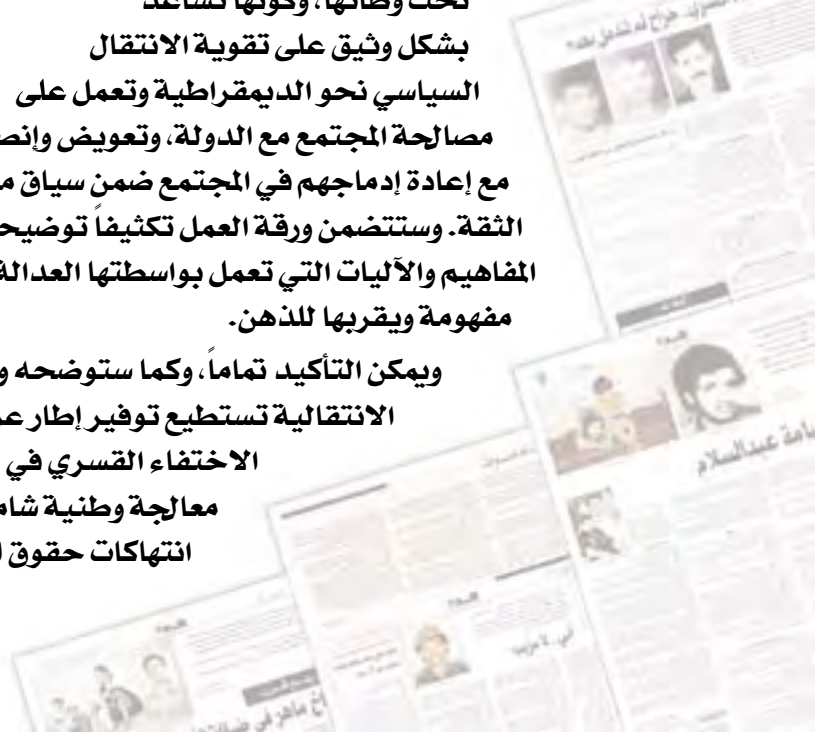

## وحدة لتلقي البلاغات عن ضحايا الاختفاء القسري

عقـدت لجنـة متابعة قضايا الاختفاء القسـري المنبثقة عن الندوة الوطنية الأولـى لقضايا الاختفاء القسري التي نظمها منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية وصحيفة النداء في 18 يونيو 2008 بصنعاء، اجتماعها الأول في مقر منتدى الشقائق، الأحد الماضي. وتم في الاجتماع اختيار منتدى الشقائق منسقاً للجنة.

وقررت اللجنة العمل بشـكل أساسـي على مسـاعدة ضحايا الاختفاء القسري "الأسر" على تنظيم أنفسـهم. علاوة على القيام بحملة إعلامية للتوعية والتحسيس بمشـاكل الاختفاء القسري، وتشكيل وحدة معلومات وتلقي بلاغات، وكذا مسـاعدة الضحايا على تحريك الدعوى القانونية عن طريق هيئة دفاع تتولى متابعة المسار القانوني للقضية.

وتقرر أن يكون مقر وحدة المعلومات وتلقي البلاغات في مقر منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، حيث يمكن تلقي الشـكاوى والبلاغات عن ضحايا الاختفاء القسري عبر الإيميل forceddisappearance@gmail.com أو الفاكس 9671212432+

**خصوصاً أن هذا الإرث يعطل التحولات الديمقراطية الضعيفة في اليمن، ويخلق انعدام ثقة بين المواطنين والدولة، علاوة على كونه يظل سبباً أساسياً لاستمرار التوترات في المجتمع.**

**ويستدعي تعزيز التحول الديمقراطي الضعيف في اليمن، وإنجاز مصالحة وطنية حقيقية، وتجاوز كل الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى رأسها ملف الاختفاء القسري، بشكل نهائي، قراراً سياسياً جاداً من قبل الدولة بمعالجة وحل كامل قضايا الانتهاكات لحقوق الإنسان في اليمن ضمن سياق من العدالة والمحاسبة والإنصاف وبناء الثقة.**

### الاتفاقية الدولية للاختفاء القسري[٢]:

بدأ شـيوع وتداول مفردة "الاختفاء" بشكل واسع من قبل المنظمات الحقوقية ووسـائل الإعـلام فـي أمريكا اللاتينيـة منذ عام ١٩٧٤، وتوسـع تـداول المفردة في مختلـف أنحـاء العالم بعد ذلك. وفـي العام ١٩٧٨ أصـدرت الأمم المتحدة أول قرار لها بخصوص الاختفاء القسري، عقب ذلك تم تجاهل الاختفاء القسـري فـي الآليـات والمواثيـق الدوليـة الخاصـة بحقوق الإنسـان لفتـرة طويلـة اسـتمرت حتى عـام ١٩٩٢ حيـث تم تبنـي الإعـلان المتعلـق بحمايـة جميـع

الأشخاص من الاختفاء القسري. واستغرق الإمر بعد ذلك ١٤ سنة حتى اعتمدت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ويأتي امتياز هذه الاتفاقية من أنها أول معاهدة عالمية تعرّف الاختفاء القسري وتحظره، حيث يشير التعريف باختصار إلى أن الاختفاء القسري هو أي اختطاف أو حرمان من الحرية تنفذه سلطات الدولة، أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بدعم أو إذن منها، على شخص ويتبعه رفض وحرمان السلطات لحريته ورفضها الكشف عن مكان وجود الشخص أو مصيره، بما يحرمه من حماية القانون.

في مستوى آخر يُمكن الإشارة أيضاً إلى عدد من الامتيازات في اتفاقية الاختفاء القسري، مثل كونها تلزم الدول بإحالة مرتكبي جريمة الاختفاء القسري للعدالة، وتؤكد على منع إفلاتهم من تحت طائلتها. كما تتضمن أيضاً عدداً من الضمانات الإجرائية التي تحاول الحيلولة دون وقوع الاختفاء القسري مثل الإبقاء على كل شخص محروم من حريته في مكان رسمي، وتقييده في سجل، وتسجيل كل تنقلاته. علاوة على نصها بضرورة أن يكون المحروم من حريته على صلة بالعالم الخارجي، وأن يكون خاصة على اتصال بعائلته ومحاميه. كما أن هذه الاتفاقية هي الأولى عالمياً التي وسعت مفهوم

ضحايا الاختفاء القسري فلم يعد مقتصراً على ضحايا الاختفاء القسري فقط بل شمل عائلاتهم أيضاً، واعترفت أيضاً بحق عائلات المختفين قسرياً بمعرفة مصير أقربائها، وحق ضحايا الاختفاء القسري في التعويض عن الضرر الذي حدث لهم.

وتضمنت الاتفاقية آلية تنفيذ ومتابعة مهمة لها، حيث نصت على تشكيل لجنة دولية مكونة من ١٠ خبراء مستقلين يعملون على رصد مدى الامتثال للاتفاقية، ويفترض أيضاً أن تتلقى اللجنة تقارير من الدول عما قامت به من تدابير تعكس الالتزام بتنفيذ مضامين الاتفاقية على المستوى الوطني خلال عامين من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدولة المعنية، وفي حال وصل اللجنة أي "معلومات جديرة بالتصديق" بأن الدولة الطرف في الاتفاقية ترتكب انتهاكاً جسيماً لأحكام الاتفاقية فيجوز للجنة أن تطلب من أحد أعضائها أو أكثر القيام بزيارة وإفادة اللجنة عن النتائج بدون تأخير. وتمتلك هذه اللجنة الحق أيضاً بتلقي الشكاوى الفردية، وهو شيء مهم كونه يمنح المتضررين حق الرجوع إليها، وهو ما يمنحهم فرصة للحصول على الإنصاف عبر لجنة الخبراء طالما تعذر ذلك في إطار الدولة، خصوصاً إذا كانت الشكوى موثقة حيث يحق للجنة حينها مطالبة الدولة بالبحث عن الشخص المختفي وتحديد مكانه، ولكن هذا الحق يتم تقييده إذا لم توافق الدولة المصادقة على الاتفاقية على الاعتراف بحق اللجنة في تلقي شكاوى من الأفراد الواقعين تحت ولايتها!



## لماذا العدالة الانتقالية صالحة لمعالجة الاختفاء القسري:

يرتبط إنجاز التطور الديمقراطي في جزء أساسي منه بتمكين المجتمع من التصالح مع ماضيه القمعي ومعرفته والتعامل معه لتجاوزه، فدون ذلك يبقى إرث انتهاكات حقوق الإنسان وشبح ضحايا المراحل السابقة مُعطلا لهذا الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، ولأجل تحقيق كل ذلك لا بد من إنجاز تدابير واسعة من أجل التعامل مع جرائم الماضي ومنع الجرائم والانتهاكات مستقبلاً، وتأتي نظرية العدالة الانتقالية لتساعد أي مجتمع يضغط عليه إرث ثقيل من القمع السياسي والأمني، الذي تضمن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، على تنمية مجموعة واسعة من الإجراءات لمواجهة هذا الإرث والتعامل معه، وفي ذلك فإن مفهوم العدالة الانتقالية يتضمن العدالة الجنائية، وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على

أنها ترتكز على تصور بأن المحاسبة على الانتهاكات السابقة يجب ألا تتكرر مستقبلاً. كما أنها تستهدف أيضاً منع الإفلات من العقاب من قبل الذين مارسوا انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وذلك بغرض إرساء المصالحة.

وفي كل ذلك تماماً يتصل الاختفاء القسري بالعدالة الانتقالية ضمن الإطار الواسع الذي تعالجه العدالة الانتقالية من إرث انتهاكات حقوق الإنسان في بلد ما، حيث يعتبر الاختفاء القسري من الجرائم ذات الأثر المستمر والتي لا ينحصر فيها الضحية بالمختفين قسرياً فقط، بل يشمل مفهوم ضحايا الاختفاء القسري عائلات الضحايا أيضاً وفق ما قررته الاتفاقية الدولية الخاصة بالاختفاء القسري، وباعتبار العدالة الانتقالية منهج عمل يرتكز على الضحايا ويقوم بتقديم المساعدة لهم بشكل يضمن العدالة والإنصاف، فآلياتها تعتبر مهمة وملائمة لتحقيق العدالة لضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم.

إن العدالة الانتقالية وثيقة الصلة بالاختفاء القسري، والآليات والتدابير التي تلجأ إليها لمعالجة جرائم الماضي ومنع تكرارها، ومنع الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات، علاوة على سعيها لبناء المصالحة وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة على أساس يضمن العدالة والإنصاف للضحايا، ستضمن إطاراً فعالاً من المعالجة لقضية الاختفاء القسري، وخصوصاً أن من ضمن آلياتها الأساسية المحاكمات ولجان التحقيق وجبر الضرر، وهي أشكال معالجة فعالة لحالات القسري وفق ما كشفت عنه خبرة العمل بها في قضايا الاختفاء القسري الواسعة في عدد من البلدان مثل المغرب، وجنوب أفريقيا، وغيرهما.

## آليات العدالة الانتقالية في مواجهة الانتهاكات وجرائم الاختفاء القسري:

لكي تنجز العدالة الانتقالية وظائفها المختلفة، فهي ترتكز على عدد من الآليات لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وعلى رأسها الاختفاء القسري:

١ - المحاكمات (سواء المدنية أو الجنائية، الوطنية أو الدولية، المحلية أو الخارجية).

٢ - البحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق (سواء من خلال تحقيقات رسمية وطنية مثل لجان الحقيقة التي تستهدف الكشف مثلاً عن مصير ضحايا الاختفاء

القسري، أو لجان التحقيق الدولية او آليات الأمم المتحدة أو جهود المنظمات غير الحكومية).

٣ - التعويض (سواء من خلال التعويض الرمزي أو العيني أو إعادة التأهيل).

٤ - الإصلاح المؤسسي (بما في ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية وإزاحة مرتكبي الأفعال من المناصب العامة وإقامة تدريبات حول حقوق الإنسان للموظفين العموميين).

٥ - إقامة النصب التذكارية وإحياء "الذاكرة الجماعية".

ويُمكن الإشارة والتأكيد هنا على أن هذه الآليات المذكورة أعلاه، والتي تعتمدها العدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق أهدافها، ستضمن بشكل رئيسي تحقيق العدالة والإنصاف لضحايا الاختفاء القسري، فالمحاكمات تعيد ثقتهم بالدولة وتضمن مصالحتهم معها، خصوصاً حين تقوم بمحاسبة القائمين على جرائم الاختفاء القسري بشكل يضمن عدم إفلاتهم من العدالة. كما أن آلية مثل لجان الحقيقة تستجيب بشكل فعال لمطلب أساسي بالنسبة لعائلات ضحايا الاختفاء القسري، وهو تحديد مكان ومصير أقربائهم المختفين، وتحديد الأسباب والظروف والوقائع التي حدثت في إطارها جرائم الاختفاء القسري. وبالتأكيد فإن التعويض، بأي شكل كان، وإقامة النصب التذكارية وإحياء "الذاكرة الجماعية"، يساعد الضحايا على تجاوز الضرر بشكل نسبي، وتمكنهم من إعادة التكيف مع المجتمع والتصالح معه ومع الدولة، وتوثيق جرائم الاختفاء القسري بما يضمن تعزيز الوعي العام بخطورتها وكارثيتها الإنسانية. كما أن اعتماد الإصلاح المؤسسي ضمن آليات العدالة الانتقالية يضمن عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً، وتدريب الموظفين على معايير حقوق الإنسان، وعدم عودة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، والقائمين على جرائم الاختفاء القسري بشكل أخص، وهو ما سيساعد على بناء الثقة في الدولة وتيسير الظروف لتعزيز التحول الديمقراطي والتخلص من إرث انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وعلى رأسها جرائم الاختفاء القسري.

## مزايا العدالة الانتقالية بالنسبة لضحايا الاختفاء القسري:

إن ميزة العدالة الانتقالية هي من كونها تتعامل بشكل شامل مع إرث الانتهاكات، وتتجاوز مسألة محاسبة من قاموا بالانتهاكات عبر المحاكم مثلاً، لتضمن وضع حد لأي انتهاكات جارية لحقوق الإنسان، ومن أهم هذه الانتهاكات

جرائم الاختفاء القسري، والتحقيق في الانتهاكات والجرائم وتحديد القائمين عليها ومعاقبتهم ومنح تعويض للضحايا وإعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة بشكل يكفل المصالحة الوطنية والفردية ويمنح فرصة حقيقية للتطور الديمقراطي دون عيوب. وبالتالي فإن العدالة الانتقالية تستوعب في إطار فعاليتها الشاملة معالجة نوعية وجادة لجرائم الاختفاء القسري، علاوة على أن أهم مزاياها يكمن في اعتمادها على "منهج يرتكز على الضحايا"، وبالتالي فإن القيام بوظائفها وتحقيقها يعتمد على دعم الضحايا لها كأسلوب يوفر لهم العدالة والإنصاف ويتيح لهم التصالح مع الدولة والمجتمع والمشاركة في تعزيز السلام والديمقراطية، وهو الشأن الذي يحتاجه تماماً ضحايا الاختفاء القسري.

## حول بعض مفاهيم العدالة الانتقالية[٣]:

### المحاكمات

تعتبر المحاكمات أول فئة كبيرة من آليات العدالة الانتقالية، ويمكن أن تساعد في إعادة الشعور بالثقة بين المواطنين، ومن أهم الأسباب التي تمنحها أهميتها كإحدى الآليات على المستوى الوطني هو كونها تسهم في إرساء رادع على المدى البعيد، علاوة على كونها بالأساس توفر شكلاً من المحاسبة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتمنح العدالة للضحايا، كما تسهم في بناء الثقة بقدرة الدولة وعزمها على إنفاذ القانون.



### المصالحة

يتردد مفهوم المصالحة ضمن آليات العدالة الانتقالية ولكنه لا يتضمن معنى ثابتاً ونهائياً، فمدافعو حقوق الإنسان يرفضون تعريفه بـ"طي صفحة الماضي" و"العفو والنسيان"، حيث يؤكدون على أن المصالحة يجب أن ترتبط بالمحاسبة والعدالة والاعتراف بجرائم الماضي. وبشكل عام المصالحة يُمكن أن توصف بكونها عملية مستمرة تتضمن آليات وعناصر متداخلة، بما فيها المحاسبة، وهي تضمن في محصلتها تقوية التحولات السياسية في الديمقراطيات الناشئة من خلال بناء الثقة، ويمكن أن توصف أيضاً بالجهود المبذولة لإرساء السلام والثقة الوطنية بين الخصوم القدامى في سياق من

العدالة والمحاسبة.

## لجان الحقيقة

يشير مصطلح لجان الحقيقة إلى هيئات مؤقتة، وتعمل غالباً لمدة سنة أو سنتين، وتتم الموافقة عليها، أو تأسيسها، أو تخويل السلطات لها من طرف الدولة على الأغلب، وهي هيئات قضائية تتمتع بنوع من الاستقلال القانوني، ويتم تشكيلها غالباً في مراحل الانتقال السياسي، سواء من الحرب إلى السلم أو من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وهي تركز على الماضي، وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في فترة محددة من الزمن، وليس فقط حول حدث محدد، وهي تعطي الأولوية لحاجات الضحايا والأضرار التي حدثت لهم، وتنهي في أغلب الأحيان عملها بتقديم تقرير نهائي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

## تعويض الضحايا "جبر الضرر"



يتصل تعويض الضحايا بحقوق الضحايا التي يجب أن تلتزم بها الحكومة، حيث لم يعد التزامها متعلقاً بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقائمين عليها فقط، بل إعداد ظروف ملائمة لتحقيق العدل وصيانة كرامة الضحايا عبر التعويض عن بعض معاناتهم وما لحق بهم من أضرار. ويتضمن مفهوم التعويض في العدالة الانتقالية على أكثر من معنى، بعضها يتعلق بالتعويض المباشر للضحايا عما أصابهم من ضرر أو ما فقدوه من فرص، علاوة على رد الاعتبار باعتباره يدعم الضحايا على المستوى المعنوي، والاسترجاع الذي يتضمن استعادة ما تمت خسارته قدر الممكن. والتعويضات يمكن تحديدها حسب النوع "تعويض مادي، تعويض معنوي" وحسب الفئة المستهدفة "تعويض لأفراد، تعويض لمجموعات". ويستهدف التعويض كمجموعة إجراءات، أياً كان نوعه، توفير العدالة للضحايا، وحماية ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية، وبناء شكل من التضامن الاجتماعي مع الضحايا، والاستجابة لمطالبهم برفع عبء الانتهاكات عليهم وتخليصهم من الظلم، علاوة على أن التعويض يعيد بناء ثقة الضحايا بالدولة ويهيئ المناخ للمصالحة. وبالطبع لا يمكن تجاوز أن التعويض أصبح بنداً إلزامياً وفق القانون الدولي.

## إحياء الذكرى

تتأسس الحاجة لإحياء ذكرى الماضي على أسباب عديدة منها استحضار ذكرى الضحايا أو التعرف عليهم، وتعريف الناس بما حدث في الماضي، وزيادة وعي المجتمع، إضافة لتعزيز مروية تاريخية معينة أو تعديلها، علاوة على أن إحياء الذكرى بالنسبة للضحايا وعائلاتهم والناجين من الانتهاكات يتيح نوعاً من التكريم لأولئك الذين ماتوا أو تمت التضحية بهم. وتساعد عمليات التذكر هذه في تحقيق عدد من أهداف العدالة الانتقالية مثل ضمان عدم تكرار الانتهاكات، والبحث عن الحقيقة، وتشجيع النقاش والحوار العام حول ما حدث في الماضي، والتوثيق التاريخي المناسب، والاستماع لصوت الضحايا، علاوة على كون إحياء الذكرى يعتبر أحد أشكال التعويض وجبر الضرر. ويمكن إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو بناء يوظف كوسيلة للتذكر، ويمكن إحياء الذكرى من طرف الدولة عبر بنائها نصباً تذكارياً مثلاً، أو بمبادرة طوعية من الناس الذين قد يبنون جدارية في إطار مجتمعهم المحلي.

* ورقة مقدمة إلى ندوة «الاختفاء القسري»
صنعاء - الأربعاء ١٨ يونيو



■ هوامش:

(١) كاتب وصحفي، ومسؤول الإعلام والشكاوى في منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان – صنعاء/ اليمن.

(٢) تم الاعتماد في توضيح وشرح الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، على نصها الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٣) تم الاعتماد بشكل كامل في تقديم الشروح والتعريفات لبعض مفاهيم وآليات العدالة الانتقالية الواردة هنا على دراسات صادرة عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيويورك، ويمكن الاطلاع عليها في موقعه.

● «النداء»، العدد ١٥٧، الأربعاء ٢٥ يونيو ٢٠٠٨

# العمل بنكهة الألم

منى صفوان

"النداء" والشقائق الأسبوع الماضي كانا على طاولة واحدة، يخبراننا المزيد عن نشاطهما المؤلم في جمع الآلام، لحوادث الاختفاء القسري، ليكون الملف الذي تفردت به "النداء"، مجسداً في منصة القاعة، متحولاً من ورق وحبر إلى بشر يؤثرون بقوة في من حضر.

ما لا يمكن تجاهله هو وجود الشقائق و"النداء" معا، في وقت عندما نتحدث فيه عن الصحافة المهنية نتحدث عن "النداء"، وعندما نتحدث عن النشاط الحقوقي نتحدث عن "الشقائق". «النداء» والشقائق رغما عنهما تخصصا في جمع الآلام.

لا شيء ساراً يمكن لنشاط حقوقي أو صحفي أن يوثقه، لذا فاجتماع الاثنين يحقق معادلة الطبيعة لجعل الفعالية بإنسانيتها مؤلمة حد البكاء. هما لا يقفان عند مهمة ذرف دموع الحاضرين بمهارة، بل سيستغلون ذلك لعمل جاد سيوظف كل تلك العاطفة التي انسكبت في الندوة، لتحقيق نصر قانوني للملف الذي وإن فتح بأوراق ناصرية إلا أنه أوراق بقصص أخرى لا تقل ألما.

لتقدم الصحيفة مرة أخرى تجربة تجدد بها طريقتها في التعامل مع القضايا الإنسانية، فلن تقتصر مهمتها عند مستوى النشر، فما بعد النشر يأتي العمل التكاملي مع متخصصين حقوقيين، كالشقائق الذي يتقن مهمة "مهنية العمل المدني الحقوقي".

مشروع «النداء» وإن بدأ كمشروع صحفي، أراد الابتعاد عن سلطة الحزب، ليكون حر نفسه، ليس عليه الاستمرار كذلك. وليس مشروع الشقائق تفرغ ناشطة، تحرص على

إنصاف الحقوق، وإن جلب لها هذا النشاط المكانة الاجتماعية.

كلاهما قدما من ذات الإرث الحزبي، ولا يعد نجاح المشروعين مكسبا لهذا الإرث. المشروعان يقدمان نفسيهما لأكثر من جيل لاهث وراء المجتمع الذي نريد، كنموذج لهذا المجتمع.

وإن وجود صحافة حرة مهنية ومجتمع مدني فاعل ومنصف هو وجود لحلقة الوصل بين الحكومة والناس، وخدمة للطرفين. لذا ترفع "النداء" سقف الحرية الصحفية التي تدافع بها عن حرية الرأي في المجتمع، ترفعه بأدائها المتزن المثقل بالاحترام لنفسها أولا، ويساعد الشقائق الناس على اعتناق ثقافة الحقوق التي يمكن الحصول عليها بالمطالبة.

وحتى لا يتورط هذا الموضوع في دعاية غير مدفوعة الأجر، قد تجعل أحدهم ممتنا، يجب التحدث أيضا عن عيوب الشقائق والنداء. فلا يعني ما سبق أن لدينا منتجا خاليا من العيوب. ولكن كيف يمكن زيادة أسطر حول هذا، دون أن تفقد أصدقاءك؟ ستكون المهمة أبسط من المتوقع، مع أشخاص قد تتعمق صداقتك معهم، كلما أوضحت لهم رأيك السلبي حول ما يقومون به. ولنبدأ إذن في تعميق الصداقة.

التخصص في مهمة الدفاع عن حقوق المهدورين، ليس عليه أن يكون بإغراء الدافع الشخصي، وكون كلا المشروعين أجادا الاستقلالية، لعدم جواز ربطهما بأية مصالح سياسية لأي طرف، إلا أنهما وقعا في فخ الشخصنة. متى يمكن التعامل مع الصحيفة والكتابة لها، دون اعتبارات تتعلق بمن هو صاحبها؟ وكيف يمكن النظر للشقائق دون أن تكون أمل موجودة في الصورة؟



الاعتيادي أن يمر مشروع خاص بهذا الفخ، والخروج منه سريعا يضمن له الاستمرار، بالطريقة غير الاعتيادية.

هذه المسألة يمكن الجزم أنها تأخذ مساحتها الطبيعية عند الشخصين المخولين بحل التباسات كلا المشروعين، لكن إلى متى يبقى الأمر مهمتهما الخاصة؟ إفساح الحوار لمشاركة الآخرين، وعدم التفرد بسلطة القرار، وصفة يمكن استخدامها هنا، خاصة بعد معرفة النداء والشقائق من الداخل. الداخل الذي يخبر بصمت عن العمل الذي يُعطى نكهته الخاصة. فالمكان هنا يتسع لاختلاف وجهات النظر، والتي قد لا يؤخذ بالكثير منها بعد ذلك.

فـ"النداء" ليست هي فقط أوراق الصحيفة التي قد تستطيع الحصول عليها صباح الخميس في بعض الأحوال، وليس الشقائق فقط تقارير ماجد المذحجي التي تتزاحم في بريدك الإلكتروني. الأشخاص الذين

يحتلون مساحات مكانية في شقة الصحيفة المتواضعة، أو مكاتب الشقائق المزدحمة، يحتلون أيضا الدور الأهم في إنجاح المهمة التي لن تستمر شخصية.

مراقبة سير العمل فرصة جد نادرة لمعرفة السر من الداخل. سر مجتمع الوسط الذي يحتل موقعه بهدوء، للتعامل مع أشد المواقع حساسية، لفتح مواضيع قد تغضب طرفا ما. عمل بسهولة يجلب الأعداء، وبعضهم قد يكونون أصدقاء سابقين. ولا يعني هذا أننا نراقب خلية نحل منظمة ودقيقة، فالعمل يتعرض لاختلاف الآراء الذي قد يفسد قضية الود، ولفترات فتور وركود، وشد وضغوط، وضيق تنفس مصاحبة لحالات توتر وتلف أعصاب. هؤلاء وما يحدث بهم ومعهم، يجعل النداء لا تكون "سامي" والشقائق لا يكون "أمل" فقط.

ولكن "النداء" "الأوراق"، تستحق الانتظار طيلة أسبوع وإن تأخرت عن موعدها لتأخذ من وقت تصفحك السريع لتقحمك بتأنٍّ في ما ليس لك شأن به. والشقائق "الفعاليات" التي تنتظرك لتشارك، وتوضح لك مساحة دورك الجديد، في قضايا لم تعد تخص أصحابها.

● «النداء»، العدد ١٥٧، الأربعاء ٢٥ يونيو ٢٠٠٨

# جرائم الاختفاء القسري تبقى على السطح مهما كانت المراهنة على عامل النسيان*

إعداد المحامي/ محمد المقطري

جرائم الإختفاء القسري تبقى على السطح مهما كانت المراهنة على عامل النسيان

يعتبر الاختفاء القسري جريمة ضد الكرامة الإنسانية وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتي كفلتها المواثيق والمعاهدات الدولية وكفلها الدستور اليمني والتشريعات المحلية.

ويعرف الاختفاء القسري حسب مصطلح الأمم المتحدة بأنه "احتجاز شخص محدد الهوية رغماً عنه من قبل موظفي السلطات الحكومية أو من قبل مجموعات منظمة أو أفراد عاديين بزعم أنهم يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها أو بإذنها أو بموافقتها وتقوم هذه الجهات أو القوى بإخفاء ذلك الشخص أو ترفض الإفصاح عن مكانه أو الكشف عن مصيره أو الاعتراف باحتجازه مما يجعله خارج نطاق حماية القانون".

المختفون قسريـا ٢٤٢

وقد نصت كافة المواثيق الدولية منها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرها، على حق الإنسان في الحرية والأمن الشخصي والذي لا يجوز المساس به بأية حال. كما يصاحب حالة الاختفاء تعرض المختفي لكثير من الانتهاكات التي تمس كرامته الإنسانية الأصيلة وحرياته الأساسية، منها:

- انتهاك لحق الإنسان في الحرية والأمان على شخصه.
- انتهاك الحق في عدم تعرض الشخص

للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- انتهاك الحق في الاعتراف للإنسان بالشخصية القانونية.
- انتهاك حق جميع المحرومين من حريتهم في أن يعاملوا معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص.
- انتهاك الحق في الحياة إذا ما تعرض الشخص المخفي للقتل.
- انتهاك الحق في بناء حياة أسرية كريمة.
- انتهاك الحق في محاكمة عادلة.

وتعتبر حالات الاختفاء القسري للأشخاص إنكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تلزم الدول التي صادقت عليها باتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية لإنهاء حالات الاختفاء القسري. واستشعاراً من دول العالم والمنظومة الدولية بخطورة ظاهرة الاختفاء القسري أقرت الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٦م اتفاقية خاصة (لم تدخل حيز التنفيذ) بشأن الاختفاء القسري، واعتبرت أن الاختفاء القسري انتهاك لحق في حد ذاته وليس ملحقا بحقوق الإنسان الأخرى، كما كانت تعتبره الصكوك الدولية، وبالتالي فإن كافة الدول المنظوية بالأمم المتحدة ملزمة بكفالة هذه الحقوق، واليمن جزء من المنظومة الدولية وتلتزم وفق نص المادة ٦ من دستورها بالعمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها.

وقد كانت اليمن مسرحا منذ منتصف القرن الماضي بشطريها الشمالي والجنوبي لحالات عديدة من الاختفاءات القسرية طالت المعارضين السياسيين خارج الحكومات القائمة حينذاك، إلا أنه في كثير من الحالات امتدت حالات الاختفاء لأشخاص مشاركين في السلطة نفسها بمجرد الشك في ولائهم أو اختلافهم في الرأي أو معارضتهم لبعض تجاوزات السلطة أو الشك في ولائهم السياسي أو الأيديولوجي أو الفكري، وذهب ضحية ذلك رجال سياسة وفكر ودين. ورغم قيام الوحدة اليمنية وإقرار التعددية السياسية وعدم تجريم العمل الحزبي الذي كانت تتخذه الحكومات السابقة مبررا لتصفية خصومها إلا أن ظاهرة الاختفاء القسري مازالت تمارس من قبل الأجهزة الحكومية حتى بعد توحيد اليمن، ومازال الكثير من المختفين قسرياً مجهولي المكان والمصير وعدم اعتراف الجهات المختطفة بمسؤوليتها عن اختفائهم رغم

مضي عشرات السنين. ولم تتخذ اليمن التدابير التشريعية والقضائية والإدارية الفعالة لمنع وإنهاء أعمال الاختفاء القسري أو الاعتراف بمصير المختفين.

إن استمرار أجهزة الدولة في ممارسة عملية إخفاء الأشخاص قسرياً حتى الوقت الحالي وبشكل متنام يهدد استقرار وأمن المجتمع وحقهم في حياة كريمة وأمنه، ورغم أن هذه الظاهرة اتخذت لها أشكالاً وأساليب متنوعة إلا أنها تظل أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان على الإطلاق، إذ يتم حاليا إما الاعتراف بوجودهم لديها بعد فترة من اختفائهم (كما حصل للناشط الحقوقي علي الديلمي والصحفيين إبراهيم حسين الباشا وعبدالرحيم محسن) أو تركهم في أماكن خالية من السكان بعد اختطافهم وتعريضهم للتعذيب والضرب (كما هي حالة الصحفي عبد الكريم الخيواني). وكثيرة هي الحالات التي جاءت متفرقة منذ الفترة اللاحقة على حرب ٩٤م، ولولا الدور البارز لوسائل الإعلام والصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدني لما ظهر هؤلاء وكان مصيرهم مثل الكثير من المختفين قسريا، ولعل واقعة اختفاء وزير التموين الأسبق سلطان القرشي وزميله وقناف زهرة والشمسي وعلي خان وغيرهم تظل مرسومة بالأذهان، وتذكرنا بوقائع كثيرة طالت قيادات سياسية وقانونية في جنوب الوطن وشماله وحتى قيام الوحدة عام ٩٠م، كما يظل عدد الأشخاص الذين تعرضوا لحالات الاختفاء القسري غير معروف أو محدد لإصرار السلطة على عدم فتح هذا الملف والمراهنة على الزمن وعامل النسيان، إلا أن استمرار حالات الاختفاء التي تقوم بها أجهزة السلطة يجعلها على السطح دوماً، كونها أصبحت ظاهرة تمارس بشكل شبه يومي واعتيادي خاصة في السنوات الأخيرة، مرافقة لأعمال القمع الذي يمارس ضد خصوم السلطة السياسيين أو المعارضين لسياستها في مختلف مناطق الجمهورية، واتسعت دائرة الانتهاك مع تنامي وتصاعد الحراك المدني والتجمعات السلمية خاصة في المحافظات الجنوبية، وضد من تتهمهم السلطة بالانتماء للحوثية في المحافظات الشمالية.



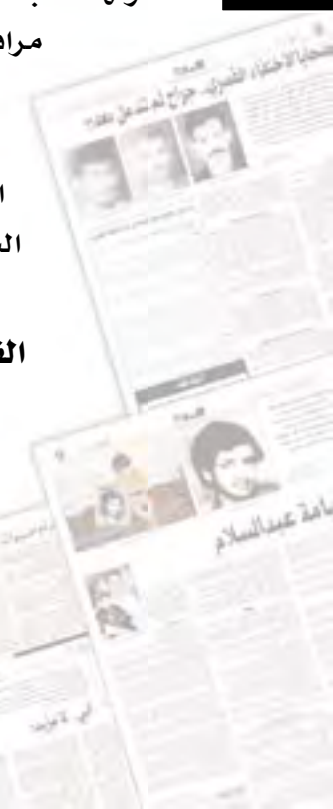

## القوانين اليمنية (النص والواقع):

إن الاختفاء القسري بمفهوم الأمم المتحدة لم ينص عليه القانون اليمني بشكل صريح وإنما جاء تحت مصطلح الاختطاف كمعالجة لظاهرة تعاني منها اليمن وتحت كفالة الحرية والأمن الشخصي، ولم تعالج ظاهرة الاختفاء القسري الذي تمارسه سلطات الدولة منذ وقت مبكر، رغم استحداث

قوانين جديدة تشدد عقوبة الاختطاف والتقطع كأعمال جنائية ترتكب من قبل أشخاص أو مجموعات أو موظفين عامين كحالات فردية، ولكن ومن منطلق كفالة الحق في الحرية والأمن الشخصي والتزام اليمن بالمواثيق والصكوك الدولية التي صادقت عليها خاصة ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وألزمت نفسها بالعمل بأحكام ونصوص هذه الصكوك وفقا للمادة ٦ من الدستور، فإن أهم النصوص التي تكفل الحق في الحرية والأمن الشخصي، ويندرج تحت ذلك الحق؛ الحق في عدم الاحتجاز أو الاختفاء القسري، سنجد أن الدستور اليمني جرم هذه الأفعال حيث نص في المادة ٤٨ على كفالة حرية الأشخاص وأمنهم وعدم جواز احتجازهم إلا بموجب القانون، وكفل حق كل إنسان بأن تصان كرامته وحرم تعريضه للتعذيب الجسدي أو النفسي أو المعاملة غير الإنسانية، وعدم جواز حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة للقانون، وجعل انتهاك تلك الحقوق جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها (الفقرة هـ من نفس المادة).

كما جاءت التشريعات الوطنية لتعزز إجراءات كفالة هذه الحقوق واتخاذ تدابير عقابية لمن يقوم بانتهاك أي حق من هذه الحقوق، حيث نصت المادة ٧ من قانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٣م على "أن الاعتقالات غير مسموح بها إلا في ما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانونا ويجب أن تستند على قانون"، ونصت المادة ١١ على أن "الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقيد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفق ما جاء بهذا القانون"، كما نصت المادة ١٧٢ من نفس القانون على عدم جواز القبض على أي شخص أو استبقائه إلا بأمر النيابة العامة أو المحكمة وبناء على مسوغ قانوني". وتعد جريمة انتهاك حق الحرية من الجرائم الجسيمة التي لا تسقط بالتقادم مهما طال الزمن حيث تنص المادة ١٦ من نفس القانون على "لا تنقضي بمضي المدة الدعوى الجزائية في الجرائم الماسة بحرية المواطنين أو كرامتهم أو التي تتضمن اعتداء على حرية الحياة الخاصة"، وأوجب القانون على كل شخص أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عن أية حالة احتجاز أو قبض على أي شخص دون مسوغ من القانون وكذلك إذا كان محتجزاً في مكان غير قانوني أو لا يخضع لإشراف القضاء (جاء ذلك في أحكام المادتين ١٣ و٩٤ من نفس القانون).

كمـا جـاءت مجمل القوانين واللوائح المنظمة للجهات ذات الشـأن بحرية الأشـخاص وأمنهم على الكثير من الضوابط والمحاذير التي ترافق تقييد حرية الأشـخاص والتي تمنع احتجاز أي شخص في أي منشأة عقابية، وأوجب على المسؤولين عن إدارة أماكن الحجز عدم قبول أي إنسان فيهـا إلا بمقتضـى أمر موقع من السـلطة المختصة ووفق الإجـراءات القانونية مع كفالة حقوق المحتجـز فـي المعاملة الإنسـانية الكريمة، وألزم مسـؤولي هـذه الجهات بمراعـاة العمل بمعايير حقـوق الإنسـان المنصوص عليهـا بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليهـا اليمن، جاء ذلك في لائحة السجون ولائحة الشرطة ولائحة وزارة الداخلية وغيرها.

كما جاء قانون الجرائم والعقوبات رقم ١٢ لسـنة ١٩٩٤م لينص على إجراءات عقابية ضد كل من يقوم باختطاف أي شـخص، مشـددا العقوبة عندما يصدر ذلك الفعل من موظف عام حيث نصـت المـادة ٢٤٦ مـن قانـون الجرائم والعقوبـات على "يعاقـب بالحبس مدة لا تزيـد على ثلاث سنوات من قبض على شخص أو حجزه أو حرمه من حريته بأية وسيلة بغير وجه قانوني، وتكون العقوبـة الحبـس مـدة لا تزيـد على خمس سـنوات إذا حصل الفعل من موظف عـام أو بانتحال صفته أو من شخص يحمل سلاحاً أو من شخصين أو أكثر أو بغرض السلب أو كان المجني عليـه قاصـراً أو فاقـد الإدراك أو ناقصـه أو كان من شـأن سـلب الحرية تعريـض حياته أو صحته للخطر".



ونصت المادة ٢٤٩ من نفس القانون على "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من خطف شـخصاً، فإذا وقع الخطف على أنثى أو على حدث أو على مجنون أو معتوه أو كان الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد علـى سـبع سـنوات، وإذا صاحب الخطـف أو تلاه إيذاء أو اعتـداء أو تعذيب كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشـر سـنوات وذلك كله دون إخلال بالقصـاص أو الديـة أو الأرش على حسـب الأحوال إذا ترتـب على الإيذاء ما يقتضـي ذلـك، وإذا صاحـب الخطف أو تـلاه قتل أو زنا أو لـواط كانت العقوبة الإعدام". كما نصت المادة ٢٥٠ من القانون على "يعاقب بالعقوبات السـابقة على حسـب الأحـوال كل من اشـترك في الخطـف أو أخفى المخطوف بعـد خطفه إذا كان يعلـم بالظـروف التـي تم فيها الخطف وبالأفعال التـي صاحبته أو تلته وإذا كان الشـريك أو المخفـي عالمـاً بالخطف جاهلاً بما صاحبـه أو تلاه من أفعـال أخرى اقتصر عقابه علـى الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات".

كمـا عزز قانون جرائـم الاختطاف والتقطع رقم

٢٤ لسنة ٩٨م حماية الحق في عدم تعرض الأشخاص للاختطاف وشدد في العقوبة متى كان ذلك الفعل صادرا من موظف عام أو جهة مختصة.

ورغم ذلك فإن الممارسات التي تقوم بها أجهزة الأمن والاستخبارات وأجهزة مكافحة الإرهاب وخاصة جهاز الأمن السياسي المتمثل في احتجازه الأشخاص وإخفائهم وعدم الإعلان عن أماكن تواجدهم أو مسؤوليته عن اعتقالهم، وسواء كانت تلك الأفعال مؤقتة أو لفترات طويلة فإنها تمثل حالة من حالات الاختفاء القسري الذي تجرمه المواثيق والمعاهدات الدولية والدستور والقوانين المحلية النافذة، ولا يبرر قيامها بذلك الفعل الادعاء بالحفاظ على نظام الحكم أو أمن الدولة ومركزها الحربي أو بشأن تهديد المصالح الوطنية والقومية أو التجسس أو غيرها كون مهامها واختصاصها وصلاحياتها المخولة لها وفقا لقرار إنشائها لا يمنحها الحق في إلقاء القبض أو احتجاز أي شخص إلا وفقاً للصلاحيات المخولة لرجال الضبط القضائي كما هو محدد في المادة ٧ من قرار إنشاء جهاز الأمن السياسي رقم ١٢١ لسنة ١٩٩٢م. ونفس الحال صلاحيات ومهام جهاز الأمن القومي كما هو محدد بالمادة ٥ من قرار إنشائه رقم ٢٦١ لسنة ٢٠٠٢م. والمعلوم قانونا أن صلاحيات مأموري الضبط القضائي حددت بالفصل الثاني من الباب الثاني من قانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤م، وتبعيتهم للنائب العام في ممارسة صلاحيات مأموري الضبط (م٨٥ إجراءات)، مما يجعل قيام هذه الأجهزة ليس باختطاف أي شخص أو إخفائه بل احتجازه لفترة تتجاوز ٢٤ ساعة جريمة وانتهاكاً صريحاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة تستوجب معه المساءلة القانونية ومعاقبة من يرتكبها.



ولعل حالات الاختفاء القسري التي يتعرض لها النشطاء الحقوقيون والسياسيون والصحفيون في السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك، حيث تم رصد أكثر من..... حالة اختفاء عام ٢٠٠٦م، و..... حالة اختفاء عام ٢٠٠٧م، و١٩ حالة اختفاء خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، تم معرفة ١١ منهم كانوا مخفيين لدى جهاز الأمن السياسي، ومازال ٨ منهم غير معروفة أماكن تواجدهم أو مصيرهم وعدم اعتراف أية جهة بمسؤوليتها عن اختفائهم.

## المآخذ والتدابير:

لقد استعرضنا كفالة الحق في الحرية والأمن

الشخصي والضمانات والتدابير التي تنص عليها القوانين اليمنية، وكذا التزام اليمن بإنفاذ قواعد القانون الدولي والصكوك والمعاهدات الدولية، وأن تلتزم بمواءمة قوانينها وفق المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ورغم أن القصور التشريعي يظل موجودا في مواجهة هذه الحالة وخاصة في ضعف التدابير العقابية بمواجهة الفاعلين الحكوميين والمعنيين بإنفاذ القانون، لكن وبحسب النصوص الدستورية والقانونية الحالية هل فعلا الحكومة اليمنية تقوم بإنفاذ قوانينها ومنع جريمة الاختفاء القسري وملاحقة مرتكبيها واقعيا؟ الإجابة في كل الأحوال لا! كون حالات الاختفاء القسري أو الاختطاف التي تتم غالبا -وخاصة ضد النشطاء السياسيين وقادة الرأي والتعبير- تقوم بها السلطات الحكومية، ولم يسبق أن تم تقديم أي من المسؤولين في الدولة للمساءلة أمام القضاء بقضية اختفاء قسري رغم اعتراف السلطات الرسمية بارتكابها ولو لم يكن ذلك صراحة في كثير من الحالات، فحينما يتم الإعلان عن اختفاء شخص معين وتنكر الدولة علمها أو قيامها بذلك ثم تعترف لاحقا بوجوده لديها، فإنها تكون هنا قد ارتكبت الفعل المجرم في دستورها وقانونها وقامت بانتهاك صريح للشرعة الدولية، خاصة المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فالاختفاء القسري واقعة مادية مجرمة لا ترتبط بمدة الاحتجاز فسواء ظل الشخص مخفيا يوماً أو سنة أو عشر سنوات، يظل الجرم قائماً ولا يشفع الزمن والقانون لفاعله. والسلطات عندما تمارس عملية إخفاء الأشخاص قسريا تكون تحت طائلة المساءلة القانونية مهما طال الزمن، وهذا هو نص المادة ٤٨ من الدستور من عدم سقوط الجريمة المتعلقة بالحرية بالتقادم، والمادة ١٦ إجراءات جزائية، فقيام الدولة بارتكاب فعل مجرم من قبل قوانينها تكون بذلك قد تخلت عن مسؤوليتها في حماية مواطنيها وكل شخص على أرضها من أي انتهاك، ومارست عمل العصابات الخارجة عن القانون. وهو أمر يوجب على المجتمع المدني بكل فعالياته (منظمات/ أحزاب/ نقابات/ اتحادات/ صحافة/إعلام وغيرها) العمل على تسليط الضوء على هذه الظاهرة وعدم تركها للنسيان الذي تراهن عليه السلطات.

لذلك يقع على الحكومة اتخاذ التدابير القانونية والواقعية والفاعلة في إنهاء ظاهرة الاختفاء القسري ليس من خلال التصديق على المعاهدات الدولية وسن النصوص التشريعية التي تجرم الاختطاف وحجز الحرية فقط، وإنما اتخاذ تدابير قانونية بإدراج الاختفاء القسري كجريمة في القانون مع تعريفه تعريفا واضحا ودقيقا وبيان طبيعته ومظاهره وأشكاله، وكذا اتخاذ تدابير إجرائية وإدارية تتضمن إحالة مرتكبي الجريمة

إلى العدالة وتأهيل وتدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون على التعامل مع حالة الاختفاء القسري من كونها جريمة ضد الإنسانية والمبادئ الأخلاقية والدينية، كما يتطلب الأمر إرادة سياسية لإنفاذ القانون وملاحقة مرتكبي الجريمة وعدم تحصين عملهم بأية حال من الأحوال.

كما يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة وإجراء تحقيق سريع وفعال في الادعاء الذي يصدر بأن شخصا من الأشخاص قد تعرض للتوقيف ولم ير له أثر بعد ذلك أو تعرض للاختفاء فجأة، من منطلق مسؤولية الدولة في معرفة ما يحدث للأفراد الذين يخضعون لسيطرتها خاصة عدم التعرض للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري الذي يحدث على أيدي السلطات والعاملين باسمها أو تحت إمرتها.

## الخلاصة:

وخلاصة ذلك نجد أن حالات الاختفاء القسري التي يتعرض لها الأشخاص قد يصاحبها عديد من الانتهاكات لشخصه أولاً وهو في حالة الاختفاء مثل: القتل/ الضرب والتعذيب الجسدي/ التعذيب النفسي/ الحجز في زنازين مظلمة وضيقة وبدون تهوية جيدة/ الحرمان من الأكل/ الحرمان من الرعاية الصحية/ الاعتداء الجنسي/عدم معرفة المكان الذي يتواجد فية بغالب الأحيان وعدم معرفته للمصير الذي سوف يواجهه وما يترتب على ذلك من عذاب نفسي شديد وقاس.



ولأسرته ثانيا من حيث قلق الأسرة وخوفهم من المصير المجهول للشخص المختفي/ انتزاع حالة الأمان في الأسرة والأطفال/ فقدان الأطفال تربية أبيهم ورعايته الصحية والنفسية لهم وتعليمهم والاهتمام بشؤون حياتهم وحرمانهم من حياة أسرية مناسبة وملائمة وعيش كريم وما يترتب على اختفاء الشخص المعيل للأسرة من تشرد وضياع للأبناء والمعالين منه وتنمية الحقد على المجتمع والخروج على القانون وانتشار ظاهرة البطالة والأمية والجهل والجريمة التي تكون نتاج كل ذلك. كما تمتد الآثار السلبية لحالة الاختفاء القسري لتطال كيانه الأسري والاجتماعي إذ يتم حرمانه من زوجته وتشتيت ثروته وحرمانه من الحق في حياة خاصة يختارها، فقانون الأحوال الشخصية يجعل الغائب لفترة أربع سنوات بحكم المتوفى، نص المادة ١١٧ من قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢م وتعديلاته،

كما أعطى نفس القانون للزوجة التي يغيب عنها زوجها لسنة كاملة دون إنفاق حق فسخ عقد النكاح.

والمختفي قسريا هو غير المحدد المكان والمصير فيكون بحكم الشخص المفقود وليس الغائب فوفقا لتعريف المادة ١١٣ من قانون الأحوال الشخصية فإن الغائب هو الشخص الذي لا يعرف موطنه ولا محل إقامته، أما المفقود فهو الغائب الذي لا تعرف حياته ولا وفاته، والمختفي قسريا يسري عليه هذا التعريف حكما. ولذلك نجد أن الآثار التي تخلفها جريمة الاختفاء القسري لا تمتد إلى الشخص نفسه بل إلى زوجته وأطفاله وأسرته ومجتمعه المحلي الذي يظل يترقب تعرض أي من أبنائه لنفس الحالة، فتكون حياة المجتمع غير آمنة ولا مستقرة، وهو حق نجد الدولة قد تخلت عن حمايته وقامت بالاعتداء عليه عندما تكون هي من يرتكب ذلك الفعل.

*** ورقة مقدمة إلى ندوة «الاختفاء القسري»**
**صنعاء - الأربعاء ١٨ يونيو**



● «النداء»، العدد ١٥٨، الأربعاء ٢ يوليو ٢٠٠٨

● عبدالله نعمان

● أحمد الوادعي

● راقية حميدان

# هيئة قانونية تبدأ بإجراءات قانونية للكشف عن مصير ٥ من ضحايا الاختفاء القسري

المختفون قسرياً ٢٥١

أقرت لجنة متابعة قضايا الاختفاء القسري أمس إحالة ٥ قضايا إلى هيئة قانونية لتحريك دعاوى ضد الجهات المختصة.

وستقوم الهيئة القانونية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من أجل الكشف عن مصير الضحايا وتعويض أسرهم.

ويرأس الهيئة المحامي عبدالله نعمان نائب نقيب المحامين اليمنيين، وتضم في عضويتها المحامين أحمد الوادعي وراقية حميدان ونبيل المحمدي وهائل سلام وعبدالرحمن البذيجي.

وكانت لجنة المتابعة تشكلت الصيف الماضي من ناشطين حقوقيين وكتاب وأدباء وصحفيين، وذلك عقب ندوة عن الاختفاء القسري في صنعاء شارك فيها أقارب مختفين قسرياً.

والضحايا الخمسة الذين أحالت اللجنة

● نبيل المحمدي

● هائل سلام

● عبدالرحمن البذيجي

ملفاتهم إلى الهيئة القانونية هم: عبدالسلام عبدالكريم هائل (اعتقل عام ١٩٧٨)، وثابت علي غالب العبسي (١٩٧٨)، وعلي عبدالمجيد العبسي (١٩٨٣)، وناصر عبدالله حسين محنف (١٩٨٦)، وعلي يوسف غلام بهري (١٩٩٤).

وكانت «النداء» فتحت ملف الاختفاء القسري في مايو ٢٠٠٧، ونشرت في عشر حلقات قصص مختفين قسرياً قبل الوحدة وبعدها، وذلك لغرض لفت انتباه الحكومة والمجتمع المدني إلى أهمية معالجة هذا الملف ووضع حد لمعاناة الضحايا وأسرهم.

● «النداء»، العدد ١٨٦، الأربعاء ٤ مارس ٢٠٠٩

• المختفي الدبيلي

• المختفي شرقة

## استدعتهم السلطة كمشبوهين فقط..

# النمس والدبيلي وشرقة..

# خرجوا قبل ٣٠ سنة ولم يعودوا

■ الضالع - فؤاد مسعد

**عندما اشتعلت الحروب الشطرية في سبعينيات القرن الماضي كانت مديرية دمت مسرحا رئيسا للصراع، ما جعل أبناءها يدفعون الثمن غاليا من دمائهم وأموالهم وأمنهم واستقرارهم، وحالة الاختفاء القسري التي تطالعنا بها السطور التالية تأتي ضمن الضحايا التي دفعت ثمن ذلكم الصراع الذي توزع فيه أبناء المنطقة على ضفتي النهر، قتل منهم كثير وشرد الآلاف من مساكنهم باحثين عن مكان لا أثر فيه للحرب التي أكلت الأخضر واليابس، إن كان بقي أخضر.**



تقع قريتا "حقل الفارد" و"الموضع" شرق مدينة دمت على بعد ١٠ كم تقريبا، وحين يقرر أي من ساكني القريتين السفر لمدينة دمت عاصمة المديرية فإن أقل من ساعة واحدة مدة كافية للوفاء بالغرض، غير أن ذات المدة وأضعاف أضعافها لم تكن لتكفي لعودة ٣ من الشبان غادروا منازلهم منذ ما يقارب ثلث قرن دون أن يعودوا.

في أواخر العام ١٩٧٨ استدعت السلطات في دمت كلا من: أحمد قايد النمس (٣٧ عاماً) من قرية حقل الفارد، مسعد محمد شرقة (٣٠ عاماً)، من قرية حقل الفارد، ومحمد علي الدبيلي (٢٨ عاماً)، من قرية الموضع، بالإضافة لاثنين آخرين هما أحمد الشغدري وزين الحمري، وكانا طاعنين في السن.

لبى الجميع النداء الذي وجهته السلطة، وفي مدينة دمت تم وضعهم في مبنى القيادة المعروف باسم "دار الحسن" نسبة لبانيه الأمير الحسن بن الإمام يحيى حميد

● راجح الدبيلي

● علي النمس

الدين الذي كان عاملا على المنطقة في خمسينيات القرن الماضي.

يقول أحد الأقارب إنه بعد يومين وردتهم أنباء تفيد بأنهم نقلوا إلى العاصمة صنعاء بسيارة حكومية، وكان أفراد المجموعة مقيدين بالسلاسل ومعهم اثنان من الجنود، وبحسب رواية أحد الناجين فقد تم إيصالهم إلى مبنى مكون من ٤ طوابق، تم توزيعهم في غرفتين تضم الأولى: زين الحمري وأحمد الشغدري وأحمد النمس، فيما وضع الباقيان في الغرفة الأخرى.

وكان المسؤولون هناك قد أجروا عدة تحقيقات شملت جميع المعتقلين، حيث وجهت لهم تهمة التخريب وإيواء المخربين، وهي التهمة التي كانت السلطة تلصقها بكل ما له علاقة بالجبهة الوطنية والمقاومين في المناطق الوسطى في تلك الفترة، يبدأ السؤال الافتتاحي: هل أنت مع المخربين؟ لتتبعه بقية الأسئلة.

مكثوا على هذه الحالة يومين، وفي منتصف الليلة الثالثة تم سحب أحمد النمس إلى الغرفة الأخرى التي كانت تضم زميليه محمد الدبيلي ومسعد شرقة. وهناك فكوا عنهم القيود وأخرجوهم إلى مكان آخر، وكان هذا آخر لقاء جمعهم بصاحبيهم الآخرين، حيث انقطعت الأخبار بينهم، وغادر الشغدري والحمري صنعاء

بعد بضعة أشهر بحسب ما ذكر لـ"النداء" المحامي علي أحمد النمس.

حينهـا لاذ أهالـي الضحايـا بالصمت خوفا مما قـد يجره البوح عليهم مـن تداعيات رأى الأقارب أنهم في غنى عنها، خصوصا والبلاد كانت تعيش نوبات صراع متواصلة.

وحين هدأت الصراعات مطلع الثمانينيات بدأ بعض الأقارب يطرقون أبواب المعنيين، ولكن دون جدوى.

## أحمد النمس
## أكبر أعضاء المجموعة سنا

يقول المحامي علي النمس إن والده كان مغتربا في السـعودية، وفي إحدى المرات التي قرر فيهـا العـودة إلى الأهل والوطن، وبينما هو يحتفل مع بعض الأقارب والأصدقاء بقدوم ولده الصغيـر "محمـد"، وصله نداء السـلطة فلباه قبـل أن ينتهي من مراسـيم الاحتفاء بقدوم مولـوده الجديد (أنهى محمد قبل سـنوات دراسـته الجامعية ويبلغ عمـره ٣١ عاماً، ومثله بقيـة إخوانـه الذيـن تركهم والدهـم –أو أُجبر على تركهم- في سـنواتهم الأولـى، لتتولى والدتهم رعايتهم وتنشئتهم).

حين خرج أحمد كان "ناجي" أكبر أبنائه في السابعة من العمر، وهو الآن يبلغ ٣٨ عاماً، بينمـا يبلـغ عمر المحامي علي ٣٦ عاماً، وهو يوم غادرهم والده كان في الخامسـة مـن العمـر، أمـا قايد الـذي كان يومهـا في الثالثـة من عمره فعمـره اليوم يتجاوز ٣٤ عاماً، وقد أصبح طبيبا يحمل مؤهل "ماجستير" في الطب.

علي لا يذكر من أمر والده شيئا غير ما سمع بعد ذلك من والدته التي تؤكد لـه أن والـده لم يرتبط بأحد من أصحاب الصراع، وأصحاب الصراع حينها هم السـلطة من جهة والجبهة الوطنية من جهة أخرى. لم يكن أحمد ضمن قوائم المتحاربين، ويوم قررت أجهزة الأمن استدعاءه لم يعترض على هذا الإجراء لثقته المطلقـة بكونـه غير منتم لتلك القوائم، اسـتجاب مسـرعا علـى أمل العودة لاستكمال الفرحة، لكن من كانوا هناك بانتظاره كان لهم رأي مغاير.

يقـول المحامـي علي النمس نجـل المخفي قسـرا: زرنا معظم سـجون الجمهوريـة ومصحاتهـا لكـن بـلا فائـدة.



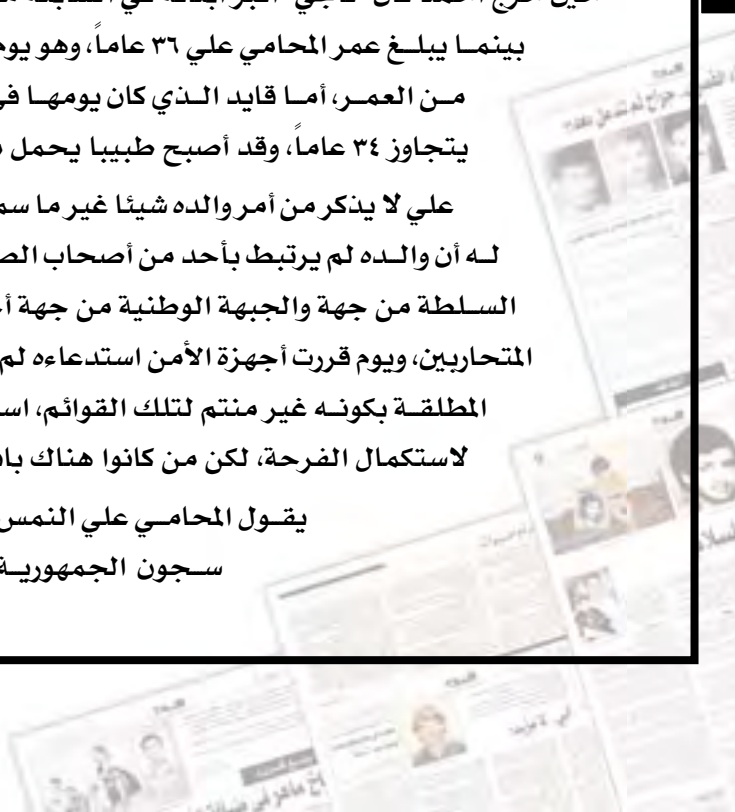

● قايد النمس

● مراد شرقة

● محمد النمس

ويضيف: إذا كان قد تم تصفيتهم فنحن نتساءل عن مكان وزمان هذه التصفية، ويستدرك متسائلا: هل يحق لنا المطالبة بجثثهم إن كان قد تم قتلهم؟

## محمد الدبيلي

الرجل الثاني في المجموعة هو محمد علي راجح الدبيلي الذي يقول أقاربه إنه كان مغتربا في الكويت، وعاد حينها إلى بلده، يؤكد ابنه راجح في حديثه لـ"النداء" أن والده لم تكن له علاقة تربطه بالأطراف المتصارعة، ويضيف أن والده ذهب بسيارته كالعادة إلى السوق لشراء بعض الاحتياجات حسبما سمع فيما بعد من أقاربه.

كان عمر راجح وقتها لا يتجاوز ٣ أعوام، يقول إنه لا يتذكر من تلك الفترة شيئا، كما لا يعرف عن والده سوى أنه خرج إلى السوق في واحد من الأيام العصيبة، وكذلك أخته التي تصغره بنحو سنتين هي الأخرى تفتّح وعيها على فجيعة رحلة لم يعد صاحبها الذي هو هنا أبوها.

راجح محمد الدبيلي يقول لـ"النداء" إن والده يوم خروجه كانت لديه سيارة وجنبية غالية الثمن لا أحد يدري أين ولا كيف جُرد منهما؟ هو كان يتصور أنه سيعود في أقرب وقت ممكن إلى بيته وأولاده، وهو نفس الشعور الذي كان يخالج جميع

من تم استدعاؤهم في ذلك اليوم المشؤوم.

راجح الدبيلي يناشد عبر صحيفة "النداء" الجهات المختصة تقديم إفادة شافية عن مصير والده. هل من مجيب؟

## مسعد محمد شرقة

كان يعمل في بلاد الغربة (الكويت)، وذات صيف ملتهب عاد إلى الوطن ليؤسس أسرة وبيتا جديدا، يقول أحد أقاربه إنه بعد زواجه بفترة قصيرة لا تتعدى بضعة أشهر، خرج ليلبي داعي السلطة وحملتها العسكرية.

دشن الحاج محمد أحمد عبدالكريم رحلة البحث عن ولده مسعد، وبهذا الخصوص خاطب وزير العدل قائلا: "إن لي ولداً يسمى "مسعد" وأخذوه يوم نزلت الحملة (العسكرية) بدون ذنب، وله مدة خمس سنوات ولا نعرف في أي حبس (سجن) ولا نعلم هو حي أم ميت؟". (هذا الخطاب مؤرخ في ١٩٨٣).

يوم خرج مسعد خروجه الأخير كانت زوجته حاملاً بولده الأول الذي سيكون الأخير أيضا، ولد "مراد" عقب اختفاء والده، نشأ وترعرع وعمره الآن ٣١ عاماً، وصار لديه أسرة جديدة بينما والده لا يزال عالقا في غياهب المجهول.

## رحلة البحث عن مفقودين

يتفق أقارب الضحايا المختطفين على أن هؤلاء لم يكن لهم أي ارتباط سياسي أو انتماء لأي تيار أو طرف من الأطراف المتحاربة.

وفي أحاديثهم لـ"النداء" يقولون إنهم لم يتركوا مكانا توقعوا أن يكون أقاربهم موجودين فيه إلا ذهبوا إليه.

في يناير ١٩٨٠ توجه أقارب المختفين قسريا برسالة إلى قائد قوات الشرطة العسكرية، جاء فيها: "المذكورين محابيس (سجناء) منذ سنة وثلاثة أشهر وهم أبرياء ولا نعرف أين حبسهم من يوم مسكوهم وأنت مطلع على قضيتهم، نرجو من سيادتكم الأمر إلى من يلزم لمعرفة وحل قضيتهم".



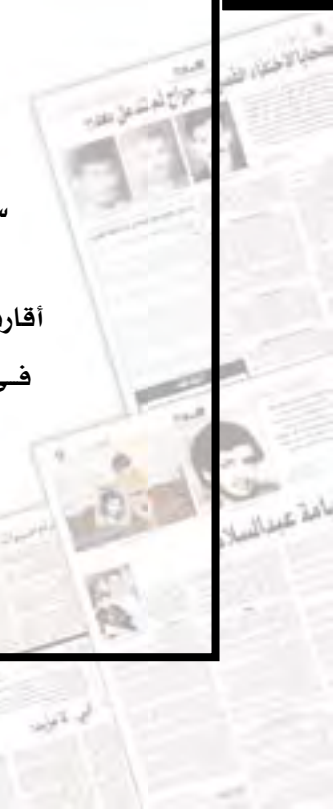

وبدوره تولى الرد التالي:

"الأخ/ رئيس الجهاز المركزي (الأمن الوطني سابقا، والسياسي حاليا) غالب القمش المحترم

المذكورين بعاليه أخذوهم الضباط قبل سنة وأرسلوهم صنعاء للجهاز المركزي ولا أعلم عنهم إلا وقد حركوهم آنذاك وأنا قائد المحور وقائد الحملة السابقة قبل الأحداث..

تكرموا مشكورين بالبحث عنهم فهم لم يكونوا مخربين ولكنهم كانوا مشبوهين فقط..".

وهناك ردوا على طلب أهاليهم بعدم وجود هؤلاء المشبوهين فقط!

رحلة البحث عن الثلاثة المصنفين بكونهم مشبوهين فقط، تواصلت في أكثر من مكان، لم ييأسوا على الرغم من أنهم شعروا أنهم كمن يطارد السراب.

بعد الإعلان عن قيام الوحدة في مايو ٩٠، انتعش الأمل لديهم فتحركوا باحثين عن خيط يوصلهم إلى الحقيقة، فكان آخر توجيه رسمي بهذا الخصوص عبارة عن مذكرة وجهها الرائد عبدالقادر هلال مدير مديرية دمت بتاريخ ٩١/١٠/٨، إلى مدير المصحة العقلية في تعز، ويطلب منه التعاون في البحث عن المذكورين كونها جاءت أخبار من بعض الأشخاص تقول إنهم موجودون في المصحة، لكن الأقارب لم يجدوا هناك ما يبحثون عنه.

مرور كل هذه السنوات التي تزيد عن ٣٠ سنة، كفيل بطمس معالم الأمل الوحيد الذي تشبث به أقارب الضحايا (المفقودين) لفترة من الزمن.

الأبناء الصغار مع مرور الوقت كبروا بينما الحلم بعودة الغائبين أخذ يصغر شيئاً فشيئاً.

مات كثير من أقاربهم ومعهم مات الحلم ذاته، وإن ظلوا لفترة يتساءلون عن جدوى استقرار الأوضاع وعودة معظم الضحايا المحسوبين على طرفي الصراع، بينما لم يكن بمقدور أحمد ومسعد ومحمد العودة سيما وأنهم –وفقا لتأكيد أهاليهم– نأوا بأنفسهم بعيدا عن أتون المواجهة.

● «النداء»، العدد ٢١٠، الاثنين ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩

### في تظاهرة جماهيرية طالبت بملاحقة قتلة الحمدي ورفاقه

# نجل علي قناف زهرة يطالب بالكشف عن والده المختفي قسرياً منذ ٣٣ عاماً، ونصار يتهم السلطة بذبح الوحدة، وكرمان تتغنى بحكمه القائم على العدالة والإنصاف

6
في تظاهرة جماهيرية طالبت بملاحقة قتلة الحمدي ورفاقه
نجل علي قناف زهرة يطالب بالكشف عن والده المختفي قسريا منذ 33 عاما ونصار يتهم السلطة بذبح الوحدة وكرمان تتغنى بحكمه القائم على العدالة والإنصاف

■ أشرف الريفي

وسط حضور جماهير غفير أحيى القطاع الطلابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الخميس الماضي، حفلا خطابيا بالذكرى الـ٣٣ لجريمة اغتيال الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي.

وفي الحفل الذي أقيم بقاعة الحزب الاشتراكي اليمني بصنعاء، بحضور أمناء عموم الأحزاب وممثلي منظمات المجتمع المدني وأشقاء الرئيس الحمدي ونجله ذي يزن وعدد من أقاربه ومحبيه، إلى جانب نجل الشهيد علي قناف زهرة المهندس عصام، وقائد حركة ١٥ أكتوبر نصار علي حسين، ألقيت عدد من الكلمات وقصيدة شعرية مثلت تظاهرة كبيرة ضد القتلة.

وقال سلطان حزام العتواني الأمين العام للتنظيم للوحدوي الشعبي الناصري، إن الاحتفال بمرور ٣٣ عاما على استشهاد الرئيس الحمدي هو من باب الواجب والوفاء لمبادئه وتضحياته من أجل وطن يمني ما زلنا نحلم به إلى اليوم.

وأضاف في كلمة ألقيت بالمناسبة أن هناك ممارسة ضد الشهيد وتجربته، وتغييبا متعمدا ومحوا تاريخيا ممنهجا تم استدعاؤه من تجربة الفراعنة، حيث تم ملاحقة أحجار الأساس واجتثاثها، وحتى الأشجار التي زرعت في أيامه تم اقتلاعها، وتغيير أسماء المنشآت والحدائق والصحف والشوارع وكأنهم يريدون محو التجربة وقائدها من ذاكرة الشعب اليمني.

وقال إن من يفعل ذلك إنما هو واهم لأن الفكر لا يموت، فكلما مضت السنوات منذ استشهاد الحمدي والانحراف عن تجربته يزداد الشهيد الحمدي حضورا واتقاداً في الذاكرة والوجدان، وتزداد حاجة الشعب لتجربته الرائدة. وإن النجاحات التي حققتها حركة ١٣ يونيو في زمن قياسي وعلى مختلف الأصعدة، وجدت مقاومة من أعداء النجاح في الداخل والخارج.

وأشار إلى أنه وفي لحظة زمنية فاصلة كان الحمدي سيغادر صنعاء إلى عدن من أجل المشاركة في الاحتفال بالذكرى الـ١٤ لثورة ١٤ أكتوبر، واتخاذ خطوات وحدوية حاسمة مع زميله الرئيس سالمين، وهو ما لم يرق للقوى الحاقدة

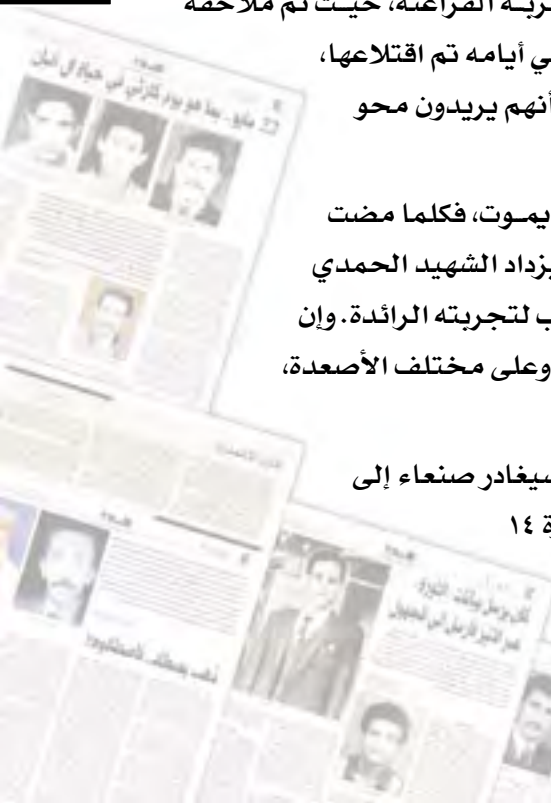

محلياً وإقليمياً، لتقدم على ارتكاب جريمتها البشعة في ما سمي بوجبة الغداء الأخير لاغتيال الرئيس الشهيد الحمدي وعدد كبير من رفاق دربه في مسرحية هزلية مفضوحة للجميع.

وطالب العتواني بالكشف عن جريمة اغتيال الشهيد إبراهيم الحمدي وشقيقه عبدالله وعلي قناف زهرة، وعبدالله الشمسي وبقية رفاقهم.

وأشار إلى أن التحقيقات وإن كانت نسبت الجريمة ضد مجهول في أوراق محققيها فإنها معلومة في ذاكرة الشعب وفي تاريخه غير المزور، واستدل بالتشييع التاريخي لموكب الرئيس الحمدي، وقال: لم يكن خفا حنين أو حذاء خروتشوف هي من دخلت التاريخ فقط، وإنما أحذية اليمنيين التي وجهت صوب القتلة حزنا على طي صفحة ناصعة من تاريخ اليمن المعاصر وسفر في تاريخ الحركة الوطنية.

من جهته، طالب المهندس عصام علي قناف زهرة كل من أحب وعرف وقرأ عن شهيد الوطن الحمدي ورفاقه، واقتنع بأهدافهم ومعتقداتهم، بأن يوثق هذه الأهداف والمعتقدات التي آمنوا بها واستشهدوا سعيا في تحقيقها.

وقال قناف إن هناك الكثير ممن أخفوا قسراً ومنهم والده الرائد علي قناف زهرة وآخرون كثيرون لا يعلم أهاليهم شيئا عن مواقع رفاتهم إلى اليوم. طالبا من الجميع تبني هذه القضية وعرضها على الأحزاب في الساحة اليمنية والهيئات المعنية مدنية وحقوقية محلية وعربية ودولية.



وأضاف أنه من حق أهالي هؤلاء أن يعرفوا مصيرهم وأماكن احتجازهم أو مواقع دفنهم إذا كانوا قد لحقوا بقوافل الشهداء.

وقال إن قضية والده لا زالت تمثل جرحا عميقا ومفتوحا وسكيناً لا يزال مغروسا في صدره وصدر الكثير من أبناء الوطن منذ مأدبة الغداء المشؤومة "مأدبة الغدر والخيانة" قبل ٣٣ عاما.

وأكد قناف أن هذا الجرح لن يشفى أو يندمل إلا بكشف الحقائق وإدانة كل من دبر وخطط ونفذ وشارك في تنفيذ هذه الجريمة الشنعاء. وحتى نشاهد اكتمال حلقاتها بحقيبة تفاريش في يونيو ١٩٧٨.

وأضاف أنه عندما حاول الشهيد عيسى محمد سيف ورفاقه الشرفاء انتزاع السكين وإغلاق الجرح في أكتوبر ٧٨ أبت الأقدار إلا أن تزيد أعماق هذه السكين ويزداد الجرح نزيفا بفقدنا لهم بفعل أحكام جائرة تشرفوا وخلد ذكرهم بها.

منتقدا تجاهل الإعلام للحديث عن شهداء ١١

أكتوبر ٧٧.

نصار علي حسين قائد انتفاضة ١٥ أكتوبر الناصرية ١٩٧٨، قال إنه عند الحديث عن اغتيال الشهيد الحمدي فإن ذلك يقود للحديث عن كوكبة من الشهداء أكلوا على وجبة غداء ظالمة وجاهلة تفتقر لكل معاني الأخلاق والقيم الإنسانية.

وقال إن تلك الجريمة البشعة كانت خروجا عن سلوك الإنسان اليمني والعادات والتقاليد، وكرم الضيافة، بل كانت مؤامرة دنيئة كان من نفذوها ثلة رضوا لأنفسهم بالعمالة الحقيرة، ليكونوا أداة للمؤامرات الدولية، حيث كان الحمدي في اليوم التالي متوجها إلى عدن للتوقيع على الوحدة اليمنية.

واعتبر حسين ما يحدث في صعدة والجنوب وقضية أبناء الجعاشن وقبلها أحداث المناطق الوسطى هي تهدف للسيطرة من قبل النظام الحاكم، مشيرا إلى أن من يحكم اليوم هو من أتى به الأسياد.

ودعا لجنة الحوار الوطني إلى عدم التوقيع مع من يجرونهم إلى التوقيع على تصفير العداد.



واتهم النظام الحالي بذبح الوحدة اليمنية، واختلاق حروب باسم القاعدة وباسم الحراك، وإفساد مؤسسات الدولة. داعيا إلى لم الشتات ورص الصفوف للخروج من أزمات البلاد. كما دعا الحراك الجنوبي والحوثيين إلى المشاركة في الحوار الوطني.

من جانبها، ألقت توكل كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود، كلمة منظمات المجتمع المدني، قالت فيها إن تحسر اليمنيين على الشهيد الرئيس الحمدي هو تحسر على غد أفضل ومستقبل كان له أن يكون واعدا بالرفاه والحياة الكريمة لو لم يتم اغتيال الرئيس الحمدي.

وقالت: كان سيحدث شيء من الإنجاز مما لا يمكن التنبوء بمداه وامتداداته، هذا ما كان يجمع عليه اليمنيون الذين يتحدثون بحميمية عن الرئيس الحمدي وكأنه فرد من عائلة كل واحد منهم.

وأضافت أن أبناء الجعاشن المهجرين في صنعاء يتذكرون الحمدي بحب وشغف وامتنان وكأنه واحد منهم، ولكأنهم أيتام يتذكرون أيام العز في ظل أبيهم الراحل. مشيرة إلى أن مظاهر العظمة لدى تجربة الحمدي تتخذ لها أكثر من صورة، وتتجلى في أكثر من جانب، لافتة إلى تجربته في التعاونيات التي تكشف أحد أهم ملامح عبقريته التي قالت إنها تعد إحدى أبرز

تجارب العمل الأهلي العالمية بالقياس إلى الإنجاز والفترة الزمنية لذلك الإنجاز.

وأوضحت كرمان أن أحد المظاهر الكارثية والمأساة الناجمة عن عملية اغتيال الحمدي تمثلت لاحقا في اغتيال مشروعه التعاوني من خلال خطوات وسياسات رسمية اتخذت بعناية وخبث لتدمير تجربة التعاونيات الرائدة حين تم مسخها إلى مجالس رسمية غير جادة معزولة عن الدعم والجهد الشعبي ومحرومة من الرعاية والدعم الرسمي، مرورا بتدمير الثقافة التعاونية والاستعداد المجتمعي لبذل الجهد الطوعي والجهد الشعبي وحشده والتحريض عليه وجعل الباب مسدوداً أمام كافة المبادرات التعاونية والأهلية، وفي ظل تشكيك وتحريض دائم ضد أية مبادرة أهلية أو جمعية أو مؤسسية طوعية.

وأردفت: إن تجليات العظمة الأخلاقية للشهيد الحمدي تتجلى أيضا في حكمه القائم على العدالة والإنصاف، ومراهنته على التصحيح الشفاف، وعدم مساومته على المساواة وسيادة القانون في إرسائه لفلسفة الدولة واحترام المال العام وهيبة القوانين وقداسة المؤسسات العامة حتى غدت ثقافة شعبية تقدس كل ما هو عام وتعلي من شأن كل نزيه وتعاقب بازدرائها كل فاسد أو مسؤول لا يعطي المال العام حقه من الحفظ والإدارة الرشيدة والأمينة. ثقافة بثها إبراهيم الحمدي على كل الناس تلقوها بصورة أكبر سرعة وسهولة.. بصورة كافية للاستدلال على عظمة إبراهيم الحمدي كقائد ملم ملهم.



وخاطبت كرمان الشهيد الحمدي الذي قالت إنه كان يعلم أن هناك من يخططون للقضاء عليه، قائلة: ندرك بعد ٣ عقود كم كانت المخاطر حتمية الحدوث، نعم سيقتلونك، وسيقتلوننا حين نمضي على ذات الدرب... لكننا سنكسب المعركة الأخلاقية في النهاية إن خضناها كاملة متسلحين بالحب والخير والورود، وحين نمضي معتصمين بالثبات على المبدأ واليقين بالنصر لنبني وطننا الأجمل على أساس من المساواة وحكم القانون.

وهنأت في ختام كلمتها شباب وطلاب التنظيم الناصري بالإعداد للفعالية، وتوجهت بتعازيها الحارة للجميع برحيل الحمدي عضو التنظيم الرائد في عملية هي الأخرى تظهر مزيدا من مدنية إبراهيم الحمدي وموقفه الأخلاقي والمعرفي من الأحزاب السياسية كأحد أهم مكونات المجتمع في عهد كان الذين من قبله ومن بعده من الحكام يتعاملون مع الحرية وفق منطق أن من تحزب خان ويعلون من شأن قبائلهم وعوائلهم مهما أكثروا من الضجيج والادعاء يرعون الأحزاب وينتمون إليها.

من جهته، دعا رضوان مسعود رئيس اتحاد

طـلاب اليمن، إلى تشـكيل لجنـة وطنية تطالـب النائب العـام بالتحقيق والكشـف عن منفذي عملية اغتيال الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع.

وقال مسـعود إنه من الواجب الوطني ومن منطلق المسـؤولية التاريخية ووفاء لدماء شـهداء الثورة، القيام بثورة شعبية تصحيحية تعيد الأمور إلى نصابها. دعيا المثقفين الشباب إلى تأسيس منتدى يحمل اسـم الرئيس الشـهيد إبراهيم الحمدي، كمدرسـة تنير الطريق نحو التغيير وفق مبادئ ورؤى وتصورات الرئيس الشهيد.

وأضاف: لقد أسـس الرئيس الحمدي دولة النظام والقانون، وجسـد أهداف الثورة عمليا، كما عمل على تأسيس جيش وطني يحمي سيادة اليمن ويحافظ على أمنه واستقراره.

وقـال محمـد الحربي أمين سـر فرع التنظيـم الوحدوي الناصـري بالعاصمـة، إن فترة حكم الحمدي والحركة التصحيحية هي الشمعة المضيئة في تاريخ اليمن المعاصر شمالا وجنوبا.

وأضاف: لقد نادى الرئيس الشـهيد بالديمقراطية وأسـس بناء الدولة اليمنية الحديثة، وزرع في الشعب حب الوحدة الوطنية بتوجهه ونهجه الديمقراطي الوحدوي.

وقـال إن الديمقراطيـة التي نحرص علـى تطبيقها في بلادنا هي ألا يجد الفرد مجالا في ظلها لاحتكار السلطة.

مـن جهتـه، طالب رئيس القطـاع الطلابي للتنظيم الوحدوي الناصري خليل حسـان، بالانتصار لمشـروع الحمدي من خلال إعادة قداسـة الجامعة ودورهـا في صنع التغيير في المجتمع، وتطهيرها من الفساد الذي وصل حد تزوير الشهادات العليا.

وقال حسان إن الانتصار لمشروع الحمدي يأتي من خلال وضع الشخص الكفء والمناسب في المكان المناسب، والانتصار لأوضاع أعضاء هيئة التدريس الذين يعيشون في ظروف صعبة، وتخليص الجامعات والمؤسسات التعليمية من السطوة الأمنية.

وطالـب بإيقاف مخطط اسـتهداف مشـروع الدولة اليمنيـة الحديثة الذي دشـن باغتيال الشـهيد الحمدي، وما زال مستمرا ومسـتهدفا كل جوانب الحياة، وفي مقدمتها الإنسان.

● «النداء»، العدد ٢٥٢، الاثنين ١٨ أكتوبر ٢٠١٠

# المحتوى

الإخفاء القسري في اليمن.. جريمة قديمة بوجوه متجددة ..... ٧
التوغل في عوالم المختفين قسرياً ..... ٢٥

## الجزء الأول
## قصص المختفين قسريـاً

### أحيـاء 1

إذا لم يغلق بطريقة صحيحة.. سيفتح يوماً ما ..... ٥١
البحث عن تحسين سمعة بدلاً من المفقودين ..... ٥٥
ضحايا الاختفاء القسري.. جراح لم تندمل بعد!! ..... ٥٨
من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ..... ٦٣
قيامة عبدالسلام ..... ٦٥

### أحيـاء 2

أحياء أم أموات ..... ٧٣
أبي.. لا مزيد! ..... ٧٦
محمد ناجي سعيد يخضع لجلسة استجواب منذ ٢١ عاماً! ..... ٨١

# المحتوى

## أحياء 3


تكريم ضحايا «الزمن الرديء»، ومحاولة «منعه من المعاودة» ..... ٨٣

علي.. الذي خرج للبقالة ولم يعد ..... ٨٧


## أحياء 4


اليمن وملفات المخفيين ..... ٩٢

هل يحرر صوت الضحية السياسي من حياده الأخلاقي؟! ..... ٩٦

منذ ربع قرن: طباخ ماهر.. في ضيافة الأمن الوطني ..... ٩٩

شراكة عمر مع الغياب! ..... ١٠٣

حامل الراية.. والأثقال ..... ١٠٦

البحث عن مذاق كيك فريد ..... ١١٠

رحلة قسرية إلى سقطرى! ..... ١١٤

ما زال باب منزل داوود مشرعاً ..... ١١٧

أصداء ..... ١١٩

# المحتوى

## أحياء 5


٢٢ مايو.. بما هو يوم كارثي في حياة آل البان ..... ١٢٣

طاهش الحرب الذي سرق الفرحة من عبدالمؤمن وأسرته ..... ١٢٩


## أحياء 6


إثارة الاشمئزاز ..... ١٣٣

ذهب يصطاد.. فاصطادوه!! ..... ١٣٥

ماذا عن مصالحة وطنية لا تنتصر للأقوياء وحدهم..؟ ..... ١٤١




## أحياء 7


كان يرسل بيانات «الثورة» عبر الأثير.. فأُرسل إلى المجهول ..... ١٤٥

أحزان آل «عون» ..... ١٥٤


## أحياء 8


النقابي المُغيَّب محمد علي قاسم هادي ..... ١٦٢

المختفون قسرياً ضحايا النظام الشمولي في الجنوب! ..... ١٦٨

# المحتوى

## أحياء 9

أكبر من أخ ..... ١٧٢
صورة.. شعرية ..... ١٧٦
ملاحظة.. ومقترح ..... ١٨٤

## أحياء 10

انطفاء قادري كرو ..... ١٨٦
ليس هناك ما يدل على وجودهم في سجن الجهاز العتيد ..... ١٩٢

## الجزء الثاني

## أخبار - كتابات عن المختفين قسرياً

إغلاق قسري لملف المختفين قسرياً! ..... ١٩٥
ندوة العدالة الانتقالية تخصص جلسة للإنصاف والمصالحة في المغرب ..... ١٩٧
مجهولون يتوعدون محرري «النداء» بالإخفاء القسري ..... ١٩٩
الشقائق يثمن فتح «النداء» لملفات صامتة وشائكة ..... ٢٠١

# المحتوى


«النداء» كـ«مهدد بالاختفاء القسري».. ضد الاشمئزاز، وبحثا عن طرق للتطمين ..... ٢٠٢

أن تختفي دون أن يعلم أحد ..... ٢٠٦

العدالة المغضوب عليها في ١٧ يوليو ..... ٢٠٩

تكريم «النداء» في يوم العدالة العالمي ..... ٢١١

الإخفاء القسري بين عنف السلطة وصمت الأحزاب ..... ٢١٢

تشكيل هيئة استشارية برئاسة أبو بكر السقاف ..... ٢١٦

«النداء» و«الاختفاء القسري».. الحياد المستحيل ..... ٢١٨

العدالة الانتقالية والاختفاء القسري ..... ٢٣٠

العمل بنكهة الألم ..... ٢٣٩

جرائم الاختفاء القسري تبقى على السطح مهما كانت المراهنة على عامل النسيان ..... ٢٤٢

هيئة قانونية تبدأ بإجراءات قانونية للكشف عن مصير ٥ من ضحايا الاختفاء القسري ..... ٢٥١

النمس والدبيلي وشرقة.. خرجوا قبل ٣٠ سنة ولم يعودوا ..... ٢٥٣

نجل علي قناف زهرة يطالب بالكشف عن والده المختفي قسريا منذ ٣٣ عاماً ..... ٢٦٠